سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» 

حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠ ـ ١٩٧١

في المراجعة النقدية للبدايات

شركة دار التقدم العربي
الدار الوطنية الجديدة

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» ٤

حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠-١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات

حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠-١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات

الكتاب: حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠-١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات.
الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
الطبعة الأولى: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
ص.ب. ١١٤٨٨ دمشق – هاتف: ٦٣١٥٧٤٠
• شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر / بيروت.
ص.ب. ٦٠٤٧/ ١٤ بيروت، هاتف ٣٠٥٥٩٦
• الدار الوطنية الجديدة/ دمشق ص.ب. ٥٩٥٣
دمشق هاتف ٤٤١٨٢٠٢ ☆ ٢٢٤٨٥٦٠

التنضيد الإلكتروني
مركز الأمل للخدمات الطباعية
دمشق هـ:٦٣٤٢٠٥١
جوال: ٠٩٣٤٧١٦٧٣

التصميم والإخراج الفني: نعمت أحمد عيسى

تصميم الغلاف الخارجي: جمال الأبطح
موافقة وزارة الإعلام: ٩٤٠٩٣

قبل القراءة

هذا هو الكتاب الرابع الذي يصدره «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر». وهو يستكمل به ما جاء في الكتاب الثالث من السلسلة بعنوان «المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠.. في ظل ازدواج السلطة»، وفي إطار مراجعة نقدية لتجربة المقاومة الفلسطينية في الأردن، والتي انتهت في تموز (يوليو) ١٩٧١ بإنهاء الظاهرة العلنية لوجودها هناك.

والكتاب، على غرار ما سبق، ليس محاولة لتأريخ الحدث، بقدر ما هو محاولة لتسليط الأضواء على المنعطفات الرئيسية فيه، وقراءته سياسياً، ومحاكمته، عبر محاكمة الأطراف الفاعلة فيه.. وهي بشكل خاص المقاومة الفلسطينية، والنظام الأردني، دونما إهمال للحالة العربية بشقيها الرسمي والشعبي.

وقد اتبع الكتاب منهجية معينة قضت بالتمهيد للتحليل والقراءة والنقد والتقييم، بعرض موجز للحدث ومعطياته الرئيسية. هذا ما نلاحظه بشكل واضح في استعراض تجربة ودروس حملة أيلول، ونتائج أعمال المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الثامنة والتاسعة. وإن مثل هذه المنهجية أعفت الكتاب من الغوص في العرض التاريخي للحدث، كما وفرت للقارئ القدرة على محاكمة التحليل والنقد والمراجعة، ربطاً بالحدث ووقائعه بما هي أدوات مساعدة على الفهم الموضوعي، خاصة وأن فارقاً زمنياً يفصل بين تاريخ صدور هذا الكتاب، وتاريخ وقوع الحدث، الأمر الذي يحتاج بالضرورة إلى إنعاش ذاكرة القارئ (للذين واكبوا التجربة) أو إلى عرض شريط الأحداث أمام ناظريه (للأجيال الصاعدة التي لم تواكب ذلك الحدث، ولم تعش تجربته).

يضم الكتاب بين دفتيه الفصول التالية:

■ الفصل الأول ويقدم عرضاً سريعاً لمجرى الأحداث في الأردن من ٢٨/٨/١٩٧٠ إلى ٢٦/١١/١٩٧١. فيلقي الضوء على المقدمات المباشرة لحملة أيلول، التي شنها النظام الأردني ضد المقاومة الفلسطينية، وعلى وقائع هذه الحملة. كما يرصد في السياق السياسة الأردنية الهادفة إلى إلغاء الوجود العلني للمقاومة في الأردن، وجهود الوساطة العربية التي فشلت في ثني عمان عن مخططها. والهدف من هذا الفصل، هو التمهيد لما يليه.

■الفصل الثاني وعنوانه ((حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية)) يحمل وجهة نظر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قراءتها لحملة أيلول وأغراضها ونتائجها، ومسارها، والدروس المستفادة منها، محاولاً في الختام الإجابة على السؤال المفتاح لكل قضية: ما العمل؟ وقد أثار التقرير عند صدوره حالة من السجال والجدل، باعتباره أول مراجعة نقدية يجريها فصيل فلسطيني لتجربة عمل المقاومة في الأردن، كما سلطت الضوء على معطيات الحالة الأردنية التي حاول الكثيرون تجاهلها وتجاهل تأثيرها على أوضاع المقاومة ومستقبلها.

■الفصل الثالث كناية عن مساهمة نقدية للجبهة الديمقراطية لتجربة المقاومة في الأردن في مدخل تجربة الميليشيا الشعبية رداً على تقييم أحد قادتها لتجربتها أثناء أحداث أيلول يعزو فيها- بشكل رئيسي- الخلل في أدائها إلى نواقص فنية وإدارية، ويدعو فيها- بشكل غير واضح- إلى شن ((هجوم سياسي)) للخروج من مأزق ما بعد أيلول، دونما تحديد لعناصر هذا ((الهجوم)). وإن أتت هذه المساهمة النقدية في معرض السجال مع رأي شائع في أوساط لا يستهان باتساعها في المقاومة، فإنها - في الوقت نفسه- عرض لخطوط برنامج مواجهة الانقسام الإقليمي في الأردن، عبر عمل سياسي وجماهيري صبور، من أجل إعادة التناقض في البلاد إلى تكوينه واتجاهه الصحيح في مواجهة إسرائيل وحلفائها.

■الفصل الرابع يتناول وقائع أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الثامن، الذي عقد في القاهرة من ٢/٢٨ إلى ١٩٧١/٣/٥، أي في أعقاب حملة أيلول وما تلاها من تطورات، بما في ذلك فشل الوساطة العربية. يستعيد هذا الفصل وقائع أعمال المجلس ويعيد التذكير بالبرنامج السياسي وبالهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية اللذين صدرا عنه، في سياق توفير رد فلسطيني على حملة أيلول ونتائجها السياسية. ويقدم هذا الفصل صورة واضحة عن حالة الانقسام السياسي التي هيمنت على أعمال المجلس، وصورة عن الصراع الذي دار بين رؤيتين (برنامجين) في تقييم حملة أيلول، ومعالجة نتائجها. الأولى وقد عبّر عنها التيار اليميني في المقاومة حين أعفى النظام الأردني من مسؤولياته وألقى بأعباء المسؤولية كاملة على المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وعلى يسارها بشكل خاص. والثانية عبّر عنها التيار اليساري الذي مثلت طليعته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقد جاء برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية تعبيراً عن تسوية بين التيارين لعدم قدرة أي منهما على حسم الموقف لصالحه، وبفعل الدور الذي لعبه اليسار الفلسطيني في تصويب الرؤية والتصدي

لمحاولات محاصرة المقاومة فلسطينياً على يد اليمين، استكمالاً لحالة الحصار التي فرضها عليها النظام الأردني بعد حملة أيلول.

■الفصل الخامس وفي تواصل مع الثالث، ينتقل من الوقائع إلى القراءة السياسية والتحليل والمراجعة والنقد، فيستعيد الموضوعات المقدمة من الجبهة الديمقراطية إلى المجلس، ويقيّم نتائج أعمال المجلس، محاولاً أن يفسر الأسباب التي أدت إلى فشل المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها، وكيف أن اليمين في المقاومة حاول الهرب من استحقاقات الجبهة الوطنية المتحدة، إلى اصطناع ((وحدة عسكرية)) بيروقراطية هدفها تعليب المقاومة في أطر يسهل على اليمين السيطرة عليها ومصادرتها وفق رؤيته السياسية.

■الفصل السادس يتناول هو أيضاً وقائع الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت ما بين ٧-١٩٧١/٧/١٣ أي بعد أربعة اشهر تقريباً على الدورة الثامنة للمجلس. ومع أن الهدف لهذه الدورة هو دفع الحالة الفلسطينية خطوات إلى الأمام، إلا أن نجاح النظام الأردني في القضاء على آخر علامات الوجود العلني للمقاومة في الأردن (حملة جرش- عجلون ضد مواقع المقاومة في تموز/ يوليو ١٩٧١) بعد ساعات على انتهاء أعمال المجلس، وضعت الحالة الفلسطينية أمام مستجدات سياسية، تطلبت العودة مرة أخرى إلى عقد جلسة جديدة للمجلس. ومع ذلك فإن الدورة التاسعة تميزت عن سابقاتها بمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة، وتعزيز تمثيل الاتحادات الشعبية فيه. ويمكن القول إن تركيبة المجلس التاسع شكلت نقلة نوعية مقارنة مع تركيبة المجلس السادس التي عقدت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩. كما شكل المجلس خطوة جديدة على طريق استكمال بناء مؤسساته، ووضع آليات عملها.

■أما الفصل السابع فيتضمن مجمل التقارير ومشاريع القرارات المقدمة من الجبهة الديمقراطية إلى المجلس التاسع، وقد تضمنت هذه الوثائق تقريراً عن المهام الراهنة وآخراً عن الوحدة الوطنية يقود إلى بناء جيش تحرير شعبي موحد، مرفقين بمشاريع قرارات.

■وفي السياق العام نفسه، يحمل الفصل الثامن حديثاً مطولاً للرفيق نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، حول مشكلات العمل الفدائي، تتضمن الرؤية النقدية والمراجعة الشاملة للجبهة الديمقراطية لما شهدته المقاومة الفلسطينية في سنتها الأخيرة من تطورات. نشر الحديث تحت عنوان ((أحاديث مع المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني)) في مجلة ((شؤون فلسطينية)) العدد رقم ٥، في

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، وهو واحد من سلسلة مقابلات أجرتها المجلة مع عدد من قادة المقاومة الفلسطينية. وقد أثار الحديث هذا جدلاً في الساحة الفلسطينية وبات محوراً رئيسياً من محاور النقاش الذي شهدته الحالة الفلسطينية في أعقاب تجربتها في الأردن.

■ الفصل الأخير من الكتاب حمل دراستين مهمتين. الأولى بعنوان «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني»، من إعداد الباحث والصحفي الفلسطيني المعروف بلال الحسن، وقد جاءت بمثابة مساهمة في النقاش الدائر آنذاك ورداً على الآراء الانهزامية التي أطلت برأسها في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتحمل المقاومة، ويسارها بشكل خاص، مسؤولية حملة أيلول. أما الثانية فهي بعنوان «المقاومة والأسئلة المصيرية بعد أيلول» من إعداد د. خليل الهندي، الأكاديمي والأستاذ الجامعي المختص بشؤون الهندسة الكهربائية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بلال الحسن وخليل الهندي احتلا موقعاً قيادياً في الجبهة الديمقراطية، وفي مكتبها السياسي تحديداً حتى أواخر العام ١٩٧٠. وكان بلال الحسن أول ممثل للجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ الدورة السادسة للمجلس الوطني (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩) إلى أن قدم استقالته منها في ١٤/٣/١٩٧١ في أول اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية بعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الثامن.

ويختتم الكتاب بملحق يتضمن ثلاث وثائق ورد ذكرها في متن الكتاب هي بيان «اللجنة المركزية» في م.ت.ف. في ٩/٩/١٩٧٠، واتفاق القاهرة بين النظام الأردني والمقاومة (٢٧/٩/١٩٧٠) واتفاق عمان (١٣/١٠/١٩٧٠). والوثائق تعتبر أدوات مساعدة للقارئ والباحث معاً، في مراجعة ما جاء في الكتاب من إسهام جاد، ليس لصياغة تاريخ المقاومة بل للوقوف عند أهم محطاتها، والاطلاع على تجربتها الغنية، واستلهام الدروس، بما يغني تجربة المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية في وضعها الراهن ■

الناشران

في مجرى الأحداث..

٢٨/ ٨/ ١٩٧٠ـ ٢٦/١١/١٩٧١

- حملة أيلول.. المقدمات المباشرة والوقائع.
- نحو إلغاء الوجود العلني للمقاومة في الأردن.
- جهود الوساطة العربية.

حملة أيلول . . . المقدمات المباشرة والوقائع(١)

(1)

الوقائع المباشرة عشية حملة أيلول (من ٨/٢٨ إلى ١٦/ ٩/ ٧٠)

١- أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني الاستثنائي (١٩٧٠/٨/٢٨) وبعد انفضاضها سارت الأمور بسرعة واضحة نحو الصدام الشامل بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية. فمن ٨/٢٨ وحتى ٩/٣ شهدت عمان والزرقاء، في محاولة لاستنزاف قوى المقاومة، سلسلة من الاشتباكات، التي كانت ما أن تتوقف حتى تستأنف من جديد. وفي ٩/٤ انعقد مؤتمر لعدد من رؤساء العشائر في الجنوب، انتهى إلى المطالبة بإجلاء الفدائيين، ما قاد إلى إطلاق حملة أنهت وجود المقاومة في الجنوب لاحقاً.

وطلبت حركة المقاومة تدخل مجلس الجامعة العربية، فعقد المجلس دورة طارئة مساء يوم ٩/٥، واختتم اجتماعاته في اليوم التالي بتوجيه نداء إلى جميع الأطراف المعنية في الأردن، ناشدها فيه العمل على إيقاف أي صدام مهما كان نوعه ومهما كانت مبرراته.. ووافق المجلس على قرار يقضي بتشكيل لجنة رباعية عن ممثلين لمصر (الجمهورية العربية المتحدة)، ليبيا، السودان والجزائر، لتباشر أعمالها في عمان. وفي هذه الأثناء عادت الاشتباكات لتندلع من جديد في عمان ولتعم مناطق أخرى كالزرقاء، معان والكرك.

٢- وفي وسط هذا الجو المضطرب، قامت الجبهة الشعبية في ٩/٦ بالاستيلاء على ثلاث طائرات (اثنتين أميركيتين، والثالثة سويسرية) وقد حطت طائرتان (واحدة سويسرية وأخرى أميركية) في مطار في الأردن أطلق عليه اسم «مطار الثورة». أما الطائرة الثالثة (الأميركية) فقد هبطت في مطار القاهرة ونسفت على أرضه بعد إنزال ركابها «احتجاجاً» على سياسة الحكومة المصرية إزاء قبولها مقترحات روجرز. وانضمت طائرة بريطانية، أيضاً مخطوفة، إلى الطائرتين الأميركية والسويسرية في «مطار الثورة».

---

(١) ملخص للقسم الثالث بعنوان أحداث أيلول (ص ١٤١- ٢٥١) من كتاب «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، المحرر الرئيسي: خليل هندي، والمحرران المشاركان: فؤاد بوارشي وشحادة موسى. من إصدار مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت). الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ١٩٧١.

وفي هذه الأثناء كانت السلطة الأردنية، لا تزال مستمرة في خطتها القائمة على استنزاف قوى المقاومة في الزرقاء وعمان، وإحكام سيطرتها على الجنوب. وفي ٩/٧ قامت السلطة بقصف منطقة الوحدات في عمان، كما قصفت معسكر الشهيد حسن سلامة جنوبي مدينة عمان.

٣- انتقلت السلطة في ٩/٨ إلى العمل في منطقة الشمال واعتمدت خطاً هجومياً مركزاً نظراً لكون المنطقة يميل فيها توازن القوى لصالح المقاومة. وعليه تحركت في فجر هذا اليوم قوة من دبابات اللواء المدرع الأربعين، وقصفت بشدة مواقع الفدائيين المحيطة بإربد (مناطق كفر أسد والخراج). كما تقدمت قوات أخرى على طريق عجلون، وقصفت قواعد الفدائيين هناك طيلة اليوم. وعند منتصف النهار هوجمت قواعد الفدائيين عند قرى الطيبة- الصما- وادي العرب- دير أبو سعيد. وقامت القوات المهاجمة بإغلاق طريق إربد- ايدون وطريق إربد- كفر أسد وطريق إربد- الحصن، وكذلك طرق منطقة الأغوار المؤدية إلى المناطق المحتلة، وقصف قواعد الفدائيين المتقدمة. وقد كانت السلطة تستهدف من هجومها في الشمال تشتيت القواعد الفدائية هناك أو إجبارها على اللجوء إلى المدن، كي لا تظل قادرة على القيام بعمليات خلف خطوط القوات الأردنية حينما يقع الصدام الشامل الذي كانت تخطط له السلطة.

وفي ٩/٨ تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، للمرة الثانية خلال أسبوع، بين السلطة والمقاومة. ولكن أحداث الشمال، التي استمرت على أشدها بعد توقيع الاتفاق وإعلانه، جعلته بحكم الملغى.

٤- استمرت الاشتباكات يوم ٩/٩ وشهدت عمان أعنف المعارك. وصباح هذا اليوم قدم رئيس أركان الجيش الأردني الفريق مشهور حديثة استقالته في اجتماع مجلس الوزراء لأنه لم يعد يستطيع السيطرة على قواته. لكنه أقنع بسحب استقالته وأعطي من القصر الصلاحيات الكاملة للسيطرة على الجيش. وبعد أن أمر الفريق حديثة القوات الأردنية بوقف إطلاق النار، أصدرت اللجنة المركزية لـ م.ت. ف بياناً أعلنت فيه بدورها وقف إطلاق النار. وفي ٩/١٠ بدأت اجتماعات عاجلة ومتصلة بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية، تم التوصل فيها إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

٥- أما على صعيد خطف الطائرات، فقد اتخذت اللجنة المركزية في ١٩٧٠/٩/١٢ قراراً بتجميد عضوية الجبهة الشعبية لأنها خرقت بيان ١٩٧٠/٥/٦ الذي تشكلت بموجبه اللجنة المركزية ذات القرارات الملزمة لأطرافها، حيث فوجئت اللجنة

المركزية بنسف الطائرات الثلاث واستمرار الجبهة الشعبية في احتجاز ٤٠ راكباً. وبالطبع، حاولت السلطة استغلال الخلاف بين اللجنة المركزية وقيادة الجبهة الشعبية، فأعرب رئيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي عن أسف الحكومة الأردنية واستنكارها لحادث نسف الطائرات، «وأن ما يؤسف له أن الجبهة الشعبية قد أقدمت على هذا العمل خلافاً للقرار الذي اتخذته اللجنة المركزية».

وعشية يوم ٩/١٣، وأثناء اجتماعه مع ممثلي اللجنة المركزية، وجه الملك اللوم إلى المنظمات لأنها منقسمة على نفسها، وعاجزة عن اتخاذ موقف مشترك، وعن السيطرة على عناصرها. ولكن جميع الدلائل كانت تشير إلى أن السلطة مصرة على المضي في ضرب الثورة، حيث أن عناصر السلطة كانت تتحرك دون أن تجد من يوقفها عند حدها. وفي هذه الأثناء كانت اللجنة العربية الخماسية، التي سبق أن وصلت إلى الأردن، تبذل محاولات لتسوية الخلاف بين المقاومة والسلطة. وأعلن رئيس اللجنة الخماسية، أمين طاهر شبلي، يوم ٩/١٣، أن آراء اللجنة ومقترحاتها تنسجم مع اتفاقية ٧/١٠ المعقودة بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية، كما تنسجم مع قرار مجلس الجامعة العربية الذي اتخذ في دورته الطارئة (٩/٦).

كما قد عقد ممثلو الحكومة الأردنية ومنظمات المقاومة اجتماعاً مساء ٩/١٤ لبحث وسائل إزالة التوتر وتنفيذ اتفاق ٧/١٠، وبحث الجانبان الاشتباكات الأخيرة وخاصة تلك التي وقعت صباح الاثنين ٩/١٤ في شمال الأردن.

٦- اندلع القتال مجدداً، وبشكل عنيف يوم الثلاثاء ٩/١٥ في مدينة الزرقاء، ولم يكن الوضع في إربد أحسن حالاً، وفي هذه الأثناء كانت اللجنة المشتركة تعقد اجتماعها الثاني بحضور ممثلين عن الحكومة الأردنية واللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الخماسية العربية. وقد تم في هذا الاجتماع الاتفاق على إزالة مظاهر التوتر من مدينة عمان وحولها كما هو موضح في البيان المؤلف من ١٣ بنداً، الذي بثته إذاعة عمان مساء يوم الثلاثاء ٩/١٥، ومن بين هذه البنود: «سحب جميع قوى الأمن التي احتلت أماكن حديثاً. سحب كافة القوات العسكرية من حول عمان. انسحاب الفدائيين من جميع المواقع التي احتلوها أخيراً في شوارع المدينة. عدم تعرض رجال القوات المسلحة والأمن العام لأي عنصر فدائي في أي مكان. سحب القواعد العسكرية للفدائيين من المدينة. تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة واللجنة المركزية».

٧- صباح الأربعاء ٩/١٦ تم الإعلان عن استقالة حكومة عبد المنعم الرفاعي

وتأليف حكومة عسكرية جديدة[1]. ولم تعلن الأسباب التي أدت إلى استقالة حكومة الرفاعي التي كانت قد شكلت في شهر حزيران (يونيو)، وجاءت في أعقاب اتفاق بين السلطة والمقاومة ينظم إجراءا تطبيق اتفاق ٦/١٠. وبعد تشكيل الحكومة العسكرية مباشرة برئاسة الزعيم محمد الداوود، تم تعيين المشير حابس المجالي قائداً عاماً للقوات المسلحة، وهو المنصب الذي بقي شاغراً منذ عزل منه اللواء الشريف ناصر بن جميل تلبية لمطالب المقاومة بعد أزمة ٦/٩، كما عين اللواء زيد بن شاكر رئيساً لأركان الجيش بدلاً من الفريق مشهور حديثة الذي قدم استقالته. بعد ذلك أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وعين القائد الجديد للجيش، المشير حابس المجالي، حاكماً عرفياً عاماً. وعين المجالي بدوره حكاماً عسكريين لكافة محافظات الأردن وألويته.

إزاء هذه التطورات، سارعت اللجنة المركزية في م.ت.ف. إلى عقد اجتماع طارئ صباح الأربعاء ٩/١٦ قررت فيه اختيار ياسر عرفات قائداً عاماً لجميع قوات المقاومة. واعتبرت اللجنة العسكرية للفدائيين بمثابة هيئة أركان عامة لقوات الثورة (جيش التحرير الفلسطيني+ قوات الفدائيين+ قوات الميليشيا). كما اتخذت قراراً بتجميد عضوية الجبهة الشعبية.

عند حلول الظلام ليلة ٩/١٦ وبرغم التوتر الذي كان يسيطر على الجو، لم تقع اشتباكات بين الطرفين. خلال الليل، تلقت قيادة المقاومة في الزرقاء أنباء أكيدة تفيد أن السلطة ستهاجم المدينة في الصباح الباكر. وعليه اتصلت قيادة الزرقاء بالقيادة العامة للمقاومة طالبة السماح لها ببدء الهجوم. لكن رد القيادة العامة كان «انضبطوا وكونوا على حذر».

---

(١) شكلت الحكومة العسكرية على النحو التالي: ١- الزعيم محمد الداوود رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والعدلية، ٢- الزعيم مازن العجلوني نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء، ٣- اللواء مطلق عيد للدفاع، ٤- الزعيم صالح الشرع للداخلية والأوقاف، ٥- الزعيم إبراهيم أيوب للمواصلات والنقل، ٦- الزعيم فهد جرادات للمالية، ٧- الزعيم عواد الخالدي للاقتصاد والزراعة، ٨- العقيد يعقوب أبو غوش للصحة والشؤون الاجتماعية والإنشاء والتعمير، ٩- المقدم عبد الله صايل للأشغال العامة، ١٠- الرائد مفلح العودة الله للداخلية والشؤون البلدية والقروية، ١١- الرائد إبراهيم الصايل للتربية والتعليم، ١٢- الرائد عدنان أبو عودة وزيراً للإعلام.

(2)

حملة أيلول ... الأيام العشرة (من ١٧ إلى ٩/٢٦)

١- في الصباح الباكر من يوم ٩/١٧ اندلع القتال الشامل. في اليوم الأول للقتال، بدا واضحاً أن الخطة العسكرية للسلطة تقوم على توجيه ضربة سريعة للمقاومة، وخاصة في عمان والزرقاء، وذلك بعد أن تمت لها السيطرة بشكل شبه كامل على منطقة الجنوب لتفوق قواها فيها على قوى المقاومة ولضخامة الوجود العشائري الموالي للسلطة له فيها. أما الشمال فقد بدا أن السلطة حددت موقفها بالنسبة له على أساس إشغال قوى المقاومة فيه، وإرباكها والحيلولة دونها ومد يد العون إلى منطقة القتال الرئيسية، إلى أن تتم السلطة السيطرة على مراكز الثقل في عمان والزرقاء فتستطيع تركيز قواها لدحر المقاومة في الشمال.

اعتمدت قوات النظام خط المبادرة الهجومية وعلى أسلوب غزارة النيران، وعلى أسلوب القبضة الممتدة الذي يتجنب القتال الجبهي، واختراق دفاعات الخصم بعنف وقوة بقوات مدرعة تتغلغل بعيداً داخل هذه الدفاعات فتحدث فيها ارتباكاً وتقوم بمحاولات إلتفاف على قواته.

وبالمقابل كان نمط المجابهة الذي لجأت إليه قوات المقاومة هو في الغالب الدفاع الموضعي. أما على الصعيد السياسي فقد اتخذت حركة المقاومة خطوة سياسية إدارية مساء يوم ٩/١٧، بإعلان اللجنة المركزية أن منطقة الشمال الممتدة من البقعة وحتى الحدود مع سوريا (البقعة- جرش، عجلون- الرمثا- إربد) تعتبر منطقة محررة.. لكن هذه الخطوة بقيت شكلية تماماً لا تعدو مجرد الإعلان، ولم يتبعها أي خطوات مكملة أو معاضدة لها، ولم توضع موضع التنفيذ.

٢- في اليوم الثاني (٩/١٨) استمر القتال في مختلف المناطق، واستطاعت قوات المقاومة أن تتصدى لهجمات قوات السلطة، وكذلك الأمر في اليوم الثالث (٩/١٩) الذي شهد انضمام عدد من ضباط الجيش الأردني إلى المقاومة (العقيد سعد صايل، المقدم إبراهيم دعاس..). غير أن هذا لم يكن ليخفي حقيقة أن المقاومة لم تستطع أن تجتذب الجيش أو قطاعات هامة فيه لتشارك في القتال فعلياً إلى جانبها. واتخذ القتال طابع الجدية حين اشتركت دبابات جيش التحرير (قوات حطين) في المعركة بعد أن عبرت الحدود من سوريا إلى منطقة الرمثا. وفي اليوم الرابع (٩/٢٠) استمر القتال العنيف في مختلف المناطق بما فيها منطقة إربد حيث استمرت المعارك بين الجيش الأردني وجيش التحرير، تراجع على أثرها الجيش الأردني الذي أعطيت له تعليمات بالإنسحاب، على طريق كفر

أسد. وفي اليوم الخامس (٩/٢١) استمرت المعارك، كما استمرت الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار ولعقد مؤتمر قمة عربي.

٣- في اليوم السادس (٩/٢٢)، ومع استمرار المعارك، عقد ثمانية من رؤساء الدول العربية (من بينها: مصر، سوريا، السودان، ليبيا، اليمن الجنوبي والكويت) سلسلة من الاجتماعات لبحث الموقف في الأردن في محاولة لإيقاف القتال. وفي اليوم السابع (٩/٢٣) لم تجدِ نداءات وإعلانات وقف إطلاق النار، فالسلطة الأردنية مصرة على المضي في مخططها، والمعارك تحتدم في كل مكان. وليل هذا اليوم عقد اجتماع اللجنة المركزية في جبل الأشرفية استعرض فيه الوضع العسكري. وفي اليوم الثامن (٩/٢٤) كانت قوات المقاومة ما تزال تسيطر على مناطق واسعة من عمان وأخرى في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الصعيد السياسي استقال رئيس الحكومة العسكرية محمد الداوود وهو في القاهرة: «إن الحكومة العسكرية التي تشكلت برئاستي في الأردن حمّلت بما لا ذنب لها فيه، ولم يكن بيدها من أمر توجيه الأمور شيئاً».

٤- وفي اليوم التاسع (٩/٢٥) واصلت القوات الأردنية هجومها على قوات المقاومة، رغم الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار. ومن جهة أخرى، أبلغت الحكومة الأردنية أمانة سر الجامعة العربية في مذكرة رسمية عدم الحاجة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث شكواها ضد سوريا واتهامها بإدخال قوات إلى الأردن.

في اليوم العاشر (٩/٢٦) اتضح بما لا يقبل الشك إصرار السلطة على الاستمرار في هجمتها. فرغم الإعلانات المتكررة عن وقف إطلاق النار، كانت قوات النظام تواصل عملياتها العسكرية. وعلى الصعيد السياسي أصبح الرؤساء العرب المجتمعون في القاهرة، وبعد عودة الوفد العربي من عمان والاستماع إلى تقريره، على قناعة بأن السلطة الأردنية ماضية في تنفيذ مخططها لتصفية المقاومة، وأنها لا تلتزم بوقف إطلاق النار برغم الاتفاق المعقود بحضور الوفد العربي. لذلك قرر الرؤساء إذاعة التقرير الذي قدمه الوفد على الرأي العام كوسيلة ضغط على السلطة الأردنية من أجل وقف القتال.

وهذا ما وقع، عندما عقد الرئيس جعفر النميري مؤتمراً صحفياً ظهر ٩/٢٦ أذاع فيه نص التقرير. وفي عمان أعلن الملك عن تشكيل حكومة برئاسة أحمد طوقان خلفاً لحكومة الداوود.

(3)

اتفاقية القاهرة (١٩٧٠/٩/٢٧)[١]

عقد الملوك والرؤساء العرب المجتمعون في القاهرة لقاء (مغلقاً) يوم ٩/٢٧ بمشاركة الملك حسين والرئيس عرفات، توج باتفاق لإنهاء الأزمة في الأردن. لكن رغم ذلك استمرت الاشتباكات في عمان وإربد.

في ٩/٢٨، طار الباهي الأدغم، رئيس لجنة المتابعة العربية، إلى عمان لبدء مهمته، ولم تنتهِ الاشتباكات إلا بعد أن أحكمت اللجنة العربية رقابتها على وقف إطلاق النار. وعند ذاك كانت المقاومة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من مدينة عمان هي: جبل الأشرفية، وجبل الجوفة، وجبل التاج، وجبل النصر، وجزء كبير من جبل الهاشمي الشمالي، وجبل الهملان، وحي المصاروة في جبل عمان، وجزء من جبل اللويبدة، ووسط المدينة كما كانت لا تزال تسيطر على غالبية المناطق في القطاعين الأوسط والشمالي بما في ذلك مدن جرش وعجلون وإربد والرمثا.

وبعد توقف الاشتباكات، تركزت الجهود على المفاوضات بين السلطة والمقاومة لترتيب إخلاء المدن من قوات الجيش والقوات المقاتلة من المقاومة. وتم ذلك بالفعل، ووضعت اتفاقية تفصيلية لتنظيم شؤون التعايش بين المقاومة والنظام، عرفت ببروتوكول عمان في ١٩٧٠/١٠/٢٢.

وفي المراحل اللاحقة، اتبعت السلطة خطة تقوم على: ١- تجريد ميليشيا المقاومة في المدن والمخيمات من السلاح باستخدام الضغط السياسي والردع العسكري. ٢- حصر قوات المقاومة في مناطق محددة بعيداً عن جماهيرها. ٣- جعل هذه المناطق مناطق إجهاز على المقاومة بعيداً عن الجماهير ■

(١) راجع نص الاتفاقية ص ٢٩٨ من هذا الكتاب.

نحو إلغاء الوجود العلني للمقاومة في الأردن[١]

(١٩٧٠/٩/٢٧- ١٩٧١/٧/١٣)

١- بعد اتفاق القاهرة (١٩٧٠/٩/٢٧)، استمرت في الأردن حالة من التوتر الشديد (حوادث عنف واشتباكات مسلحة). وقد غرقت اللجنة العربية في تفاصيل هذه الحالة، ووجدت نفسها مضطرة للعودة إلى المنطلقات الأولى لاتفاقي القاهرة وعمان ومناقشة أسسها مع السلطة والمقاومة. فتوصلت إلى اتفاق ٧٠/١٢/١٤ الذي بدوره لم يوفر إطاراً للحل للسبب التالي: إن اتفاق القاهرة ينص على مبدأ وجود العمل الفدائي في الأردن، وعلى حرية تنقل المقاتلين في كافة أنحاء الأردن. ومن جهة أخرى ينص الاتفاق على حق الحكومة الأردنية في الإشراف على موضوع الأمن الداخلي. ولكن الذي جرى لا يعبر عن هذه النصوص، بقدر ما يعبّر عن توازن القوى: فالسلطة الأردنية تتصرف على أساس منع أي تواجد فدائي في المناطق والمدن التي وقعت تحت سيطرتها أثناء معارك أيلول.

هذه الحالة من التوتر المستمر والاشتباكات التي تخللتها، ولّدت لدى اللجنة العربية إحساساً بضرورة التوجه لوضع أسس لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان بعيداً عن الغرق في تفاصيل كل حادث. وقاد هذا الأسلوب في التفكير إلى عقد اتفاقية جديدة (٧١/١/١٣) أبرز ما فيها:

أ) جمع أسلحة الميليشيا وتخصيص أماكن معيّنة لها، تتمتع بحصانة تامة.

ب) جمع أسلحة المقاومة الشعبية التابعة للجيش بنفس الطريقة.

جـ) إزالة الصبغة العسكرية عن جميع مخافر الأمن.

د) سحب لواء الأمن من عمان (وهو اللواء الذي يستعمل كقوة عسكرية تحت ستار رجال الشرطة).

هـ) إلغاء نقاط التفتيش داخل العاصمة.

(١) عن مجلة «شؤون فلسطينية» الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت) وبالتحديد فصل «شهريات.. (١) المقاومة الفلسطينية» الذي جرى تلخيصه في أربع فقرات.
وقد جرت الاستعانة بالأعداد التالية بالنسبة للفقرات الأربع الواردة في هذا الفصل: العدد ١، آذار (مارس) ١٩٧١ (ص١٥٥-١٥٧). العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١ (ص١٤٢- ١٤٣). العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١ (ص ١٤٣- ١٤٧) والعدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ (ص ١٦٧- ١٧١).

لم يترتب على هذه الإجراءات إنهاء الاشتباكات، ولكنها تعطي صورة واقعية عن نمط العلاقات القائمة بين النظام والمقاومة، وتعطي أيضاً صورة عن وضع اللجنة العربية، وعن أسلوب عملها في سعيها للتوفيق بين السلطة والمقاومة بعد معارك أيلول.

وتبقى في هذا السياق قضية مهمة لا بد من التوقف عندها: سحب سلاح الميليشيا ووضعه في أماكن تتمتع بالحصانة. لقد أثارت هذه القضية جدلاً واسعاً في أوساط حركة المقاومة، ذلك أن بقاء السلاح في أيدي عناصر الميليشيا، هو الرمز المفهوم جماهيرياً لبقاء المقاومة وقدرتها على حماية نفسها. ونظراً لحساسية القرار، فقد عقدت أمانة سر اللجنة المركزية لمنظمة التحرير اجتماعاً خاصاً مع قيادة الميليشيا لشرح الخطوة، ولم تكن مهمة أمانة السر سهلة، لذلك دأبت على القول، أكثر من مرة، إن السلاح لم ينزع من الميليشيا، وإن كل ما حصل هو تجميع هذا السلاح في مراكز معينة، وإن توزيعه على الجميع حين يقتضي الأمر ذلك سهل وميسور.. ولكن الوقائع أتت لتدحض هذا التقرير.

٢- مسلسل أحداث الشهور القليلة بعد حملة أيلول، أكد تصميم السلطة على إنهاء الوجود الفدائي في الأردن. وإذا كانت السلطة قد نفذت هذا المخطط في أيلول على أساس القيام بمعركة واحدة واسعة وعنيفة، فإن تنفيذه بعد أيلول جرى على أساس المعارك الصغيرة والمتباعدة زمنياً[١]، شكل تعبيراً عن خط سياسي يومي، لعل أوضح من عبر عنه هو رئيس الوزراء (وصفي التل)، الذي أعلن في مقابلة مع تلفزيون الإذاعة البريطانية (٧١/١/٢٦) أنه لن يسمح في المستقبل للفدائيين بالقيام بأعمالهم ضد إسرائيل إلا من داخل الأراضي المحتلة.

وقد انعكس هذا الموقف السياسي الأردني، الذي يشكل كشفاً حقيقياً لأهداف حملة أيلول، على وضع اللجنة العربية للمتابعة. ففي نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، بدأ الحديث يتوافر عن منع لجنة المتابعة من أداء مهمتها، وعزمها نتيجة لذلك على التوقف. وقد ساد هذا الانطباع بعد تصريح للطيب السحباني (٧١/١/٣١)، سفير تونس في الأردن، قال فيه إن لجنة المتابعة «انتهت من مناقشة كل النقاط المدرجة على جدول الأعمال»، وأوحى هذا التصريح للمراقبين أن اللجنة على وشك إنهاء مهمتها. وبعد ذلك بأسبوعين (٢/١٥)، أعلن أن العميد أحمد حلمي، رئيس فريق المراقبة، سوف يغادر عمان إلى تونس لرفع تقرير إلى الباهي الأدغم، وكان ذلك بمثابة إعلان غير رسمي عن عزمه

(١) لعل أبرزها في هذه الفترة: معركة جرش في ٧٠/١٢/٦، معركة السلطة في ٧٠/١٢/٢٥، معركة الرصيفة في ٧١/١/١٨، معركة هملان في ٧١/٢/١١، ومعركة إربد في ٧١/٣/٢٦.

على التخلي عن مهمة لا يستطيع أداءها بسبب عرقلة السلطات الأردنية[١].

٣- ضمن تكتيك النظام القيام بحملات صغيرة وسريعة متباعدة زمنياً، تجنباً لردود الفعل السياسية الجماهيرية والرسمية، نفذت السلطة إحدى هذه الحملات ضد الوجود الفدائي في مدينة إربد (١٩٧١/٣/٢٦)، اتسمت بدرجة عالية من القمع. وبالمقابل لجأت المقاومة إلى سياسة جديدة تعتمد على ضرب المرافق الحيوية، الاقتصادية والعسكرية، وبدأ تنفيذ هذه السياسة يوم ٣/٢٩ بينما كانت حملة اجتياح إربد زالت مستمرة.

وفي ١٩٧١/٤/٥ وزع بيان باسم اللجنة المركزية لحركة المقاومة، أعلن أن اللجنة قررت سحب الفدائيين من عمان. وقد بدأ الانسحاب فعلاً من عمان بصورة يومية وانتهى يوم ٤/١٣. ورافقت عملية الانسحاب مواقف ذات دلالة خاصة: ١- كانت اللجنة العربية، واللجنة العسكرية التابعة لها، مجمدة تماماً منذ أن رفض وصفي التل أن يسمح لوفد عسكري منها بالتوجه إلى إربد للتحقيق بما يجري (٣/٢٨). ٢- صرح وصفي التل لصحيفة «لوموند» الفرنسية أنه يستطيع تصفية المقاومة خلال ساعات وطالب الفلسطينيين «بتكييف أنفسهم مع الوضع الجديد بالنسبة لإسرائيل ومواجهة الحلول السياسية بشجاعة، وليس بالتمسك بالمواقف المبدئية» (٤/٦). ٣- وأعلن أنه بعد إنهاء الانسحاب ستقوم السلطة بعملية تفتيش عن الأسلحة والمقاتلين تحت إشراف مكتب الارتباط، الذي يضم ممثلين عن السلطة والمقاومة واللجنة العربية (٤/٨).

وقد كان هذا الانتقال المفاجئ، من قرار ضرب المرافق الحيوية، إلى قرار الانسحاب من عمان والموافقة على التفتيش في ظل استمرار الاشتباكات، وخاصة في شمالي الأردن، تعبيراً عن تعارض بين موقفين سادا قيادة حركة المقاومة: الأول يعتبر خوض معركة الدفاع عن المقاومة في مواجهة سياسة القضم العسكري التي تتبعها السلطة، وعدم تقديم تنازلات عن الوضع الحالي، ضرورة لا بد منها لضمان حرية

(١) في ١٩٧١/٢/١٨ صرح العميد أحمد حلمي أن فرص الصدام بين المقاومة والسلطة لا تزال قائمة لأن الاتفاقات المبرمة لحل الأزمة نهائياً لم تنفذ كاملاً. وحدد المشاكل على الشكل التالي:

١- المخافر التي تنشئها السلطة في الأحياء، ولم تكن موجودة قبل أيلول.

٢- رفض السلطة اعتماد أوراق اللجنة المركزية كما ينص على ذلك بروتوكول عمان.

٣- رفض السلطة الأردنية الإفراج عن بقية المعتقلين لديها منذ معارك أيلول.

٤- رفض السلطة تسليم أسلحة المقاومة الثقيلة التي استولت عليها أثناء معارك أيلول.

٥- رفض السلطة تسليم مناطق هامة للفدائيين اتفق على تسليمها مثل منطقة «أم الرمانة».

المقاومة. والموقف الثاني يرى أنه إذا انتقل الفدائيون إلى الأغوار، فبالإمكان إيقاف الصدام بين المقاومة والنظام، والحفاظ على جبهة التماس مع العدو في الوقت نفسه.

أنجزت السلطة عملية التفتيش عن السلاح يوم ٥/٣. وفي ٧١/٥/٣٠ تجددت الاشتباكات في منطقة التواجد العلني الرئيسي للفدائيين في جرش وعجلون. وبذلك، تكون السلطة قد افتتحت الفصل الأخير من تصفية الظاهرة العلنية للمقاومة في الأردن.

٤- في بداية حزيران (يونيو) ١٩٧١، تعرضت مواقع المقاومة في جرش إلى قصف من قوات السلطة التي عززت نقاط التفتيش على الطرق المؤدية إلى الأغوار. وفي ٦/٤، قامت السلطة بهجوم على قواعد الفدائيين في منطقة السلط. وفي نفس اليوم، ردت المقاومة بإحداث تخريب تقني في أنابيب النفط قرب المفرق.

سادت فترة من الهدوء النسبي حتى يوم ٦/١٩، حيث بدأت المقاومة تشعر بأن السلطة الأردنية تنوي إلغاء اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان، فسلمت إلى السفراء العرب في عمان مذكرة مفصلة، استعرضت فيها تاريخ العلاقات بين السلطة والمقاومة، واتهمت فيها السلطة بمخالفة اتفاق القاهرة، وتشديد الحصار على قواعد الفدائيين. وفي ٦/٢٨ أعلن ياسر عرفات أن مطلب المقاومة الوحيد هو التزام الأردن الدقيق باتفاق القاهرة. وفي ٦/٢٩ أعلنت المقاومة أن السلطة عززت قواتها في المناطق الشمالية، وحذرت من عمليات أوسع تستعد لها هذه القوات.

وبالفعل بدأت هذه العمليات يوم ٧/٥ بقصف مواقع الفدائيين ومخيم غزة، تمهيداً للهجوم الشامل الذي بدأ يوم ٧/١٣ (تاريخ انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني التاسع)، واستمر أربعة أيام كاملة، تمكنت أثناءها القوات الأردنية من السيطرة الكاملة على مخيم غزة، وعلى منطقة إستراتيجية هي «جبل الأقرع» الذي يشرف على أهم مواقع الفدائيين العسكرية، لتبدأ بعد ذلك عملية اكتساح هذه المواقع. وفي هذه المعارك سقط شهيداً عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أبو علي إياد، ووقع في الأسر صالح رأفت عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية. وفي ٧/١٩، أعلن وصفي التل أنه «لا وجود للقواعد الفدائية في الأردن، ما يعني من الناحية السياسية والعملية إلغاء اتفاقات القاهرة وعمان وإنهاء ظاهرة العمل العلني للمقاومة في الأردن» ■

جهود الوساطة العربية[1]

(1)

مؤتمر جدة الأول (١٥-٢٥/ ٩/١٩٧١)

١- انبثقت الوساطة المصرية- السعودية قبل معركة أحراج جرش (تموز/ يوليو ٧١)، على أثر اللقاء بين الملك فيصل والرئيس السادات في القاهرة يوم ٦/٢١. وفي أجواء معركة جرش بدا وكأن الوساطة قد دفنت في مهدها، ولكن النتائج الهادئة للقاء القمة العربي في طرابلس الغرب (٧١/٧/٢٩)، التي توافق فيها المجتمعون على تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان، خلقت شروط تجديد إطلاق هذه الوساطة، التي يمكن تلخيصها بما ورد في ورقة العمل التي وضعت بموافقة كل من الملك فيصل والرئيس السادات:

«إعلان الأردن التزامه بتنفيذ اتفاقية القاهرة وعمان باعتبار هاتين الاتفاقيتين تحققان للأردن سيادته، وللعمل الفدائي حريته وكرامته، وعل الأخص ما يتضمن وقف الحملات الإعلامية وإيجاد الضمانات الفعالة لتنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين، بما فيها إعادة اللجان السياسية والعسكرية. ولكي يتواجد المناخ الصالح، وإيجاد الثقة بين الطرفين، تقوم الحكومة الأردنية بإطلاق سراح المعتقلين وإجراء مصالحة وطنية. كما تقوم المقاومة بإلغاء المنظمات السرية وما من شأنه أن يؤثر على الأمن والاستقرار».

٢- إن أساس الموقف الأردني هو رفض أي وجود لحركة المقاومة في الأردن. ولكن الأردن، في الوقت نفسه، لا يستطيع أن يدير ظهره للوساطة العربية. لذلك أعلن موافقته على ورقة العمل المذكورة، لكنه قدم تفسيراً لها يلغي بشكل عملي المضمون الفعلي لاتفاقيات القاهرة وعمان، عبر عنه وصفي التل بوضوح بعد لقائه مع وفد الوساطة: «لقد بحثنا في إعداد صيغة مشروع اتفاق جديد منبثق عن اتفاق القاهرة».

أما الموقف الفلسطيني فانقسم إلى اتجاهين: الأول (فتح والصاعقة، وجيش التحرير) مؤيد للوساطة من موقع أن المفاوضات مع الأردن، بمشاركة السعودية ومصر، تنطلق من التسليم المبدئي باتفاقيات القاهرة وعمان. والثاني (الديمقراطية والشعبية) رفض

(١) عن مجلة «شؤون فلسطينية (مصدر سبق ذكره)، ملخص لفصل «شهريات.. المقاومة الفلسطينية». استند القسم الأول من هذا الفصل إلى العدد ٢٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ (ص١٩٤- ١٩٨). واستند القسم الثاني إلى العدد ٢٦، كانون الثاني (يناير) (ص ١٩٣- ١٩٦).

المشاركة في المفاوضات. وفيما يتعلق بالجبهة الديمقراطية، فهي لم ترفض الوساطة العربية من حيث المبدأ، بل وجدت أن شروط تقدمها غير متوفرة وأنها آيلة إلى فشل، ما يجعلها توقظ توقعات ليست في مكانها، تفيد السلطة في عمان لجهة تخفيف الضغط الداخلي والعربي عليها الذي تشكل بعد أحداث أيلول ٧٠ وتموز ٧١.

٣- بدأت مفاوضات جدة فعلياً يوم ٩/١٥ واستمرت عشرة أيام، عقد وفد الوساطة أثناءها خمسة اجتماعات ثنائية مع الوفد الأردني، وأربعة اجتماعات ثنائية مع الوفد الفلسطيني، ثم اجتمع الملك فيصل مع كل وفد على حدة حتى أمكن في النهاية عقد اجتماعين مشتركين.

وانتهت هذه الاجتماعات كلها إلى الفشل بسبب تمسك الوفد الأردني بموقف مفاده أن الأمر الواقع يجب أن يكون أساس البحث، والأمر الواقع تجاوز نصوص اتفاقي القاهرة وعمان.

(2)

مؤتمر جدة الثاني (٨-٢٦/١١/١٩٧١)

١- في المرحلة السابقة من مفاوضات جدة (١٥-٢٥/ ٧١/٩)، فشلت الجولة عند نقطة محددة، هي إصرار الأردن على رفض اتفاق عمان، المنبثق عن اتفاق القاهرة، والدعوة إلى إعادة النظر في بنوده، وبالتالي صياغة اتفاق جديد. بينما كان الوفد الفلسطيني يصر بالمقابل على التمسك باتفاق عمان وبورقة العمل السعودية - المصرية التي تنطلق من اتفاق القاهرة، ومن اتفاق عمان أيضاً رافضاً البحث باتفاق جديد، طارحاً البحث بقضية التنفيذ فقط.

٢- في ١١/٨ عقد الاجتماع المشترك الأول لمؤتمر الوساطة في جدة وعقد الاجتماع المشترك الثاني في نفس اليوم ليلاً، حيث قدم الوفد الأردني مذكرة حدد فيها المواد التي يرغب بتعديلها في اتفاق عمان. ورفض الوفد الفلسطيني المذكرة بشدة واعتبرها نسفاً- وليس تعديلاً لاتفاق عمان. ثم عقد اجتماع ثالث مشترك، أعلن فيه الوفد الفلسطيني موافقته على الأسس التي اقترحتها الوساطة، بينما لا تتضمن الموافقة الأردنية عقد جلستين إضافيتين (١١/١٢).

أرجئت المفاوضات يوم ١١/١٣ لمدة يومين بسبب اجتماع وزراء الخارجية العرب، ثم تأجلت مرة أخرى بسبب عطلة العيد حتى يوم ١١/٢٢. واتخذت الوساطة موقفاً حاسماً، حددت فيه يوم ١١/٢٦ موعداً لانتهاء المفاوضات سلباً أو إيجاباً، باعتبار أن مجلس الدفاع العربي سيعقد يوم ١١/٢٧، وسيكون الجميع مشغولين به.

صباح يوم ١١/٢٣ بدأ البحث من جديد باتفاق عمان بنداً بنداً، وتعطل البحث طويلاً عند المادة الثالثة من الاتفاق، والتي تنص على أن «الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل السياسي والعسكري من الأمور الأساسية للثورة الفلسطينية، وتمارسها بحرية»، فقد طلب الوفد الأردني إلغاءها، وأصر الوفد الفلسطيني على إبقائها كما هي. وواجهت المفاوضات بسبب ذلك مأزقاً هددها بالفشل، ما استدعى تدخل رشاد فرعون مستشار الملك فيصل يوم ١١/٢٤، فقدم اقتراحاً بتصوره لتعديل المادة الثالثة من اتفاق عمان. وحتى مساء ١١/٢٥ لم يكن الوفد الأردني قد تقدم بأي رد، ما اعتبر بالنتيجة رفضاً للاقتراح. وفي ١١/٢٦ غادر صبري الخولي (مصر) جدة. وانتهت بذلك مفاوضات جدة إلى الفشل ■

حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية[1]

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

- **توطئة**

١- التطورات السياسية والعسكرية قبل حملة أيلول.

٢- حملة أيلول: أغراضها ونتائجها.

٣- كيف سارت الحملة.. ومجابهة المقاومة.

٤- الدروس المستفادة من حملة أيلول

أولاً: التركيب الذاتي للمقاومة.

ثانياً: المقاومة بين مدن وقرى الضفة الشرقية.

ثالثاً: الدولة والثورة.

رابعاً: الجيش والسلطة.

خامساً: الأوضاع العربية.

٥- نتائج حملة أيلول.

٦- ما العمل على ضوء التطورات الجارية في المنطقة.

(١) تقرير صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. نشر في مجلة «الحرية» على ثلاث حلقات في الأعداد ٥٤١ (١٩٧٠/١١/١٦)، ٥٤٢ (١٩٧٠/١١/٢٣) و٥٤٣ (١٩٧٠/١١/٣٠). كما نشر في كتاب بنفس العنوان صدر عن دار الطليعة (بيروت)، الطبعة الأولى: شباط (فبراير) ١٩٧١. وكذلك نشر في أحد فصول كتاب «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، دراسة تحليلية شاملة عن مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت). الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ١٩٧١.

توطئة

لم تكن الحملة العسكرية والسياسية الشاملة التي نظمتها الرجعية الأردنية- الفلسطينية والإمبريالية الأمريكية، هي الحملة الأولى الأخيرة. وإن اختلفت في شمولها ونتائجها عن الحملات الأربع السابقة. كما أنها لم تكن موجهة للجناح اليساري في الثورة، كما تدعى الرجعية، أو بفعل (سياسة وتصرفات) الجناح اليساري كما تزعم بعض الدوائر اليمينية في حركة المقاومة.

إن حملة أيلول هي حلقة في سلسلة حملات على المقاومة والشعب توالت طيلة السنوات الثلاث الأخيرة. وكل هذه الحملات هي نتيجة موضوعية لا يمكن القفز عنها، فهي وليدة التناقض الدائم بين النظام الطبقي شبه الإقطاعي- البرجوازي الكومبرادوري والمرتبط بالاستعمار والإمبريالية من جهة، وبين حركة التحرر الوطني الفلسطينية- الأردنية من جهة أخرى. وكل المحاولات التي جرت لطمس هذا التناقض انتهت إلى الفشل تحت إصرار الرجعية على تغليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي (الوطني والقومي مع العدو الصهيوني الإمبريالي) قبل حزيران (يونيو) ٦٧ وبعده. ولا نأتي بجديد إذا كررنا التذكير بدور الرجعية في عمان والتي شكلت صمام أمن تاريخي للحركة الصهيونية والاستعمار قبل عام ١٩٤٨ ولدولة إسرائيل والثورة المضادة في المنطقة العربية بعد عام ١٩٤٨. كما أننا لا نأتي بجديد عندما نذكر دور الرجعية في المحاولات الدؤوبة لقمع وتصفية العمل الفدائي قبل ١٩٦٧ (ممثلاً بتجربة فتح) وقبل أن يكون له وجود تنظيمي أو عسكري مباشر على الساحة الأردنية- الفلسطينية. وكذلك بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وقبل أن يعلن يسار المقاومة المستقل عن نفسه، وحتى قبل أن يوجد السلاح بيد الجماهير في المدن، قامت الرجعية بحملتها الأولى (تطويق العمل الفدائي في الأغوار بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢) ثم الحملة الثانية في ١٩٦٨/١١/٤ بعمان والمدن الأخرى وقبل أن يستكمل يسار المقاومة ولادته. وهكذا تتابعت الحملات على الثورة والجماهير، ووحدهم الجهلة بالتاريخ الحديث للرجعية الأردنية- الفلسطينية والعربية، وبتاريخ الإمبريالية في المنطقة والعالم، واليمينيون داخل صفوف المقاومة هم الذين يستجيبون لأضاليل الرجعية بأن الحملة استهدفت يسار المقاومة أو أن يسار المقاومة قد دفع الرجعية للأخذ بها.

(1)

التطورات السياسية والعسكرية قبل حملة أيلول

أولاً- سياسياً: مع مطلع عام ١٩٧٠ بات واضحاً أن الدوائر الإمبريالية والرجعية العربية تعتبر عام ٧٠-٧١ عام تصفية لحركة المقاومة على طريق التسوية الاستسلامية للقضية الفلسطينية (الضغوطات السياسية الأمريكية على القاهرة مباشرة، زيارة سيسكو، تعاظم النزعة العسكرية الإسرائيلية ونقل الحرب إلى أعماق الأرض العربية- خاصة الجمهورية العربية المتحدة -، انفجار مؤتمر القمة في الدار البيضاء، اشتداد حملات قمع وتصفية المقاومة في بيروت وعمان- حملة تشرين الثاني ٦٩ في لبنان، حملة ٢/١٠ و٧٠/٦/٧ في عمان..). كما بات واضحاً أن السياسة السوفييتية - العربية الرسمية أيضاً تدفع بتحويل عام ٧٠-٧١ إلى عام حل لأزمة الشرق الأوسط، من مواقع واعتبارات مختلفة، وحسب المضمون السوفييتي- المصري لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

كل هذا أنتج مشروع روجرز، وزير الخارجية الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٠/٦/٢٥) وأعلنت القاهرة وعمان عن قبوله (٢٣ و١٩٧٠/٧/٢٦)(١). وبهذا دخل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ إلى حيزّ الإجراءات التنفيذية. وكان من أولى ثمراته تحويل المعركة من صراع مع العدو الرئيسي (الصهيوني الإمبريالي) إلى صراع داخل الجبهة العربية لتدخل الرجعية معركتها الحادة مع حركة المقاومة، وتدخل فصائل حركة التحرير العربية حالة من الصراع فيما بينها. وكما أوضحت بيانات الجبهة بالذات في شهري تموز وآب ١٩٧٠ «أن مشروع روجرز هو خطوة كبيرة على طريق فتتمة الحرب بالشرق الأوسط».

ثانياً- عسكرياً: فقد أخذت الرجعية في عمان بإعداد كامل قواها لحملة «التطويق والتصفية الحاسمة» للمقاومة بعد أن استوعبت جيداً دروس حملة حزيران ٧٠. فأخذت في تنفيذ «الانقلاب الملكي الأبيض» داخل صفوف الجيش والأمن العام والمخابرات، لإحكام قبضتها الحديدية على مؤسسات الدولة القمعية وتأهيلها من خلال التعبئة السياسية والنفسية لشن حملتها على المقاومة والجماهير، كما جاءت بحكومة جديدة(٢) بها بعض

(١) في ١٩٧٠/٧/٢٣ تحدث الرئيس جمال عبد الناصر أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي، فأعلن قبول الجمهورية العربية المتحدة للمقترحات الأمريكية معللاً ذلك بأن المقترحات لا تعدو كونها مجرد اقتراحات إجرائية لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذي سبق ووافقت عليه القاهرة. وفي ٧/٢٦ أعلنت الحكومة الأردنية موافقتها على المبادرة الأمريكية.

(٢) حكومة تجمع بين اليمين المعتدل والبرجوازيين الوطنيين برئاسة عبد المنعم الرفاعي.

الوجوه البرجوازية الوطنية لتكون بمثابة «حصان طروادة» لتضليل المقاومة والشعب. وبدأ القصر في إعادة توزيع قواته حول عمان لإحاطتها بطوق دائري كامل، هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تؤكد حرصها على فك الحصار حول عمان. ولإتمام ترتيبات الحملة توجه الملك إلى القاهرة (٢٠-٢٣ آب ٧٠) حاملاً معه مطالب تصفية العمل الفدائي على رأس جدول أعمال المباحثات.

وكان كل هذا يجري تحت غطاء حكومة عبد المنعم الرفاعي اليمينية المعتدلة واللجنة العربية الخماسية التي أوفدتها الجامعة العربية لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام. ولم ينسَ القصر اختبار صلابة الطوق العسكري حول عمان وانضباط الجيش في تنفيذ الأوامر المعادية للشعب بدقة، كما جرى في اختبار الاستجابة لقصف عمان في ٨/٣١ و٧٠/٩/١.

وطيلة الوقت من ٦/٧ حتى ٩/١٦ لم ينقطع الجسر الجوي لنقل الذخائر والعتاد الكافي لتغطية الحملة من العواصم الاستعمارية (واشنطن، لندن، وعن طريق ألمانيا الغربية).. إن جميع هذه الوقائع كانت مكشوفة لحركة المقاومة ولم تأتِ الحملة مفاجئة لأي فصيل أو للجنة المركزية للمقاومة.

وثالثاً- عربياً: عمل القصر على الإفادة القصوى من موافقة القاهرة على مشروع روجرز، ومن المواقف المتعارضة التي نشأت بين القاهرة وحركة المقاومة لإكمال انقلابه الأبيض في صفوف الجيش والأمن العام وإحكام قبضته على أجهزة الدولة، واستثمار الحالة الجماهيرية الناصرية بشكل عام وحالة البرجوازية الوطنية المتعاطفة مع القاهرة تاريخياً (وزارة الرفاعي، البلبلة في الشارع..). كما عمل القصر على الإفادة من الأوضاع العربية الحاكمة الرجعية، ومن الصراع السياسي الذي نشب في صفوف حركة التحرير الوطني إزاء موقف القاهرة وبين المقاومة والأنظمة العربية الوطنية، التي تؤيد قرار مجلس الأمن. وكما يبدو أنه كان مطمئناً لموقف بغداد رغم عمليات التهويش وعرض العضلات التي مارستها بغداد في صالح المقاومة (الإنذار الشهير بشكل خاص) والتطورات والوقائع اليومية (خاصة بعد فشل حملة حزيران ٧٠ وبشكل أكثر دقة بعد ٧٠/٨/٣١ حين قصفت قوات النظام مدينة عمان بالمدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات..) كلها كانت تؤكد أن الحملة الخامسة على الأبواب.

لقد بادرت الجبهة الديمقراطية إلى طرح المسألة على الجماهير والمقاومة (وثيقة الجبهة إلى المجلس الوطني الفلسطيني السابع بالقاهرة من ٢٧ إلى ٧٠/٥/٣١) حيث

أكدت أن عام ٧٠-٧١ هو عام التصفية للقضية الفلسطينية وحركة المقاومة في الأردن ولبنان، وفعلاً ما كاد اجتماع المجلس ينتهي حتى بدأت الحملة العسكرية الرابعة في عمان والزرقاء (في ٧ حزيران، ولم تكن قد وصلت بعد معظم القيادات الفلسطينية إلى عمان).

كما عملت الجبهة الديمقراطية على حسم مجموعة قضايا أولية تتعلق بحياة الثورة وسلامة خطها الوطني في الساحة الأردنية- الفلسطينية من خلال المجلس الوطني السابع بعد أن حجب يمين المجلس وعناصر فتح إقرارها في المجلس السادس (أيلول ١٩٦٩) وأبرزها:

- تأكيد وحدة الساحة الفلسطينية- الأردنية، رداً على اتجاه فتح «بفلسطنة»[1] القضية الفلسطينية دون الالتفات إلى ما يجري في الأردن. أي تأكيد قانون الترابط اليومي بين متابعة الكفاح المسلح ضد العدو القومي وبين حماية الثورة في عمان، وضرورة تأمين قاعدة وطنية بالأردن تشل هجمات الثورة المضادة ومخططات الإمبريالية للقضاء على المقاومة وتحقيق التسوية التصفوية للقضية الفلسطينية.

- تأكيد وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية- الأردنية ممثلة بوحدة كافة المؤسسات المهنية والنقابية والوطنية، بعد أن مضت فتح في انتهاج سياسة إقليمية خاطئة مهنياً ونقابياً، وما يترتب على هذا النهج من نتائج سلبية لا تتناول فقط تمزيق وحدة الشعب بل أيضاً سلامة الثورة، وعزل أبناء شرق الأردن عملياً وموضوعياً عن تلمس المصلحة الوطنية والطبقية بالثورة الوطنية الفلسطينية.

(١) إن الفاصل واسع جداً بين «الفلسطنة» وبين «إبراز الشخصية الفلسطينية» التي تم طمسها على ضوء نتائج حرب ١٩٤٨، حيث تحولت قضية فلسطين إلى قضية لاجئين بين العودة أو التوطين. إن شعار «إبراز الشخصية الفلسطينية» وخاصة بعد هزيمة حزيران ٦٧ له ضرورة وطنية وتاريخية. ولذا فقد اكتسب هذا الشعار مضموناً وطنياً وتقدمياً، ومثلت حركة المقاومة التعبير الحي عن الشخصية الفلسطينية لشعب يخوض حرب تحرير وطنية، عادلة ومشروعة. بينما اكتسب شعار «الفلسطنة» مضموناً رجعياً ويمينياً قاد بالممارسة العملية إلى الفصل التعسفي بين الصراع ضد إسرائيل وقوانين هذا الصراع من حيث علاقته الجدلية بالصراع ضد الإمبريالية والرجعيات العربية المحلية.

- تأكيد تعميق التحالفات الوطنية بضم جميع فصائل المقاومة إلى إطارات التحالف المشترك (إطارات منظمة التحرير وتشكيل اللجنة المركزية بقرار من المجلس الوطني)[1].

ومع أن هذه الخطوات أقرها المجلس الوطني، إلا أنها جاءت فعلاً متأخرة كثيراً لتحصد الثورة والحركة الجماهيرية بالتالي نتائج هذه السياسة الخاطئة بشكل واضح في أيلول ١٩٧٠.

وبعد حملة حزيران ٧٠ الفاشلة، جاءت موافقة القاهرة وعمان (من موقعين مختلفين) على مشروع روجرز لتدفع بالصراع بين المقاومة والسلطة في عمان إلى ذروته. وبات مطروحاً على جدول أعمال حركة المقاومة ضرورة إحباط المشروع بعد أن دخل قرار مجلس الأمن (٢٤٢) حيز الإجراءات التنفيذية. وإحباطه يفترض بالضرورة تحقيق حكم وطني في عمان معاد للإمبريالية والصهيونية وللمشاريع التصفوية. وهذه هي الحلقة المركزية في إحباط مشروع روجرز.

بادرت الجبهة الديمقراطية إلى طرح المسألة جماهيرياً وعلى اللجنة المركزية وفصائل المقاومة (بيانات الجبهة، جريدة «الشرارة»). كما دعت اللجنة المركزية المجلس

(١)- إثر قرار الحكومة الأردنية في ٧٠/٢/١٠ بتقييد العمل الفدائي تحركت المقاومة لمواجهة الإجراءات الجديدة ومنع تنفيذها. وعقدت جميع فصائل حركة المقاومة، بالإضافة إلى ممثلي الاحزاب السياسية والاتحادات النقابية العمالية والمهنية، اجتماعاً موسعاً يوم ٧٠/٢/١١ أعلن بنتيجته عن قيام «القيادة الموحدة للعمل الفدائي والجماهيري في الأردن».

- مع تصاعد الأحداث والتطورات وبعد اجتماعات مطولة شاركت فيها جميع الفصائل أمكن التوصل إلى اتفاق حول عدد من النقاط أعلنت في بيان معروف بـ«بيان ٧٠/٥/٦».

- وفي هذا البيان اعتبرت جميع الفصائل م . ت . ف . الإطار العريض للوحدة الوطنية، كما رفضت جميع الحلول السلمية والقرار ٢٤٢، وأكدت أن جميع الفصائل ستشترك في المجلس الوطني القادم (الدورة السابعة) والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير دون البحث في حجوم المنظمات. وأكد البيان تشكيل «لجنة مركزية» بقرار من المجلس الوطني لتحل محل القيادة الموحدة، وتتألف «اللجنة المركزية» من اللجنة التنفيذية وممثلين عن جميع التنظيمات ورئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير.

- ضمن هذا الإطار انعقد المجلس الوطني السابع (٣٠-٥/٤-٧٠/٦) وقرر تأليف «اللجنة المركزية» وفقاً لبيان ٧٠/٥/٦ الذي تبناه المجلس الوطني. وشاركت الجبهة الشعبية في هذا المجلس بممثل رمزي واحد مبينة أن الظروف التي أدت إلى مقاطعتها الدورات السابقة قد تغيرت نسبياً وأن الحوار بين مختلف منظمات المقاومة انتهى إلى نوع من التفاهم.

الوطني الفلسطيني لدورة استثنائية (٢٧ آب ١٩٧٠)، وساهمت الجبهة الديمقراطية من موقعها في اللجنة المركزية بصياغة مشروع قرارات اللجنة المركزية المقدم إلى المجلس الوطني. كل هذا لتطوير الموقف الوطني لدى جميع فصائل المقاومة نحو الحلقة المركزية (الحكم الوطني) في إحباط مشروع روجرز والحلول التصفوية. وفعلاً فقد أقر المجلس هذه القرارات مع تعديلات عبرت عنها جريدة «الشرارة» بأن المجلس وافق على مقدمات الموضوعات الوطنية المطروحة على المجلس ورفض النتائج المترتبة عليها (أي النضال من أجل حكم وطني)، فقد أقر المجلس:

١- اعتبار الساحة الأردنية- الفلسطينية وحدة نضالية وبأنها الميدان الرئيسي لشعب فلسطين والثورة. ٢- منع التفاوض مع العدو، ورفض أية سلطة تتفاوض معه في عمان. ٣- العمل على تحويل الساحة الأردنية – الفلسطينية إلى معقل للثورة الفلسطينية تنتظم فيها القوى الشعبية المسلحة مع الجنود، وتتبنى الاستمرار في الكفاح المسلح ورفض التفاوض مع العدو.

أما النتائج التي هرب منها المجلس فهي: تحديد «طبيعة السلطة التي تمثل القوى الشعبية المسلحة مع الجنود لتبني سياسة الاستمرار في الكفاح» الخ.. تحديد «كيفية الوصول إلى هذه السلطة». ورغم ذلك فقد كانت القرارات واضحة المعاني.

وحتى يصبح بالإمكان تعبئة الجماهير والمقاومة، بادرت الجبهة إلى بلورة الحلقة المركزية في هذه الموضوعات تحت شعار «كل السلطة للمقاومة والجنود والشعب المسلح» بديلاً عن سلطة الرجعية والاستعمار، بينما لاحظت جريدة «فتح» بأن إحباط المشروع سيقود إلى الصدام وسيكون حتماً الصدام الأخير مع السلطة.

ولم تحسم المقاومة هذه المسألة إلا بعد أحداث ٨/٣١ و ١٩٧٠/٩/١، حيث قامت قوات النظام بناء على تعليمات القصر ومن وراء ظهر هيئة أركان الجيش (اللواء مشهور حديثة) وحكومة عبد المنعم الرفاعي بقصف عمان بالمدفعية لاختبار دقة تنفيذ التعليمات واستطلاع ردود المقاومة (استطلاع بالقوة). هنا باتت الأمور واضحة، الصدام حتمي هيأ له «الانقلاب الملكي الأبيض» كل طاقاته. وهنا فقط أدركت جميع فصائل المقاومة وخاصة فتح أن المعركة واقعة ولم يعد من مجال للقفز عنها. فخرجت اللجنة المركزية بالبيان الشهير «النضال من أجل تحقيق السلطة الوطنية..»[1].

---

(١) وهو بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير (لحركة المقاومة) في ١٩٧٠/٩/٩ الذي حددت فيه مطالب الجماهير وطالبت بإقامة «سلطة وطنية»، وهو البيان الذي أختتم بالشعارات التالية: «يا أبناء الثورة.. إنكم وكل أبناء الشعب مدعوون للنضال من أجل تحقيق السلطة الوطنية التي تشكل الحل الجذري لوضع حد نهائي للمؤامرات والنزاع.. لتسقط السلطة العميلة.. عاش النضال لتحقيق السلطة الوطنية.. عاشت الثورة وعاشت الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية وعاشت فلسطين حرة عربية». راجع البيان ص٢٩٥ من هذا الكتاب.

فماذا بعد أن أصبح شعار «السلطة الوطنية» شعاراً رسمياً تتبناه جميع فصائل المقاومة؟ وماذا عن خطة العمل لمجابهة التطورات المتسارعة؟ بين الثورة.. والثورة المضادة. لقد بقيت حركة المقاومة تراوح في مواقع دفاعية. وغلب عليها وضع الخطط السياسية والعسكرية الدفاعية دون أن تفكر للحظة واحدة في أخذ زمام المبادرة من يد الثورة المضادة وتنظيم خططها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية على هذا الأساس.. لذا اكتفت بالخطوات الدفاعية التالية:

١- سياسياً، طرح شعار النضال من أجل تحقيق «سلطة وطنية» لها مهمات محددة وطنياً (رفض المشاريع التصفوية، تطهير أجهزة الدولة، التحالف الوثيق مع المقاومة، متابعة الكفاح المسلح) وإسقاط السلطة دون الوصول إلى النظام (أي إطاراتها السياسية والعسكرية الرجعية دون الوصول إلى رأس النظام).

٢- عسكرياً، وضع خطة دفاعية عن المقاومة في حال نشوب الصراع. ووضع طاقات المقاومة تحت تصرف «لجنة عسكرية مشتركة».

٣- الاتصال بالقاهرة ودمشق وبغداد بوفود من اللجنة المركزية للمقاومة (قبل ٨/٣١ وبعده وعلى ضوء حملة حزيران مباشرة) لتحديد مواقفها من التطورات القادمة، دون أن تطرح اللجنة المركزية «خطة محددة لما تريد وكيف». وهكذا بقيت المسألة بلا تحديد..

إن تركيب المقاومة الذاتي وشبكة علاقاتها العربية هي التي أدت إلى هذه النتائج على مستوى اللجنة المركزية وعلى مستوى التحالفات الأساسية داخل المقاومة. رغم دعوة الجبهة الديمقراطية اللجنة المركزية وفصائل المقاومة بالمباحثات الثنائية والثلاثية الخ.. إلى وعي الأهمية التاريخية لأخذ زمام المبادرة وتنظيم العملية الثورية محذرة من خطورة ترك المبادرة بيد القصر. كما عملت الجبهة على طرح المسألة على الجماهير بعد حملة حزيران مباشرة، لإنضاج الأزمة الثورية في البلاد وفي صفوف قواعد حركة المقاومة تحت راية «كل السلطة للمقاومة والجنود والشعب المسلح».

(2)

حملة أيلول : أغراضها ونتائجها

في ظل هذه الظروف الذاتية (وضع الثورة المضادة.. والثورة) والموضوعية (العربية والدولية) تم التوصل في ٩/١٥ إلى اتفاق مشترك بين حركة المقاومة وحكومة عبد المنعم الرفاعي وبإشراف اللجنة العربية الخماسية التي أوفدها مجلس الجامعة العربية، غير أن القصر أعلن صباح ٩/١٦ استقالة الحكومة وتأليف حكومة عسكرية

جديدة برئاسة الزعيم محمد الداوود. لقد كانت المقاومة فعلاً تعمل جاهدة على إبعاد شبح الصراع والحرب الأهلية عن البلاد ما أمكن ذلك. ولكن النظام وعواصم القرار كانوا قد أكملوا استعداداتهم لفتح أبواب الصدام الواسع والحرب الأهلية للوصول إلى جملة أغراض يمكن تلخيصها بكلمات سريعة:

١- تصفية حركة المقاومة وتجريدها من الجماهير التي مثلت وتمثل تاريخياً المظلة الواقية للثورة، وقواعد الالتجاء والإمداد لها.

٢- إرعاب الجماهير الأردنية- الفلسطينية تمهيداً لإعادة الدكتاتورية الطبقية المرتبطة بالإمبريالية ومخططاتها في منطقة الشرق الأوسط على البلاد والشعب. وتصفية القوى الوطنية وضرب حركة النهوض الوطني والثوري الجماهيري في البلاد.

٣- محاولة تمزيق وحدة الشعب التاريخية بين أردني وفلسطيني تحت ادعاءات إقليمية مزيفة رغم أن المدفعية والدبابات العمياء لا تميز بين أبناء الشعب وأبناء المقاومة. كما أن عمليات القمع تناولت ولا زالت كل ما هو وطني في البلاد.

٤- تهيئة المناخ لفرض الحلول الاستسلامية على الشعب وتصفية القضية الفلسطينية، بل وأكثر من ذلك وأمام شدة القمع دفع شعب فلسطين بالقوة للقبول بأي حل يريحه من النظام.

هذه هي الأغراض المشتركة بين النظام والرجعية والإمبريالية، ولكن للقصر أيضاً أهدافه الخاصة فقد كان مطروحاً على بساط البحث في الدوائر الإمبريالية مصير النظام في الأردن كجزء من التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال تشكيل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان واضحاً، في الوقت ذاته، بالنسبة لبعض الدوائر الإمبريالية (لاسيما الأمريكية) أن مثل هذه «الدولة» لا تحل مشكلة شعب فلسطين، فهي عاجزة اقتصادياً وجغرافياً عن استيعاب عموم شعب فلسطين، ومن هنا فإن مصير شرق الأردن مطروح على بساط البحث كجزء من هذه الدولة المقترحة، إذ أن صيرورة شرق الأردن جزءاً من هذه الدولة يسمح بحل مشكلة «استيعاب عموم شعب فلسطين» حيث يوجد في الأردن ٩٠٠ ألف فلسطيني الأصل يشكلون الكتلة الأهم من اللاجئين خارج فلسطين، والباقي يتوزع على سائر بلدان الطوق والدول العربية الخ..

ومن هنا، فإن بعض الدوائر الأمريكية (التي وإن لم تملك سلطة اتخاذ القرار فإنها تسهم بإشاعة أجواء معينة تحيط بمركز اتخاذ القرار تؤثر به بشكل أو بآخر)، هذه الدوائر لديها الاستعداد الكافي للتضحية بالنظام في الأردن، لصالح هذه الدولة، بينما تقف السياسة البريطانية المعتمدة في موقف آخر، فهي على استعداد للأخذ بالدولة الفلسطينية في الضفة

والقطاع، ولكنها مع بقاء النظام في الأردن. وبهذا وجد النظام نفسه موضع بحث عند بعض عواصم القرار، فعمل على شن حملة التطويق والتصفية للمقاومة لتأكيد سلطته ولإثبات أنه لن يقبل بسهولة أن يكون النظام جزءاً من صفقة تصفية القضية الفلسطينية وحركة المقاومة.

(3)

كيف سارت الحملة . . وكيف جابهتها المقاومة

منذ اللحظات الأولى لتشكيل الحكومة العسكرية (٩/١٦) بات واضحاً حجم المعركة.. إنها شاملة لكل أنحاء البلاد. ومنذ اللحظات الأولى طالبت الحكومة الشعب بتسليم سلاحه. وعلى الأثر اجتمعت اللجنة المركزية لحركة المقاومة واتخذت خطوات أساسية سياسية وعسكرية تجاه الحرب الوشيكة الوقوع:

١- إصدار بيان للجماهير يعلن العزم على النضال حتى إسقاط الحكم العسكري وقيام حكم وطني، ومطالبة الشعب بإعلان الإضراب العام المفتوح (تمهيداً لتطويره إلى عصيان مدني حتى سقوط الحكم العسكري).

٢- وضع كافة القوى المقاتلة تحت تصرف قيادة واحدة ومطالبة اللجنة المركزية العسكرية بأخذ مهماتها في تنفيذ الخطة الدفاعية عن الثورة والشعب.

٣- في حال وقوع الحرب الأهلية يتم تطوير الوضع بالشمال (من البقعة- إلى الرمثا) لإعلانه منطقة محررة والإعلان عن حكم وطني لحماية الثورة والشعب، وعسكرياً تعبئة جميع القوى الثورة لحماية الحالة الوطنية والاندفاع نحو عمان.

٤- مطالبة جميع الأنظمة العربية أن تأخذ دورها في منع الحملة العسكرية وفي مساندة الثورة والمقاومة.

ساد يوم ٩/١٦ صمت كامل. وفي ٩/١٧ ومع ساعات الفجر الأولى بدأت الحملة العسكرية الشاملة على عمان بالدبابات والقصف الأعمى على عموم المدينة وخاصة الأحياء الكادحة. وعلينا أن نلاحظ ما يلي:

١- كانت عموم أجهزة النظام تخضع لقيادة سياسية وعسكرية موحدة في عموم البلاد. وحافظت على تماسكها طيلة الصراع والانحيازات للثورة كانت فردية.

٢- زمام المبادرة كان بيد قوات النظام واستطاعت أن تفرض على قوات الثورة حرب المواقع في عمان والزرقاء، وهي أقرب ما تكون إلى الحرب النظامية منها لحرب العصابات.

٣- قذفت هيئة أركان الجيش الأردني بمعظم قواتها في عمان بشكل خاص (فرقتان ولواء مدرع حاصرت عمان وخاضت المعارك)، وتخطيطها كان قائماً على تحقيق هذه الأهداف في عموم البلاد خلال ثلاثة أيام كحد أقصى.

كيف جابهت المقاومة الحملة؟ خاضت المقاومة معركة الدفاع عن الشعب والثورة بحرب المواقع في عمان والزرقاء، وحرب الغارات والكمائن (شكل من حرب العصابات) في عجلون والسلط. وعلينا أن نسجل ما يلي:

١- خاضت المقاومة معركة الدفاع بعدة قيادات سياسية وعسكرية وتقريباً كان لكل مدينة قيادتها. ورغم وحدة الموقف السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في عمان والنداءات للشمال (إربد- الرمثا) والوسط (جرش- عجلون- السلط) ضمن قرارات ٧٠/٩/١٦. إلا أن تعدد القيادات مكّن السلطة الرجعية من التعامل مع كل مدينة وقيادتها على حدة بعيداً عن اللجنة المركزية في عمان.

٢- كانت مدينة عمان هي مركز الثقل في كل الصراع، وباتت هيئة أركان حرب الثورة السياسية والعسكرية مشكلة بحكم الأمر الواقع من ثلاث منظمات عملياً (فتح، الديمقراطية، الصاعقة).

٣- حافظت اللجنة المركزية في عمان (التي ظلت مكونة عملياً من المنظمات الثلاث المذكورة خلال الأيام الستة الأولى من القتال لتنضم إليها المنظمات الأخرى فيما بعد) على سلامة الخط السياسي وصلابة قرار وإرادة القتال حتى لحظة وقف إطلاق النار.

٤- جمود المقاومة بالشمال والوسط، سياسياً (عدم تطوير الخطوة الإدارية إلى خطوة سياسية وطنية كاملة) وعسكرياً بتجميد القوات داخل المدن (جرش، الرمثا، إربد) ومعظم هذه القوات لفتح (جرش، الرمثا، إربد) وجيش التحرير (أربد، عجلون، الرمثا) والديمقراطية (إربد، عجلون) والصاعقة (إربد، عجلون، الرمثا) رغم كل النداءات الصادرة من عمان. فبقيت القوات معطلة عن الفعالية ومجمدة داخل المدن، بل أكثر من ذلك لم تستفد من حملة المساندة السورية الواسعة التي حققت ربط كل مناطق الشمال والوسط معاً، وتطهير محاور الطرق (خاصة محور مثلث الرمثا، محور النعيمة- مثلث أربد- جرش) وتشتيت اللواء ٤٠ وإلحاق الخسائر الفادحة به. وعندما أخذت المساندة السورية بالانسحاب بقيت قوات المقاومة جامدة في مواقعها حتى أنها لم تحم المحاور التي انسحبت منها المساندة السورية، مما مكن جيش النظام (اللواء ٤٠ مع اللواء ٩٩ القادم من الزرقاء) من السيطرة من جديد على محاور الطرق وتقطيع أوصال الشمال والوسط عن بعضه بعضاً.

ومن هنا نلاحظ أن طاقات المقاومة لم تستخدم كاملة بالصراع بل بقيت طاقات الشمال والوسط (السياسية والعسكرية) معطلة إلى حد بعيد. وأمام هذا الوضع وفي ظل نقص الذخائر المتزايد في عمان، خاصة العتاد المضاد للدروع والهاونات وفقدان الأمل في وصول إمدادات من الوسط والشمال للمشاغلة من الخلف لقوات النظام التي تحاصر عمان، وجدت القيادة في عمان نفسها مرغمة على العمل من أجل وقف إطلاق النار.

(4)

الدروس المستفادة من حملة أيلول

أولاً- التركيب الذاتي للمقاومة

كشفت حملة أيلول، بشكل ملموس، صحة الموضوعات النقدية التي طرحتها الجبهة الديمقراطية على امتداد الفترة السابقة، حول التركيب الذاتي للمقاومة. لقد دفعت المقاومة الثمن كاملاً لغياب الرؤية النظرية الشاملة عن حياتها وممارساتها التكتيكية اليومية (السياسية والعسكرية) سواء في الساحة الأردنية- الفلسطينية أو في الساحة العربية وعلاقاتها العالمية مع حركة التحرر الوطني والقوى والبلدان الاشتراكية.

إن غياب الموقف الثوري وغلبة الاتجاه الوطني العفوي في حياة وممارسات المقاومة، أبعدها عن إمكانية بناء أوضاع ثقافية وسياسية وعسكرية ثورية داخلية، سواء في: أ) **الوعي** والتكوين الثقافي للقواعد. أو ب) **في فهم حقيقة الصراع الوطني- الطبقي** الجاري على الساحة الأردنية- الفلسطينية بين حركة المقاومة والقوى الطبقية الرجعية في الأردن، وارتباط الرجعية الأردنية- الفلسطينية والعربية بمخططات الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط. أو ج) **في البناء السياسي الداخلي** وما يترتب عليه من ممارسات وطنية- طبقية يومية في فهم حركة القوى الرجعية، وفي فهم وممارسة قاعدة وحدة الشعب في الساحة الأردنية- الفلسطينية وتلبية البرنامج الوطني- الطبقي في صالح الطبقات الوطنية والثورية في البلاد. أو د) **في البناء العسكري الداخلي** القائم على التطوع الثوري بدون امتيازات بيروقراطية (مادية ومعنوية) في صفوف المقاومة، وفي فهم وممارسة قواعد حروب التحرير الشعبية ضد الثورة المضادة.

إن غياب النظرية الثورية الهادية للحركة اليومية والعامة في الثورة هو الذي أدى إلى جملة النتائج التالية في تكوين وممارسة حركة المقاومة:

١- غرقت في بحر من الامتيازات المادية والمعنوية بعيداً عن ألوان المعاناة الطبقية والذهنية، إذ أن المقاومة عاشت في بحبوحة صنعتها الرجعية العربية والطبقات البرجوازية في المنطقة، مما أدى إلى جملة أمراض في جسم الثورة، أبرزها انخفاض

درجة اليقظة الثورية تجاه مخططات الأعداء وشيوع أشكال الحياة والعمل البيروقراطية والتمسك بامتيازاتها من خلال الحرص على الاحتفاظ بكافة العلاقات العربية التي توفر شروط إدامة هذه الأشكال من الحياة والعمل.

٢- غياب الفهم الواقعي والعلمي للعلاقة مع الجماهير في الساحة الأردنية- الفلسطينية. ومن هنا فقد اندفعت بعض قيادات المقاومة باتجاه «فلسطنة» القضية الفلسطينية تحت شعار «عدم التدخل بالأوضاع الداخلية العربية» وترجم هذا الاتجاه في الساحة الأردنية- الفلسطينية بسلسلة من الممارسات الخاطئة التي أدت إلى المساهمة في تعميق الانقسام الإقليمي من خلال الإصرار على المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية (هلال أحمر، مؤسسة الشهداء، بيوت الأطفال الخ..) والمؤسسات النقابية والمهنية (اتحاد طلبة، عمال، امرأة، فنانين، محامين، صحفيين، كتاب، الخ..). وتمثلت عملية «الفلسطنة» عمودياً بغياب أي فرز للطبقات المضادة للثورة عن الطبقات الوطنية والثورية في صفوف الشعب، كما أدت هذه السياسة الإقليمية الضيقة إلى غياب أي برنامج وطني وطبقي واجتماعي في العلاقة مع الجماهير الأردنية. كل هذا أدى إلى تعزيز النزعات الإقليمية (التي يغذيها النظام الرجعي أصلاً) كما وضع الجماهير الأردنية في زاوية ضيقة لا تتلمس مصلحة لها، وطنية أو اجتماعية في الثورة، باستثناء العواطف القومية العامة. ورغم اندفاعنا في تقديم البديل الثوري لهذا الخط (التأكيد على وحدة الساحة ووحدة الشعب، الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية، وحدة المؤسسات الاجتماعية والنقابية وتشكيل مؤسسات على هذا النهج، انتصار الدعوة لإلغاء المؤسسات الإقليمية في الساحة الأردنية في المجلس الوطني السابع، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان آب ١٩٧٠ الخ..)، إلا أن كل هذه الخطوات جاءت متأخرة وبعد صراع مرير، ولم تأخذ طريقها الكامل للتنفيذ.. هذا الوضع استغله النظام أبشع استغلال، فحصدت المقاومة نتائجه المرة في حملة أيلول وما يجري الآن.

٣- التحليل والممارسة الخاطئة في فهم طبيعة وحجم التناقض بين الرجعية الحاكمة والعربية عموماً وبين حركة التحرر الوطني في الساحة الأردنية- الفلسطينية، وتحت شعار تغليب التناقض الرئيسي مع العدو (التناقض الوطني والقومي) على التناقض الثانوي مع الرجعية (التناقض الطبقي الاستعماري) لم تتمكن العديد من فصائل المقاومة من استخلاص قوانين الصراع بين التناقضات «الثانوية»(!).. مما أضعف نشر الثقافة الوطنية الثورية في صفوف الجماهير والقواعد. ورغم إصرار الرجعية على حل التناقض الثانوي قبل التناقض الرئيسي (أي تصفية المقاومة) فإن حركة المقاومة بقيت بعيدة عن فهم وتقدير «الحجم الحقيقي» لهذا التناقض، وبأن الصراع مع الرجعية (وخاصة أمام

إصرارها الدائم لتصفية المقاومة) يتطلب تخليص الثورة من النزيف الدائم الذي تتعرض له على يد الرجعية والاستعمار، ويشل معظم طاقتها في مواجهة العدو الصهيوني الإمبريالي، وبتعبير أدق فقد تناست أو نسيت (فالنتيجة واحدة) تلك الفصائل بأن قانون تغليب التناقض الرئيسي مع الصهيونية والإمبريالية على التناقض الثانوي مع الرجعية يكون صحيحاً بمقدار ما تستجيب الرجعية للبرنامج الوطني في تعبئة أوسع القوى الاجتماعية ضد العدو الصهيوني والإمبريالية.

وفي مواجهة إصرار الرجعية الدائم على تصفية الثورة فإن الرجعية تدفع بقوة التناقض الثانوي إلى المقدمة وتجعله البديل في برنامجها اليومي عن التناقض الرئيسي، لأنها ترفض عملياً وموضوعياً معاداة العدو القومي (الصهيونية والإمبريالية) بحكم تكوينها الطبقي وارتباطها بالإمبريالية.

ومن هنا تسقط موضوعة «تغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية» بسقوط شروطها الأساسية، ويصبح لزاماً على الثورة أن تبادر إلى حل التناقضات الداخلية (مع الرجعية) لتتمكن من متابعة صراعها مع العدو الصهيوني على أرض صلبة لا على أرض مزروعة بالألغام. إن غلبة الثقافة اليمينية على قطاعات أساسية في المقاومة أفقدها القدرة على المبادرة في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية الثورية في الرد ومجابهة مخططات وهجمات الرجعية، ووضعها في موقع دفاعي صعب استراتيجياً.

٤- طيلة السنوات الثلاث الماضية لم تنطلق معظم فصائل المقاومة في بناء علاقتها مع الأنظمة العربية من فهم عميق للترابط الجدلي اليومي والحي بين «مسألة الصراع مع إسرائيل والصراع مع الإمبريالية والطبقات الرجعية العربية المرتبطة بالإمبريالية» نظراً لغلبة الإيديولوجية البرجوازية وسط الإطارات السياسية لمعظم فصائل المقاومة. ولهذا بقيت العلاقة بين معظم فصائل المقاومة والأنظمة العربية «واقفة على رأسها» تحت شعار «عدم التدخل بالأوضاع الداخلية العربية» في سبيل الحصول على مكاسب تكتيكية ومادية وعملية آنية. وترتب على هذا غياب البرنامج الثوري البديل لبرنامج هزيمة ٦٧، ونكبة ٤٨، وبالنتيجة ممارسة علاقة تضليلية مع الجماهير الفلسطينية والعربية، وإعطاء الأنظمة الرجعية صكوك غفران وطنية مقابل حفنة من المساعدات التي تقدمها. وكذلك الصمت على برامج الأنظمة الوطنية العاجزة عن إكمال مهمات التحرر الوطني الديمقراطي. وكل هذا جعل العلاقة مع حركة الجماهير العربية بالضرورة ذات طبيعة عاطفية غير منظمة وأبعد التحالف العضوي الوثيق والمنظم مع فصائل حركة التحرر العربية لوضع الصراع في حجمه الموضوعي مع الثالوث غير المقدس (الصهيونية + الإمبريالية + الرجعية العربية). هذه العلاقة حلت محل نظرية «الاعتماد

على الذات والجماهير» وساهمت في تكبيل حركة النهوض الجماهيري الثوري، المنظم، محلياً وعربياً، وتركت حركة المقاومة إلى حد بعيد تحت رحمة الأنظمة العربية (في حياتها المادية والسياسية) وفريسة للتناقضات التي تحكم هذه الأنظمة ومخططاتها في منطقة الشرق الأوسط وبالنسبة للقضية الفلسطينية، بينما دور الجماهير العربية يتراوح بين الالتفاف العاطفي والدعم المادي (المالي والبشري) المحدود.

وبكلمة: كل هذا ترجم في معركة أيلول بفقدان المبادرة وحشر المقاومة في مواقع دفاعية أخذت طابع حرب المواقع شبه النظامية لا طابع الحرب الشعبية طويلة النفس ومتعددة الأشكال التي تجمع بين التكتيك الدفاعي والهجومي وتنقل القتال إلى عمق الجبهة الأخرى وتستفيد من المواقع القوية لدعم المواقع الضعيفة الخ.. وأسهم التكوين الذاتي السياسي العسكري لبعض الإطارات الموجودة في مواقع مسؤولة في تعطيل الزج بكامل طاقات المقاومة في المعركة الدائرة رغم الخطوات المقررة لإعلان إقامة حكم وطني في الشمال والتقدم نحو عمان لتخفيف الضغط العسكري على المقاومة فيها، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل، هل أن الأمور تقف عند حدود غياب الفهم السياسي والعسكري الثوري أو ترتبط بالاستجابة لضغوط الأنظمة العربية؟

على ضوء النتائج السياسية التي ترتبت على حملة أيلول ونظراً لهذا الشكل من العلاقة مع الأنظمة العربية، فقد سقطت المقاومة في شبكة هذه الأنظمة ومخططاتها للمنطقة كما عبرت عن ذلك بوضوح «اتفاقية القاهرة» (١٩٧٠/٩/٢٧) التي منحت النظام الأردني امتياز الهيمنة عل المدن الخ.. وبهذا قامت «اتفاقية القاهرة» بدور حماية السلطة كي تتابع هجومها المضاد على الثورة والجماهير، ووضعت المقاومة تحت «وصاية وسقف الأنظمة العربية»، لتقف المعركة عند حدود التراجع خطوتين لصالح الرجعية الأردنية- الفلسطينية التي تتابع هجومها ضد الشعب والمقاومة تحت نظر وسمع الأنظمة العربية التي وقعت على «اتفاقية القاهرة».

ثانياً- المقاومة بين مدن وقرى الضفة الشرقية

أ) إن السياسة الإقليمية التي أخذت بها بعض فصائل المقاومة طيلة السنوات الثلاث الماضية، دفعت باتجاه تعميق الانقسام بين أبناء الشعب الواحد. وقد عملت الرجعية الحاكمة على استغلال هذه الممارسات الخاطئة (والتي تقفز فوق الواقع التاريخي الاقتصادي والسياسي لوحدة الساحة والشعب) لخدمة أغراض الانقسام المعادية لكل الطبقات الوطنية والثورية في عموم البلاد، وتوظيف استغلال هذا الانقسام في خدمة تنفيذ المخططات الإمبريالية الرجعية لضرب وتصفية حركة المقاومة، ودفع أبناء البلد الواحد للاقتتال الأهلي فيما بينهم تحت شعارات زائفة ورجعية (الحفاظ على الأردن والكيانية الأردنية الخ..) وخاصة في الجيش والأمن العام.

والأهم من استغلال الرجعية للممارسات الإقليمية الفلسطينية هو: تلمس قطاعات واسعة من القوى الطبقية الوطنية الشرق أردنية العزلة عن حركة المقاومة، إذ أن ارتباطها بحركة المقاومة اقتصر إلى حد كبير على الموقف الوطني والقومي العاطفي. كل هذا نظراً لغياب أي برنامج وطني- طبقي في قاموس المقاومة وممارستها اليومية (تتلمسه الجماهير الأردنية بأصابعها العشرة)، يتناول حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي الأردني- الفلسطيني على أرض الضفة الشرقية. والخطوات البرنامجية التي أخذ بها الجناح اليساري في المقاومة، لم تضرب جذورها عميقاً في صفوف الجماهير الأردنية، نظراً للفترة القصيرة بالممارسة، وإصرار الفصائل الأخرى على متابعة سياستها الإقليمية، ويقظة الرجعية ورد فعلها السريع بالحملات العسكرية المتتالية لقطع الطريق على انتشار وتعميق النهج الثوري في العلاقة الجدلية اليومية بين قضايا الثورة الأردنية- الفلسطينية (النضالات والإضرابات المطلبية والنقابية العمالية، تعزيز الحريات الديمقراطية، مساندة القوى الوطنية الأردنية، محاولة نشر الوعي الوطني والطبقي الثوري في صفوف الفلاحين في القرى، وحدة الشعب والكفاح ضد الثالوث الإمبريالي- الصهيوني- الرجعي، المسألة الزراعية ضد كبار الملاك وأشباه الإقطاعيين الخ..).

إن النهج الذي مثل الوجه الملموس الغالب لسياسة حركة المقاومة هو الذي دفع بالجماهير الأردنية إلى تلمس عزلتها عن الثورة سياسياً وعملياً والاكتفاء بالتعاطف القومي العريض. وهذا ما يفسر قلة العناصر الشرق أردنية في صفوف المقاومة من جهة، وبالمقابل، نجاح الرجعية الحاكمة في تجنيد القطاعات الأوسع من الجنود والضباط ضد حركة المقاومة.

ب) أكدت تجربة أيلول أن الميدان الأساسي لحركة المقاومة هو «المدن والمخيمات» فهي التي تمثل الغابات البشرية الكثيفة التي تذوب فيها المقاومة، كما أنها تمثل القواعد الأساسية «للالتجاء والإمداد» البشري والمادي والسياسي. وذلك بفعل عوامل الكثافة البشرية وانتشار الثقافة السياسية الوطنية، وكون المدن والمخيمات موطن الحركة الوطنية تاريخياً حيث انتشار التنظيمات الوطنية والنقابية والمهنية للطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والمهنيين (محامين، مهندسين، معلمين، أطباء، حرفيين، صغار التجار..).

كما أن نهوض حركة المقاومة والنهوض الجماهيري الوطني والعمالي المتعاطف مع المقاومة والمعادي للإمبريالية والصهيونية والرأسمالية المستغلة (المحلية) وبالمقابل تلمس ضعف واهتراء الرجعية.. دفع بجماهير المدن، العمالية والفقيرة والبرجوازية الصغيرة وقطاع من البرجوازية المتوسطة إلى التعاطف مع المقاومة بوجه النظام الرجعي

المعادي لطموحاتها الوطنية والديمقراطية (معاداة الاستعمار والصهيونية، ورفض هيمنة شبه الإقطاع وكبار الملاك والكومبرادور على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية وربط البلاد بعجلة الإمبريالية، العمل على تحديث الدولة وبناء اقتصاد وطني، الديمقراطية السياسية البرجوازية..).

ج) كما أكدت التجربة أن وضع القرى، مختلف إلى حد كبير جداً عن وضع المدن في حياة الحركة الوطنية والمقاومة، بفعل عوامل تاريخية واقتصادية وعوامل لها علاقة بسياسة حركة المقاومة:

١- **تاريخياً:** بقيت الحركة الوطنية بعيدة عن الامتداد الثقافي والسياسي والديمقراطي إلى القرى، فقد انحسرت الحركة الوطنية في المدن والمخيمات بفعل برنامجها الوطني العام ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية وغياب البرنامج الديمقراطي عن الريف (المسألة الزراعية، الصراع ضد شبه الإقطاع وكبار ملاك الأراضي والرأسمالية الزراعية وبالتالي النضال ضد علاقات الإنتاج السائدة في الريف، إدخال الآلة والتعليم الخ..). فقد ظل برنامج الحركة الوطنية طيلة العشرين عاماً الماضية مقتصراً على المواقف الوطنية العامة وبعض النضالات العمالية المطلبية رغم كثرة الشعارات «الاشتراكية»، وبهذا بقي الريف بعيداً عن الارتباط العضوي الفعال بالحركة الوطنية في الأردن.

٢- **اقتصادياً:** في ظل التخلف العام في الريف وشحة الإنتاج الزراعي (وسائل إنتاج بدائية، اعتماد مواسم المطر وتكاد تكون دورة الحياة الزراعية في الضفة الشرقية سنة ماطرة وثلاث جافة) بالإضافة إلى الاستغلال الطبقي في الريف، فإن الحياة الاقتصادية للقوى الأردنية تعتمد في معظمها على أجهزة الدولة وخطط الرجعية الحاكمة: فـ٥٠ بالمئة من دخل القرية يأتي من المنخرطين في صفوف أجهزة الدولة وخاصة الجيش الذي يعتبر مورد الرزق وميدان التوظيف الواسع لأبناء القرى بالإضافة إلى البدو.كما أن سوء المواسم الزراعية يجعل القرية تحت رحمة «صدقات» النظام الذي يعتمد سياسة الإنفاق غير المنتج على القرى- خدمات ومساعدات- بدون أية مشاريع للتنمية الزراعية ولاستصلاح الأراضي الخ.. وهنا نلاحظ أن اعتماد القرية الأردنية «على الجيش وصدقات النظام» تزداد نسبتها كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب حيث تتراوح بين ٦٠- ٩٠ بالمئة، ويبقى دون الثلث من حجم دخل القرية يعتمد على الزراعة.

٣- **سياسة المقاومة:** التي اعتمدت في معاملتها مع القرى على تقديم بعض الخدمات الطبية والاجتماعية والتعامل الاقتصادي البسيط مع القرية (شراء بعض حاجات

القواعد المجاورة، وغاب أي برنامج ديمقراطي في مهمات المقاومة بالريف). ومن هنا بقيت القرية الأردنية بعيدة عن تلمس المصلحة الطبقية (المسألة الزراعية وحل مشكلة الفلاح الاقتصادي) في الثورة. كما أن بقاء القرية الأردنية بعيدة عن الاحتلال الصهيوني أضعف عندها تلمس دور المقاومة الفعلي في ضمان المصلحة الوطنية من حيث الدفاع عن أرض الوطن وأرض الفلاح.

هذا كله عكس نفسه على علاقة القرية بالنظام فظلت ترى مصلحتها الاقتصادية مرتبطة بالدولة القائمة، ولا تتلمس مصلحة طبقية بالارتباط بالمقاومة لغياب البرنامج الديمقراطي في مهمات المقاومة بالريف، فبقيت علاقتها مع المقاومة عاطفية عامة. كما أن السياسة الإقليمية البارزة للمقاومة واستغلال النظام أيضاً لهذه النزعة، دفع بالقرية بشكل عام إلى الإرتماء في حضن عدوها الطبقي والوطني (الرجعي الإمبريالي) وخاضت المعركة بجانبه أو ظلت محايدة عندما شن النظام حملة أيلول. ومن هنا ولهذه العوامل مجتمعة نشهد في الحالة الراهنة ردة رجعية واسعة في الريف ضد الثورة، تتسع كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.

إن قيمة ودور الريف في حرب الشعب الوطنية ضد العدو الصهيوني أو هجمات الرجعية لتصفية المقاومة وفرض الحلول الاستسلامية على الشعب والديكتاتورية الرجعية على البلاد، لا تأتي من حجم كثافة السكان بالقياس للمدن، بل من طبيعة وحجم دوره في العملية الوطنية سواء باحتضان حركة المقاومة أو معاداتها ودور أبناء الريف في الجيش بالوقوف مع المقاومة والحركة الوطنية أو تنفيذ عمليات القمع والحرب الأهلية ضد الثورة والشعب، وهنا خطورة المسألة، خاصة إذا لاحظنا الثقل الكمي لأبناء الريف الأردني في الجيش.

ثالثاً- الدولة والثورة

لا نأتي بجديد إذا ذكرنا «أن الدولة أداة قهر طبقي بيد طبقة أو تحالف طبقي ضد طبقة أو تحالف طبقي». وهذه موضوعة تنطبق على واقع الدولة في جميع البلدان. كما أن هذه الموضوعة لا تعني ولا لدقيقة واحدة، أن أجهزة الدولة (الجيش، الأمن العام، البوليس، الإدارة الخ..) في ظل حكم مضاد للثورة الوطنية أو الثورة الاشتراكية، لا يمكن استمالة قطاعات منها إلى جانب الثورة، وخاصة بين القطاعات الدنيا والوسطى. فهذه ظاهرة معروفة تاريخياً. وهذا يعود إلى حجم ونفوذ حركة الثورة الوطنية أو الاشتراكية في المجتمع أولاً وإلى طبيعة التركيب الطبقي لأجهزة الدولة ثانياً في هذا البلد أو ذاك.

في الأردن استخدمت الرجعية الأردنية والإمبريالية أجهزة الدولة قبل عام ١٩٤٨، لخدمة قهرها الطبقي والرجعي الذي جعل من الأردن مزرعة لحفنة من أبناء العائلات الرجعية التي فرضها الاستعمار البريطاني على البلاد وحفنة من كبار الإقطاعيين والملاك الرأسماليين، وقلعة للتآمر على حركة التحرر الوطني الأردنية والعربية، وبذات الوقت صمام أمن تاريخي للحركة الصهيونية ومخططات الانتداب البريطاني. وبعد ١٩٤٨ ووحدة الضفتين تابعت الرجعية الأردنية- الفلسطينية المرتبطة بالإمبريالية ذات النهج في توظيف أجهزة الدولة- خاصة الجيش والأمن العام- أداة قهر طبقية لصالح الثورة المضادة.

إن نمو الحركة الوطنية والجماهيرية في البلاد فرض على الرجعية الأردنية سلسلة تنازلات لصالح الحركة الوطنية في العام ١٩٥٦، كما أدى إلى نمو الموقف الوطني في وسط قطاعات قاعدية ومتوسطة (جنود، رتباء، صغار ضباط) ساعدت في فرض التنازلات والتي كانت بمثابة تراجع تكتيكي مؤقت في نظر الثورة المضادة، فتم تطهير الجيش الأردني من القيادات البريطانية وإلغاء المعاهدة البريطانية- الأردنية، بعد سلسلة عمليات قمع متصلة للحركة الوطنية والجماهير حتى تلك اللحظات، وبعد فشل إدخال الأردن في حلف بغداد (انتفاضة ١٩٥٥ ضد تامبلر رسول حلف بغداد والإمبريالية البريطانية). إلا أن هذا التراجع لم يغير شيئاً من تركيب النظام الرجعي وتركيب أجهزة الدولة، فسرعان ما نظم القصر في نيسان (إبريل) ١٩٥٧ الانقلاب الشهير[١] لضرب الحركة الوطنية وتطهير الجيش من الوطنيين وتثبيت غلاة الرجعيين على رأس القيادات الأساسية العليا، وفرض الدكتاتورية على البلاد وتحويلها من جديد إلى قلعة تخدم أهداف الثورة المضادة. وبقيت أجهزة الدولة حتى عام ١٩٧٠ تتعرض لعمليات تطهير متصلة للعناصر الوطنية لتلعب دورها كاملاً في القمع الداخلي.

رابعاً- الجيش والسلطة

أكدت حملة أيلول «تماسك» أجهزة الدولة (الجيش، البوليس، الإدارة) كأداة في يد النظام ورغم قصف عمان والزرقاء بمختلف الأسلحة طيلة عشرة أيام، فإن الانحيازات التي تمت للثورة كانت ذات طابع فردي ومحدود. وفاقت أسوأ الاحتمالات المتوقعة في

(١) ليس من باب الصدفة أن قام حابس المجالي بدور الحاكم العسكري العام لقمع الحركة الوطنية وتصفية الجيش من الضباط الوطنيين خلال ذلك الانقلاب. وبذات الحماس تقدم في أيلول ١٩٧٠، متناسياً اختلاف الظروف الذاتية والموضوعية في البلاد والمنطقة.

صفوف المقاومة[١]. وفي صفوف الأمن العام كان الطابع القاعدي الغالب هو الحياد بين المقاومة والجيش عكس الوضع في الإطارات العليا المرتبطة بالنظام، وفي المناطق التي احتلتها القوات المسلحة باتت أمام أمر واقع وأخذت تقوم بالمهمات الرجعية المطروحة عليها (التفتيش، الاعتقالات) لفرض أجواء بوليسية على هذه المناطق.

أما الجهاز الإداري، فقاعدياً لا مجال لاختبار موقفه بفعل الحرب الناشبة وتعطله عن العمل اليومي[٢] بينما الإطارات القيادية (الوزراء، كبار الموظفين، السفراء) وهم ذوو تكوين يميني ورجعي فقد حافظت على ولائها للنظام[٣]. إن حملة أيلول أعطت بشكل صارم، لوحة دقيقة عن تركيب الجيش والإيديولوجية السائدة في صفوفه:

١- الجيش الأردني «مؤسسة محترفة» والعلاقات الداخلية التي تحكمها (الإيديولوجية والمادية) هي علاقات رب العمل بالعامل. وقد عملت الرجعية الملكية على عزل الجيش عن التيارات الإيديولوجية والسياسية وطنياً وتقدمياً. فالثقافة الوطنية ممنوعة، والانتماء الوطني السياسي ممنوع، والعناصر الوطنية داخل الجيش موضع ملاحقة وتطهير دائمين. وبالمقابل فالثقافة الرجعية هي السائدة.

(١) ▪ فتح: لم تكن تتوقع أن يندفع الجيش بهذا العنف ويقبل بدخول الدبابات عمان، وبأن انقسامات واسعة ستقع في صفوفه كما أنها توقعت مغادرة واسعة «للفلسطينيين» في صفوف الجيش.
▪ الديمقراطية: استبعدت منذ البداية الاحتمالات الانقلابية فضلاً عن رفضها مبدئياً إلا كجزء من العملية الوطنية الجماهيرية، ولكنها في ذات الوقت لم تكن تتوقع ما حصل. وكان انشقاق الجيش على نفسه يشكل بالنسبة لها احتمالاً كبيراً إذا صمدت المقاومة في معركتها مع النظام عدة أيام (خلال أسبوع).
▪ الشعبية: راهنت على احتمالات سريعة في انشقاق الجيش. وفي أحداث حزيران ٧٠ كان تقديرها بأن الجيش كان على وشك الانشقاق إذا استمر الصراع مع النظام ما بين ٤٨- ٧٢ ساعة.
▪ التحرير العربية: كانت واثقة من انشقاقات الجيش وواثقة من طاقتها بتعطيل الكثير من القطاعات العسكرية في صالح الثورة.
▪ الصاعقة: تقديراتها للواقع الوطني في الجيش كبيرة وفي صفوف أبناء الضفتين.

(٢) في انتفاضة ١٩٥٥ ضد حلف بغداد، لبى الجهاز الإداري في الدولة نداء الحركة الوطنية بإعلان العصيان المدني والنزول للشارع مع الجماهير لإسقاط محاولات الرجعية إدخال الأردن في الحلف المذكور.

(٣) وقعت حادثة فريدة وحيدة، فقد أعلن أنطون عطا الله وزير خارجية عبد المنعم الرفاعي (رئيس الحكومة المقال) وكان في نيويورك، رفضه التعامل مع حكومة عسكرية قمعية.

وحتى يبقى الجيش معزولاً عن حركة الجماهير، خاضعاً في حياته اليومية للإيديولوجية الرجعية، فقد رفض النظام إدخال نظام خدمة العلم والتطوع في الجيش، لأن خدمة العلم يترتب عليها تعريض الجيش للتيارات الوطنية وتكاثر الإطارات البشرية الوطنية في صفوفه وتدريب المواطنين على استعمال السلاح. كما رفض النظام الأخذ بالتجنيد الإجباري لأبناء البلاد ولمدة محدودة، خشية من ذات العوامل. وعندما فكر بالأخذ بقانون التجنيد الإجباري في العام ١٩٦٩ فبغرض قطع الطريق على انتظام المواطنين في صفوف العمل الفدائي، ثم ما لبث أن تراجع عنه وألغى القانون لأنه سلاح ذو حدين.

٢- اعتمدت الأسلحة الأساسية في الجيش على البدو (قيادات وجنود)، وخاصة الدروع، وألوية الأمن- قوى القمع المباشرة[1]- ولم يقتصر الجيش على استيعاب بدو الساحة الأردنية- الفلسطينية بل تخطاها إلى بدو العراق وسوريا والسعودية حيث ينتقل البدو إلى أحضان نظام يؤمن لهم المكاسب المادية والمعنوية الثابتة، ومنذ الصغر تتم التربية على يد النظام. وقد بلغت نسبة البدو غير الأردنيين في الجيش (بدو العراق، سوريا والسعودية) حوالي ٣٠ بالمئة من أبناء بدو وقرى الأردن وخاصة جنوب البلاد الأكثر تخلفاً بالواقع الاقتصادي والسياسي المعتمد على النظام إلى حد كبير والمرتبط به مصلحياً وحياتياً. بينما نسبة أبناء المدن الكبيرة، حيث التعليم والحركة الوطنية، لا تزيد عن عشرة بالمئة، كثير منهم في الشؤون الإدارية والمهنية (تموين، ميكانيك الخ..)، وفي وسط هذه النسبة تجري التطهيرات المتصلة للعناصر الوطنية (علينا أن لانفهم المسألة جامدة، ففي وسط أبناء البدو تتواجد عناصر وطنية بين الضباط حيث توفر لهم شيء من الثقافة العامة والإطلال على العالم الخارجي من خلال البعثات والدورات في أمريكا، إنكلترا، الباكستان).

٣- نسبة أبناء الضفة الغربية حوالي ٣٠ بالمئة في الجيش، والطابع الغالب هو الموقف الوطني العريض دون تحديد في الالتزام في صفوف الجنود وضباط الصف وقطاع من الضباط الصغار. بينما في صفوف الضباط الكبار الكثير من الاتجاهات اليمينية وصولاً إلى الرجعية. وقد عطل الالتزام الوطني بدون تحديد تنظيمي طاقات هذا القطاع عن الفعل داخل الجيش، كما حاصرت عيون رفاق السلاح المرتبطين مصلحياً بالنظام دور من ينتسب إلى هذا القطاع.

هذه لوحة تركيب الجيش الإيديولوجية والاجتماعية، ومن هنا تتضح جملة نتائج:

---

(١) ألوية الأمن المقصودة (لواء البادية مثلاً، لواء الأمن الداخلي..) هي غير الأمن العام (البوليس) فهذه الألوية كأية قطاعات في الجيش ولا تختلف عنها تدريباً وتسليحاً (دبابات، مصفحات، مدفعية..).

أ) إن المسألة ليست مسألة أردني وفلسطيني بل هي تعود للتركيب الإيديولوجي والاجتماعي والاقتصادي للجيش (لاحظ أن أبناء الريف والمدن في الضفة الغربية لا يعتمدون على الجيش في الحياة الاقتصادية، لطبيعة التركيب الاقتصادي في القرية الفلسطينية: عدم وجود شبه إقطاع بل كبار ملاك أراضي، خصوبة الأرض، مواسم الأمطار، تقدم وسائل الإنتاج، الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية، حركة السوق في المدينة، الريف قوة شرائية، انتشار التعليم المهني والعلمي، أطباء، مهندسين، السياحة، الهجرة في المنطقة العربية وأمريكا ودورها في الحياة الاقتصادية الخ..).

ب) إن غلبة عنصر البدو يجعل من الجيش أداة قمع طيّعة بيد الرجعية الملكية.

ج) جاءت حملة أيلول لتؤكد عدم إمكانية الرهان على عمليات انقلابية في الجيش، الأمر الذي يملي على عموم الحركة الوطنية وحركة المقاومة إعطاء اهتمام خاص لإنقاذ الجيش من قبضة الرجعية، والنضال من أجل تطويره إلى مؤسسة وطنية (التطهير من العناصر الرجعية والفاسدة، خدمة العلم الخ..). ومن هنا يتحدد دور القطاعات الوطنية في الجيش، من أن تكون جزءاً مرتبطاً عضوياً بالحركة الوطنية والمقاومة وعبر عملية النضال الجماهيري.

د) للوصول إلى موقف وطني ضد الإمبريالية والصهيونية، وطبقي- وطني ضد الرجعية بين أبناء الريف الشرق أردنيين في الجيش لا بد من معالجة قضية الريف الأردني في جدول أعمال المقاومة والقوى الوطنية ليتلمس أبناء الريف مصلحة وطنية وطبقية في الثورة والالتفاف حولها.

وبالنسبة للبدو فإن الحل ليس سريعاً بل يعتمد سياسة النفس الطويل لإشاعة الثقافة الوطنية في صفوف الجيش وتحريرهم من هيمنة الثقافة الرجعية. كما أن طرح برنامج وطني والنضال في سبيله على امتداد الساحة الأردنية- الفلسطينية سيلمس من خلاله ابن الضفة الشرقية مصلحته الوطنية والطبقية في الثورة وسيسهم بشكل فعال في صحة معالجة المسألة الوطنية والطبقية في الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد.

خامساً- الأوضاع العربية و«اتفاقية القاهرة»

عكست اتفاقية القاهرة[1] بوضوح موقف الأنظمة العربية المجتمعة في المؤتمر من حركة المقاومة ومن نظام عمان في الوقت ذاته. ودفعت المقاومة ثمناً باهظاً لطبيعة علاقتها مع الأنظمة العربية على امتداد الثلاث سنوات الماضية.

---

(١) راجع نص «اتفاقيتي القاهرة وعمان» من ص٢٩٨ إلى ص٣٠٦ من هذا الكتاب.

إن التكوين الطبقي والإيديولوجي والسياسي للأنظمة العربية، أفرز سياسة ثابتة تجاه المقاومة مؤداها: بقاء المقاومة تحت سقف الأنظمة العربية حتى لا تتسبب بأية متاعب سياسية للأنظمة وبذات الوقت تقديم حفنة من المساعدات لها وبالتحديد لبعض فصائل المقاومة لإغراقها في بحر سياسة هذه الأنظمة في المنطقة العربية، واستخدامها ورقة تكتيكية ضاغطة في برنامج الصفقة السياسية لتصفية القضية الفلسطينية، وضاغطة على الجماهير العربية في هذه الأقطار، وكل نظام من موقعه الذاتي وشبكة علاقاته الدولية.

وقد استجابت بعض فصائل المقاومة لهذه الصيغة في العلاقات تحت شعارات ديماغوجية «عدم التدخل في الشؤون الداخلية.. التكتيك بالإفادة مالاً وسلاحاً من الأنظمة..». وبهذا ابتعدت هذه الفصائل خطوة خطوة عن «الاعتماد على الذات والجماهير العربية» وعن التعامل مع الجماهير من خلال فصائل حركة التحرر الوطني العربية لا من خلال الأنظمة الحاكمة، لتقع بالنتيجة أسيرة مساعداتها المادية والمعنوية، فليس ممكناً والحالة هذه تجاوز الأنظمة. والأهم من هذا كله أن طبيعة العلاقات القائمة حجبت عن المقاومة تقديم البرنامج الثوري البديل لبرنامج هزيمة ٦٧ ونكبة ٤٨، لتصبح أوضاع المقاومة امتداداً للأوضاع والتناقضات العربية رغم الممارسات المعاكسة ليسار المقاومة التي لم تصبح بعد الطابع الغالب لحركة المقاومة في سياستها الاستراتيجية والتكتيكية اليومية، والتي تعرضت لحملات تطويق إيديولوجية وسياسية ومادية على يد الأنظمة الرجعية العربية ومعظم الأنظمة الوطنية.

إن حملة أيلول أبرزت مواقع الأنظمة بشكل صارخ والتي تلتقي بمعظمها عملياً عند نقطة «بقاء المقاومة تحت سقفها» و«بقاء السلطة الحالية في عمان». ولم يكن هذا جديداً على كل فصائل المقاومة، فقد أكدت الحملة الرابعة (حزيران ٧٠) ذات الدروس. ولكن بعض الفصائل ترفض باستمرار الاستفادة العملية والسياسية من التجربة الملموسة، وإن كانت تتغنى لفظياً، أحياناً وليس دائماً بالدروس المستخلصة من تجربة الواقع حتى لا تترسخ في ثقافة القواعد والجماهير وتفرض عليها انتهاج سياسة وطنية جذرية في صياغة العلاقات العربية[1].

(١) أثناء حملة حزيران بقيت معظم الأنظمة العربية صامتة ثلاثة أيام على ما يجري في عمان، ووضعت اللوم على يسار المقاومة وبعض غلاة الرجعيين في القصر. وبعد بروز ملامح فشل الحملة تدخلت الأنظمة (مؤتمر طرابلس) لصياغة العلاقات بين المقاومة والنظام (اللجنة الرباعية واللجنة الخماسية بعد ٨/٣١- ١/٩/١٩٧٠) بنفس روحية اتفاقية القاهرة تقريباً.

إن الأنظمة الرجعية اليمينية التي وقفت مع «اتفاقية القاهرة» كانت منسجمة مع طبيعة موقعها الطبقي وارتباطاتها الإمبريالية، للحفاظ على النظام في عمان الذي يمثل حلقة أساسية من حلقات الثورة المضادة في المنطقة.

كما أن الأنظمة الوطنية التي وافقت على الاتفاقية كانت أيضاً منسجمة مع نفسها، فهي تريد بقاء المقاومة ضمن حدود معينة لاستخدامها في الضغط على الإمبريالية والصهيونية من جهة، ولكنها لا تريدها «مقاومة ثورية» في التسوية السياسية المنتظرة. وبذات الوقت هي تريد بقاء النظام الحالي ليبقى نافذة على الإمبريالية العالمية والأمريكية خاصة وعامل اطمئنان لإسرائيل[1] كجزء من محاولة الوصول لتسوية سياسية مع أمريكا وإسرائيل. وحتى لا يفرض انهيار السلطة في عمان لصالح الثورة الوطنية تطوراً جديداً في منطقة الشرق الأوسط يفرض التزامات من نوع جديد على الأنظمة الوطنية.

من هنا جاءت «اتفاقية القاهرة» التي تمثل نسخة جديدة عن الاتفاقات السابقة ولكنها تتناسب مع طبيعة الحالة الناشئة عن حملة أيلول، حيث أنقذت النظام الذي سقط في نظر الجماهير العربية والرأي العام العالمي وأعطت له امتيازات جديدة بحل ازدواجية السلطة في العاصمة لصالحه وكأن تجربة الحملات الأربع السابقة لا وجود لها ودروس الحملة الخامسة لا مكان لها في حياة المقاومة والجنود والشعب والأمة العربية، وكأن الرجعية يمكن لها يوماً أن تلتزم بأي اتفاق لا ينسجم مع مصالحها الطبقية وارتباطاتها بالإمبريالية.. والآن تنطلق الرجعية في متابعة حملتها من «اتفاق القاهرة» دون احترامه والاتفاقيات المنبثقة عنه، بعد أن ضمنت بقاءها وتجديد التعامل معها من جميع دول هذا الاتفاق.

(5)

نتائج حملة أيلول

إن الإشارة المطروحة لأبرز دروس حملة أيلول تشكل المقدمات للنتائج التي ترتبت على هذه الحملة وأبرزها:

١- إن التركيب الذاتي لحركة المقاومة هو الذي أعطى سلسلة الممارسات النظرية والسياسية والعسكرية والنقابية التي أدت إلى تراجع المقاومة خطوتين إلى الوراء بعد حملة أيلول، الأمر الذي يفرض على كافة فصائل المقاومة مراجعة نقدية صارمة لهذه

(١) التهديدات الأمريكية لحماية العرش، والإسرائيلية أيضاً، وخروج الطيران الإسرائيلي فوق أراضي الضفة الشرقية وسلاح الجو في الأسطول السادس كذلك للتدخل في اللحظة المناسبة ضد المساندة السورية إذا تطور الموقف بشكل بارز في صالح المقاومة والحركة الوطنية.

الممارسات لمواجهة التطورات الجارية. وعلى يسار المقاومة بالذات المبادرة إلى هذه العملية وطرحها على الجماهير وإلا ضاعت كل دروس التجربة وغرقت في بحر ديماغوجية اليمين والتناقضات العربية.

إن المقاومة دفعت ثمن سياستها الخاطئة، وبات عليها أن تفهم جيداً قوانين الثورة وترابطها الجدلي (وحدة الساحة الأردنية- الفلسطينية، ميزات العلاقة بين الأنظمة من جهة والجماهير من جهة أخرى، الإمبريالية العالمية وعلاقاتها الخ..). وهذا يترتب عليه برنامج عمل وطني ديمقراطي في الساحة الأردنية- الفلسطينية يستجيب لتعبئة جماهير الضفتين بشكل منظم وعملي وقادر على حل مشكلات العلاقة مع الريف والجنود. وبغير هذا تقع المقاومة أسيرة أمراضها وتكون بعد هذه التجربة قد دخلت مرحلة الشيخوخة شاءت أم أبت.

٢- بات مشروع الدولة الفلسطينية كجزء من صفقة التسوية مطروحاً على الشارع الفلسطيني أكثر من أي وقت سبق. فقبل الحملة كان محصوراً بين الأوساط والرموز الرجعية (أمثال الجعبري، كنعان، شحادة، الفاروقي الخ..). لكن بعد حملة أيلول باتت الدوائر الرجعية تطرحه (الأمريكية- البريطانية رغم اختلاف النظرة، والسوفييتية لحل مشكلة شعب فلسطين وتأمين تسوية شبه نهائية للقضية الفلسطينية..). كما أن دولاً عربية تطرحه (المغرب وتونس قبل الحملة طرحتا المشروع على فتح تحت شعار «نظرية خذ وطالب البورقيبية»، تصريحات الملك حسين بعد الحملة و«اتفاقية القاهرة»)، ثم تصريحات القادة الإسرائيليين قبل الحملة وبعدها.

إن المسألة الأكثر خطورة، أن حملة أيلول أشاعت مناخاً في صفوف قطاعات شعبنا ولأول مرة منذ ١٩٤٨ مستعدة لتقبل فكرة الدولة الفلسطينية للخلاص من الحكم الرجعي القمعي. وفعلاً فإن الخطة الإسرائيلية- الإمبريالية- الرجعية تلتقي عند نقطة توفير المناخ الموضوعي لولادة هذه الدولة ومحاولة توفير الأداة الفلسطينية للأخذ بها.

في إسرائيل تجري محاولة خلق «قوة ثالثة» فلسطينية للدخول في صفقة التسوية الشاملة ومشاركة شعب فلسطين في الإقرار بدولة إسرائيل والتنازل عن جزء من أرض فلسطين. وهي قوة بديلة عن «الوجوه والإطارات الرجعية التقليدية التي خدمت السلطة في عمان» والاحتلال ذاته بعد ١٩٦٧، وعن حركة المقاومة، وذلك تحت شعار «رفض العودة إلى النظام في عمان وحق تقرير المصير في الضفة الغربية والقطاع». وتجد الدعوة استجابة في صفوف قطاعات شعبية في الأرض المحتلة ويتقدم لها إطارات من العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة غير الملوثة في تاريخها الوطني (أطباء، مهندسون، معلمون، محامون..).

وفي الضفة الشرقية فقد فشل النظام في اعتماد الرجعية الفلسطينية المتعاملة معه لتنفيذ سياسة التسوية، نظراً لرفض الجماهير لها، والتفاف الجماهير حول المقاومة الفلسطينية، كما فشل في تصفية المقاومة.

وخطة السلطة تقوم الآن على محاولة خلق «القوة الثالثة» من داخل حركة المقاومة بديلاً عن الإطارات الرجعية الفلسطينية، المهزومة شعبياً، وعن عموم حركة المقاومة. فبعد حملة أيلول ظهر اتجاه في أوساط قطاعات شعبية فلسطينية في الضفة الشرقية- بعد فشل المقاومة في إزاحة الرجعية- مستعدة لأي حل يريحها من حكم النظام. والحكم يطلق التصريحات لصالح الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، وبذات الوقت يعمل على أن يحقق سياسياً ما فشل في تحقيقه عسكرياً وخاصة بالحملة الأخيرة: «تمزيق وحدة فصائل المقاومة وتصفية يسارها»، تحت شعارات «التعاون مع فتح وجيش التحرير» بديلاً عن عموم فصائل المقاومة ليتسنى له وللإمبريالية ضرب عصفورين بحجر واحد.. تجربة عملية تصفية الثورة على حلقات بالوسائل والإغراءات السياسية، وتهيئة المناخ لقمع باقي فصائل المقاومة إذا فشل في جر بعض المنظمات إلى مشروع الدولة الفلسطينية. وبعد «اتفاقية القاهرة» تتعامل الثورة المضادة في عمان مع المقاومة بهذا الأفق.

وبذات الوقت يتابع النظام عملية تجريد المقاومة من غاباتها البشرية في المدن بمتابعة سياسة القمع البوليسي على البلاد ودفع جماهير المدن إلى الحياد بالقوة والانسلاخ عن حركة المقاومة والقوى الوطنية، حتى يسهل تصفية المقاومة في الحملات القادمة، المقاومة المجردة من الجماهير في المدن، والمحصورة بين الأغوار والقرى المضادة خارج المدن.

كل هذا في إطار متابعة تمزيق وحدة الشعب بين أردني وفلسطيني كجزء من العملية الجارية لإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، والمحافظة على النظام في شرق الأردن وطرح مشروع دولة اتحادية بين الدولتين الأردنية والفلسطينية فيما بعد ليكون شعب فلسطين بين مطرقة إسرائيل وسندان الرجعية والإمبريالية.

وإذا فشلت مخططات الإمبريالية والرجعية في فرض هذه الحلول يكون النظام قد أعد كامل قواه لشن حملات تصفية جديدة على المقاومة والقوى الوطنية بعد أن مزق وحدة الشعب بزرع الروح الإقليمية الرجعية في صفوف أجهزة الدولة والشعب، وأضعف حركة المقاومة بالمناخ البوليسي المخيم على البلاد ومحاولته الجارية لتصفية المقاومة على حلقات بالأساليب والإغراءات السياسية.

(6)
ما العمل على ضوء التطورات الجارية في المنطقة ؟

إن المضي في مخطط تصفية القضية الفلسطينية، وحركة المقاومة والقوى الوطنية عملياً، باتت مجسمة بخطوات متتالية على ضوء تجربة حملة أيلول:

١- متابعة الحملة سياسياً وبوليسياً ضد المقاومة والجماهير، لعزل المقاومة والقوى الوطنية عن الجماهير العريضة، لتصبح عارية تصارع وحدها (بفعل الأجواء القمعية المتواصلة والإصرار الدؤوب على حصرها بين الأغوار والريف الذي يشهد ردة رجعية شاملة الآن). أي الأخذ بأسلوب توجيه الضربات المتتالية للمقاومة وبكافة الأساليب القمعية والتكتيكات السياسية، حتى تصل المقاومة إلى حالة يسهل فيها من خلال تكثيف القمع تصفيتها أو تطويعها. وفي الوقت ذاته متابعة حملة توفير المناخ لتقبل قطاعات أكبر من شعبنا لمشروع الدولة الفلسطينية.

ولهذا الغرض تستخدم السلطة- إلى جانب القمع- سياسة التلويح بالإغراءات المادية والتسهيلات العملية (في مجال حرية الحركة والتنقل والمواصلات) لجذب فريق واعتماده سياسياً مقابل التضييق على الفريق الآخر، لخلق «القوة الثالثة»[١] من داخل حركة المقاومة.

٢- الإفادة السريعة من دروس أيلول بعد أن استوعب النظام دروس حزيران جيداً (تطهير أجهزة السلطة ومؤسساتها من العناصر الوطنية واليمينية المعتدلة)[٢] وتعميق شق وحدة الشعب إلى أردني وفلسطيني، انطلاقاً من المحافظة على مملكة شرق الأردن، بعيدة عن مخططات تحويل الضفة الشرقية إلى جزء من الدولة الفلسطينية المقترحة[٣]. وإعادة تنظيم الأوضاع العسكرية النظامية وتسليح القرى والعشائر لمتابعة الحملات المسلحة ضد الثورة والحركة الجماهيرية في سبيل إعادة البلاد إلى عهد ما قبل ظاهرة المقاومة.

---

(١) للمقارنة: بعد أن فشلت الإمبريالية الفرنسية في تمكين الرجعية الجزائرية بديلاً من جبهة التحرير، عملت على تقديم مصالي الحاج بديلاً للثورة («القوة الثالثة» في الأراضي المحتلة لتلعب الآن دور مصالي الحاج). وبعد فشلها على أرض الجزائر والثورة، عملت عشية عقد اتفاقية إيفيان والاستقلال على خلق «القوة الثالثة» البديلة عن مصالي الحاج والثورة الوطنية من داخل جبهة التحرير (فريق يوسف بن خدة) لتصفية الثورة عملياً وتجديد ربط الجزائر بالاستعمار الفرنسي الجديد، ولكن فريق بن بيللا- بومدين أحبط المحاولة..

(٢) بدأت حملة التطهير للعناصر الوطنية واليمينية المعتدلة أثناء حملة أيلول وبعد وقف إطلاق النار حتى الآن.

(٣) حكم وصفي التل وكبار الضباط الموالين.

٣- وبذات الوقت تواصل إسرائيل استثمار المناخ الذي ولدته حملة أيلول في صفوف شعبنا في الأراضي المحتلة، لخلق «القوة الثالثة» البديلة عن الإطارات الرجعية واليمينية التقليدية وعن حركة المقاومة المسلحة، في سبيل المطالبة «بالحكم الذاتي» و«استغلال رفض الجماهير العودة إلى حكم عمان بفعل التجربة التاريخية عامة وحملة أيلول خاصة». وعلينا أن نلاحظ الطبيعة الطبقية «للقوة الثالثة» من الإطارات غير المشبوهة وطنياً في السابق وتكوين برجوازي وبرجوازي صغير.

٤- الإمبريالية والأوضاع الدولية تدفع باتجاه «تسوية» لأزمة الشرق الأوسط ويوماً بعد يوم تزداد القناعة (ومن مواقع مختلفة) بضرورة مشاركة شعب فلسطين في الحلول المطروحة (مشروع الدولة الفلسطينية) لإنهاء مشكلته بمشاركته في الإقرار بالتسوية ووجود إسرائيل[١].

٥- إن كل هذا ليس معزولاً عن الأوضاع العربية، فالأنظمة الرجعية تقف بالنتيجة مع النظام في عمان وفي أفضل الأحوال مع فصائل المقاومة التي لا تشكل خطراً مباشراً عليها. وهذه الأنظمة مستعدة لأي حل يمكن التوصل إليه مع الإمبريالية وإسرائيل للقضية الفلسطينية ومنذ عام ١٩٤٨ ولكنها غير قادرة على فرض هذه الحلول لأنها تقف في قفص الاتهام.

وبالمقابل فالأنظمة الوطنية (باستثناء الموقف السوري) وخاصة الموافقة على قرار مجلس الأمن التصفوي ومشروع روجرز ليست بعيدة عن المشاركة بتسوية، يشترك بها شعب فلسطين وتكون الدولة الفلسطينية من ثمراتها المباركة من هذه الأنظمة. ووضع هذه الأنظمة الذاتية واندفاعها نحو الأخذ بقرار مجلس الأمن التصفوي، يفسر الكثير من علاقاتها مع حركة المقاومة، ومع النظام الأردني (قرارات مؤتمر طرابلس، مجلس الجامعة العربية، مؤتمر الملوك والرؤساء أيلول ٧٠، واللجان والاتفاقيات المترتبة على هذا كله).

وقد جاءت التطورات العربية التي رافقت حملة أيلول والأحداث الراهنة (وفاة الرئيس عبد الناصر في ١٩٧٠/٩/٢٨ بعد يوم من التوقيع على «اتفاق القاهرة»، وانكشاف موقف العراق الرسمي بعد الحملة الديماغوجية القومية والثورية اللفظية) في صالح الثورة المضادة واليمين في المنطقة العربية، وبالتأكيد فإن الثورة المضادة عموماً وفي الأردن خصوصاً ستعمل على استثمار هذا الوضع لصالح مخططاتها وخطواتها المعادية لحركة التحرر العربية عموماً، والحركة الوطنية الفلسطينية - الأردنية خصوصاً.

---

(١) راقب التصريحات الأمريكية والاستعمارية، وتردد الحديث في بعض الدوائر الدبلوماسية الاشتراكية عن الدولة الفلسطينية..

ومقابل مخططات وممارسات الثورة المضادة، ما العمل أمام حركة المقاومة؟ وكيف تصرفت حتى الآن؟ لقد قفزت بعض فصائل المقاومة عن الدروس السياسية التنظيمية والعسكرية لحملة حزيران ١٩٧٠ والحملات السابقة وما يترتب عليها من برامج عمل وممارسات يومية على الأصعدة السياسية كما سبقت الإشارة، وكذلك التنظيمية (ترتيب الأوضاع الداخلية، تطهير المقاومة من العناصر المتخاذلة، تصحيح العلاقات الداخلية نحو علاقة ديمقراطية مركزية مع القواعد، وديمقراطية ثورية مع الجماهير) والعسكرية (التسليح، التدريب، التثقيف..). وبهذا بقيت بعض فصائل المقاومة تراوح في مكانها، بينما تحاول فصائل أخرى استخلاص الدروس ودفع المقاومة والحركة الجماهيرية باتجاهها. ونظراً لطبيعة موازين القوى داخل المقاومة (التركيب الذاتي للمقاومة، موقف الأنظمة العربية من القوى اليسارية في المقاومة، وضع حركة التحرر العربية ودورها في تصحيح أوضاع المقاومة الخ..)، فإن المقاومة دفعت غالياً ثمن سياسات بعض فصائل المقاومة ورفضها الاستجابة العملية لدروس السنوات الثلاث الماضية. والآن وبعد حملة أيلول وكل التطورات والأخطار التي تتهدد القضية الوطنية وحركة المقاومة، هل تستوعب بعض فصائل المقاومة الدروس الجديدة أم تقفز عنها؟ وفي المرحلة الراهنة ماذا يعني القفز عنها؟

إن حركة المقاومة تعيش في هذه المرحلة بالذات أزمة طاحنة، سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً ويتوقف على فهم وممارسة مهمات المرحلة الراهنة مصير قضية الثورة والقضية الفلسطينية بذات الوقت، وأبرز الملامح التي صدرت حتى الآن تركزت على:

- طمس الأزمة الداخلية (السياسية والتنظيمية) في عدد من فصائل المقاومة، والصمت على الأخطاء السياسية والعسكرية التي وقعت في الشمال والوسط والتي كان لها دور كبير في اختلال ميزان القوى السياسي والمسلح أثناء الحملة وبعدها. وهذا يعني متابعة ذات الإطارات المسؤولة عن الأخطاء لمهماتها وصلاحياتها وكأن شيئاً لم يقع[1].
- لم تجر حتى الآن في اللجنة المركزية للمقاومة أية محاكمة أو مراجعة نقدية لمجموع سياسات المقاومة على امتداد السنوات الماضية، وخاصة قبل وأثناء وبعد حملة أيلول. ومثل هذه المراجعة سيترتب عليها بالضرورة جملة نتائج

(١) اتخذت الجبهة إجراءات تنظيمية حازمة بصدد الأوضاع التنظيمية في الشمال والتي ترتبت على قرار سياسي وعسكري خاطئ اتخذته قيادة الشمال بالانسحاب إلى منطقة الطرة ومحاولة القيام بعمليات محدودة خلف خطوط قوات السلطة خارج إربد.

سياسية وتنظيمية وعسكرية تشكل ملامح برنامج العمل في المرحلة الراهنة. ورغم مطالبتنا بمثل هذه المراجعة فإن بعض فصائل المقاومة تقفز عنها باستمرار وتترك المقاومة في دوامة العمل اليومي الجزئي.

- مقابل هذا كله فإن بعض فصائل المقاومة ناشطة في الدعوة لهياكل (إدارية وتنظيمية وعسكرية) فارغة المحتوى ومن طبيعة ديماغوجية لا تخدم في النهاية تلاحم قوى الثورة ووحدة مواقفها الأساسية والتكتيكية تجاه المهمات الراهنة المطروحة.

إن بعض فصائل المقاومة تحاول بعيداً عن أية دراسة لبرنامج العمل الراهن والسياسة الوطنية والقومية المطلوبة، تعميم مسألة الوحدة بطريقة إدارية مستغلة ظرف التراجع الذي فرض على المقاومة بعد حملة أيلول. كما تطرح هذه الفصائل مسألة وحدة القوات العسكرية معزولة عن شروطها الوطنية والثورية، أي وحدة القوات بلا برنامج سياسي وهدف وطني محدد تجاه «مسألة الجبهة الوطنية» وكيفية بنائها.

إن محاولة تعميم الخطط الإدارية التراجعية التي فرضتها حملة لأيلول على المقاومة إلى خارج الأردن (لبنان مثلاً) ومحاولة التخاطب الديماغوجي (المضلل) لمسألة الوحدة الوطنية بطرح «وحدة القوات العسكرية» معزولة عن الشروط الوطنية المطلوبة (سياسياً، عسكرياً تنظيمياً، مالياً، تثقيفياً وإعلامياً) هي عملية قفز في الهواء عن حقيقة الأزمة التي تعيشها المقاومة في هذه المرحلة ولا تؤدي بالنتيجة إلا لمزيد من التمزق في حركة المقاومة واحتدام الصراعات الداخلية (وحدة بلا اتفاق على هدف مرحلي) وطرح المسألة بشكل مقلوب لإدخال المقاومة أمام قواعدها والجماهير الفلسطينية- الأردنية والعربية في معركة مزيفة بين من يريد وحدة القوات ومن لا يريد مستغلاً بذلك الحالة العاطفية العامة والغامضة حول ضرورات الوحدة الوطنية بعد حملة تصفية دامية تعرضت لها المقاومة.

إن الدعوات المزيفة للوحدة الوطنية منزوعة عن برنامجها السياسي ومهماتها الراهنة هي دعوة مضللة. فهي شبيهة بدعوة طرابلس لتوحيد المقاومة في منطقة واحدة «لتطويع المقاومة كلياً تحت سقف الأنظمة العربية».

إن المسألة المطروحة في حقيقتها هي في دراسة الأزمة التكوينية لحركة المقاومة وصياغة برنامج عمل لجبهة وطنية موحدة، برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي على ضوء تجربة الثلاث سنوات بشكل عام وتجربة أيلول ودروسها ونتائجها بشكل خاص لمجابهة كافة الأخطار والمشاريع المتعلقة بقضية الثورة والقضية الفلسطينية خاصة وحركة التحرر العربية عامة.

إن المرحلة الراهنة تتطلب مشاركة جميع فصائل المقاومة بصياغة سياسات الثورة على ضوء تجربة الثلاث سنوات الماضية بشكل عام وحملة أيلول بشكل خاص في ظل مناخ تسوده روح المسؤولية والعلاقات الديمقراطية بعيداً عن ضجيج الشعارات الديماغوجية والتصريحات الفردية غير المسؤولة.

إن الظرف العصيب الذي تمر به بلادنا وحركة المقاومة يتطلب جهداً جماعياً منظماً لصياغة مجموع سياساتنا الوطنية الديمقراطية في هذه المرحلة، وإلى حوار هادئ مفتوح ندعو جميع فصائل المقاومة والقوى الوطنية في البلاد للخروج ببرنامج يحدد المهمات الراهنة لحركة المقاومة، برنامج يضع في المقدمة مسألة تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية والثابتة على كافة المستويات السياسية والتنظيمية والعسكرية ■

حول الميليشيا الشعبية

- انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا.. يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام.
- الميليشيا.. ضحية التراجع غير المنظم.

انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا: يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام(١)

[كانت مجلة «الحرية» قد دعت باستمرار إلى مناقشة قضايا المقاومة الراهنة على ضوء تحليل تجربة أيلول ومسيرة حركة المقاومة في السنوات الماضية. وفي الأحداث الأخيرة وتوقيع الاتفاقية الجديدة برزت الميليشيا الشعبية كقضية رئيسية من قضايا المقاومة. وقد استجاب الأستاذ ناجي علوش (فتح) من موقع الميليشيا التي اشتركت في معركة عمان- أيلول لدعوة «الحرية» فكتب المقال التالي عن الميليشيا:]

■ ■ ■

قوة الجبهة من قوة المؤخرة. والجبهة التي لا مؤخرة لها تحميها جبهة معرضة للسقوط والانهيار. ولهذا السبب يركز الفيتناميون، مثلاً على أهمية المؤخرة.

وإذا كانت الجبهة هي المقاتلون في خطوط النار، فإن المؤخرة هي الجماهير المنظمة المسلحة القادرة على حمايتهم وحماية خطوط مواصلاتهم وإمدادهم بالرجال والمال والمؤن والطمأنينة والتفوق المعنوي. ولئن كان هذا ينطبق على كل الثورات، فإنه أكثر أهمية بالنسبة لثورتنا، وذلك لسببين:

الأول: لأن الثورة لا تستطيع أن توجد جيشاً متفرغاً يضم الآلاف المؤلفة في وقت قصير، لما يستلزمه ذلك من تكاليف، بينما يمكن وضع أساس الجيش الشعبي بتدريب الجماهير وتسليحها.

الثاني: لأن الثورة الفلسطينية، ليست معرضة لهجمات جيش الاحتلال الصهيوني فحسب، إنها معرضة لهجمات الأنظمة العربية. وما رأيناه في أيلول وبعد أيلول وقبله كاف لأن يقنعنا بخطورة الوضع الذي نعيشه وبضرورة تسليح الجماهير للدفاع عن الثورة ولحمايتها.

وفيما عدا ذلك، فإن تسليح الجماهير وخلق الميليشيا الشعبية يحقق غايتين مترابطتين: مشاركة الجماهير الأوسع، والأكثر تطوراً في القتال.. وتوسيع الجبهة ضد العدو.

فالثورات الشعبية هي من عمل الجماهير الشعبية. والجماهير المسلحة (الميليشيا) هي الشكل الأكثر تقدماً للنضال الجماهيري والمساهمة الجماهيرية. والثورات تقوى وتنمو وتتقدم على طريق الانتصار بمقدار ما تستطيع توسيع هذه المساهمة الجماهيرية وتطويرها ولهذا فإننا نجد الجنرال جياب يؤكد مراراً وتكراراً على دور الميليشيا

---

(١) نشرت هذه المقالة باسم ناجي علوش قائد ميليشيا فتح بعمان، في مجلة «الحرية»، العدد ٥٥١ في ١٩٧١/١/٢٥.

وأهميتها، إنه يقول في كتاب «نصر كبير ومهمة عظيمة»: «وعلينا أن نبدي اهتماماً بزيادة القوة القتالية والقوة العددية من ميليشيا الدفاع الذاتي، لنجعل ميليشيا الدفاع الذاتي تصبح قوات مسلحة قوية مستقرة ومنتشرة، وجاهزة لمحاربة العدو، ومحاربته جيداً بكل الأسلحة..» (ص١١٩).

وبخلق مثل هذه القاعدة المقاتلة الواسعة نفتح جبهة واسعة جداً على العدو، ولا نسمح له بالسيطرة على أرض المعركة، ولا يكون من السهل عليه القيام باختراقات وضرب القرى والمدن وطرق المواصلات.

ولعل الدور الذي تلعبه اليوم الميليشيا في جنوب لبنان، والذي برز عند العدوان على الصرفند، ليدل دلالة قاطعة على أهمية دور الميليشيا.

ولقد لعبت الميليشيا في الأردن الدور الأساسي في إحباط مؤتمرات النظام، خلال كل الصدامات التي حدثت خلال السنوات الماضية، وخاصة صدامات ٢/١٠ و٦/٧ و١٩٧٠/٩/١٧. وكانت الجماهير المسلحة، في هذه الصدامات، هي الدرع الواقي للثورة، وهي قوتها الضاربة، جنباً إلى جنب مع قوات الثورة الأخرى، وعلى رأسها قوات العاصفة.

وكان مقرراً للميليشيا أن تلعب دوراً أكبر، في القتال ضد العدو. ولذلك فقد فرض على عناصر الميليشيا أن تقوم بمشاركة المقاتلين في الأغوار، وفي القطاعات الأخرى، في القتال ضد العدو كما أن هجمات الميليشيا كانت تتحرك كلما حدث اختراق أو إنزال. حدث هذا يوم معركة غور الصافي، وحدث عندما أنزل العدو قوات في حمامات معين. وكنا نعتقد بأن تطوير قوة الميليشيا وزيادة تدريبها وتحسين تسليحها ضروري جداً، بمقدار زيادة تآمر السلطة، وبمقدار زيادة خطورتها. ولكن عملية التطوير هذه كانت تصطدم بعقبتين:

الأولى: عقبة الأفكار والاتجاهات التي تهتم بالجبهة أكثر مما تهتم بالمؤخرة، بالمقاتلين، أكثر مما تهتم بالميليشيا، هذه الاتجاهات التي كانت تركز على بناء قوة ضاربة مقاتلة، من المقاتلين المتفرغين، دون أن تعير كبير اهتمام لبناء قوة شعبية مسلحة.

وهكذا كان هنالك من يستغرب وجود مسلحين في المدن، وكان التفريق بين مقاتلي القواعد ومناضلي المدن، الذين سموا سياسيين، مصدر تحقير للآخرين؛ «الذي يريد أن يمتلك السلاح عليه أن يذهب إلى القواعد، أما الذي يريد أن يمتلك السلاح لتراه ابنة خاله أو خالته فليس له سلاح عندنا..». هذا ما كان يقال أحياناً.

والثانية: عقبة عدم تقدير خطر الصدام مع السلطة على حقيقته، قبل صدام ٦/٧. ولذلك، وحتى هذا التاريخ كانت أسلحة الميليشيا محدودة جداً، وكانت في الواقع غير كافية للمجابهة في صدام واسع النطاق.

وكانت هاتان العقبتان أساسيتين أخرتا نمو الميليشيا وتطورها، وأدتا في «أيلول» إلى ما يلي:

١- سقوط مواقع هامة كجنوب الأردن، بيد السلطة، دون مقاومة تذكر، وما ذلك إلا لأن الميليشيا الشعبية لم تكن قد سلحت جيداً. وكانت الزرقاء التي قاتلت قتالاً بطولياً، تستطيع أن تصمد أكثر لو كان تسليحها أحسن.

٢- عدم الاستفادة من بعض الأسلحة الهامة، لأن الظروف لم تفسح المجال للتدرب عليها جيداً.

٣- عدم القدرة، في مدينة كعمان، للانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وكان أحد أسباب ذلك عدم التوازن بين القوات المهاجمة والقوات المدافعة. لقد كان الذين يهاجمون عمان، وبكل أنواع الأسلحة، الثقيلة والخفيفة، يملكون عدداً متفوقاً أضعافاً مضاعفة.

وإذا كان هنالك، وقبل أحداث أيلول، من لا يرى ضرورة لتعبئة الجماهير، ومن يرى بأن تعبئتها مادياً ومعنوياً قضية خطرة، فإننا سمعنا من يقول بعد أيلول: «ما لنا وللمدن لنذهب إلى القواعد».

ولقد لمس كثيرون نتيجة معارك أيلول مدى قوة الجماهير إذا سلحت، وعرفوا خطر قوات الميليشيا. ولذلك فليس غريباً أن نرى النظام يطالب، وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد خلال القتال، بنزع سلاح الميليشيا، ولكن رد الأخ ياسر عرفات كان واضحاً ومقنعاً: «تحمل جماهير شعبنا سلاح دفاعاً عن ثورتها التي يهددها النظام..». ويومها سلم النظام الأردني ببقاء أسلحة الميليشيا في أيديها، ولكنه كان قد قرر أن يصفي الثورة، وهو لا يستطيع تصفية الثورة إن لم تصفَ قواعدها الشعبية. ولهذا بدأ بهجماته المتكررة، بعد أيلول. وبعد كل صدام كان رؤوس النظام يطرحون في الاجتماعات التي تنظمها اللجنة العربية قضية سحب السلاح من الميليشيا.

ولقد جرت الموافقة أخيراً، على هذا الإجراء. وذهب المبررون في تبريره مذاهب شتى.. فمنهم من قال: فرصة أخيرة نعطيها للنظام، فإذا سمح لنا بأن نقاتل في الداخل خير وكان به و إلا قاتلناه. ومنهم من قال: إن أسلحة الميليشيا جمعت ووضعت تحت تصرف اللجنة المركزية لحركة المقاومة، في بيوت «محصنة». فما الذي يعنيه مثل هذا الإجراء؟ إنه يعني:

أ) تنازلا كبيراً أمام السلطة، وفي قضية مبدئية، كقضية تسليح الجماهير وحماية الثورة.

ب) تحطيماً لمعنويات كوادر الميليشيا وعناصرها التي ستتعرض لعملية «سحق» بطيئة منظمة.

ج) تدميراً لمعنويات الجماهير التي قاتلت وضحت وتحملت الكثير من الآلام من أجل ثورتها وأسلحتها.

د) تسليم المدن والمواقع التي كنا نسيطر عليها للسلطة.

هـ) وضع قواتنا المقاتلة تحت رحمة النظام.

وهذا كله لن ينهي الصفة الشعبية الجماهيرية للثورة فحسب، بل سينهيها كلياً. إن السلطة في الأردن، ضمن مخطط عربي ودولي، مصممة على تصفية قضية فلسطين، ومنذ أيلول، وهي سائرة على هذه الطريق، ولن تتوقف إلا لماما، ولأهداف تكتيكية.

هل كنا مضطرين لمثل هذا التراجع؟ إننا لم نكن مضطرين، لأننا لم نهزم في معركة أيلول، ولأن الإمكانيات التي كانت تتوافر لدينا بعد أيلول: تأييد الجماهير الواسعة، النقمة على النظام. قوات الثورة الفلسطينية الخ.. ولكنا مع الأسف، لم نحاول الاستفادة من هذا كله، وبدأنا نتراجع بلا انتظام، ونتنازل بلا حساب مراهنين على حسن نية السلطة وعلى إمكانية تعايش جديدة.

إن هذا الخطأ سوف ندفع ثمنه غالياً. فالسلطة ما زالت، كما تكشف جريدة «فتح» التي تصدر في عمان، وكما يظهر من الأخبار، سائرة في مخططها: فرض سيطرتها الكاملة في المدن والأرياف، ووضع قواعد المقاتلين تحت رحمتها، وقصف قواعد المقاتلين ما بين الحين والآخر، والتضييق عليهم في تنقلهم، وفي وصول التموين إليهم من أجل إرهاقهم واستنزاف قواهم وإجبارهم على الفرار.

والسلطة قادرة، بوسائلها على تحقيق ما تريد، إنها تضرب ثم تعد بألا يتكرر ما حدث. وقبل أن يمر وقت تضرب من جديد وهكذا. وهي تفرج عن معتقلين ولكنها تعتقل أناساً جدداً، وهي تعتقل كوادر الميليشيا بتهم مختلفة تسميها جرائم عادية أو مدنية. ومن السهل أن ينسب إلى إنسان أنه خرب أو اعتدى على الأملاك العامة أو اعتدى على حريات الآخرين الخ.. ما دام أن عناصر الميليشيا قامت خلال الصدامات باحتلال المباني العامة، ومادام أنها كانت تعتقل رجال الجيش والشرطة والمخابرات الخ..

وإن «حشر» أسلحة الميليشيا في المكاتب «المحصنة» للجنة المركزية، في هذا الوقت بالذات، الذي يزداد فيه تآمر النظام الأردني وتتقدم فيه مسيرة «التسوية الاستسلامية»، لأمر جد خطر.

ومادام خط اللجنة المركزية لحركة المقاومة هو خط تعايش مع النظام، وخط النظام هو الهجوم المستمر، فإن النظام سيعزز سيطرته باستمرار، وسيفرض شروطه باستمرار، في الوقت الذي تكون فيه الميليشيا تتمزق في بيوتها، وأسلحتها تصدأ في «المخازن المحصنة».

والخروج من الأزمة لن يكون إلا بانتهاج خط الهجوم سياسياً، بدلاً من التراجع، وتوسيع القاعدة الجماهيرية المسلحة■

الميليشيا: ضحية التراجع غير المنظم[(١)]

[نشرت مجلة «الحرية» في عدد سابق (٥٥١) مقالاً عن الميليشيا بقلم ناجي علوش مساهمة في نقاش قضايا حركة المقاومة، وقد اعتبر الكاتب أن مقاله المذكور يعتبر مدخلاً لدراسة أوسع نشرت في عدد ٤، شهر شباط (فبراير) ١٩٧١ في مجلة «دراسات عربية» بعنوان «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية». والمقال التالي لأحد مسؤولي الميليشيا من الجبهة الديمقراطية يرد على ما أثاره المقال السابق ويساهم في النقاش الذي فتحته «الحرية» أمام فصائل المقاومة وعناصرها لتحليل ونقد تجربة المقاومة في معارك أيلول وما بعدها:]

في اللحظات الراهنة، تبدو قضية تحليل المواقف الخاطئة لقيادة المقاومة واستخلاص السياسة الصحيحة الواجب إتباعها من أجل إنقاذ الثورة ومكاسب الجماهير، تبدو وكأنها قضية «بالغة التعقيد والصعوبة» عندما يتناول البعض مجمل سياسات المقاومة بشكل مجزأ ومنفصل عن بعضها البعض ليقول: هذا الموقف صحيح، ولكن الموقف الذي تلاه كان خاطئاً وهكذا! بحيث نصل في النتيجة إلى حكم مؤداه إما أن المقاومة قد وقعت في بعض الأخطاء التكتيكية الثانوية- على صعيد التطبيق العملي والعسكري بالذات- الناتجة عن سوء تقدير جزئي للموقف الآني، وإما نتيجة قصر نظر وتركيب هذا القائد أو ذاك الشخصي والفردي في فهمه للأوضاع الناشئة وطرق معالجتها.

ومن هنا في الحقيقة تبدو إحدى المآسي المحزنة والمبيتة داخل المقاومة.. تلك التي تمثلها مجموعة من الكوادر والقيادات المتقدمة والتي لا زالت تحاول أن تضع أصابعها على مكمن المرض ولكنها في النهاية تزيد عدد أمراض المقاومة واحداً، وتساهم دون أن تدري- بتحليلها المجزأ والمنقوص- في تعقيد الوضع وأساليب حله، أمامها وأمام قواعدها ومجموع الجماهير المناضلة.

وعلى هذا النمط من المحاكمة يأتي مقال الأخ ناجي علوش في عدد «الحرية» رقم (٥٥١)، رغم أنه يمثل محاولة متقدمة للرد على مسألة راهنة هامة تماماً، وهي مسألة سحب سلاح الميليشيا، إلا أنه ظل محبوساً داخل نفس الإطار الذي كانت تدور داخله العديد من الكوادر المتقدمة في المقاومة والذي يعبر عن نفسه كالتالي:

لقد كان شيء يسير باتجاه صحيح بشكل عام، لولا أنكم أخطأتم في هذا الموقف وقصرتم في تلك القضية، ووضعتم «فلان» في مكان لا ينبغي أن يكون فيه! ورغم صحة

---

(١) مجلة «الحرية»، العدد ٥٥٣ في ١٩٧١/٢/٨.

تلك الانتقادات إلا أنها في النهاية لا تدلنا ولا تدل مجموع قواعد المقاومة والجماهير عملياً على أسبابها الفعلية، والتي ينبغي باستمرار تثقيف الجماهير بها. أو بتعبير آخر أنها لا ترشد القواعد والجماهير على «الخيط الجامع» بين مجموع هذه المواقف الخاطئة والتقصيرات التي يشار إليها، حتى لا تتصور الجماهير أنه بمجرد إجراء تبديل جوانب العمل فإن الأمور تعود إلى سيرتها الطبيعية الصحيحة نحو تحقيق النصر. ولا ريب أن الأخ ناجي يوافق في هذه الحالة على أن موقفاً من هذا النوع يساهم- بدون وعي- في تضليل الجماهير، وإن كان هدفه في الأساس تثقيفها وتبيان الأخطاء أمامها.

وقبل أن ندخل مباشرة للوصول إلى النتائج، فإن من الضروري الإشارة في البداية إلى معركة أيلول وحصيلة هذه المعركة حتى يمكن محاكمة سلوك المقاومة بشكل رئيسي على ضوء ذلك. ورغم أن الأخ ناجي قد أشار بشكل عابر إلى معركة أيلول بالتأكيد على أننا «لم نهزم في معركة أيلول». فإن ذلك لا يغنينا مطلقاً عن ضرورة التقاط دروس أيلول والاستفادة منها، حتى نعرف بالتالي لماذا سارت معظم قيادات المقاومة باتجاه التراجع غير المنظم والتنازل عن: «قضية مبدئية أمام السلطة» وهي قضية تسليح الجماهير. وإذا كان «عدم الهزيمة» التي يعنيها الأخ ناجي هي عدم تحقيق السلطة لأهدافها في تصفية وسحق المقاومة كلياً خلال المعركة فإن هذا صحيح، إلا أن مقياس الهزيمة والانتصار تحددهما في النهاية مدى استفادتنا من دروس المعركة ومبادرتنا السياسية من أجل إعادة موازين القوى إلى ما كانت عليه قبل المعركة كحد أدنى من أجل استئناف النضال لتحقيق مطلب الجماهير الأساسي في الإطاحة بالسلطة. ومن الواضح تماماً أن معركة أيلول رغم عدم تحقيقها لمجموع أهداف النظام، إلا أنها أحدثت اختلالا واضحا في موازين القوى يتمثل بما يلي:

١- سقوط مواقع رئيسية بيد النظام وانحياز قطاعات هامة وأساسية من جماهير الضفة الشرقية إلى جانب السلطة الحاكمة وضد المقاومة. وقد تركزت هذه القطاعات في المنطقة الجنوبية والريف الشمالي بشكل رئيسي. هذه القطاعات ذات الطابع الفلاحي والبدوي الفقير والتي وقفت إلى جانب المقاومة خلال أزمة ١٠/٢/٧٠، واتجهت نحو الحياد خلال أزمة ٦/٧ بانتظار حسم المعركة داخل المدن، وانحازت كلياً إلى صفوف السلطة خلال أيلول.. إنها ذات الجماهير التي أعلنت الإضراب العام وقامت بمظاهرات حاشدة ضد السلطة في شباط.. وهنا لا يفيد القول على طريقة الأخ ناجي «إن سقوط هذه المواقع الهامة.. لأن الميليشيا الشعبية لم تكن قد سلحت جيداً». إن عشائر وقرى عديدة قد سلحت بواسطة المقاومة وحملت هذا السلاح ضد المقاومة في أيلول، ومهما كانت «نوعية هذا السلاح» إلا أن المزيد منه كان سيعني في النهاية مزيدا من البنادق ضد المقاومة وليس معها!.

إن القضية المطروحة هنا هي ببساطة أن الجماهير «شرق الأردنية» رأت في المقاومة عبر تجربتها الخاصة، نضالا فلسطينيا مسلحاً من أجل تحقيق أهداف الفلسطينيين في تحرير وطنهم، دون أن يؤدي هذا إلى تغيير في أوضاع معيشتها ويخدم مصالحها المباشرة والراهنة (وأنا هنا لا أقلل من أهمية العامل الوطني والقومي بالنسبة لجماهير الفلاحين عموما. إلا أن تهديد العدو القومي يظل غير مباشر بالنسبة لفلاحي الضفة الشرقية ولا يتعدى أحياناً قصف الطائرات والمدفعية الذي جعلهم إلى حد كبير وفي فترة محدودة يتعاطفون مع المقاومة، إلى جانب سيادة العلاقات والثقافة القبلية والعشائرية التي تضعف من تأثير هذا العامل). لقد كان برنامج المقاومة يسير على قدم واحدة، فهو لم يكن برنامجا للتحرير «الوطني الديمقراطي» بحيث يلبي المطالب والمهام الديمقراطية في الأردن، والتي تمس بوضوح مصالح الجماهير الفلاحية في الريف والمسألة الزراعية بشكل أكثر تحديداً، ومصالح الجماهير الكادحة في المدن من أجل تحسين مستوى معيشتها، وتحقيق مطالبها الديمقراطية.

ولهذا كانت هذه الجماهير، التي تعاني من تخلف في مستوى وعيها، في النهاية «أمينة على مصالحها» الآنية والمباشرة والضئيلة التي يوفر لها النظام من خلال تركيب قواعده القبلية والعشائرية ومن خلال جهاز الجيش خوفاً من فقدانها لكل شيء. ومن الجانب الآخر فقد سارت هذه الجماهير، لفترة محدودة، وراء المقاومة إلا أن تذبذب المقاومة في حسم تناقضها مع النظام وتفجير الصراع داخل ازدواجية السلطة لصالحها، وعودتها بعد كل أزمة للتأكيد على «تعايشها مع النظام وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلد»، مما جعل هذه الجماهير تخشى الانسياق وراء هذا التذبذب المريع الذي ربما سيجعلها في النهاية تخسر حتى المصالح المحدودة وبقايا الفتات التي يكفلها لها النظام عبر تركيبه. من الصحيح أن النظام قد غذى التناقض الوهمي بين أردني وفلسطيني، إلا أن المقاومة لم تفعل شيئاً على الصعيد العملي سوى تغذية هذا المناخ، أو تركه حتى يستفحل في أفضل الحالات.

الجبهة الوطنية الفلسطينية- الأردنية

ولا ننسى هنا أن المقاومة ساهمت- وبقيادة يمينها تحديداً- في إرعاب وإقصاء القطاعات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الوطنية «شرق الأردنية»، عندما مارست سياسة التمزيق النقابي بين نقابات واتحادات فلسطينية وأخرى أردنية، ورفضت باستمرار كل اتجاه نحو تشكيل جبهة وطنية أردنية- فلسطينية من أجل تحقيق التحرير الوطني الديمقراطي للأردن، وكامل التراب الفلسطيني المحتل. ألا يمثل كل هذا اختلالاً في موازين القوى وانتكاسة رهيبة لقضية الثورة؟ ورغم ذلك فإنه يمثل درساً أساسياً من

دروس أيلول من أجل إعادة تجميع صفوف المقاومة والجماهير الوطنية. إلا أن مطالبتنا بعد أيلول بإقامة جبهة وطنية أردنية – فلسطينية ذات برنامج ديمقراطي من أجل التحرير الوطني يتناول قضايا ومصالح جماهير شرق الأردن، جوبهت من قبل يمين المقاومة بالقول بأن هذا «اشتراكية» ونحن لسنا في مرحلة إقامة «الاشتراكية»(!).

إن الحدود الشاسعة بين البرنامج الديمقراطي العريض الذي يعبر عن مصالح أوسع الطبقات الوطنية والبرنامج الاشتراكي واضحة للجميع.. إلا للقيادات اليمينية التي ظلت مصرة على الحفاظ أيضاً على مصالحها الآنية والضيقة والمباشرة.. إن مسألة التناقض بين أردني وفلسطيني لا يمكن حلها بالتأكيد اللفظي على وحدة الشعبين، بل من خلال جبهة وطنية وبرنامج ونضال طويل النفس من أجل جمع شتات القوى الوطنية، وإخراج الثورة من مأزقها، وتجريد النظام الرجعي من أسلحته وأساليبه الخبيثة في تنمية هذه الفرقة.

هذا الدرس الأول.. هل تعلمنا منه، وهل سعينا لإعادة موازين القوى إلى وضعها من أجل استئناف النضال بأساليب صحيحة؟

٢- لقد ظل الجيش حصناً مغلقاً أمام المقاومة، وظلت علاقاتها به لا تتجاوز حدود الصلات الطيبة والحسنة مع بعض كبار القادة، والوعود بالانضمام من بعض كبار الضباط عندما تأتي اللحظة الحاسمة. هذه الوعود التي تم اختبار صدقها خلال المعركة. ولقد خرج الجيش من أيلول منهوكاً، وتملأ صفوفه حالات التململ والارتباك إلى حدود معينة. ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى وقوع تغيير جذري في التعامل مع الجيش والذي يهدف إلى القيام بعمل دعاوي وتنظيمي واسع بين صفوف الجنود وصغار الضباط، وفهم تركيب الجيش والتناقضات الخفية داخله، بل كان الاتجاه والسلوك الذي انتهج بعد أيلول لا يتعدى مساعدة النظام على طرد كل عنصر فلسطيني أو ذي ميل وطني. فقد كان يتم تشجيع كل هؤلاء على ترك صفوفه والالتحاق «بجيش الحدود» مما يساعد النظام على ضمان ولاء الجيش الباقي والوثوق به كلياً ويحرم الثورة من رأس جسر إلى داخل هذه المؤسسة من أجل توسيع إطار القوى الوطنية والتقدمية داخلها. وهذا مما يساعد النظام على استخدام الجيش كأداة طيعة في الاستمرار بعملياته ضد المقاومة وجماهير الشعب وأداة قمع جاهزة باستمرار لتحقيق مخططاته.

«اتفاقية القاهرة»؟

٣- لقد جاءت «اتفاقية القاهرة» لتعبر سياسياً عن طبيعة التوازن المختل بين القوى في الأردن وعن الموقف السياسي العربي تجاه الوضع في الأردن والصراع الناشب

فيه. فرغم أن الاتفاقية تكفل وتضمن «بقاء المقاومة» إلا أنها تؤكد من ناحية ثانية، وبوضوح، على «سيادة النظام الأردني الكاملة».

إن هذا لم يكن ليعني أن الأنظمة قد أصيبت بعقدة ذنب تجاه المقاومة وتخشى من أن تصيبها «لعنة المقاومة» إذا تمت تصفيتها، بل إن هذه الأنظمة كانت تدرك مصالحها تماماً وتعي أنها تريد المقاومة واستمرارها في هذه المرحلة لأنها لا زالت تخدم كأداة ضغط من أجل صفقة التسوية التي لا يلوح أنها ستأتي سريعاً.. وهي تريد المقاومة أيضاً ضمن حدود لا تؤدي إلى الإطاحة بالنظام الأردني، لأن أي نظام بديل سوف يكون عائقاً ومعارضاً بالضرورة- في المرحلة الأولى على الأقل- لصفقة التسوية. ومع كل هذا فإننا لا نقول أن «اتفاقية القاهرة» لم يكن ينبغي قبولها، ولكن ضمن هذا الفهم. إنها تراجع.. نعم.. وتراجع نقبله من أجل ضم صفوفنا وإعادة الكرة بأساليب جديدة. إن أي اتفاق ابتداء من قرار مجلس الأمن وحتى «اتفاق القاهرة» يبقى فعلاً «كلام وحبر على الورق»، لأن الذي يقرر في النهاية كيفية تنفيذه بهذه الطريقة أو بتلك هو تبديل موازين القوى على أرض الصراع وسلوك كل طرف من الأطراف المتنازعة. وفي هذه الأيام نرى الاتفاق وقد أصبح جثة هامدة لأن النظام قد ترجمه لصالحه ومن أجل خدمة أهدافه، مستفيداً من السياسة التراجعية المرتبكة التي اتخذتها المقاومة.

إن هذه المسائل التي طرحت، تمثل فعلاً اختلالاً في موازين القوى لصالح النظام، مما يتطلب فعلياً القيام بالتراجع.. ولكن هناك دائماً تراجع وتراجع!. لقد كان المطلوب تراجعاً منتظماً يتمثل في القبول بـ«اتفاق القاهرة» والإصرار على تنفيذه والتسلح به مع العمل على تلافي كل أشكال الصدام المسلح بينما كان ذلك ممكناً، دون أن نضطر للقيام بمغامرات معزولة ومشبوهة أحياناً كما حدث في أكثر من موقع بعد أيلول مما أدى إلى سقوطها سريعاً بيد السلطة، ودون أن نلهث من أجل عقد الصفقات والاتفاقات المتتالية إثر كل اشتباك خوفاً من إعادة النظام لحملة أيلول أو ثقة في حسن نواياه ووعوده، كما أكدها أكثر من ممثل للمقاومة. ومن الجانب الآخر كان التراجع المنتظم يتطلب- على حد تعبير الأخ ناجي في ختام مقاله- «هجوماً سياسياً». ولكننا نود أن نسأل بوضوح أي هجوم؟ وفي أي اتجاه؟ إن الهجوم الذي شهدته صفحات جرائد المقاومة وبياناتها أفضل منه في كثير من الأحيان الصمت المطبق. إن الانتقال في البيانات من الحديث عن «حسن نوايا الجميع» وتكريس كل القوات «لمجابهة العدو الصهيوني» والإشادة أحياناً بتنفيذ النظام ليوم أو يومين وجزئياً لالتزاماته، إلى فتح النار دعاوياً على النظام وإخلاله بتنفيذ عهوده، يجعل الجماهير وكل المناضلين أمام حيرة حقيقية فعلاً لهذا التبدل الجذري في مواقف من النقيض إلى النقيض. مما يجعلنا نستنتج ونصل إلى اكتشاف، كما حاولت تصريحات

المقاومة وجريدتها الرسمية أن تقودنا في معظم الأحيان لهذا الاستنتاج، بأن السبب وراء هذا التناقض وعدم تنفيذ الالتزامات من قبل السلطة هو «الطرف الثالث»[١](!).

وقد حمّلت المقاومة في بياناتها وجريدتها هذا الطرف الخفي السحري وزر مخالفات السلطة، بحيث يبدو أحد أطرافها بريئاً نظيفاً كما ولدته أمه، ويبدو طرف آخر مجهولاً متآمراً على سلامة وأمن البلد وشعبه.

الهجوم السياسي

إن «الهجوم السياسي» يرتكز إلى قاعدة أساسية لا مهرب منها، وهي فعلاً مفتاح حل المسألة المعقدة في الأردن.

إن «الهجوم السياسي» يتطلب نضالاً من أجل جبهة وطنية أردنية- فلسطينية ذات برنامج ديمقراطي وطني للإجابة على مهام الثورة الديمقراطية الوطنية في الأردن، ولقد كانت المقاومة ولا تزال تملك زمام هذه المسألة بيدها، وتستطيع من خلالها توسيع إطار القوى والطبقات الوطنية المعادية للرجعية الحاكمة وإعادة التناقض في الأردن إلى تكوينه واتجاهه الصحيح..

من هنا نبدأ .. وعلى أساس هذا التحالف البرنامجي الواضح تتم تنمية وتصعيد نضالات الجماهير من أجل حماية المقاومة من التصفية والحفاظ على مكاسب الجماهير التي حصلت عليها خلال السنوات الثلاث الماضية[٢].

وحتى لا تبدو المعركة في الأردن على أنها صراع بين طرفين مسلحين أحدهما الجيش والآخر هو الفدائيون، وما على الجماهير إلا انتظار نتائج الصراع المسلح الناشب!- وحتى لا يتحول الهجوم السياسي إلى مجموعة بيانات يصدرها الناطق الرسمي أو مناشدات أخلاقية لجنود الجيش والأمن. إن أمامنا عملاً سياسياً.. دعاوياً وتنظيمياً طويلاً وشاقاً بين صفوف الفلاحين والجنود وجماهير المدن، ومنه فقط ننطلق لنقول أننا قد تعلمنا شيئاً من معركة أيلول.

وحتى لا نغرق في أية نزعة مثالية، فمن الواضح أن الجبهة الوطنية هي مهمة تستطيع المقاومة الآن إقامتها لو أرادت، إلا أن العقبة الوحيدة أمامها حتى الآن كانت وما

(١) تم الحديث عن «من هو الطرف الثالث» في جريدة «فتح» وبيانات الناطق الرسمي باسم اللجنة المركزية، بشكل بارز وواضح وفي أكثر من مناسبة وعلى إثر الصدامات التي افتعلتها السلطة.

(٢) في حملة السلطة الأخيرة، كانت مظاهرات واعتصامات النساء (الأردنية- الفلسطينية) تحت إرهاب السلطة وقمعها دليلاً على ذلك. وكذلك التحرك الجماهيري الواسع في المخيمات والنشاط الذي بادرت إليه بعض قطاعات البرجوازية الوطنية الأردنية بشكل معزول ومنفرد.

تزال هي المقاومة أو بتعبير أصح القيادات التي ترى في «فلسطينية الثورة» حماية لها من مخاطر ومشاق النضال الوطني الديمقراطي باتجاهه الصحيح وحفاظاً على علاقات السلام والود مع الأنظمة العربية. ومع كل هذا فإن هذا الهدف يظل هو المدخل الرئيسي من أجل تثقيف الجماهير وإعادة تركيب الحركة الوطنية وبرنامجها بعد إتمام عملية كشف إفلاس القيادات اليمينية وسياستها التراجعية. وإذا كانت هذه القيادات الآن تجد في إطار علاقاتها العربية الراهنة منفذاً من أجل حماية المقاومة، فإنها بهذا تتكئ على «حيطة مايلة». لقد أعلن النظام أكثر من مرة رفضه لأية «وصاية عربية»!، وهو بهذا يعتمد على الوعود والدعم الأمريكي المادي والسياسي الذي تم تقديمه، وهو على استعداد الآن لقبول المقاومة ضمن إطار ما يسمى بالجبهة الشرقية حيث تتم الخطوات الأخيرة لتصفيتها كظاهرة ثورية، وتتحول قواتها إلى مجموعة احتياط بإمرة ضابط في جيش النظام كجزء من عملية «توحيد قوات الجبهة الشرقية». وتتصرف المقاومة هنا بحماس- إذا وضعنا حسن الظن- باستعدادها للانخراط ضمن صفوف قوات الجبهة الشرقية التي لا توجد فعلياً وخاصة بعد الانسحاب العراقي!، لكي تنتهي المقاومة بدورها البطولي والتاريخي إلى أسوأ نهاية على يد تحالف ٥ شباط العتيد. إننا هنا أيضاً نأخذ درساً من أيلول وهو درس سوف تكتشفه الجماهير أكثر فأكثر من خلال تجربتها بأن القيادات اليمينية تسير نحو الإفلاس ونحو الركوع أمام سياسة الأنظمة ومخططات النظام للإطاحة بالمقاومة الثورية وآخر مواقعها.

أمام هذه الأوضاع التي شهدناها ونشهدها بعد أيلول، فإن القطاعات الغالبة بين قيادات المقاومة لا يبدو أنها تعلمت شيئاً من دروس المعركة. فمن جانب يبدو التراجع غير المنتظم والانهزامي في النهاية وهو يهدد المركب كله بالغرق، ومن جانب آخر تبرز ردود الفعل الفوضوية والمغامرة لترد «ببطولة لا مثيل لها»: ما دام الأمر كذلك «فليكن موتنا بشرف، ولنسرع في قدوم المذبحة»، حيث تعلو شعارات حرب العصابات وشن الهجوم الفوري!، وتمتلئ الساحة بأكداس الجمل الثورية العصبية!، أو بشعارات «الحكمة والعقل» الداعية «للعودة إلى الأغوار وترك المدن وجماهيرها للنظام».

مسألة الميليشيا

في مثل هذا الخضم، تبرز مسألة الميليشيا وسحب سلاحها. وإن كانت تجربة الميليشيا بعد أيلول لا تقل «مأسوية» عن الوضع كله أو عن تجربتها قبل أيلول والتي أشار الأخ ناجي في مقاله إلى بعض ملامحها. فرغم التهليل لتجربة توحيد قوات الميليشيا في المدن وإعادة تنظيم صفوفها، إلا أن هذا التوحيد كان محكوماً بسياسة الطرف الأكثر تخلفاً ويمينية ضمن المقاومة والذي عبر عن فهمه لمسألة التوحيد والقيادة لقوى الميليشيا على الشكل التالي:

١- اعتبار القيادات ذات الوعي السياسي والخبرة النضالية لا تصلح كثيراً ككوادر ضمن صفوف منظمات الميليشيا.. بل إن المطلوب «قيادات ذات خبرة وتجربة عسكرية وخاصة ضمن الجيش الأردني سابقاً حتى تحكم الانضباط والصرامة بين منظمات الميليشيا».. أي أن المطلوب بتعبير واضح قيادات ذات تجربة واسعة ضمن أجهزة القمع حتى تحكم قمع أية أصوات مشاكسة ومعارضة ضمن هذا التشكيل الشعبي المسلح.

٢- الاتجاه نحو نشر «البيروقراطية» والاعتماد على «عناصر موثوقة» من خلال توسيع مريع لجهاز المتفرغين، مما أضعف الاعتماد على القواعد الواسعة للميليشيا والمكونة من أبناء الشعب العاديين. وبهذا يتم ضمان الولاء وتخمد كل محاولات الاعتراض أو الحوار المفتوح بين صفوفها.

٣- كان التثقيف السياسي يعتمد بشكل رئيسي لكوادر الميليشيا على ضرورة الطاعة، وأن ليس من حقها أن تعرف أسباب وأهداف أي اتفاق يعقد مع السلطة الرجعية لأن على الكوادر أن «تثق بقيادتها وحكوماتها.. وهذا وحده يكفي»! وفي حالات أخرى كان يتم تبرير كل التراجعات تحت ستار «لنعطِ النظام فرصة أخرى»- كما أشار الأخ ناجي- حتى أن بعض القيادات كان يقول بدون خجل أو تردد «إن اتفاقنا مع الحكومة قد تم مع وصفي التل بالذات، وهو شخص معروف بأنه رجل صادق في كلامه، عندما يعطي كلمة شرف لا يتنازل عنها». وهذه ليست مبالغة إطلاقاً! إنه الواقع المرير والذي أدى إلى انتكاس كوادر عديدة وتخليها عن مواقعها بلا تردد.

٤- أمام ضغط القاعدة الواسعة للميليشيا وإصرارها على عدم التفريط بالمكاسب الأساسية للمقاومة، كانت تتم عمليات «تنفيس» ديماغوجية بالدفع للمشاركة الجزئية في الصدام مع مواقع السلطة بدون أي أفق أو مدلول لأهمية وأهداف تراكم مثل هذه العمليات سوى كونها لا تتعدى «فش خلق» ليس أكثر. هذا كله يمثل نمطاً واضحاً للعلاقات المتبرجزة والبيروقراطية التي سادت ضمن منظمات الميليشيا في غياب أية علاقات ديمقراطية ثورية وبعيداً عن أية محاولة لتسييس هذه المنظمات. وإذا كان الأخ ناجي استشهد بمقطع للجنرال جياب عن أهمية «الزيادة العددية والقوة القتالية» لمنظمات الميليشيا، إلا أن الجنرال جياب يستحق منا أن نقول بأنه كان يولي أهمية أولى للتعبئة السياسية وشرح أهداف الثورة ومواقفها وخططها، وإن كنت لا أشير هنا إلى أن الأخ ناجي يتخذ ذات الموقف الذي تتخذه تلك القيادات بشأن تسييس الميليشيا، إلا أنه دلالة على نمط القيادات الراهنة والتي تقود أوسع الجماهير المسلحة ضد أعدائها الرجعيين. هذا النمط من القيادات الذي يعمل على إغراق منظمات الميليشيا يومياً في هموم التموين والتفرغ والعمل الإداري، ويزرع بينها الاحتقار والعداء للثقافة والسياسة- لأن أدنى

المراتب في التشكيلات التنظيمية هو «السياسي» الذي لا يفيد شيئاً، وليس المطلوب منه أن يفعل أي شيء!.

ورغم أن الكثير من الكوادر قد أبدى اعتراضه وأصر على نقاش مسألة «تجميع» سلاح الميليشيا التي تم تغطيتها باسم «تنظيمها»، وأعلنت قواعد واسعة تمثل الأغلبية المطلقة عن رفضها لتسليم السلاح وعدم استعدادها حتى لتنفيذ أي أمر يصدر بهذا الصدد.. إلا أن هذا الاتجاه قد تم قمعه إما باتهام الجميع «بمحاولة التشكيك في حكمة القيادة»، أو بالقول إن المسألة لا تعدو تنظيماً للسلاح ليس إلا. وبهذا يتمكن النظام من الإجهاز على الكابوس الذي ظل يؤرقه طويلاً وهو الشعب المسلح، ويعود الآن إلى ذات الأساليب التي كان يمارسها قبل حزيران ٦٧ بالتفتيش والاعتقال الكيفي والتهديد باجتياح أحياء ومدن بكاملها، أو تعريضها «لإجراءات خاصة» كما هدد رئيس الحكومة (وصفي التل) في بيان علني.

إن قضية تسليح الميليشيا لم تكن، إذاً، مسألة تراجعية خاطئة أقدمت عليها المقاومة، بدون أن يكون لها أية علاقة في مجمل سلوك المقاومة قبل أيلول بوجه عام، وبعد أيلول على وجه التحديد.. إنها خطوة على طريق التراجع المذعور وغير المنظم الذي مثلته سياسياً وعسكرياً والذي قادها إلى الوقوع في منزلق الانتهاز اليميني بحيث تمت المغالاة في تقدير قوة الخصم، و«حسن نواياه» وكذلك حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه «الضغوط» العربية، بينما تم التقليل تماماً من الطاقات والإمكانيات العملية التي تملكها قواعد المقاومة والجماهير الشعبية واستعداداتها للثبات والصمود.

لقد حدث اختلال في موازين القوى، وهذا صحيح، ولكن القيادات اليمينية أصدرت حكمها عملياً بعد أيلول مباشرة بأن الصراع قد حسم نهائياً لصالح السلطة، ولهذا فإنها قد تصرفت على هذا الأساس، وكانت، بالتالي تعتبر أن كل اتفاق جديد تعقده مع السلطة الرجعية هو مكسب كبير ينبغي أن تغتبط له الجماهير والتي كانت ويا للغرابة تصاب بالدهشة وخيبة الأمل؟ لأن هذا المكسب قد تم إنجازه بفضل براعة المفاوضين وذكائهم وصلاتهم الحسنة مع الطرف الآخر(!).

إن القيادات اليمينية تدرس الواقع من قفاه، ولا تستطيع أن تتعلم درساً واحداً من تجاربها ونكساتها، بل يركبها الذعر والرغبة في الخلاص بأي ثمن من حلبة الصراع، ولكن الوحيدين الذين يتعلمون فعلاً ويدفعون ثمناً غالياً لتعلمهم هم الجماهير الشعبية وطلائعها المنظمة.. ولسخرية التاريخ لا يبدو أن هناك طريقاً آخر سوى هذا وبواسطة هذا الثمن الباهظ.

وإذا كان هناك في النهاية من يحلو له إدراج كافة الخطوات السياسية والاتفاقات تحت قائمة «التكتيك والمرونة السياسية»، فأنا على استعداد للقبول والتسليم جدلاً بكل الاتفاقات والبروتوكولات المعقودة فيما لو قيل لنا عن خطوة سياسية جادة واحدة تم اتخاذها من أجل حماية المقاومة والحركة الوطنية وإنقاذها من مأزقها. ونحن واثقون تماماً أن الجماهير قادرة على فهم هذه المسألة إذا لمست تنازلاً من هذا الجانب، واستعداداً سياسياً وعملياً من أجل التقدم في الجانب الآخر. ولكن أحداً لم يلمس ذلك سوى النظام الذي أتقن لعبته بذكاء وأخذ بالتالي في حسم الصراع لصالحه بشكل متسارع.

إن قضية المقاومة تعد الآن في بداية مرحلة قاتمة، تعرض مجموع مكاسب شعبنا ونضالنا الوطني للانحسار ولسنوات طويلة، وليس أمام الكوادر والقيادات المتقدمة إلا العمل السريع والملح من أجل تنظيم ولحمة صفوفها، وإعادة تصحيح برنامجها بما يتفق مع مهام الظرف الراهن، واستئناف النضال بكل أشكاله الممكنة والقائمة من أجل إعادة تركيب الحركة الوطنية بقيادة جذرية وبرنامج جذري يقود مجموع جماهير شعبنا على درب الخلاص.

إن كل يوم يمضي يقرع الأجراس معلناً إفلاس القيادة اليمينية عن شق طريق التحرر الوطني، وهو يوم تخسره بالتأكيد مجموع الجماهير والقضية الوطنية■

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن (٢/١)

القاهرة ٢/٢٨- ١٩٧١/٣/٥

الوقائع، برنامج العمل السياسي، الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية.

وقائع المجلس الوطني الثامن(1)

أحيطت الدورة الثامنة «للجنة المركزية لمنظمة التحرير» باهتمام جماهيري ورسمي خاص، لأن كثيراً من الأوساط كانت تنتظر منها قرارات تجيب على الأسئلة المطروحة بعد معارك أيلول. ومن المفيد، حتى نفهم مناقشات المجلس الوطني الثامن على حقيقتها، أن نتوقف قليلاً عند مناقشات «اللجنة المركزية» التي سبقت انعقاد المجلس، لأن مناقشات المجلس كانت في الحقيقة امتداداً لها.

عقدت «اللجنة المركزية لمنظمة التحرير» ثلاثة اجتماعات لها قبل المجلس الوطني. عقد الاجتماع الأول في دمشق يوم ١٩٧١/٢/٨، دار البحث فيه حول تقييم الوضع السياسي على ضوء تمديد وقف إطلاق النار على قناة السويس (في إطار مشروع روجرز) وتجدد مهمة يارينغ (المبعوث الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة يوثانت إلى الشرق الأوسط)، كذلك تقييم الوضع الداخلي في الأردن، والإجراءات الفلسطينية الأردنية لمواجهته. ومع تطور النقاش، حصر الموضوع بشكل أساسي في موضوع الوحدة الوطنية، حيث برز من جديد نفس الحوار الذي سبق ودار في اجتماع «اللجنة المركزية» بعمان (٣-١٩٧٠/١٢/٥، وهو الأول بعد حملة أيلول). هذا الحوار الذي يدور حول موقفين: الأول يعتبر التوحيد التنظيمي، توحيد القيادة السياسية والقيادة العسكرية والمالية والإعلام، هو التعبير العملي عن الوحدة الوطنية. والموقف الآخر الذي يرى أولاً ضرورة تحديد الدروس السياسية التي برزت أثناء أحداث أيلول، وفي مقدمتها الانقسام الإقليمي الحاصل في الأردن، وما يترتب على ذلك من ضرورة التحالف الوثيق مع الحركة الوطنية الأردنية لمواجهة هذا الانقسام. وهذا الموقف لا يركز على قضية التحرير فحسب، بل يتسع ليشمل أيضاً القضايا الوطنية الديمقراطية للضفة الشرقية.

في ١٩٧١/٢/٢٠ عقدت «اللجنة المركزية» اجتماعها الثاني بدمشق، الذي كرر نفس حوار الاجتماع السابق. وبرز في هذا الاجتماع بوضوح أن الاتفاق بين وجهتي النظر المعروضتين حول الوحدة الوطنية أمر غير متوفر. وفي ١٩٧١/٢/٢٦ عقدت «اللجنة المركزية» الدورة الثالثة من اجتماعاتها بالقاهرة، ومرة أخرى عاد النقاش ليدور

(١) ملخص عن مجلة «شؤون فلسطينية» الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت). العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١. فصل «شهريات.. (١) المقاومة الفلسطينية» ص ١٤٥- ١٤٩.

في نفس الاتجاهين السابقين، وعليه تقرر ترك الموضوع للمجلس الوطني حتى يبت فيه.

يوم ٧١/٢/٢٨ افتتح المجلس الوطني دورته الثامنة وتكرر فيه نفس الحوار الذي دار في «اللجنة المركزية»، وتبلور هذه المرة بصيغتين: الأولى تدعو إلى اعتبار الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية هي وحدها الأساس للعلاقات التنظيمية المقترحة. والصيغة الثانية ترى أنه بالإضافة إلى الميثاق الوطني، الذي يحدد الأهداف الإستراتيجية، ضرورة وضع برنامج مرحلي للعمل الوطني الفلسطيني في الأردن، يكون شرطاً للتقيد بالعلاقات التنظيمية المقترحة.

كانت هناك إذن نقطتان في الحوار. النقطة الأولى تركز على ضرورة البدء بالبحث السياسي أولاً ثم الانتقال للبحث التنظيمي. والنقطة الثانية تركز على ضرورة أن يتناول البرنامج السياسي قضايا المرحلة الحالية، وليس القضايا الإستراتيجية التي يتناولها ميثاق المنظمة. وفي موضوع البرنامج المرحلي، تركز الخلاف حول نقطة أساسية، هي العلاقة مع العمل الوطني الأردني بين موقفين: موقف يدعو فقط للتعاون بين عمل وطني فلسطيني مستقل، وعمل وطني أردني مستقل. وموقف ثانٍ يدعو لإنشاء عمل وطني فلسطيني- أردني موحد.

وبهذا يكون موضوع الوحدة الوطنية قد شكل الإطار الأول لمناقشات المجلس الوطني. أما الإطار الثاني للمناقشات فقد كان تقييم مواقف وممارسات حركة المقاومة في المرحلة التي سبقت معركة أيلول. وقد أثار هذا الموضوع وولد حوله نقاشاً حاداً، التقرير الشفهي الذي قدمه إبراهيم بكر سكرتير «أمانة سر اللجنة المركزية»، بالنقاط الرئيسية التالية:

١- ضرورة تركيز الحديث على سياسة حركة المقاومة، وعدم الخوض مطولاً في مواقف النظام الأردني لأن هذه المواقف معروفة، ومتفق عليها.

٢- ضعف موقف المقاومة قبل أيلول بسبب بعض الخلافات الداخلية فيما بينها وخاصة الخلاف الذي نشأ عقب أزمة حزيران ١٩٧٠ والاتفاقية التي وقعت مع السلطة برعاية اللجنة الرباعية، حيث قامت لجان الميليشيا المركزية بانتقاد هذه الاتفاقية علنياً.

٣- ضعف موقف المقاومة قبل أيلول أيضاً بسبب الموقف «المتشنج» من الموافقة العربية على مشروع روجرز، لأن ذلك أتاح الفرصة للنظام الأردني ليوجه ضربته.

٤- رفع شعارات متطرفة مثل خطف الطائرات ونسفها، حيث أتاحت هذه المواقف للنظام أن يعبئ الجيش ضد حركة المقاومة.

٥- الإجراءات المسلكية مثل اعتقال جنود وضباط الجيش التي خلقت جواً من العداء بين الجنود والفدائيين.

وكان منطلق الردود التي قدمت على هذا الموقف (من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة) أن هذا التحليل يلغي مسؤولية النظام الأردني عن تدبير معركة أيلول، ويؤدي إلى نتيجة تضع اللوم على عاتق حركة المقاومة. وفي مجال تحديد ظواهر الضعف في الموقف الفلسطيني، يركز على التفاصيل الدولية، دون أن يحدد أسبابها الأساسية، ولذلك تلخصت الردود التي قدمت بالنقاط التالية:

١- أنه لا يجوز إلغاء الحديث عن دور النظام الأردني ومواقفه، لأن هذا يضعنا أمام تحليل غير متوازن، تضيع فيه حجوم مسؤولية كل طرف. ٢- أن الضعف في حركة المقاومة له سبب أساسي هو غياب التصور السياسي الموحد، الذي يقود منطقياً إلى وجود أكثر من موقف. ٣- إن تطبيق سياسات متناقضة، في علاقة المقاومة مع النظام الأردني (الاشتباك المسلح ثم العودة للتعايش) هو الذي أدى إلى نوع من البلبلة في الوعي السياسي الجماهيري، وأفقد حركة المقاومة القدرة على تنمية هذا الوعي وتكثيفه ليكون في خدمة المقاومة. ٤- إهمال المشكلات الحياتية لسكان الضفة الشرقية وما أدى إليه من ابتعاد تدريجي لسكان الضفة الشرقية عن المقاومة. ٥- الموقف من مشروع روجرز كان سليماً، وهو موقف منسجم تماماً مع ميثاق منظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية. وإذا كان هناك خطأ في هذا الموضوع، فهو ليس التشنج، بل التردد وعدم الحسم بسرعة في ما يجب عمله إزاء تطور موقف السلطة الأردنية وإجراءاتها بعد مشروع روجرز. ٦- من الخطأ تقسيم العمل الفلسطيني إلى فريق متطرف وآخر معتدل لأن الفريقين كانا عملياً في موقع واحد، إذ إن شعار كل السلطة للمقاومة الذي رفعته الجبهة الديمقراطية يتساوى مع شعار السلطة الوطنية الذي رفعته فتح، وأقرته «اللجنة المركزية».

ضمن هذين الإطارين دارت مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني، تمَّ بنتيجتها إقرار «البرنامج السياسي» و«الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية»، مع وقفة أمام ثلاث قضايا: ١- قضية الدمج العسكري الفوري. ٢- تشكيل «اللجنة المركزية». ٣- طريقة انتخاب المكتب السياسي. واعتبرت هذه القضايا بحاجة إلى مزيد من الحوار بين المنظمات، لذلك تأجل البت فيها إلى المجلس الوطني القادم.

واتخذ المجلس، بالإضافة إلى ذلك، قرارين: الأول، تشكيل مجلس وطني جديد من ١٥٠ عضواً، يجتمع بعد ثلاثة شهور، أي في بداية الشهر السادس من عام ١٩٧١. وكلفت اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير الوطني ومن ترى اللجنة إضافتهم من أعضاء المجلس الوطني.. بتنفيذ هذه المهمة. أما القرار الثاني فهو:

إبقاء المؤسسات الحالية لمنظمة التحرير قائمة كما هي، باعتبارها الجهة القيادية الأولى في المنطقة، وأن لا يتكرر طغيان «اللجنة المركزية»، أو أمانتها عليها.

وبالإضافة إلى هذه القضايا الأساسية، كانت هناك قضايا أخرى تستحق التسجيل، أهمها: ١- إن جيش التحرير لم يطرح مذكراته للنقاش. ويعود السبب في ذلك إلى المصالحة التي جرت بين قيادة الجيش وياسر عرفات في دمشق. ٢- قام في كواليس المجلس تكتلان. تشكل الأول من فتح وجيش التحرير وبعض المستقلين، يدعو لتشكيل مؤسسات منظمة التحرير من هذه القوى الثلاث فقط، وإبعاد المنظمات الأخرى. وتشكل التكتل الثاني من سبع منظمات (الصاعقة ، الشعبية، الديمقراطية، جبهة التحرير، القيادة العامة، جبهة النضال، المنظمة الشعبية). وأصر هذا التكتل على تمثيل الجميع في أي مشروع للوحدة الوطنية، وكان صراع هذين التكتلين في الكواليس وراء قرار التجديد للجنة التنفيذية وبقاء كل شيء على حاله ثلاث أشهر أخرى. ٣- استقال زهير العلمي رئيس الصندوق القومي من عضوية اللجنة التنفيذية (بعد انتهاء المجلس الوطني من أعماله عقدت اللجنة التنفيذية جلستها الأولى في دمشق بتاريخ ٧١/٣/١٤. وفي هذه الجلسة استقال من عضوية اللجنة كمال ناصر وبلال الحسن).

فيما يتعلق بعضوية المجلس الوطني، تجدر ملاحظة ما يلي: ١- تمت الموافقة على إضافة فائق وراد (منظمة الأنصار) بصفته الشخصية. ولكن هذا الموقف أحدث مشكلة داخل فتح، قاطع على أثره أكثر عضو من فتح جلسات المجلس، وذلك لأن منظمة الأنصار المنبثقة عن الحزب الشيوعي الأردني توافق على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وترفض إعلان التزامها بميثاق منظمة التحرير.٢- كذلك تمت الموافقة على ضم كل من حبيب قهوجي وصبري جريس ومحمود درويش إلى عضوية المجلس، كممثلين لعرب فلسطين الـ ٤٨، وهذه هي المرة الأولى التي يمثل فيها عرب الأرض المحتلة في المجلس الوطني.

من جهة أخرى، كانت «اللجنة المركزية» قد وجهت الدعوة إلى مائة شخصية وطنية (٥٠ فلسطينياً و٥٠ أردنياً) ليشكلوا مع أعضاء المجلس الوطني مؤتمراً شعبياً. وقد عقد المؤتمر الشعبي جلساته فيما بين اجتماعات المجلس الوطني الرسمية، واتخذ قرارات واضحة بدعم حركة المقاومة، واستنكار محاولات التفرقة الإقليمية في الأردن، بينما رفض إدانة النظام الأردني بصيغ واضحة صريحة، ويعود السبب في ذلك إلى أن عدداً من الشخصيات المدعوة، مرتبط بشكل أو بآخر بالنظام الأردني، ومنهم بشكل خاص أعضاء وزارة عبد المنعم الرفاعي التي أعلنت موافقتها على مشروع روجرز ■

وثيقة

الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية

(المجلس الوطني الفلسطيني الثامن- القاهرة ، ٢/٢٨- ١٩٧١/٣/٥)

مبادئ عامة: تقوم الوحدة الوطنية على الأسس التنظيمية التالية:

أولاً- منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يضم كافة القوى الثورية الفلسطينية من أجل ثورة مسلحة تحرر كامل التراب الفلسطيني، ولهذه المنظمة ميثاق يحكم سيرها ويحدد أهدافها وينظم عملها. ولها مجلس وطني وقيادة يختارها المجلس الوطني، وتكون هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، كما ينص على ذلك النظام الأساسي.

تقوم هذه القيادة بوضع خطة عامة موحدة للعمل الفلسطيني على مختلف المجالات يصير تنفيذها من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم كافة أدوات الثورة.

ثانياً- تشترك كل المنظمات الفدائية والقوى المقاتلة والهيئات والاتحادات والشخصيات الوطنية في الوحدة الوطنية، شريطة أن تلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية التزاماً كاملاً.

ثالثاً- إن الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجية الواحدة والمنطق الفكري والسياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية، وإلى أن يتحقق ذلك فإن من حق كل منظمة أن تحافظ على وجودها التنظيمي على أن تحل كافة مؤسساتها الأخرى وتدمج جميع هذه المؤسسات في منظمة التحرير.

يراعى في المؤسسات التشريعية لمنظمة التحرير وفي المؤسسات التنفيذية العليا الالتزام بقاعدة المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والتزام الأقلية بالقرارات التي تصدر بالأكثرية، ويبقى من حق كل منظمة أو جهة إعادة طرح وجهة نظرها من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية شريطة الالتزام في هذه الأثناء بالقرارات الصادرة ويبقى وجود كل منظمة بالنسبة لكوادرها ممارسة حق النقد والنقد المتبادل لكل قرار يصدر عن السلطات التشريعية والتنفيذية، وفيما يتعلق بالعمل الوطني في الساحة الأردنية فإنه يحكم ذلك برنامج الجبهة الوطنية الأردنية.

رابعاً- يضع المجلس الوطني إستراتيجية مرحلية، سياسية وعسكرية وإعلامية ومالية ملزمة للجميع.

خامساً- تشكل قيادة، تتولى مسؤولية قيادة النضال الفلسطيني في كافة أوجهه ومجالاته.

سادساً- الالتزام بقرارات القيادة شرط أساسي لوحدة المسيرة وتتولى هذه القيادة تنفيذ قراراتها، وقرارات المجالس الوطنية وحمايتها ومعالجتها حالات عدم الالتزام والانضباط ضمن ما تراه ملائماً لمصلحة الثورة العليا.

الهيكل التنظيمي

تتكون منظمة التحرير الفلسطينية من الهيكل التنظيمي التالي: ١- مجلس وطني. ٢- لجنة مركزية. ٣- المكتب السياسي. ٤- الأجهزة والمؤسسات والدوائر والمكاتب. ٥- قيادة عسكرية للثورة الفلسطينية. ٦- الصندوق القومي الفلسطيني.

١- المجلس الوطني:

١- يؤلف المجلس الوطني من ١٥٠ عضواً.

٢- يجتمع المجلس الوطني كل سنة مرة واحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الجبهوية في الوحدة الوطنية ويتم اختيار أعضاء المجلس من: أ) ممثلي القوى المقاتلة. ب) مندوبي النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية. ج) أصحاب الكفاءات الفكرية والاختصاصية الملتزمين بالثورة. د) يراعي التمثيل الجغرافي قدر الإمكان. كل هذا شريطة الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني.

٣- مدة هذا المجلس ثلاث سنوات من تاريخ أول اجتماع له.

٤- تقوم اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وقائد الجيش ومن ترى من المستحسن الاستعانة به باختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد على أن يجتمع في مدة أقصاها ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٧١.

٢- اللجنة المركزية.

٣- المكتب السياسي.

٤- القيادة العامة لقوات الثورة: للثورة الفلسطينية ثلاث قوى مقاتلة: ١- القوات النظامية. ٢- القوات الفدائية. ٣- قوات الميليشيا الشعبية.

مهام القيادة: ١- قيادة العمل العسكري. ٢- وضع الخطط العسكرية اللازمة لقوى الثورة. ٣- تصعيد العمل العسكري ضمن البرامج والخطط المعدة لذلك. ٤- إعادة تنظيم قوى الثورة على أساس وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والعمليات. ٥- تطوير القوات المقاتلة وإمكانياتها، بحيث تتلاءم وطبيعة النضال الثوري في كل مرحلة. ٦-

وضع ميزانية واحدة لهذه القوى يقرها المجلس الوطني. ٧- إصدار البلاغات العسكرية. ٨- تعيّن القيادة السياسية القيادة العامة لقوى الثورة، وتقر لوائحها الخاصة بتنسيبات القائد العام ورئيس الأركان. ٩- لهذه القوات قائداً عاماً ورئيساً للأركان تعينهم القيادة السياسية.

٥- الصندوق القومي: يكون الصندوق القومي الفلسطيني هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية وتوحد مالية الثورة الفلسطينية، «واردات ونفقات» ويعدل النظام المالي ليتلاءم والطبيعة الثورية للمعركة. يصرف على مقاتلي المنظمات من الجباية الشعبية الموحدة وما ينقص يتحمله الصندوق القومي، وذلك خلال مدة لا تزيد عن الشهرين من تاريخ الموافقة على القرار الذي تتخذه القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٦- الأجهزة والمؤسسات والدوائر: ينشئ المكتب السياسي لغرض تحقيق واجباته وأهدافه المؤسسات والأجهزة التالية: ١- الدوائر السياسية والإعلامية. ٢- السكرتارية والإدارة. ٣- الدائرة العسكرية. ٤- دائرة التنظيم والتعبئة. ٥- دائرة رعاية أسر الشهداء والجرحى والأسرى. ٦- اللجان القطرية. ٧- تنشئ قيادة المنظمات لغرض تحقيق واجباتها وأهدافها المؤسسات والأجهزة اللازمة لذلك.

ينظم صلاحيات واختصاصات وأعمال هذه المؤسسات والأجهزة لوائح خاصة تقرها القيادة السياسية ■

وثيقة

برنامج العمل السياسي

(المجلس الوطني الفلسطيني الثامن – القاهرة ، ٢٨/٢- ٥/٣/١٩٧١)

منذ أن انطلقت طلائع شعبنا المناضل في مطلع عام ١٩٦٥ تفجر الثورة المسلحة ضد الكيان السياسي الصهيوني القائم بقوة العدوان فوق أرض فلسطين، فلقد آمنت تلك الطلائع ومعها، ومن خلفها الجماهير العربية الواسعة، وجميع أحرار العالم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي الوحيد لتحرير كامل تراب فلسطين.

واليوم، فإن الثورة الفلسطينية تجتاز مرحلة بالغة الحرج والخطورة من مراحل نضالها في مواجهة عملية تصفية شرسة يلتقي فيها ما حدث في الأردن في أيلول مع ما يحدث داخل الوطن المحتل نفسه من عمليات الإبادة والتنكيل.

إن هذه المؤامرة استهدفت هذه المرة تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في الأردن.. كما استهدفت تصفية الروح الثورية ومجموع القضية الوطنية الفلسطينية. وهكذا، فإن قوى الإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية، جنباً إلى جنب مع دولة الاحتلال الصهيوني والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي.. قد التقت جميعها على أنه قد آن الأوان للشروع في هذه الهجمة التصفوية الشرسة، اتقاء منها لخطر تصاعد الثورة الفلسطينية وامتدادها على رقعة الوطن العربي كله.. كاسحة أمامها جميع مصالح الأعداء، مما يؤدي حتماً إلى تدمير مصالحها المشتركة في هذا الجزء من العالم. يضاف إلى ذلك أن انفجار الوضع في الهند الصينية وتقدم الثورة المطرد في لاوس وكمبوديا.. إلى جانب تزايد انتصارات الثورة الفيتنامية، قد دفع الأوساط الأمريكية أن تبحث عن جميع السبل الممكنة لتهدئة المنطقة على أساس تثبيت الانتصار العسكري الذي أحرزه الأعداء في معركة عام ١٩٦٧. إن الثورة الفلسطينية، هكذا.. لم تعد تواجه القمع والتشويش والتضليل على جبهة الإمبريالية والصهيونية وحسب.. بل أخذت أيضاً تواجه هذه التحديات نفسها على امتداد جبهة القوى المضادة للثورة في الوطن العربي، هذه القوى التي أخذت على عاتقها تمزيق الثورة الفلسطينية من الداخل باستنفاذ قواها في معارك جانبية وداخلية.

وأمام هذه الأوضاع الجدية والخطيرة.. فإن الثورة الفلسطينية قد التقت بجميع فصائلها وقواها على إعلان برنامجها السياسي المرحلي تحت المبادئ التالية.. متوخية فيه الإجابة بجلاء على جميع أسئلة المرحلة.. متخذة منه دليل عمل من أجل تصعيد الثورة

وزيادة قواها المنظمة، واستقطاب أوسع قطاعات الجماهير الفلسطينية والعربية عبر مسيرة ثورتها الظافرة.

على الصعيد الفلسطيني

١- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب العربي الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة والسياسية، بجميع هيئاته واتحاداته وجمعياته مهما تكن اتجاهاتها وأفكارها.. شريطة التزامها التام بمبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات الأجهزة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالبرنامج السياسي والعسكري واللائحة الداخلية للمنظمة.. قدر التزامها أيضاً بالنضال في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه.

ولا يجوز على الإطلاق استبعاد أي فرد أو فريق من عضوية المنظمة، إلا في الحالات التي تمس أمن الثورة أو تشكل خروجاً على مبادئ الميثاق الوطني، وذلك بقرار من اللجنة المركزية للمنظمة أو من المجلس الوطني في حالة انعقاده.

٢- مع التأكيد على أن الهدف الأساسي والمركزي للثورة الفلسطينية هو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً.. فإن الهدف المرحلي هو حماية الثورة من أعدائها وتصعيدها والسير بها قدماً في طريق تحقيق هدفها الأساسي.. وذلك بتعبئة الجماهير الفلسطينية تعبئة ثورية سياسية وعسكرية ومعنوية، وإشراكها كلها في معركة التحرير، وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو وتوحيد كل قوى الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه في هذا السبيل.

طبيعة الثورة الفلسطينية

١- إن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرير وطني.. وعلى ذلك، فإنها تتوافق في إستراتيجيتها وتكتيكها مع سائر حركات التحرير الوطني، والبلدان الاشتراكية والقوى الثورية والديمقراطية في العالم من حيث هي حركة كل الجماهير المناضلة ضد الاحتلال الأجنبي، والمؤمنة بحتمية التحرير، والمستعدة للانخراط في النضال من أجل تحقيقه. وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني بكل طبقاته وفئاته الوطنية، وسائر منظماته وجماعاته على اختلاف أفكارها ومبادئها، مدعو إلى الانخراط صفاً واحداً متماسكاً في ثورته الوطنية المسلحة.

٢- إن الثورة الفلسطينية تمثل حركة التقدم في المجتمع العربي الفلسطيني على الأسس التالية: أ) على أساس أنها تحارب احتلالاً استيطانياً عنصرياً هو جزء من قوى الظلام في العالم التي تعترض اتجاه حركة التاريخ. ب) على أساس أنها تحارب

الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حامية الاحتلال الصهيوني الهادر لحقوق شعبنا وآماله. **ج)** على أساس أنها تستهدف بناء المجتمع الفلسطيني العربي الذي تسود فيه مبادئ الديمقراطية والسلام والعدل والحرية والمساواة.. وتحترم فيه كل المبادئ والأديان وتصان فيه جميع الحقوق والحريات، وتنتفي فيه نفياً قاطعاً، السيطرة الإقطاعية والعلاقات الاجتماعية المتخلفة، والتفرقة العربية أو الدينية.

أشكال النضال

إن الكفاح المسلح الذي فجرته الطلائع الثورية للشعب الفلسطيني في مطلع عام ١٩٦٥ (أي حرب العصابات المتصاعدة نحو حرب تحرير شعبية شاملة) هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين.. كما أن التحام القوات النظامية جنباً إلى جنب مع القوات الفدائية في الكفاح المسلح، يعتبر الشكل الأكثر قوة لتحقيق الثورة الشعبية الظافرة.. وإضافة إلى ذلك فإن جميع أشكال النضال الأخرى يجب أن تتوازى مع خط الكفاح المسلح باستقامة وثبات.

الحل الوحيد لقضية فلسطين

إن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح.. وعلى ذلك، فإن الحل التصفوي أو أية حلول أخرى يمكن أن تمس الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه كاملاً.. هي حلول مرفوضة من أساسها وهنا.. تعلن الثورة الفلسطينية التزامها المبدئي الصارم بما يلي: **أ)** النضال دون هوادة ضد جميع المحاولات والمساعي والمؤامرات والقوى التي تستهدف وقف مسيرة الثورة أو عرقلتها أو حرفها عن غاياتها، وكذلك ضد جميع مشاريع التصفية تحت أية صيغة جاءت ويستلزم ذلك بالضرورة تطوير الثورة الفلسطينية وزيادة فعاليتها في جميع المجالات. **ب)** الوقوف بحزم ضد دعاة إقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني، وعلى اعتبار أن السعي لإقامة مثل تلك الدويلة إنما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين. **ج)** اتخذ كافة الإجراءات الضرورية الحازمة لحماية مسيرة الثورة الفلسطينية، وحق الوجود الوطني الفلسطيني، بالتعاون المشترك المتلاحم مع الحركة الوطنية الأردنية والحركات الوطنية العربية.

الدولة الديمقراطية الفلسطينية

إن الكفاح المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح

الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة.. مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن.

العمل على صعيد الأردن

إن ما يربط الأردن بفلسطين هو علاقة وطنية ووحدة قومية صنعها التاريخ والثقافة واللغة منذ أقدم العصور، وإن خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلى أية شرعية أو أية مقومات كيانية مقبولة، وإنما يقع في نطاق عملية التجزئة التي مزق بها الاستعمار وحدة أمتنا العربية ووحدة وطننا العربي بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكن هذه التجزئة لم تمنع الجماهير غربي النهر أو شرقيه من أن تحس بأنها جماهير شعب واحد، ومن أن تظل متحدة ضد مؤامرة الإمبريالية والصهيونية.

إن الثورة الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين وطرحت قضية الثورة الفلسطينية لم تستهدف الفصل بين شرق النهر وغربه، ولا كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني يمكن أن ينفصل عن نضال الجماهير في الأردن..وإنما انطلقت من مستلزمات مرحلة تاريخية معينة بهدف التركيز على توجيه كل القوى نحو فلسطين في سبيل إبراز قضيتها فلسطينياً وعربياً ودولياً.

إن حرصنا على وحدة الجماهير الفلسطينية الأردنية، ومعرفتنا بالدور الذي تستطيع أن تؤديه في سبيل تصعيد معركة التحرير يؤكد إيماننا بما يلي: **أ)** إن وحدة فلسطين وشرق الأردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها وبصد كل المحاولات الرامية إلى إضعافها وتفكيكها. **ب)** إن هذه الوحدة القطرية لا بد أن تتمثل بوحدة نضالية في صيغة جبهة وطنية أردنية، من مهامها الأساسية إقامة حكم وطني في الأردن يساهم في تحرير فلسطين ويسند القوى الفلسطينية المقاتلة بكل إمكانياته، وهذا بدوره جزء من نضال الأمة العربية في سبيل تحررها ووحدتها.

على صعيد الأمة

- إن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وإن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.
- إن الثورة الفلسطينية جزء من الحركة الثورية العربية، وهي طليعتها الثورية في هذه المرحلة التاريخية.
- وعليه.. فإن مشاركة الجماهير العربية في القتال وفي حماية الثورة مهمة أساسية من مهمات الحركة الثورية العربية.. وبالتالي.. فإن من شرف الواجب القومي

أن تعمل الجماهير العربية بدأب على جعل الثورة الفلسطينية حقيقة يومية ملموسة، وذلك باتخاذ المواقف والخطوات التالية:

أ) العمل على إحباط جميع المشاريع التصفوية والاستسلامية. **ب)** حماية الثورة الفلسطينية من مؤامرات القوى المضادة وإحباط كل مساعيها للتضييق على الثورة والتحرش بها. **ج)** توفير احتياجات المعركة.. ولاسيما الدعم المادي والمعنوي والمساندة السياسية. **د)** المشاركة الفعلية في الثورة الفلسطينية. **هـ)** العمل على بناء جبهة عربية قوية لمساندة الثورة الفلسطينية والنضال العربي المشترك ضد الإمبريالية والصهيونية والقوى المضادة للثورة في الوطن العربي. ويجب أن يكون واضحاً بأن علاقاتنا مع الجماهير العربية هي الأساس.. وإن كان هذا لا يعني القطيعة مع الأنظمة، ودخول معارك جانبية بلا مبرر معها.

على الصعيد العالمي

إن الإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية والاستعمار الصهيوني هم من الأعداء الحقيقيين لشعبنا، وبما أنهم يمتدون كأخطبوط في مناطق عديدة من العالم ويستغلون قوى كثيرة ومتعددة ضدنا، فإن علينا أن نوسع مجال تحالفاتنا وعملنا إلى كل مكان في العالم.

إن هذا يفرض علينا أن نقيم أوثق العلاقات مع كل القوى المناضلة ضد الإمبريالية والاستعمار والاضطهاد والعرقية والاستغلال.. وأن نعبئ لمصلحتنا كل قوى العدالة والتحرر والسلام في العالم ■

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن (٢/٢)

القاهرة، من ٢/٢٨ إلى ١٩٧١/٣/٥

- موضوعات مقدمة من الجبهة الديمقراطية إلى المجلس الوطني.
- حول نتائج أعمال المجلس الثامن.
- لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها؟
- المجلس الوطني ومحاولة الهروب إلى «الوحدة العسكرية».

موضوعات مقدمة إلى المجلس الوطني الثامن[1]

١- إن التطورات الجارية الآن في المنطقة العربية تدلل بوضوح على أن «التسوية السياسية» للصراع العربي- الإسرائيلي باتت ممكنة أكثر من أي وقت مضى منذ هجمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الإمبريالية الصهيونية، بل إن كل الأدلة تشير على أن عام ١٩٧١ سوف يكون عاماً حاسماً في إنجاز «التسوية»، فالأوضاع الدولية، وخاصة المباحثات بين الدول الأربع الكبرى، تدفع بشكل بارز نحو الوصول إلى «تسوية شاملة» لما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الأوسط. وإن الأنظمة العربية صاحبة العلاقة المباشرة والتي سبق لها ووافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ومبادرة روجرز الأمريكية، أبدت موافقتها على مقترحات يارينغ الأخيرة لتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن لإقرار سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط.

٢- إن «التسوية الشاملة» لا تقف عند حدود تصفية آثار العدوان ٦٧ بل تتناول مجمل القضية الفلسطينية. فانسحاب قوات الغزو الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧، يقابله الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود آمنة. وهذا يفترض بالضرورة أيضاً عقد «معاهدة صلح» مع إسرائيل. وليس جديداً إذا ذكرنا أن هذا يعني تنازلاً عن جزء من الأراضي الفلسطينية لصالح دولة إسرائيل، وهذا ما أكد عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية وبشكل خاص مقررات المجلس الرابع.

٣- إن الرجعية الأردنية، بدفع ودعم من الإمبريالية الأمريكية خاصة، عملت من البداية على تطويق وإلغاء حركة المقاومة الفلسطينية، حتى يصبح بإمكانها إمرار التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وفرض ديكتاتوريتها على شعبنا وعلى امتداد الساحة الفلسطينية الأردنية. ورفضت منذ حزيران (يونيو) ٦٧ تغليب التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني على التناقض الثانوي مع حركة المقاومة والحركة الوطنية الأردنية، بل أصرت على حل التناقض الثانوي مع المقاومة دون الاهتمام الجاد بالتناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيونية والإمبريالية). فشنت حملة التطويق والإلغاء الأولى على المقاومة في ٢ شباط (فبراير) ٦٨ قبل أن يكون للعمل الفدائي قوى ميليشيا في المدن والقرى، بل كان محصوراً في الأغوار، ثم تابعت حملاتها الثانية، والثالثة، والرابعة، وبلغت الذروة في حملة التطويق والإلغاء الخامسة (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠) والحملة السادسة الجارية الآن وبشكل حاد منذ ١٩٧١/١/٨.

---

(١) مجلة «الحرية»، العدد ٥٧٧ في ١٩٧١/٣/٨. قدمت هذه الموضوعات في ١٩٧١/٢/٢٧.

إن تاريخ هذه الحملات يؤكد بشكل قاطع سقوط الدعاوى الرجعية واليمينية التي تحاول تبرير حملات التطويق والإلغاء بأخطاء العمل الفدائي مهما كان حجمها.

٤- الرجعية الأردنية، بحملات التطويق والإلغاء المتتالية، تدفع شعبنا بالقوة القمعية والإرهاب البوليسي نحو البحث عن أي حل يريحه من العذاب اليومي والتاريخي على يد السلطة الأردنية. وما بروز بعض الاتجاهات نحو «الدولة الفلسطينية» بين أبناء شعبنا سوى التعبير الملموس عن رغبة شعبنا للخلاص من هذا العذاب اليومي والتاريخي الذي يتعرض له على يد السلطة الحاكمة في عمان.

إن السلطة الحاكمة في عمان، بحملات التطويق والإلغاء المتصلة، هي المسؤولة عن زرع الانقسام العمودي في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني، وقد استفادت من أقلمة القضية الفلسطينية على امتداد السنوات الثلاث الماضية. وهي بذلك (أي السلطة) تكرس الإقليمية في الساحة الفلسطينية الأردنية الواحدة، وتدفع شعبنا بالقوة نحو حلول رجعية وتصفوية تضعه بين مطرقة العسكرية الصهيونية وسندان الرجعية الأردنية.

٥- إن حملة أيلول أعطت لحركة المقاومة الفلسطينية دروساً أساسية في مقدمتها:

أ) إن الرجعية الأردنية مصممة على إلغاء المقاومة، وهي بهذا ترفض التعايش معها، وتضع التناقض الثانوي مع المقاومة على رأس جدول أعمالها (تصفية المقاومة)، وترفض الأخذ بقاعدة إخضاع التناقض الثانوي لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي الصهيوني- الإمبريالي.

ب) إن السلطة استفادت من أقلمة القضية الفلسطينية بزرع الانقسام العمودي في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني لتجعل الصراع بين أبناء الشعب الواحد (أردني- فلسطيني، جندي- فدائي).

ج) أكدت حملة أيلول الأهمية التاريخية للترابط الحي واليومي بين جناحي الثورة العربية.. (المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي) في الصراع الموحد ضد الصهيونية والإمبريالية والقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار والإمبريالية على امتداد الأرض العربية، وبأن الصراع ضد العدو الصهيوني يتطلب بالضرورة الصراع ضد الإمبريالية على امتداد الأرض العربية، ممثلة بمصالحها المادية والإستراتيجية. ووحدة الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية لا يمكن أن تنشأ بالمخاطبة العاطفية، بل ببناء علاقات كفاحية مشتركة بين جناحي الثورة العربية ضد العدو المشترك (الإمبريالية والصهيونية والرجعية) على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية.

د) ضرورة مراجعة شاملة لأخطاء حركة المقاومة الإستراتيجية والتكتيكية وفي مقدمتها تحقيق وحدة الساحة الأردنية- الفلسطينية وتحديد العلاقة بدقة مع حركة التحرر العربية، هذا فضلاً عن تحديد الأخطاء المسلكية اليومية لانتشال حركة المقاومة من أزمتها الذاتية (العلاقات بين فصائل المقاومة) والموضوعية (العلاقات مع الأوضاع العربية الشعبية والرسمية).

٦- إن تحديد المهمات الراهنة هو طريق الخروج من الأزمة التي تعيشها حركة المقاومة، وهو الذي يضع الوحدة الوطنية في صفوف شعبنا على قاعدة صلبة وراسخة.
إن المهمات الراهنة تتحدد بما يلي:

أولاً- رفض التصفية السياسية للقضية الفلسطينية والتي تؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل وضمان «سلامتها» الإقليمية ضمن حدود معترف بها.

ثانياً- متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني الإمبريالي لتحرير كامل التراب الفلسطيني ورفض أية مشاريع تمس هذا الحق المقدس العادل والمشروع.

ثالثاً- بناء الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية لصد هجمات الرجعية الأردنية وحماية الثورة والعمل على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي (٢٧-٢٨آب ١٩٧٠) باعتبار الساحة الأردنية- الفلسطينية ساحة نضالية واحدة وشعبها شعب واحد والعمل على تحويل الساحة الفلسطينية- الأردنية إلى معقل للثورة الفلسطينية بالنضال من أجل حكم وطني ديمقراطي في الضفة الشرقية معاد للإمبريالية والصهيونية، وعامل على بناء القاعدة الوطنية الصلبة في البلاد.

إن وحدة الشعب في هذه الساحة ستبقى كلمات فارغة إن لم تتمثل عملياً وموضوعياً بجبهة وطنية تضع حداً للانقسام العمودي في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني، وتؤكد الوحدة الوطنية بين كافة القوى الطبقية والسياسية في البلاد مقابل جبهة القوى الرجعية الأردنية والفلسطينية ممثلة بالسلطة الحاكمة في عمان.

إن الترجمة الموضوعية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي ستبقى معلقة في الهواء بدون بناء الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية.

رابعاً- العمل على بناء جبهة عربية وطنية عريضة بين جناحي الثورة العربية تضع وحدة النضال العربي موضع الترجمة العملية ضد الإمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية.

خامساً- وبهذا يمكن للمقاومة أن تتخلى عن أخطائها الإستراتيجية والتكتيكية الرئيسية، ويصبح ممكناً وبالفعل تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة ممثلة بقيادة

سياسية موحدة، وقيادة عسكرية موحدة لجميع قوات الثورة، ومن خلال النضال اليومي المسلح والجماهيري على أرض المعركة تتعزز وتتوحد العلاقات بين قوات الثورة المسلحة.

إن هذه الموضوعات تطرحها الجبهة الديمقراطية كقواعد للبحث الفوري على المجلس الوطني الثامن وكخطوة أساسية لخروج المقاومة من أزمتها الراهنة■

حول نتائج أعمال المجلس الوطني الثامن[1]
[وجهة نظر الجبهة الديمقراطية]

كان واضحاً أمام الجبهة أن دورة المجلس الحالية لن تأتي بجديد قبل انعقادها لأن المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية في مجموعها لم تتمكنا من استيعاب الدروس الأساسية لتجربة الأعوام الثلاثة الماضية وفي شكل خاص تجربة أيلول الأسود.

وقد لاحظنا أن معظم فصائل المقاومة التزمت الصمت بالنسبة إلى أية مراجعة نقدية شاملة لأوضاعها وسياستها، باستثناء محاولة أولى قامت بها الجبهة الديمقراطية بنشر تقرير نقدي حول ممارساتها وممارسات بقية فصائل المقاومة عنوانه «حملة أيلول.. دروس ونتائج»، أما المحاولات الأخرى فكانت فردية غير ملزمة لتنظيماتها.

واتضح من كل ما طرح علناً بعد أيلول أن معظم فصائل المقاومة أو في شكل خاص يمينها، لم يتعلم درساً واحداً من دروس أيلول والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

الدرس الأول: للمرة الألف يثبت النظام في الأردن إصراره على تغليب التناقض الثانوي مع المقاومة والحركة الوطنية على التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني. وبهذا أسقط النظام الرجعي كل الشروط الموضوعية لنظرة بعض فصائل المقاومة والقائلة بتغليب التناقض الرئيسي على التناقض الثانوي. وبات واضحاً أن متابعة الكفاح المسلح وتطويره وقفل الطريق على مشاركة شعب فلسطين في أية تسوية سياسية على حساب قضيته التاريخية، مرهونة بالنضال من أجل حل التناقض مع الرجعية في عمان، وإقامة حكم وطني صديق للمقاومة يمكنها من توجيه كل بنادقها إلى صدر العدو الصهيوني.

الدرس الثاني: إن انقساماً عمودياً وقع في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني ولم تعد المسألة وحدة كل الطبقات والقوى الوطنية في مقابل وحدة القوى الطبقية الرجعية والاستعمار، بل باتت بعد أيلول مجتمعاً أردنياً في مقابل المجتمع الفلسطيني والجيش في مقابل المقاومة.

صحيح أن الرجعية هي التي زرعت هذا الانقسام العمودي لخلق قاعدة شعبية وطبقية واسعة تستند إليها في معركتها مع المقاومة وإرادة شعب فلسطين في متابعة الكفاح ورفض التسويات على حسابه، إلا أن النزعة الإقليمية في حركة المقاومة، والتي قادها يمين المقاومة بالإصرار على «فلسطنة» القضية الفلسطينية وعدم فهم وممارسة قانون

(١) مجلة «الحرية»، العدد ٥٥٨ في ١٥/٣/١٩٧١.

الترابط بين الكفاح المسلح وتطويره من جهة، وبين ما يجري في عمان من جهة أخرى، ساهمت مساهمة فعالة في هذا الانقسام العمودي.

الدرس الثالث: إن طبيعة العلاقات العربية مع المقاومة من خلال الأنظمة العربية والتي قادها يمين المقاومة بديلاً عن العلاقات مع قوى حركة التحرر الوطني الشعبية، جعلت المقاومة، إلى حد كبير أسيرة التناقضات العربية وشبكة العلاقات الرسمية العربية. وهذا بدوره أدى إلى تضييق الخناق على الحركة السياسية والنضالية اليومية للمقاومة من حيث ضرورات أخذ زمام المبادرة في حل التناقض مع السلطة الحاكمة في عمان.

الدرس الرابع: ترتب على هذا أن حركة المقاومة بقيت تراوح في مواقع الدفاع الذاتي أمام هجمات الرجعية ومخططات الإمبريالية لتقف عاجزة عن شل هجمات الرجعية في عمان وتبني كل مواقفها السياسية والجماهيرية والمسلحة على قاعدة الاكتفاء بصد هجمات الرجعية من دون أخذ زمام المبادرة في السياسة الدفاعية لوضع حد حاسم لهجمات السلطة الرسمية وحل التناقض معها.

إن هذا كله يدفعنا إلى استخلاص النتائج الآتية: إن المهمات الراهنة المطروحة على المقاومة والحركة الوطنية هي فهم هذه الدروس الأساسية لتتمكن من إنجاز قضيتين وطنيتين وثوريتين معاً في الحالة الراهنة:

القضية الأولى: المحافظة على القوى الذاتية الأساسية للمقاومة والحركة الوطنية وعدم تعريضها للتصفية، سواء بالتراجع السياسي والعسكري غير المنظم أو بالمغامرات المسلحة التي تشكل حالة انتحارية في ظل التغيير الجذري الذي وقع بعد أيلول في موازين القوى في الساحة الأردنية- الفلسطينية، هذا التغيير الذي لم ينبع من اختلال ميزان القوى العسكرية بين المقاومة وقوات السلطة إذ أن هذا الميزان كان مختلاً خلال الأعوام الثلاثة الماضية لمصلحة السلطة بفعل التفوق الكمي والتقني لقوات السلطة. فالاختلال الحقيقي نشأ نتيجة الانقسام العمودي الذي وقع في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني والذي أعطى السلطة الرجعية، للمرة الأولى في تاريخها المعاصر، قاعدة شعبية شرق- أردنية تقاتل الثورة منها.

القضية الثانية: محافظة شعب فلسطين على موقف وطني يرفض المشاركة في أية تسوية سياسية راهنة تدفعه إلى التنازل عن حقه التاريخي والطبيعي في مجموع التراب الفلسطيني في مقابل كيان سياسي يتمثل في دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية. وهنا يصح القول أن لا حل فلسطينياً للقضية المطروحة بل هناك حل عربي واحد.

وحتى يصبح في الإمكان تحقيق هاتين المهمتين لابد من استخلاص النتائج المباشرة والراهنة لدروس أيلول المذكورة والتي تتلخص في الآتي:

أولاً- إن حماية القوى الذاتية للمقاومة ومنع شعب فلسطين من المشاركة في التسوية الراهنة يتطلبان بناء جبهة وطنية أردنية- فلسطينية في مقابل الجبهة الأردنية- الفلسطينية المتمثلة في السلطة الحاكمة، على جدول أعمالها معالجة مسألة الانقسام العمودي في جسم المجتمع بطرح برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي يتناول القضايا الوطنية والديمقراطية لأبناء الضفة الشرقية وقضايا الثورة الفلسطينية معاً. وهنا يتلمس أبناء الضفة الشرقية المصلحة الوطنية والديمقراطية (المعالجات الاجتماعية لقضايا الفلاحين والطبقات الوطنية في المدن).

ثانياً- تقديم بديل وطني لشعب فلسطين بالنضال من أجل إقامة حكم وطني في الضفة الشرقية يمكن المقاومة والشعب من توجيه كل البنادق وكل أشكال النضال الأخرى ضد العدو الصهيوني بدلاً من هروب قطاعات من شعبنا نحو الدولة الفلسطينية للخلاص من هجمات الرجعية وما تولده من عذاب وآلام يومية للشعب تدفعه نحو هذا الخيار.

ثالثاً- تصحيح العلاقات مع الأوضاع العربية بالتعامل المباشر مع الجماهير العربية للنضال المشترك من أجل الحفاظ على المقاومة والتحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية والصراع ضد الإمبريالية والرجعيات المحلية المرتبطة بها في المنطقة العربية.

وكان واضحاً، سواء في ما طرح علناً من قبل فصائل المقاومة أو من خلال المناقشات في «اللجنة المركزية»، إن معظم فصائل المقاومة وخاصة الجناح اليميني فيها لم يستوعب أي درس من هذه الدروس فلا يزال مصراً على المواقف نفسها التي انتهجها قبل أيلول. وبهذا فإن ملامح نكسة فلسطينية أخرى تلوح في الأفق أمام افتضاح العجز الذاتي في صفوف قيادات المقاومة عن فهم المرحلة الراهنة ومهماتها.

في هذا المناخ جاءت المقاومة إلى المجلس الوطني الفلسطيني. وفي ظل أجواء تقدم الوحدة الوطنية (بمعنى دمج كل المنظمات في منظمة واحدة) كأنها الحل السحري لمشاكل المقاومة الذاتية والموضوعية. وفي حقيقتها ليست أكثر من تجميع التناقضات في صفوف المقاومة وعمليات العجز الذاتي بين هذا الفصيل أو ذاك. ودعاة هذا الاتجاه غير العلمي استغلوا الحالة العاطفية التي نشأت بعد أيلول في صفوف الشعب، وشنوا حملة ديماغوجية سياسية وكأن هذا هو الحل السحري.

من هنا رأينا منذ بداية انعقاد المجلس الوطني أن هذا المجلس لم يأت بجديد. فكل جديد هو نتيجة لمقدمات جديدة تسبقه. وقد كشف المجلس في كل مناقشاته أن في صفوفه

الترابط بين الكفاح المسلح وتطويره من جهة، وبين ما يجري في عمان من جهة أخرى، ساهمت مساهمة فعالة في هذا الانقسام العمودي.

الدرس الثالث: إن طبيعة العلاقات العربية مع المقاومة من خلال الأنظمة العربية والتي قادها يمين المقاومة بديلاً عن العلاقات مع قوى حركة التحرر الوطني الشعبية، جعلت المقاومة، إلى حد كبير أسيرة التناقضات العربية وشبكة العلاقات الرسمية العربية. وهذا بدوره أدى إلى تضييق الخناق على الحركة السياسية والنضالية اليومية للمقاومة من حيث ضرورات أخذ زمام المبادرة في حل التناقض مع السلطة الحاكمة في عمان.

الدرس الرابع: ترتب على هذا أن حركة المقاومة بقيت تراوح في مواقع الدفاع الذاتي أمام هجمات الرجعية ومخططات الإمبريالية لتقف عاجزة عن شل هجمات الرجعية في عمان وتبني كل مواقفها السياسية والجماهيرية والمسلحة على قاعدة الاكتفاء بصد هجمات الرجعية من دون أخذ زمام المبادرة في السياسة الدفاعية لوضع حد حاسم لهجمات السلطة الرسمية وحل التناقض معها.

إن هذا كله يدفعنا إلى استخلاص النتائج الآتية: إن المهمات الراهنة المطروحة على المقاومة والحركة الوطنية هي فهم هذه الدروس الأساسية لتتمكن من إنجاز قضيتين وطنيتين وثوريتين معاً في الحالة الراهنة:

القضية الأولى: المحافظة على القوى الذاتية الأساسية للمقاومة والحركة الوطنية وعدم تعريضها للتصفية، سواء بالتراجع السياسي والعسكري غير المنظم أو بالمغامرات المسلحة التي تشكل حالة انتحارية في ظل التغيير الجذري الذي وقع بعد أيلول في موازين القوى في الساحة الأردنية- الفلسطينية، هذا التغيير الذي لم ينبع من اختلال ميزان القوى العسكرية بين المقاومة وقوات السلطة إذ أن هذا الميزان كان مختلاً خلال الأعوام الثلاثة الماضية لمصلحة السلطة بفعل التفوق الكمي والتقني لقوات السلطة. فالاختلال الحقيقي نشأ نتيجة الانقسام العمودي الذي وقع في جسم المجتمع الأردني- الفلسطيني والذي أعطى السلطة الرجعية، للمرة الأولى في تاريخها المعاصر، قاعدة شعبية شرق- أردنية تقاتل الثورة منها.

القضية الثانية: محافظة شعب فلسطين على موقف وطني يرفض المشاركة في أية تسوية سياسية راهنة تدفعه إلى التنازل عن حقه التاريخي والطبيعي في مجموع التراب الفلسطيني في مقابل كيان سياسي يتمثل في دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية. وهنا يصح القول أن لا حل فلسطينياً للقضية المطروحة بل هناك حل عربي واحد.

وحتى يصبح في الإمكان تحقيق هاتين المهمتين لابد من استخلاص النتائج المباشرة والراهنة لدروس أيلول المذكورة والتي تتلخص في الآتي:

أولاً- إن حماية القوى الذاتية للمقاومة ومنع شعب فلسطين من المشاركة في التسوية الراهنة يتطلبان بناء جبهة وطنية أردنية- فلسطينية في مقابل الجبهة الأردنية- الفلسطينية المتمثلة في السلطة الحاكمة، على جدول أعمالها معالجة مسألة الانقسام العمودي في جسم المجتمع بطرح برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي يتناول القضايا الوطنية والديمقراطية لأبناء الضفة الشرقية وقضايا الثورة الفلسطينية معاً. وهنا يتلمس أبناء الضفة الشرقية المصلحة الوطنية والديمقراطية (المعالجات الاجتماعية لقضايا الفلاحين والطبقات الوطنية في المدن).

ثانياً- تقديم بديل وطني لشعب فلسطين بالنضال من أجل إقامة حكم وطني في الضفة الشرقية يمكن المقاومة والشعب من توجيه كل البنادق وكل أشكال النضال الأخرى ضد العدو الصهيوني بدلاً من هروب قطاعات من شعبنا نحو الدولة الفلسطينية للخلاص من هجمات الرجعية وما تولده من عذاب وآلام يومية للشعب تدفعه نحو هذا الخيار.

ثالثاً- تصحيح العلاقات مع الأوضاع العربية بالتعامل المباشر مع الجماهير العربية للنضال المشترك من أجل الحفاظ على المقاومة والتحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية والصراع ضد الإمبريالية والرجعيات المحلية المرتبطة بها في المنطقة العربية.

وكان واضحاً، سواء في ما طرح علناً من قبل فصائل المقاومة أو من خلال المناقشات في «اللجنة المركزية»، إن معظم فصائل المقاومة وخاصة الجناح اليميني فيها لم يستوعب أي درس من هذه الدروس فلا يزال مصراً على المواقف نفسها التي انتهجها قبل أيلول. وبهذا فإن ملامح نكسة فلسطينية أخرى تلوح في الأفق أمام افتضاح العجز الذاتي في صفوف قيادات المقاومة عن فهم المرحلة الراهنة ومهماتها.

في هذا المناخ جاءت المقاومة إلى المجلس الوطني الفلسطيني. وفي ظل أجواء تقدم الوحدة الوطنية (بمعنى دمج كل المنظمات في منظمة واحدة) كأنها الحل السحري لمشاكل المقاومة الذاتية والموضوعية. وفي حقيقتها ليست أكثر من تجميع التناقضات في صفوف المقاومة وعمليات العجز الذاتي بين هذا الفصيل أو ذاك. ودعاة هذا الاتجاه غير العلمي استغلوا الحالة العاطفية التي نشأت بعد أيلول في صفوف الشعب، وشنوا حملة ديماغوجية سياسية وكأن هذا هو الحل السحري.

من هنا رأينا منذ بداية انعقاد المجلس الوطني أن هذا المجلس لم يأت بجديد. فكل جديد هو نتيجة لمقدمات جديدة تسبقه. وقد كشف المجلس في كل مناقشاته أن في صفوفه

تيارين أساسيين متعارضين في فهم الأزمة الأساسية للمقاومة وللقضية الفلسطينية. تيار يطالب باستيعاب دروس أيلول. أما التيار الآخر، فإنه يدفع في اتجاه بقاء القديم على قدمه رافعاً شعار الوحدة الوطنية ومن دون أية مضامين حقيقية وقد بلور نفسه برفض الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية المشتركة (عملياً) والإصرار على بقاء الانقسام في جسم المجتمع من خلال الإصرار على إقليمية النضال الفلسطيني ورفضه صياغة العلاقات على أسس جبهوية راسخة ورفضه تصحيح العلاقة بين الأنظمة والمقاومة. وقد شدد مندوبو الجبهة الديمقراطية في المجلس على أن الذين يطالبون بالوحدة الوطنية لفظياً من دون مضمون لا يريدون الوحدة عملياً وموضوعياً بحكم الإصرار على بقاء القديم على قدمه.

هذا كله يدفعنا إلى القول إن بقاء القديم كما هو، إنما يعني مزيداً من الشلل في صفوف المقاومة يترتب عليه المزيد من التراجع العسكري أمام هجمات الرجعية الحاكمة في عمان والتراجع السياسي أمام الضغوط العربية. وفي الوقت ذاته، المزيد من اندفاع قطاعات تتسع يومياً في صفوف شعبنا نحو الدولة الفلسطينية كجزء من التسوية الراهنة نظراً إلى غياب البديل الثوري الوطني للواقع الراهن.

ولاحظنا أيضاً في المجلس الوطني أن هناك اتجاهاً بارزاً، ليس إلى بقاء الشلل، بل إلى تمزيق وحدة النضال بين فصائل المقاومة بمحاولة بناء محور خاص بين العناصر المستقلة وجيش التحرير وفتح في مقابل القوى الأخرى. وهذا بدوره يعني الاندفاع على طريق تطويع المقاومة للسياسة العربية الراهنة على مرحلتين: الأولى محاصرة القوى التقدمية داخل المقاومة وتعريضها لضربات الرجعية أكثر من غيرها. والمرحلة الثانية محاصرة القوى التقدمية داخل فتح وجيش التحرير حتى تبقى مقاومة شكلية وعاجزة مرغمة على التسليم بمعطيات الواقع العربي الراهن. وينتهي الحل الفلسطيني للمشكلة القائمة ويسود حل عربي واحد في نطاق قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وبعد سلسلة من الصراعات داخل المجلس وخارجه أحبطت المحاولات الانقسامية لتفتيت المقاومة وإدخالها في معركة في ما بينها. إلا أن النتيجة أبقت الأوضاع على ما هي عليه قبل اجتماع المجلس، سواء بآفاقها السياسية أو العسكرية أو العلاقات بين فصائل المقاومة. والمقررات التي خرجت ليست في تقديرنا أكثر من أوراق شكلية لأنها تفتقد إلى المضمون. وهناك العديد من القوى داخل المجلس لا تريد لها أن ترى النور. وهذا فضلاً عن كونها لم تعالج المشكلات الراهنة للقضية الفلسطينية وحركة المقاومة.

والنتيجة التنظيمية التي انتهى إليها المجلس وفي بقاء القديم على قدمه هي تكريس للواقع القائم والذي لم يتعلم أي درس من دروس أيلول، وشكل من أشكال التحايل على

القرارات التي اتخذت لإفراغها من أي مضمون يمكن أن تكتسبه في ظل قيادات تمتلك الرؤية للواقع الراهن وتستجيب لمهمات المرحلة.

وفي تقديرنا إن الأزمة التي تعيشها المقاومة قبل أيلول وبعده تحمل في أحشائها مزيداً من التراجع السياسي والعسكري على المستويين الفلسطيني والعربي، لنجد أنفسنا بعد فترة أمام طريق مسدود ليس بعده إلا التسليم بالنتائج العربية للأزمة، أو العجز عن مجابهة هذه النتائج. وبهذا تقع نكسة فلسطينية تمثل امتداداً «لحزيران العربية» مهما كانت الشعارات اللفظية الثورية تخيم على سماء المقاومة.

وفي تقديرنا أيضاً أن الحل لأزمة المقاومة الراهنة هو خارج قاعات المجلس المقبل، في قيام جبهة وطنية، ذات برنامج مشترك بين كل القوى التقدمية والوطنية في المقاومة وفي الساحة الأردنية للنضال في سبيل إنجاز المهمات الثلاث المطروحة وهي: المحافظة على القوى الذاتية للمقاومة، وقفل الطريق على أية محاولة لمشاركة شعب فلسطين في التسوية. وحتى يصبح هذا ممكناً يجب النضال من أجل حل التناقض بين المقاومة والحركة الوطنية الأردنية من جهة والسلطة الحاكمة في عمان من جهة أخرى لمصلحة حكم وطني يؤمن حل القضيتين الأولى والثانية لمصلحة استمرار المقاومة وتطويرها إلى ثورة شعبية مسلحة ■

لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها[1] ؟

من المؤكد أن الأطراف الرئيسية التي فرضت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن، لم تكن تتحرك بالأصل بدوافع الوصول إلى مثل النتيجة المتأرجحة التي انتهت إليها دورة المجلس. بل إن المقدمات التي سبقت اجتماع القاهرة، ثم رافقت معظم مراحله، كانت توحي بعزم تلك الأطراف على حسم الوضع الذي انتقلت إليه المقاومة بعد أيلول، لصالح تحالف يحكم قبضته عليها ويعين لها وجهتها السياسية نهائياً. فلماذا افترقت المقدمات عن النتائج ولماذا دارت اجتماعات المجلس الوطني على نفسها لتصل في النهاية إلى النقطة التي بدأت منها؟

الأسئلة المصيرية

منذ أيلول ١٩٧٠ والمقاومة الفلسطينية تواجه أسئلة كان واضحاً أن طابعها المصيري يزداد حدة مع كل تراجع سياسي وعسكري جديد.

فالتمسك بشعار «تحرير كامل التراب الفلسطيني» بات مهدداً بالتحول إلى مجرد موقف لفظي طالما بقيت الثغرة الستراتيجية في تصور المقاومة لحربها الوطنية بمثل هذا الاتساع. فبين شعار التحرير الكامل ومعطيات الوضع الراهن للنضال الفلسطيني، مرحلة وسيطة ترد الأنظمة العربية عليها بمطلب إزالة آثار العدوان على قاعدة الحل السلمي، بينما تقفز المقاومة عليها بكلام يتحدث عن متابعة النضال حتى النهاية ورفض كل الحلول التصفوية.

هذه الثغرة الستراتيجية في خط المقاومة السياسي جعلتها، في مرحلة ما قبل أيلول، عاجزة عن رؤية البديهية التي تحكم النضال الوطني الفلسطيني: كونه لن يستطيع قلب موازين الصراع بينه وبين إسرائيل لصالحه إلا على قاعدة الانخراط ضمن جبهة شعبية عربية واسعة معادية للإمبريالية ولامتداداتها المحلية في المنطقة المحيطة بفلسطين على وجه الخصوص. وإذا كانت هذه البديهية قد ازدادت بعد أيلول وضوحاً (حيث نتج عن حصار المقاومة عربياً خمود شبه نهائي لحركتها باتجاه العدو الرئيسي: إسرائيل) فإن استمرار قصور المقاومة عن رؤية تلك البديهية بدأ يضعها، وعت ذلك أم لم تع، على طريق القبول بتصفية القضية الفلسطينية فعلياً. ذلك أن مواجهة برنامج الأنظمة العربية الراهن «لإزالة آثار العدوان» بكلام يتحدث عن تحرير فلسطين في النهاية، هي مواجهة

(١) مجلة «الحرية»، العدد ٥٥٨ في ١٩٧١/٣/١٥.

لا تنطوي على أي تحديد لتناقض فعلي بين طرفين أو موقعين. فالأنظمة العربية الساعية للحل السلمي، على قاعدة ضبط حركة الجماهير العربية وخنق مبادراتها الوطنية الديمقراطية، تقدم جوابها- من موقعها- على قضايا المرحلة الراهنة من الصراع العربي الإسرائيلي، بينما المقاومة تقفز عن المرحلة وقضاياها لتكرر موقفاً مبدئياً (تحرير فلسطين كاملة) لا يملك حالياً قواه الفعلية فلسطينياً وعربياً. ومن هنا، لم يكن غريباً أن «ترحب» الأنظمة العربية «بالتناقض» بين موقفها الداعي للحل السلمي الآن وموقف المقاومة المنادي بالتحرير أخيراً، ذلك أنه يبقى- حيال القضايا المباشرة للمرحلة الراهنة- أقرب إلى التناقض الوهمي. فطالما أن المقاومة لا تتصدى الآن لبناء صلات بأوساط وقوى شعبية عربية على قاعدة مواجهة مشتركة للتحالف الإمبريالي الرجعي في المنطقة، مواجهة تخترق سقف برنامج الحل السلمي وتوفر المقدمات الضرورية للتحرير (أنظمة ديمقراطية شعبية في الأقطار المحيطة بفلسطين) فإن الأنظمة العربية الراهنة تستطيع ببساطة أن تقبل شعار التحرير على لسان المقاومة كملحق ببرنامجها السلمي «مؤجل التنفيذ».

وإذا كانت الثغرة الستراتيجية الرئيسية (المشار إليها) في خط المقاومة السياسي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى قبولها في النهاية ببرنامج الأنظمة العربية السلمي فإن نتائج هذه الثغرة ضمن نطاق أضيق، هو نطاق الوضع الأردني، تصبح أكثر خطورة.

إن عجز المقاومة قبل أيلول عن فهم علاقتها بالوضع الأردني وطبيعة تناقضها مع النظام أفقدها كل قدرة على المبادرة وحشرها دائماً في موقع ردة الفعل على مبادرات النظام الهجومية التي توجت أخيراً، في ظل ظرف عربي ملائم بحملة أيلول. واستمرار عجز المقاومة بعد أيلول عن تحديد لعلاقاتها ضمن الساحة الأردنية- الفلسطينية، كان معناه رضوخاً عملياً لبرنامج النظام الأردني الهادف تصفية وجودها أساساً، دون أن يجديها شيئاً تكرار اتهامها له بأنه «يغلب التناقض الثانوي معها على التناقض الرئيسي مع العدو».

من هنا يصبح القول إن الأسئلة التي بدأت المقاومة تواجهها بعد أيلول أصبحت أسئلة ذات طابع مصيري بالفعل. ولم تكن العقبة التي تحول دون تقديم الأجوبة المطلوبة على هذه الأسئلة مجرد عقبة «غموض فكري». فتصحيح الخط السياسي الستراتيجي الموجه لمسيرة المقاومة (أو إعادة صياغته أساساً) كان يصطدم بمعضلاتها التكوينية الجوهرية:

- امتداد توازنات الوضع العربي الرسمي إليها وامتلاكه للمواقع الأكثر وزناً في داخلها.

- نمط تركيبها التنظيمي الداخلي المحكوم بنزعة عسكرية كرست عجزها عن بناء علاقات ديمقراطية فعلية مع جماهيرها الفلسطينية- الأردنية والعربية. بحيث غرقت وانحلت، ضمن طوفان التيار العريض الذي التف حول المقاومة في مرحلة صعودها، الفئات ذات المصلحة الفعلية في استمرار الثورة حتى النهاية.

من هنا كان واضحاً أن كل محاولة لتصحيح الخط السياسي الستراتيجي الموجه لمسيرة المقاومة، لابد أن ترتطم بمواقع القوى المهيمنة عليها والتي يشكل وجودها على رأس العمل الوطني الفلسطيني الحصيلة الناتجة عن كل ممارسات المرحلة السابقة.

ورغم أن تلك القوى استطاعت خلال الأسابيع الأولى التي تلت هزيمة أيلول طمس أي نقاش سياسي جدي لمقدمات الهزيمة ونتائجها (مؤامرة الصمت على ما جرى والتشدق بنظرية: المقاومة لم تهزم لأن هدف النظام كان إبادة جميع الفدائيين جسدياً وهو أمر لم يتحقق!)، فإن سلسلة التراجعات السياسية العسكرية المتسارعة بعد أيلول عادت تقذف بالأسئلة المصيرية في وجه كل الأطراف من جديد وهو أمر بدأ يفرض، في ظل تعدد منظمات المقاومة والاختلاف النسبي بين مواقعها السياسية وردود فعلها على هزيمة أيلول، نقاشاً لم يعد بالإمكان تجاهله. لذلك كان لابد من استعادة هذه السمة العامة التي بدأت تحكم وضع المقاومة بعد أيلول، كمدخل لفهم مقدمات ونتائج المجلس الوطني الفلسطيني الثامن وتعيين المحور الذي نهضت عليه مختلف المشاريع والمواقف والصراعات التي طرحت أو نشبت ضمنه.

من مشروع اليحيى إلى تقرير بكر

لقد كان واضحاً من بداية اجتماعات «اللجنة المركزية» في دمشق حتى نهاية اجتماعات المجلس الوطني في القاهرة، أن أطرافاً فلسطينية ثلاثة (قيادة جيش التحرير، قيادة فتح وكتلة المستقلين في المنظمة) يكاد ينتظم مواقفها- في مواجهة قضايا المرحلة الراهنة من تطور المقاومة- خط واحد يمكن استجلاء ترابطه عند نقطتين رئيسيتين:

- مواجهة التفلت الذي ولدته هزيمة أيلول بمحاولة طمس النقاش الدائر حول أوضاع المقاومة والذي أخذ يدق، في جانب منه، أبواباً جديداً: ضرورة التحديد السياسي الواضح لعلاقة المقاومة بالوضع العربي وموقفها من النظام الأردني، وتصورها الستراتيجي العام لتحرير فلسطين.
- تطويق التيارات التي بدأت تتكون على قاعدة هذا النقاش والتي بدأت مواقفها تتقاطع عند عدد من النقاط قد تتحول مستقبلاً إلى جواب مشترك على أوضاع المقاومة الراهنة يملك هذه المرة قوى فعلية تحمله.

إن ترابط الخط المشار إليه يظهر واضحاً من خلال استعراض المحاور الحديثة الرئيسية التي كان ينهض عليها: **أ)** مشروع قيادة جيش التحرير لإعادة تنظيم أوضاع المقاومة. **ب)** مشروع أبو عمار لتحقيق الوحدة الوطنية. **ج)** التقرير الشفهي الذي قدمه إبراهيم بكر أمام المجلس الوطني. **د)** بروز المستقلين في المنظمة ككتلة يجمع بين أفرادها اتجاه عام مشترك.

أولاً- مشروع قيادة جيش التحرير

مهد جيش التحرير الفلسطيني لاجتماعات «اللجنة المركزية» والمجلس الوطني بمذكرتين لقائده (عبد الرزاق اليحيى) حملتا مشروعاً «لمعالجة أوضاع المقاومة»[1] كمشروع «يستهدف تحويل المقاومة إلى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين نظام قادر على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكناً إلحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق».

ورغم أن الطابع النقدي اللفظي لمشروع قيادة الجيش كان يوحي بأن معركة عنيفة سوف تنشب بينها وبين قيادة فتح (الطرف الرئيسي موضوع النقد) إلا أن اجتماع «اللجنة المركزية لقيادة المقاومة» المنعقد بدمشق مرَّ بسلام ليتضح أن «صلحاً» قد تم بين الطرفين جمد على أثره عبد الرزاق اليحيى مذكرتيه ومشروعه. وقيل آنذاك إن قيادة الجيش لم توافق على ابتلاع مبادرتها إلا لقاء اتفاق بينها وبين قيادة فتح قوامه إعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير في المجلس الوطني على قاعدة التحالف بين الطرفين، بالإضافة إلى تيار المستقلين.

وقد حاولت «اللجنة المركزية»، في اجتماعها بدمشق، الوصول إلى صياغة أولية لمشروع يحقق «الوحدة الوطنية» بين أطرافها، ولكن المأزق الذي انتهت إليه المحاولة جعلها تقرر تعليق المسألة إلى اجتماع لاحق تعقده في القاهرة قبيل افتتاح المجلس الوطني، وتكليف أبو عمار إعداد صيغة يجري النقاش على أساسها.

ثانياً- مشروع أبو عمار

ينهض مشروع أبو عمار (الذي تم عرضه في اجتماعات «اللجنة المركزية» في القاهرة قبيل انعقاد المجلس الوطني) على قاعدة رئيسية: أولوية الوحدة الاندماجية (عسكرياً وسياسياً ومالياً وتنظيمياً) بين جميع منظمات المقاومة. وهي أولوية يشدد عليها

(١) راجع «الحرية»، العدد ٥٥٦ في ١/٣/١٩٧١، وص١٠٦ من هذا الكتاب.

المشروع مقابل كل التيارات التي تنادي، من مواقع مختلفة، بأولوية التحديد السياسي لخط المقاومة في ضوء مجزرة أيلول، دروسها ونتائجها.

ورغم أن الخلاف الذي أثاره مشروع أبو عمار حين تلي في اجتماع «اللجنة المركزية» في القاهرة، بدا- كما عرضته الصحف- وكأنه خلاف شكلي على مسألة ثانوية: هل تبدأ المقاومة بوضع ونقاش المقدمة السياسية للوحدة الوطنية، أم تقرر صيغة الوحدة تنظيمياً ثم تعود إلى النقاش السياسي لاحقاً، فإن الخلاف لم يكن في الواقع ثانوياً ولا شكلياً.

ذلك أن التشديد على أولوية الوحدة الاندماجية (العسكرية بوجه خاص) كان يضمر محاولة لتجنب أي تحديد سياسي من شأنه أن يفرض على المقاومة صوغ موقف معلن وواضح من الوضع الأردني والنظام في عمان. وقد اتهم أبو عمار منتقدي مشروعه بأنهم إذ يصرون على تقديم «المسائل السياسية» إنما يحاولون الهروب من شعار الوحدة الوطنية وتعطيل إمكانات تحقيقها. ثم انتقل إلى تذكير المجتمعين بأن الأساس السياسي للوحدة الوطنية وللمواقف التي تربط حركة المقاومة، قائم أصلاً في الميثاق الوطني «الذي يوضح كل شيء» وينفي الحاجة إلى تجديد الخوض في موضوعات لا تتصل الآن بهموم المقاومة الفعلية!

وهكذا من الهروب نحو الوحدة الاندماجية العسكرية إلى الهروب صوب الميثاق الوطني وعمومياته.. كان واضحاً أن مشروع أبو عمار، إذ يعارض أي تحديد سياسي جديد لخط المقاومة، إنما يضمر في الواقع- حيال قضايا المرحلة التي دخلتها المقاومة بعد أيلول- مواقف سياسية لا ينقصها الوضوح والتحديد. هذه المواقف هي التي يكفل التقرير الشفهي الذي ألقاه إبراهيم بكر أمام المجلس الوطني بإبرازها والتشديد عليها، وهو تقرير يمكن اعتبار محتوياته بمثابة الحيثيات السياسية لمشروع أبو عمار التنظيمي.

ثالثاً- تقرير إبراهيم بكر أمام المجلس الوطني

رغم اتفاق «اللجنة المركزية» في آخر اجتماع عقدته بدمشق على أنها لن تقدم إلى المجلس الوطني تقريراً موحداً، فإن أحد أعضائها- إبراهيم بكر- أصر على الإدلاء بتقرير شفهي عن أعمالها، وأوضاع المقاومة، خلال المرحلة السابقة. وإذا كان المجلس الوطني، بإجازته عرض هذا التقرير قد اعتبره ممثلاً لوجهة نظر صاحبه في الأساس، إلا أن ذلك لا يلخص في الواقع كل أبعاد المبادرة التي أصر عليها إبراهيم بكر حين أصر على الكلام. فمن الواضح أن التقرير لم يكن يمثل آراء صاحبه فحسب، بل كان يعكس المواقف التي تتبناها أطراف رئيسية في المجلس. كما أن الإصرار على عرضه كان يجسد رغبة هذه الأطراف في الإفصاح عن الاتجاه السياسي الذي تحمله بطريق غير مباشرة تجنبها متاعب التصدي لردود الفعل المنتظرة عليه. فما هي أبرز محتويات تقرير إبراهيم بكر؟

١- تشير أحداث أيلول على أنها كانت نتيجة مباشرة للمسلك السياسي الخاطئ و«المتطرف» الذي انزلقت إليه المقاومة. ويتحمل «يسار المقاومة» المسؤولية الرئيسية في هذا المجال. «فالمتطرفون»- حسب رأي إبراهيم بكر- هم الذين مهدوا لصدام أيلول وهم الذين افتعلوه. ولولا شعاراتهم «المتطرفة» لما تحرك النظام ولما استطاع إلحاق الهزيمة بالمقاومة. هذا الإصرار على طمس حقيقة التناقض بين المقاومة والنظام قبل أيلول، لا يمكن فهم مبرره إلا حين نلاحظ أنه يشكل القاعدة السياسية الضرورية للاستمرار في عملية طمس التناقض ذاته بعد أيلول. وهكذا يصبح ممكناً الهروب، في ظل «تحليل نقدي فخم» لمسلك المقاومة خلال المرحلة السابقة، من أي تحديد لموقف سياسي واضح تجاه النظام الأردني. هذا الهروب لابد أن يكتمل- وهو قد اكتمل فعلاً على لسان إبراهيم بكر- بموقف يرى في تعاطي المقاومة بقضايا الوضع الأردني والنضالات الديمقراطية لجماهيره خطيئة فادحة لابد من اجتنابها كي تحتفظ المقاومة بنقائها الفلسطيني «فلا تدس أنفها فيما لا يعنيها» (!). أما تأييد الجماهير الأردنية لنضال المقاومة فيمكن اكتسابه باستثارة حماستها القومية للقضية الفلسطينية و«معاملتها بطريقة لائقة» (!). وهكذا لا يعود هناك من تفسير لانفضاض الجماهير الأردنية من حول المقاومة سوى التفسير المسلكي. وحول هذه النقطة أدلى إبراهيم بكر بأطروحة مطولة شارحاً الأخطاء المسلكية الفردية التي ارتكبتها المنظمات الفدائية (وخصوصاً اليسارية منها) ومؤكداً أن هذه الأخطاء هي التي أوجدت الانقسام في المجتمع الفلسطيني – الأردني، وهي التي وضعت في يدي النظام الأوراق الرابحة التي استطاع أن يلعب بها في أحداث أيلول(!).

هكذا يصبح البرنامج الأردني المطلوب من المقاومة اعتناقه- على قاعدة هذا التحليل- شديد الوضوح: أن تمتنع عن التصدي للنظام كي لا تتناقض معه (طالما أن مصدر التناقض هو أخطاء المقاومة)، أن تسحب كل مداخلاتها بالوضع الأردني، وأن تحافظ على مسلك فردي يوفر لها تأييد الجماهير(!).

٢- وإذا كانت الدروس التي اقترح إبراهيم بكر استخلاصها من هزيمة أيلول، على صعيد علاقة المقاومة بالوضع الأردني، قد أتت مقلوبة على رأسها بهذا الشكل- فإن الدروس التي شدد عليها «تصحيحاً» لعلاقة المقاومة بالوضع العربي لم تكن أقل خطورة من حيث النزعة التصفوية التي أتت تكشف عنها والتي انتظمت تقرير إبراهيم بكر في كل أجزائه.

فالمقاومة ارتكبت- حسب رأيه- خطأ فادحاً حين اتخذت موقفاً «انفعالياً ومتشنجاً» تجاه مشروع روجرز والقبول العربي الرسمي به. وهو موقف «أدى إلى انقسام الشارع فأضعف المقاومة جماهيرياً وفتح الطريق للنظام كي يجهز ضربة أيلول في ظل ظرف ملائم» (!).

هكذا يجري قلب الحقائق على رأسها، وبدل أن يكون القبول المصري بمشروع روجرز هو العامل الرئيسي الذي منح النظام جواز المرور إلى أيلول، يصبح رفض المقاومة للمشروع هو مصدر المتاعب وسبب «قسمة الشارع» وأساس الاختلال في ميزان القوى بين المقاومة والنظام(!).

هذه العودة إلى موقف المقاومة من مشروع روجرز قبل أيلول، لا تكتسب دلالتها الحقيقية إلا حين نربطها بما هو مقترح على المقاومة الآن بعد أيلول. فإذا كان موقف المقاومة الرافض لمشروع روجرز قد شكل واحداً من الأخطاء الرئيسية التي مهدت لهزيمة أيلول، فإن المقاومة تصبح مطالبة- حسب منطق إبراهيم بكر- بالعودة عن ذلك «الخطأ الفادح» الذي ارتكبته.. ولكن.. العودة نحو ماذا؟ نحو أي موقف؟ لم يكن تقرير إبراهيم بكر غامضاً في هذا الصدد. فالمطلوب من المقاومة أن تعيد ترتيب علاقاتها مع الأنظمة العربية التي ارتضت قرار مجلس الأمن (٢٤٢) أساساً لإزالة آثار العدوان وقاعدة لتحديد «حقوق شعب فلسطين»، والتي قبلت مشروع روجرز كخطوة على طريق تنفيذ ذلك القرار. فالتعايش بين البرنامج السلمي للأنظمة العربية والبرنامج التحريري للمقاومة ممكن- في رأي إبراهيم بكر- ومطلوب.

٣- هذه المواقف السياسية التي شدد عليها إبراهيم بكر في تقريره الشفهي، كانت مفتوحة منذ البداية على النتيجة التنظيمية الوحيدة المطلوب فرضها في النهاية وهي : الوحدة الاندماجية العسكرية فوراً وبين جميع المنظمات. فهذه الوحدة سوف تكون وسيلة تعميم وتكريس للمواقف التي تتبناها الأطراف المهيمنة على حركة المقاومة، وأداة طمس للنقاش السياسي الذي ولدته هزيمة أيلول، وسلاح ضبط للتيارات التي بدأت تتكون على قاعدة هذا النقاش.

ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يستعيد إبراهيم بكر، في رده على العاصفة التي هبت في وجه تقريره الشفهي، الحيثيات ذاتها التي اعتمدها أبو عمار حين تقدم بمشروعه:

- فالذين يطالبون بضرورة خروج المقاومة بتصور سياسي موحد لمهام المرحلة، يستخدمون المطالبة سلاحاً لرفض الوحدة الوطنية (!).
- والحديث عن فقدان الخط السياسي الموحد لمسيرة المقاومة والمحدد لها هو اجترار لأوهام، لأن الميثاق الوطني وقرارات المجالس السابقة قد حددت كل شيء ولم يبق إلا التزام الجميع به.

حساب التوقعات وحساب النتائج

وقد أتى بروز مستقلي منظمة التحرير ككتلة شبه متجانسة، يكمل إطار التحالف الذي كان مرشحاً لإحكام قبضته على حركة المقاومة وإعادة تشكيل مؤسسات المنظمة

و«الوحدة الوطنية» بالاستناد إلى المواقف السياسية- التنظيمية التي اتضح ترابطها الجوهري بدءاً بمشروع جيش التحرير انتهاء بتقرير إبراهيم بكر مروراً بمشروع أبو عمار.

وكانت الأجواء التي سبقت مقدمات المجلس الوطني والمراحل الأولى من نقاشاته توحي بأن التحالف بين قيادة فتح وقيادة جيش التحرير وكتلة المستقلين لن يترك الصراع الداخلي الناشب ضد المقاومة معلقاً هذه المرة، وأن الوحدة الاندماجية سوف تتحقق فرضاً إن لم تتحقق بالنقاش.

ولكن حساب التوقعات لم ينطبق على حساب النتائج. وانتهى مخاض المجلس الوطني بقرار يكرس الوضع التنظيمي السابق على انعقاده، مؤجلاً مواجهة كل المسائل الجوهرية إلى مجلس آخر(!).

هذه النتيجة «المفاجئة» لا يمكن تفسيرها إلا بالوقوف أمام العوامل التي لعبت دورها في كبح هيمنة الأطراف ذات الوزن الرئيسي ضمن حركة المقاومة:

- المواقع المتباينة التي برزت داخل حركة فتح بين غالبية «القيادة التاريخية» من ناحية ومن ناحية أخرى عناصر «الصف الثاني» الذي يمارس معظم المسؤوليات الفعلية في الحركة.
- التحرك الذي جابهت به معظم المنظمات الممثلة في المجلس مشاريع «التذويب» والطمس وبسط الهيمنة السياسية والعسكرية.
- التنافس التنظيمي الذي لم يختف رغم تقارب المواقع السياسية، بين قيادة فتح وقيادة جيش التحرير.

كيف لعبت هذه العوامل دورها وما هي الطاقات الفعلية التي تختزنها؟ وهل يمكن انتظار ولادة تيار جديد على قاعدتها؟ إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ليست ضرورية فحسب لإكمال تقييم نتائج المجلس الوطني الفلسطيني الثامن، بل هي مطلوبة أيضاً لاستجلاء الأفق الجديد الذي تطل عليه حركة المقاومة الآن، إن كان هناك من أفق جديد بالفعل ■

المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب إلى «الوحدة العسكرية»(١)

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وقوى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل.

كان جيش التحرير، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة أيلول الأخيرة، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسياً قذف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح إلى موقع هامشي لم تعد تملك معه حتى مقدرة الادعاء على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلاً عن قيادته. هكذا انحصر همّ قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها إلى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومعنوية ليست هناك أية صلة بينها وبين سمات «الجيوش» التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة. ولم يكن إنشاء قوات التحرير الشعبية، التي بدأت تمارس العمل الفدائي إلى جانب الآخرين، إلا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب أفراده إلى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وذراعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية.

فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجدداً خلال الأسابيع الأخيرة وبالإفصاح عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني؟

من الواضح انه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة أيلول في الأردن. لقد نتج عن الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الأساسي الذي دفع ثمنه عسكرياً.

فالخسائر البشرية، وإجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت معظمها خارج المدن، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا، ذلك كله جعل الحجم العسكري والقتالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكناً تفادي نتائجه السياسية

(١) مجلة «الحرية»، العدد ٥٥٦ في ١٩٧١/٣/١.

والتنظيمية. وبالمقابل كان واضحاً أن المستوى الرمزي لمشاركة وحدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي أنهكت المقاومة خلال أحداث أيلول وبعدها، قد أتاح للجيش فرصة الخروج من الأحداث محتفظاً بمعظم قواه. هكذا باتت القيادة، التي كان وجودها على رأس جيش التحرير عنصر لجم و«ضبطاً» لقطاع أساسي مسلح من الشعب الفلسطيني، قادرة في ظروف ما بعد أيلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية. إن المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق اليحيى إلى «اللجنة المركزية»، بأشد ما يكون من الوضوح، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً.

وإذا كان اختلال وضع المقاومة العسكرية قد وفر لها الظرف الفلسطيني «المناسب» للقيام بهذه المحاولة، فإن الظرف العربي الدولي الراهن يمنح المحاولة بالمقابل وزناً سياسياً مضاعفاً. ذلك إن انكسار المقاومة في الأردن جعل الأنظمة العربية وتحالفاتها الدولية أكثر قدرة على التدخل لضبط الحركة الوطنية الفلسطينية وحجز اتجاهاتها الثورية. وبالنسبة لأطراف الحل السلمي يبدو واضحاً أن المؤسسة العسكرية الفلسطينية هي الجهة الأولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن أن ينهض عليها بناء «الكيان السياسي الفلسطيني المستقل» الذي تتقاطع عنده مبدئياً مختلف المشاريع التصفوية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين.

وإذا كانت مرحلة ما بعد أيلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفاً فلسطينية-عربية- دولية «ملائمة»، فإن نقد المقاومة كان المدخل الذي اختارته للإعلان عن أهدافها. وفي هذا الصدد تمثل مذكرتا عبد الرزاق اليحيى خلاصة المنطق «النقدي» الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلاً للمقاومة(!).

صحيح أن تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة أيلول- وما بعدها- تستدعي نقداً صارماً هو وحده المدخل الجدي لإعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد أيلول.. ولكن من أي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة؟ ما هو الدور «الثوري» الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية على امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصاً، حتى تعطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النصائح لحركة المقاومة؟ وما هو الموقع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسافة بينها وبين أخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب؟

إذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الأهم: ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتا عبد الرزاق اليحيى بالأزمة الفعلية لحركة المقاومة، وما هو مدى

ملامسته أصلاً لدروس تجربة أيلول ونتائجها، وضمن أي أفق يقترح إعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن أوضاع المقاومة، حدود استعادة التحليل المبتذل القائل بأن تعدد المنظمات هو أصل الأزمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي أصابت النضال الفلسطيني. هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صدفة، إذ ليس باستطاعة قيادة لها مثل هذا الموقف أن ترى الأزمة بمنظار آخر. ومن هنا فإن التتابع «المنطقي» للحيثيات التي تضمنتها مذكرة عبد الرزاق اليحيى الثانية، أتى مفتوحاً منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول إليها. هذه النتيجة لم تقتصر على إعلان ضرورة «وحدة المنظمات الفدائية» (مقابل التعدد) بل تضمنت تحديداً «دقيقاً» لمضمون هذه الوحدة باتجاه لم تنقصه جرأة الإفصاح عن نفسه.

فالتشديد على «حل المشكلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت إمرة القيادة العسكرية الواحدة» وعلى أن «تكون أكثرية أعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين إلى المنظمات» ثم على «تأليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون أكثرية أعضائها من غير المنتمين إلى المنظمات ومن ذوي الكفاءات الفلسطينية في مختلف المجالات، وإشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسية فيها بنسبة محدودة».. كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير «لحل أزمة المقاومة»: تحويل المقاومة إلى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين «نظام» يقود الشعب الفلسطيني دون أي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية أو تجمعات جماهيرية. وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا حرفياً إيديولوجية الأنظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجها التنظيمي المعادي «للحزبية البغيضة»، وتحاول أن تنقل إلى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الأنظمة في قيادة الجماهير «نحو أهدافها»(!).

ولقد ترافق طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيش التحرير مع تزايد بروز ظاهرة «المستقلين الفلسطينيين» وتصاعد الهمهمة بين صفوفهم. إذ اعتلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة «بحساب عسير» مطالبين هم أيضاً بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني(!). وإذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة «مستقلون» لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادراتهم عن موقع سياسي متجانس، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعاً في محاكمة المقاومة وطموحهم إلى قيادة الشعب الفلسطيني، يبقى في النهاية واحداً. إن الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة النضالية اليومية للشعب الفلسطيني، والذين لم

يتعد أسهام أكثرهم إقبالاً على «العمل الوطني» حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة أو تلك، والذين تتلخص كل أمجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على أنفسهم مستقلين لم «تتلوث» أيديهم لا بحمل البندقية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبيج الدراسات الأكاديمية وتنظيم «الأرشيفات»، إن هؤلاء لا يحق لهم التنطح لمحاكمة أولئك الذين دفعوا- رغم كل أخطائهم- الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين إلى حيث استطاع أن يحمل البندقية بيده بعد حجز طال عشرين عاماً.

ما هو المصب الذي يمكن أن تنتهي إليه حركة «المستقلين الفلسطينيين» الناشطة الآن؟ لم نكن بحاجة إلى ما تضمنته مذكرة اليحيى من إشادة «بأصحاب الكفايات» ودغدغة لمطامحهم، كي ندرك أن هذه الحركة صائرة في النهاية إلى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها أن تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والتكنوقراطي) على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحث يصبح ممكناً إلحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق. وهي وجهة لا يمكن لها أن تنهض إلا على أنقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة.

فما هو موقع المقاومة من ذلك كله؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير، وهمهمات «المستقلين» المتصاعدة، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح- وهي الطرف الفدائي الرئيسي- بعيدة جداً عن أن تشكل جواباً فعلياً على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها الراهنة.

تتسم هذه الوجهة بالتشديد على أولوية الوحدة العسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة). هذا التشديد يخفي مسلمات مضمرة نادراً ما يجري الإفصاح عنها بوضوح. أبرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة، التي تكثفت نتائجها في أحداث أيلول وما بعدها، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود «متطرفين» قادوا المقاومة بشعاراتهم «الدخيلة على مسيرتها» إلى الهزيمة التي فرضت عليها (!).

وعلى قاعدة هذا المنطق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الناجعة للجم «المتطرفين» وطمس التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات. إن هذه الوجهة التي تقدم نفسها على أنها خلاصة عملية المراجعة المطلوبة لأوضاع المقاومة بعد هزيمة أيلول، تستخلص من الهزيمة دروساً معكوسة في الواقع. فالأزمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات. وهزيمة أيلول لم تكن نتيجة «لتسرع متطرفين افتعلوا

صداماً مع النظام الأردني لا مبرر له» (!)، والهروب إلى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الخاطئ لا يقدم أي جواب على أزمة المقاومة الفعلية، بل هو يشكل في أحسن الأحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بألفاظ أخرى وتحت اسم مختلف. أي أن منطق «عسكرة المقاومة» نهائياً وطمس أزمتها السياسية : فقدان الخط السياسي الستراتيجي الصحيح الموجه لمسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللاديمقراطي سواء في حياتها الداخلية أو على صعيد علاقتها بالجماهير الفلسطينية- الأردنية والعربية، إن ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة عملها الراهنة وتحويل الانتباه عنها. وهو أمر لن يثمر بدوره أكثر من إقامة نظام عسكري بيروقراطي آخر يجهض احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجردها من القدرة على التأثير ثورياً في أوضاع المنطقة.

وبهذا المنطق فإن الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسمياً. وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية. وفي هذا النطاق يكتسب اهتمام فتح ببناء وتوسيع «لواء اليرموك» من الجنود الذين غادروا الجيش الأردني بعد أيلول، دلالته واضحة. إذ هو يفصح عن تصور محرف لمهام المرحلة الراهنة تحكمه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لخوض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة إداري.

إذا كانت أعمال المجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود «عسكرة المقاومة» كما تطرحه قيادة جيش التحرير وكما يمكن أن يجسده «مشروع أبو عمار للوحدة الوطنية» فإن فرصة أخرى ثمينة من عمر المقاومة سوف تضيع■

المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (٢/١)

القاهرة، ٧-١٣/٧/١٩٧١

الوقائع، القرارات والبيان الختامي.

وقائع المجلس الوطني التاسع[١]

١ – في بداية انعقاده، واجه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة وضعاً سياسياً معيناً، حاول أن يتخذ بشأنه قرارات تدفع الأمور خطوة إلى الأمام. لكن أثناء انعقاده، سقطت آخر المواقع العلنية للمقاومة الفلسطينية في جرش وعجلون بيد النظام الأردني، لذلك فقدت قرارات المجلس الوطني، عند اختتام أعماله، شيئاً من راهنيتها بتبدل الظرف. ومن هنا تبدت الحاجة إلى دعوة المجلس لعقد دورة جديدة. ومع ذلك تكتسي الدورة التاسعة أهميتها من أكثر من زاوية، ومن بينها التركيب الجديد للمجلس الوطني التاسع، بالمقارنة مع آخر مجلس وطني كان قد تشكل عند انعقاد دورته السادسة (أيلول ٦٩)[٢]:

أ) شاركت كافة المنظمات الفدائية في عضوية المجلس التاسع بعد أن تردد بعضها طويلاً في ذلك. فقد شهد هذا المجلس اشتراك الجبهة الشعبية، بعد أن كانت ترفض في البداية مبدأ المشاركة. وبعد أن شاركت في الدورتين السابعة والثامنة (إضافة إلى الدورة الاستثنائية) بشكل رمزي من خلال ممثل واحد. وقد قبلت الجبهة الشعبية المشاركة في أعمال المجلس دون أن تصر على ضرورة موافقة المجلس على برنامج حد أدنى، كانت قد طرحت نقاطه أكثر من مرة في محادثات الكواليس[٣].

كذلك شهد المجلس التاسع اشتراك جبهة التحرير العربية، بعد أن كانت ترفض هي أيضاً مبدأ المشاركة، متمسكة بوجهة نظرها في «قومية المعركة» معتبرة أن المجلس الوطني واللجنة التنفيذية تعكسان ممارسة قطرية مرفوضة من قبلها[٤].

---

(١) عن مجلة «شؤون فلسطينية» الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت). العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١. ملخص لفصل «شهريات.. (١) المقاومة الفلسطينية» ص١٧١–١٧٥.

(٢) راجع المحلق: «تركيب المجلس الوطني الفلسطيني.. مقارنة بين الدورتين السادسة والتاسعة». ص١١٧ من هذا الكتاب.

(٣) وقد قالت الجبهة الشعبية في بيانها السياسي المقدم إلى المجلس الوطني: «إن مشاركة الجبهة الشعبية بأعمال الدورة التاسعة اشتراكاً غير رمزي لا يعني أن كل الأسباب التي كانت تحول دون مشاركتنا الكاملة في الدورات السابقة قد زالت، وأن كل ما ننادي به قد تحقق.. إننا نشارك مشاركة غير رمزية لنرفع وبقوة من خلال هذا المجلس صوت الجماهير».

(٤) وقالت الجبهة العربية في مذكرة قدمتها للمجلس الوطني: «لأن نبّهت أحداث أيلول أصحاب النوازع القطرية إلى استحالة مواجهة شمول التآمر إلا عن طريق التعبئة القومية، فإنها أبرزت من جهة ثانية ضرورة مشاركة القوى القومية في حماية الجماهير الفلسطينية في وجه هجمة الرجعية والعمالة، وأهمية مشاركة هذه القوى في مؤسسات النضال الفلسطيني ذات الطابع القطري بقصد التفاعل والتصحيح من الداخل، ومن هنا نمت قناعة جبهة التحرير العربية بضرورة مشاركة تنظيمها الفلسطيني بالمجلس الوطني».

ب) ارتفع في هذا المجلس مستوى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلسطينية من ١١ إلى ٢٦ مندوباً. وكان وراء هذه الزيادة نوع من الاتفاق بين الأطراف المعنية على أهمية الدور الذي بدأت تلعبه الاتحادات والنقابات، كإطار من إطارات تنظيم الشعب الفلسطيني.

جـ) أما بالنسبة للعناصر المستقلة، فقد مثلت في هذا المجلس ظاهرة متناقضة. فمن جهة أولى شاركت في أعمال المجلس عناصر مستقلة تمثل تيارات لم تكن سابقاً موجودة داخله (مستقلو غزة). ومن جهة ثانية رفضت عناصر مستقلة بارزة عضوية المجلس، محتجة على أسس تشكيله، بعد أن كانت قد طالبت بأن يتشكل المجلس بغالبية من المستقلين وليس من المنظمات الفدائية. وأعلنت هذه العناصر رفضها ببيان معلل (يحيى حمودة، نمر المصري، عبد الخالق يغمور) كذلك اتخذ عبد المحسن قطان موقفاً مشابهاً بصورة منفردة.

د) وقد جاء الموقف الذي أعلنته داخل المجلس منظمتان فدائيتان، هما الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (عصام سرطاوي) ومنظمة فلسطين العربية (أحمد زعرور)، بالاندماج في حركة فتح، ليقدم صورة عملية عن بعض النتائج التي ولدتها معركة أيلول. وبالإضافة إلى ذلك فإن جبهة النضال الشعبي (بهجت أبو غربية) كانت قد أعلنت دمج قواتها العسكرية مع قوات العاصفة.

٢- ما هي المحاور التي تركز حولها نقاش المجلس؟ يمكن حصر أربعة اتجاهات سادت هذه المناقشات:

أ) **الاتجاه الأول** مثلته حركة فتح (التي لم تقدم إلى المجلس الوطني أي وثيقة مكتوبة)، وركز على قضية «الالتزام»، واعتبرها أساساً لأي نتيجة يخرج بها المجلس، مؤكداً أن عدم الالتزام كان العلة الأساسية التي أضعفت من متانة التلاحم الفلسطيني في ميدان الحركة العملية.

وقد ترجمت فتح إصرارها على قضية الالتزام بأن طرحت على المجلس أن يتبنى، على صعيد العلاقات، إحدى صيغتين: إما تشكيل اللجنة التنفيذية من مجموعة من المنظمات المنسجمة سياسياً لتتولى قيادة العمل الفلسطيني، على أن تلعب الفصائل الأخرى دور المعارضة الموضوعية والبناءة. أو تشكيل اللجنة التنفيذية من ممثلين عن كافة المنظمات الأساسية، شرط تعهد الجميع بالالتزام في كل ما يصدر عن المجلس أو اللجنة التنفيذية من قرارات.

أما على الصعيد السياسي فقد كان الخيط الذي يربط مناقشات فتح في المجلس تجاه كافة القضايا المطروحة، وخاصة بالنسبة للأردن، هو الإصرار على إبراز الطابع

الفلسطيني لأي قرار يصدر عن المجلس، مع الإعلان عن استعداد الثورة الدائم للدفاع عن نفسها. وهذا يعني أن فتح لم تكن مستعدة أبداً لتبني مواقف تدعو لأن تتصدى حركة المقاومة لإسقاط النظام، مؤكدة أكثر من مرة أن مثل هذه المواقف يجب أن تحصر في نطاق الجبهة الوطنية الأردنية.

ب) **الاتجاه الثاني** في النقاش مثلته الجبهة الشعبية التي عرضت موقفها في أربع مذكرات (بيان سياسي حول مهام حركة المقاومة، مشروع موحد لتمويل الثورة، مشروع برنامج عسكري موحد، نحو خطة إعلامية موحدة).

وقد دعت الجبهة الشعبية في بيانها السياسي إلى إسقاط النظام الأردني عن طريق العنف المسلح، فقالت: «إن ترجمة هذا عملياً تعني قطع كل علاقاتنا مع هذا النظام، وتعبئة جماهير شعبنا حول شعار إسقاطه.. بأسلوب العنف المسلح». وقالت أيضاً: «إن إسقاط النظام القائم في الأردن بواسطة الثورة والعنف المسلح أصبح مطلباً تاريخياً لجماهير شعبنا الطامحة إلى الحرية والتحرير. وعلى قيادة حركة المقاومة أن تستجيب لإرادة جماهير الثورة».

كذلك دعت الجبهة الشعبية إلى إنشاء «الحركة الوطنية الأردنية الفلسطينية لتكون منطلقاً لبداية الرد على النظام الأردني»، وهي تضع أمام هذه الجبهة مهمة أساسية هي القيام «بدراسة نقدية علمية لمختلف تطورات الحركة الوطنية.. وأن تخرج، على ضوء الدراسة والتحليل ببرنامج عمل مشترك فيما بينها». بالإضافة إلى ذلك طالبت الجبهة بإصرار أن تعلن المقاومة رفضها لاتفاق القاهرة وبروتوكول عمان.

جـ) الاتجاه الثالث مثلته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي عرضت موقفها في مذكرتين مقدمتين إلى المجلس (نحو جيش تحرير شعبي موحد، وحول المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية)، أرفقت كل منها بمشروع قرار يلخص الموضوع المناقش فيها. ويعتمد موقف الجبهة الديمقراطية على الأسس التالية:

- الجبهة الوطنية الأردنية، حيث قالت: «إن حركة المقاومة وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية الممثلة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة إلى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الأردنية.. وإن حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة إمكانياتها وتنظيماتها في الأردن تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية الأردنية كجزء لا يتجزأ منها».
- الشعار الرئيسي الذي تطرحه الجبهة الديمقراطية للنضال هو قيام حكم وطني ديمقراطي يتولى إنجاز «ثماني مهام» لحماية المقاومة وإطلاق حريتها وإقامة اقتصاد حرب ورفض سياسة الصلح الاستسلامي الخ..

- دعت الجبهة الديمقراطية المجلس إلى إعلان مسؤوليته عن النضال من أجل ضمان الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الأردن، بالإضافة إلى الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني المتمثلة في إزالة الكيان الإسرائيلي وحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه.
- كما دعت الجبهة الديمقراطية المجلس إلى التأكيد على «أن شعبنا.. لن يسمح بإعادة إخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام الأردني بعد زوال كابوس الاحتلال الإسرائيلي عنها، بل إنه سوف يناضل من أجل تحويل الضفة المحررة إلى قلعة ثورية وقاعدة أمينة للنضال من أجل إسقاط النظام الأردني وتجديد وحدة الضفتين، في ظل إقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الأردن، كخطوة على طريق متابعة الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وكشرط لازم من أجل إحراز النصر في القضاء على الكيان الإسرائيلي».
- دعت الجبهة الديمقراطية إلى التمسك باتفاق القاهرة وبروتوكول عمان «التي تؤكد باعتراف الجميع على حق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الأردن، وأن الثورة الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة للشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره».

د) الاتجاه الرابع في النقاش مثله القيادي في الحزب الشيوعي الأردني، فائق ورّاد الذي اختير لعضوية المجلس الوطني بصفته الشخصية، حيث دعا إلى قبول قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، والتزام سياسة التأييد للأنظمة الوطنية العربية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية، حتى لا يبرز العمل الفلسطيني وكأنه على تناقض معها، وعلى التزام سياسة هادئة تجاه النظام الأردني.

٣- تشكلت اللجنة التنفيذية كما يلي: ٤ فتح، ٢ صاعقة، ١ ديمقراطية، ١ شعبية، ١ عربية، ٤ مستقلون. وبالمقابل دار جدل طويل حول اللجنة المركزية، فبينما كانت المنظمات متحمسة لبقائها كانت العناصر المستقلة متحمسة لإلغائها. وبالنتيجة أقر اقتراح وسط من نقطتين: الأولى تقول بأن اللجنة التنفيذية تحل محل اللجنة المركزية في توقيع الاتفاقيات. أما النقطة الثانية فتعطي اللجنة التنفيذية الحق في تحديد وإعلان موعد حل اللجنة المركزية ■

ملحق

تركيب المجلس الوطني الفلسطيني
مقارنة بين الدورتين السادسة والتاسعة

	الدورة السادسة (١-٦/٩/١٩٦٩)		الدورة التاسعة (٧-١٣/٧/١٩٧١)	
I- المستقلون		٤٢		٤٤
II- الاتحادات والنقابات		١١		٢٦
١- الاتحاد العام لعمال فلسطين	٥			
٢- الاتحاد العام لطلبة فلسطين	٣			
٣- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	٢			
٤- الكتّاب	١			
III- حركة المقاومة		٥٩		٨٥
١- فتح	٣٣		٣٣	
٢- الصاعقة	١٢		١٢	
٣- الشعبية	–		١٢	
٤- الديمقراطية	٨		٨	
٥- العربية	–		٨	
٦- القيادة العامة	٣		٣	
٧- النضال الشعبي	١		١	
٨- منظمة فلسطين العربية	١		١	
٩- الهيئة العاملة لتحرير فلسطين	–		١	
١٠- جيش التحرير وقوات التحرير	١		٦	
		١١٢		١٥٥

وثيقة
القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع
(القاهرة ، ٧/٧-١٣/٧/١٩٧١)

(1)
القرارات السياسية

الوضع في الأردن

١- جميع قوى الثورة الفلسطينية المشتركة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة إلى تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الأردنية. لبناء الجبهة الوطنية الأردنية التي تضم كافة الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية وبأن تضع كافة إمكاناتها تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية في نضالها من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي يخدم مصالح الجماهير الأردنية ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية.

٢- إدانة ومقاومة سياسات القمع الرجعية والتعصب الإقليمي التي يمارسها ويغذيها الحكم في الأردن، وما نتج عنها من آثار سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية الفلسطينية، تؤدي عملياً إلى إضعاف وحدة النضال وإنكار حق الثورة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٣- لا يعني الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني وحقه في تحرير وطنه التخلي عن حقوقه الوطنية الراهنة كما لا يعني استمرار خضوعه لسياسة الإرهاب الرجعي والتعصب الإقليمي الذي يمارس تحت شعار وحدة الضفتين.

٤- وإن حماية الثورة الفلسطينية وتدعيم وحدة الشعب في الساحة الأردنية الفلسطينية بدعم النضال الذي يتجه إلى قيام حكم وطني ديمقراطي قادر على تأمين الحقوق الوطنية لشعبنا في الأردن. والتي تتمثل في الاعتراف بحقه في المشاركة على قدم المساواة في كافة الشؤون الحياتية والاعتراف بالثورة الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد لهذا الشعب وهي صاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره. وكذلك الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ومواصلة الكفاح المسلح وإطلاق حرية المقاومة في العمل والحركة باتجاه العدو الصهيوني وفي التعبئة الجماهيرية السياسية والتنظيمية كما تنص على ذلك اتفاقيتا القاهرة وعمان.

٥- في الوقت الذي يعمل النظام على إلغاء ورفض تنفيذ بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان، وذلك لإحكام سيطرته على حركة المقاومة يعلن المجلس الوطني الفلسطيني تمسكه بهما وبما ورد فيهما من اعتراف صريح بالثورة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، كما يطالب المجلس الوطني الدول العربية التي وقعت على اتفاق القاهرة بأن تتقيد بالتزاماتها لضمان تنفيذ هذا الاتفاق. وأن تحدد موقفها من النظام الأردني على أساس التزامه بالتنفيذ كما يطالب الدول العربية التي تقدم المساعدات المالية إلى الأردن بأن تحجب هذه المساعدات طالما هو غير متقيد بالاتفاق، حتى لا تستخدم في ضرب ثورة الشعب الفلسطيني.. على أن تحول هذه المساعدات إلى الثورة الفلسطينية..

٦- يطلب المجلس من اللجنة التنفيذية بذل كل الجهود الممكنة جماهيرياً ورسمياً لتوضيح حقائق الأمور في الأردن وكشف مخططات النظام في ضرب الثورة وإرهاب الجماهير وذلك من أجل كسب أكبر نطاق من التأييد على الصعيد العربي.

٧- يطلب المجلس الوطني من اللجنة التنفيذية وضع الخطط العملية والكفيلة بتنفيذ كافة البنود التي وردت في برنامج العمل السياسي الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثامنة وتوفير الظروف اللازمة للالتزام به.

الوضع في لبنان: بعد دراسة وضع حركة المقاومة في لبنان يقرر المجلس الوطني ما يلي:

١- الطلب إلى اللجنة التنفيذية واللجنة السياسية العليا في لبنان العمل على إنشاء لجان المخيمات لتقوم بتنظيم الجماهير وتسهيل مشاكلها وتعبئتها لصالح الثورة.

٢- العمل بحزم على إنهاء كل المظاهر والتصرفات التي قد تسيء إلى سمعة العمل الفدائي وإلى علاقاته مع الجماهير اللبنانية.

٣- توثيق الصلة مع فصائل الحركة الوطنية اللبنانية وتقديم كل عون لها في تنظيم الجماهير في جنوب لبنان للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الصهيونية.

٤- توجيه التحية الحارة للجماهير اللبنانية التي ساندت وتساند العمل الفدائي وواجهت مع الشعب الفلسطيني الاعتداءات الصهيونية.

التسوية الفلسطينية: إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يلاحظ:

١- اتساع نطاق النشاطات القائمة حالياً لتنفيذ التسوية السياسية. ٢- سعي الإمبريالية الأمريكية لفرض نفسها على أنها الطرف الوحيد القادر على تحقيق التسوية السياسية، وذلك حتى تستفيد من نتائج التسوية في فرض سيطرتها وسيطرة أتباعها على

منطقة الشرق الأوسط بكاملها ضد مصالح الجماهير والثورة الفلسطينية. ٣- بروز اتجاهات جديدة لعقد تسويات ثنائية تقدم فيها تنازلات إضافية وتشكل استسلاماً لإسرائيل ورضوخاً لشروطها.

يقرر، إنطلاقاً من الميثاق ومن قرارات المجالس الوطنية السابقة:

١- التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح الشعبي المسلح، وتجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية والاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ومشاريع روجرز المتعاقبة، ومحاولات تجزئة القضية مجدداً عن طريق التسوية الجزئية الثنائية، ودعوات إقامة الدويلة الفلسطينية في جزء من أرض الوطن.

٢- التصدي بحزم لجميع المخططات التآمرية ومساعي القوى المضادة لعرقلة مسيرة الثورة وصرفها عن أهدافها في تحرير التراب الفلسطيني كاملاً. ويطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تبذل مزيداً من النشاط والتحرك في هذا السبيل بما في ذلك:

أ) التحرك الدولي لإبلاغ جميع الأطراف الدولية المعنية بالأمر أن الشعب الفلسطيني الذي اعترفت الأمم المتحدة رسمياً بحقه في المساواة وتقرير المصير، هو وحده صاحب الشأن في مصيره ومصير وطنه، وأن كل تسوية تنطوي على الاعتراف باحتلال فلسطين أو أي جزء منها إنما هي تسوية مرفوضة، يقاومها بالكفاح الشعبي المسلح حتى التحرير الشامل.

ب) التحرك العربي على صعيد الحكومات والجماهير، لتوعية الأمة العربية كلها بالمحاذير الكامنة وراء الحلول السياسية الاستسلامية المطروحة، وتعبئتها في النضال لإحباط تلك الحلول ومثيلاتها فيما قد يطرح مستقبلاً.

جـ) التحرك في صفوف الشعب العربي الفلسطيني بكل وسائل الإعلام والتثقيف، للصمود في وجه كافة الحلول والتسويات المشار إليها لتوعيته وتثقيفه مادياً ومعنوياً.

(2)

القرارات الإعلامية

أولاً- العمل على خلق جهاز مركزي لإعلام الثورة الفلسطينية يكون من حقه ممارسة التخطيط المسبق والرقابة اللاحقة على كل النشاطات والأجهزة الإعلامية الثقافية الفلسطينية بما يمكن هذه الأجهزة مجتمعة من أن تبلور رأياً عاماً موحداً ومتماسكاً إزاء القضية الفلسطينية.

ثانياً- انتهاج مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأجهزة والطاقات الإعلامية والثقافية الفلسطينية، بحيث تتمكن من أن توظف كامل طاقتها في خدمة القضية على الصعيدين العربي والدولي.

ثالثاً- يشاور الجهاز المركزي لإعلام الثورة كافة الاتحادات في رسم الخطة التفصيلية للتحرك الإعلامي والثقافي الفلسطيني، وفي مضمار تنفيذ هذه الخطة، عربياً ودولياً، وكذلك في مجال اختيار العناصر والكفاءات البشرية القادرة على وضع هذه الخطة موضع التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بوفود المبعوثين الإعلاميين للخارج.

رابعاً- يقرر المجلس ضرورة إشراك العنصر النسائي الفلسطيني في مختلف أوجه النشاط الإعلامي والثقافي وإعطاء المرأة فرصة المشاركة الأساسية في الوفود الفلسطينية المختلفة للاتصال بالرأي العام العربي والدولي.

خامساً- يقرر المجلس ضرورة توثيق الصلة الإعلامية والثقافية بين الثورة وجماهيرها الفلسطينية والعربية الواسعة.

سادساً- يقرر المجلس التركيز الشديد على ضرورة توحيد جميع وسائل إعلام الثورة، بحيث تعكس صوت الثورة قوياً موحداً.

سابعاً- القيام بحملة توعية كبرى الأولى بين جماهير الشعب العربي الفلسطيني وجماهير الشعب العربي عامة بمناسبة الذكرى السنوية لبدء مجزرة أيلول في الأردن تكشف فيها المخططات الصهيونية والرجعية الرامية إلى تصفية الثورة الفلسطينية.

(3)

القرارات العسكرية

أخذ المجلس الوطني بعين الاعتبار القرارات العسكرية الواردة في برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية والتي أقرها في دورته الثامنة، أساساً للوحدة العسكرية بحيث تصبح كما يلي:

أولاً- القيادة العامة لقوات الثورة

١- للثورة الفلسطينية ثلاث قوى مقاتلة: أ) القوات النظامية، **ب)** القوات الفدائية، **جـ)** قوات المليشيا الشعبية.

٢- تشكيل القيادة: أ) تعين القيادة السياسية القائد العام لقوى الثورة ورئيس الأركان. **ب)** تقر القيادة السياسية اللوائح والنظم الخاصة بقوى الثورة وذلك بتنسيب من القائد العام ورئيس الأركان. **جـ)** يشكل القائد العام للثورة الفلسطينية مجلساً عسكرياً

برئاسة من أعلى القادة العسكريين للمنظمات الفدائية. د) يشكل رئيس الأركان هيئة أركان عامة تخضع لموافقة وتصديق القائد العام.

٣- مهام القيادة: أ) قيادة العمل العسكري. ب) وضع الخطط العسكرية اللازمة لقوى الثورة وحمايتها. جـ) تصعيد العمل العسكري ضمن البرامج والخطط المعدة لذلك. د) البدء بإعادة تنظيم وتوحيد قوى الثورة على أساس وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والإمداد والعمليات، كما يكون لها علم ونشيد وشعار وقسم واحد. هـ) تطوير القوات المقاتلة وإمكانياتها بحيث تتلاءم وطبيعة النضال الثوري في كل مرحلة. و/١) وضع ميزانية واحدة لجميع قوى الثورة. و/٢) رصد مبلغ أولي من الصندوق القومي الفلسطيني للإنفاق على قوات الثورة على حساب الميزانية العامة. و/٣) وضع نظام مالي واحد لكل قوات الثورة. ز) إصدار كافة البلاغات العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية. ح) إنشاء جهاز توجيه معنوي ومفوضين سياسيين على أساس الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي المرحلي وقرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة. ط) تشكيل محكمة عسكرية وتسمية رئيس وأعضاء هذه المحكمة ووضع قانون خاص لها. ي) تشكيل كتائب عمالية مسلحة.

ثانياً- جيش التحرير الفلسطيني: يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته السابقة والمتعلقة بـ:

١- دعم وتطوير جيش التحرير الفلسطيني. ٢- تحرير إرادة وقيادة هذا الجيش. ٣- تمكين القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقها المشروعة على جيش التحرير الفلسطيني ممارسة تمكنها من تحريك قطعات هذا الجيش واستخدامها مما يخدم المعركة. ٤- يؤكد المجلس الوطني وجوب التزام قيادة جيش التحرير بالقوانين والأنظمة المرعية في الجيش سواء في حل التناقضات السائدة فيه أو في تنظيم العلاقة بين القيادة والقيادة السياسية الممثلة في اللجنة التنفيذية. ٥- يخول المجلس الوطني اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجيش أو في منظمة التحرير.

(4)

قرارات مختلفة

يقرر المجلس الوطني الفلسطيني الطلب من جميع الحكومات العربية أن تطلق حرية الفلسطينيين في تنقلهم وأن تزيل الحواجز التي تحول دون مساواتهم برعاياها في كافة المجالات، ويطلب من اللجنة التنفيذية للمنظمة أن تواصل مساعيها على جميع المستويات لبلوغ هذا الهدف.

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يطلب إلى الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وجميع حركات التحرر في العالم وأحراره مزيداً من إدراك المخاطر المترتبة على الحركة الصهيونية وأداتها إسرائيل. يؤكد دائماً أنه يقف طرفاً مع جميع حركات التحرر الوطني في العالم ويؤكد تلاحم حركة المقاومة الفلسطينية ونضالها المشترك.. وهو يحيي النضال الذي تخوضه جماهير الشعب العربي في عمان والخليج العربي من أجل تحقيق حريتها والحفاظ على عروبتها.

ويحيي النضال البطولي الذي تخوضه شعوب الهند الصينية، فيتنام، ولاوس، وكمبوديا ضد الإمبريالية الأمريكية وعملائها المحليين.

ويحيي صمود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونضال شعب كوريا في وجه المؤامرات الإمبريالية. ويؤكد بكل قوة نضال الشعوب الإفريقية المكافحة من أجل الاستقلال والتحرر، وخاصة حركات التحرر في أرتيريا وأنجولا وموزابيق وغينيا المسماة بالبرتغالية، ويستنكر السياسة العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا، ويحيي الدول الاشتراكية التي تقف إلى جانب الثورة الفلسطينية وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، كما يحيي نضال شعوب أمريكيا اللاتينية ضد الإمبريالية الأمريكية وقوى الاستغلال والطبقية.

(5)

الخدمات الطبية

١- تأكيد قرار المجلس الوطني في دورته السادسة بأن تكون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات الطبية لمقاتلينا وشعبنا، ويوقف إنشاء الأجهزة الطبية المنافسة إلا في حدود الوحدة العسكرية إذا لزم الأمر، ذلك على أن يكون العلاج على مستوى الإسعاف، ويتكفل الهلال الأحمر الفلسطيني بباقي مراتب الخدمة. ٢- تأكيد خدمة العلم لمدة سنة لجميع أبناء المهن الطبية الفلسطينية وذلك بالتنسيق مع فروع جمعية الهلال والجمعية الطبية الفلسطينية. ٣- اعتماد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المركز الوحيد لتلقي الإمدادات الطبية بشرية كانت أو مالية أو عينية، على أن لا ترسل أي بعثات لهذا الغرض من أي جهة غيرها. ٤- التنسيق الكامل بين أجهزة المنظمة والهلال وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وعدم السماح بتجاوزها من قبل أحد إلا في حدود اختصاصه. ٥- الموافقة على إقرار ميزانية للهلال من الصندوق القومي الفلسطيني، على ضوء الميزانية والخطة وإمكانيات الصندوق. ٦- يدفع كل مقاتل تأميناً صحياً قدره نصف دينار وتقوم منظمته بدفع نصف دينار آخر لتأمين العلاج الكامل لأسر المقاتلين. ٧- إصدار

قرار بأن يكون كل عامل فلسطيني في الخدمات الطبية عضواً في الجمعية الطبية الفلسطينية على أن يقوم فرع الجمعية مع مكتب المنظمة بتنفيذ ذلك حسب ظروف كل إقليم.

(6)

قرارات شؤون الوطن المحتل

أولاً- تشكل القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قيادة واحدة تتولى المسؤوليات داخل الأرض المحتلة سياسياً وعسكرياً وتنظيمياً واجتماعياً، كما تعمل على حماية أمن الثورة وذلك لتحقيق دعم الصمود واستمرار الثورة وتصعيدها.

ثانياً- تعطى الأولوية لمتطلبات الثورة في الأرض المحتلة نضالية كانت أو اجتماعية.

ثالثاً- الاهتمام بكافة أشكال النضال الجماهيري جنباً إلى جنب مع النضال الثوري المسلح وصولاً لحرب التحرير الشعبية الشاملة.

رابعاً- الاهتمام بالإعلام الموجه للأرض المحتلة مستهدفاً دعم الصمود ورفع المعنويات ورفض الحلول التصفوية والاستسلامية حتى التحرير الشامل.

خامساً- العمل الدؤوب لتوفير مزيد من رعاية الثورة ودعمها في قطاع غزة، وتصعيدها في الضفة الغربية والأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

سادساً- رعاية أسر الشهداء والمعتقلين والمسجونين والمبعدين والمتضررين رعاية مادية ومعنوية، وإثارة قضايا الوطن المحتل على الصعيدين العربي والدولي.

سابعاً- تكليف اللجنة التنفيذية مع الجهات المختصة بدراسة القضايا الهامة التالية، ثم البت فيها بما يتمشى ومصلحة الثورة: أ) سياسة الجسور المفتوحة. **ب)** العمال العاملين في مؤسسات العدو. **جـ)** العاملين في الإدارتين العسكريتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. **د)** الطلاب الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية خارج الوطن المحتل.

ثامناً- تطوير ودعم دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية مادياً وإدارياً.

تاسعاً- مطالبة الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها المقررة لدعم الصمود في مؤتمر القمة بالرباط.

(7)

القرارات المالية

أخذ المجلس الوطني بعين الاعتبار الملاحظة الأولية التي أوردتها اللجنة المالية حول عدم قيام اللجنة التنفيذية بإعداد مشروع لموازنة منظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٢/٧١، علماً بأن أحكام الفقرة (د) من المادة ١٦ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية توكل إلى اللجنة التنفيذية مهام تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.

وقد قرر المجلس ما يلي:

أ) في مجال الميزانية

١- العمل خلال السنة ١٩٧٢/٧١ بميزانية عام ١٩٦٩/٦٨ وأحكامها. مع مراعاة النفقات الفعلية لعام ١٩٧١/٧٠ ومبدأ ضغط النفقات. ٢- الإنفاق على قوات جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية في حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانية عام ١٩٦٩/٦٨، وبموجب ميزانية تفصيلية تضعها قيادة جيش التحرير الفلسطيني وتقرها اللجنة التنفيذية. ٣- إذا دعت الحاجة إلى إقامة مشاريع تقتضيها مصلحة العمل، وسمحت موارد الصندوق القومي الفلسطيني بذلك، يجري الإنفاق على هذه المشاريع وفق ملاحق بميزانية عام ١٩٧٢/٧١ يتم إقرارها في جلسة مشتركة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام، تعقد لهذا الغرض على أن لا يتجاوز مجموع ملاحق الميزانية المشار إليها نسبة ١٠% من الميزانية السنوية.

ب) في مجال تنمية الموارد

١- تكليف اللجنة التنفيذية إجراء اتصالات عاجلة مع الحكومات العربية المنتجة للنفط لاقتطاع ١% من الزيادة في العائدات الناجمة عن فروق أسعار النفط بموجب اتفاقي طهران وطرابلس، ورصدها لدعم كفاح الشعب الفلسطيني. ٢- يؤكد المجلس قراره السابق بتكليف اللجنة التنفيذية إجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات العربية المعنية لكي تعمل على إصدار التشريعات لفرض ضريبة التحرير على أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقيمين لديها. وتقديم التسهيلات اللازمة لقيام أجهزة المنظمة بأعمال الجباية الشعبية. وكذلك تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ كافة الخطوات والوسائل التي من شأنها أن تضمن أن يؤدي كل فلسطيني أينما وجد، ضريبة التحرير المترتبة عليه بصورة منتظمة ومستمرة. ٣- تشكل اللجنة التنفيذية- فور انتهاء أعمال المجلس الوطني- وفداً ليطوف على الدول العربية لحثها على تحويل التزاماتها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تحويل الاستقطاعات المتراكمة لديها من الفلسطينيين المقيمين فوق أراضيها.

جـ) في مجال النفقات

١- تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن تفويض الصندوق القومي الفلسطيني صرف الإعانات المقررة للاتحادات الفلسطينية على أربعة أقساط متساوية بدفع كل منها في مطلع الفصل. ٢- يطلب إلى اللجنة التنفيذية وجوب صرف معونات فورية للاتحادات المستجدة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تغطية نفقاتها الإعلامية والإنتاجية العاجلة.. على أن تقوم في الوقت نفسه باعتماد ميزانيات محددة للاتحادات القائمة والاتحادات المستجدة في ضوء الميزانيات المحددة لها من قبل دائرة التنظيم الشعبي في المنظمة. هذا على أن تكون المعونة الفورية بنسبة ٢٥% من الميزانية التي تقرها اللجنة التنفيذية لكل اتحاد.

د) في مجال النفقات

١- تكليف اللجنة التنفيذية بوجوب ضغط النفقات في جميع مؤسسات المنظمة العسكرية والسياسية. ٢- تكليف اللجنة التنفيذية معالجة موضوع موظفي إذاعة صوت فلسطين.

هـ) في مجال الوحدة المالية

التأكيد على اللجنة التنفيذية للعمل على تنفيذ ما ورد في برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية.. بحيث يكون الصندوق القومي الفلسطيني، هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية. وتوحيد مالية الثورة الفلسطينية (واردات ونفقات) ويعدل النظام المالي ليتلاءم والطبيعة الثورية للمعركة.

ويصرف على مقاتلي المنظمات من الجباية الشعبية الموحدة وما ينقص يتحمله الصندوق القومي، وذلك خلال مدة لا تزيد عن الشهرين من تاريخ الموافقة على القرار الذي تتخذه القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

و) في مجال دعم الجمعيات التي أسست لهدف خدمة الثورة

١- تكليف اللجنة التنفيذية بأن تولي اهتماماً خاصاً بجمعية أسر الشهداء ودعمها في جميع المجالات لتتمكن من متابعة واجبها في تقديم المساعدات المذكورة، وأن تحول إليها كافة التبرعات التي ترد إلى الصندوق القومي الفلسطيني باسم الشهداء منذ عام ١٩٦٨. وأن تمنع الجباية باسم أسر الشهداء من أية جهة كانت غير الجمعية المذكورة، وتتولى هذه الجمعية الصرف على أسر جميع الشهداء. ٢- الطلب إلى اللجنة التنفيذية تقديم المساعدة الممكنة إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

ز) في مجال تطوير الصندوق القومي ومراقبة السياسة المالية للمنظمة

١- تكليف اللجنة التنفيذية عند إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني أن تختار الأعضاء من ذوي الكفاءات القادرة على تنمية موارد الصندوق بما يكفل استمرار وديمومة تمويل الثورة الفلسطينية وعلى أن يكون ٢٥% من أعضاء هذا المجلس (مجلس الإدارة) من المتفرغين.

٢- يشكل المجلس الوطني من بين أعضائه (لجنة مراقبة مالية عليا) يختارها من ذوي الاختصاص، وتتولى مراقبة تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وضبط الإنفاق بما يتفق وثورية المرحلة، على أن تقدم هذه اللجنة تقريراً خطياً للمجلس الوطني قبيل دورة انعقاده ■

وثيقة

بيان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة القاهرة ، ٧/٧-١٣/٧/١٩٧١

كان المجلس الوطني الفلسطيني قد شكل لجنة برئاسة رئيس المجلس لصياغة البيان الختامي لهذه الدورة، وفيما يلي نص هذا البيان:

في ظروف بالغة الصعوبة، اتسع فيها نطاق التآمر على الثورة الفلسطينية، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة في القاهرة، في الفترة الواقعة ما بين ٧-١٣ تموز ١٩٧١. وقد استمر أعضاء المجلس في مناقشة كل ما تتطلبه المرحلة الراهنة للثورة الفلسطينية. في الوقت الذي كانت فيه السلطة الأردنية تقوم بالاعتداء على رجالنا الأبطال في عجلون وجرش ومخيم غزة.

واتخذ المجلس إلى جانب المهمة النى كان يضطلع بها كافة الإجراءات المناسبة لمواجهة الموقف والتي أذيعت في حينها.

لقد تميزت الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني بميزات عديدة، مثلت خطوات متقدمة نحو الوحدة الوطنية أبرزها:

أولاً- عبر تشكيل المجلس الجديد عن تمثيله لقطاع أكثر شمولاً من المجالس التي سبقته. فقد شاركت فيه بلا استثناء كافة المنظمات الفدائية، واتسع فيه تمثيل المنظمات النقابية.

ثانياً- أكد المجلس صيغة الوحدة الوطنية التي سبق إقرارها في دورته الثامنة، واتخذ بشأنها قرارات عملية جديدة لتنفيذ وحدة قوات الثورة في كافة مجالات القيادة والتنظيم والتدريب والتسليح والأوامر القتالية. كما أقر إنشاء مجلس موحد للإعلام، ونظام موحد للجباية والإنفاق.

ثالثاً- وعلى أساس هذه المواقف والتجاوب الإجماعي معها، فقد تم انتخاب اللجنة التنفيذية كقيادة عليا للثورة الفلسطينية، اتسع فيها تمثيل المنظمات المقاتلة بصورة تضمن جماعية العمل، والبعد عن الانفراد، وبشكل يضمن مشاركة كافة القوى في مواجهة الظروف الخطيرة التي تهدد الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وقد كانت وقفة المجلس الأولى أمام الوضع الخطير الذي تواجهه الثورة في الأردن. وإزاء إصرار الحكم في الأردن على ضرب الثورة وإجهاضها، أدان المجلس

سياسة القمع والإرهاب التي تمارسها السلطة الأردنية وما ينتج عنها من تعصب إقليمي ولما ولدته هذه السياسة من آثار سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية الفلسطينية تؤدي عملياً إلى إضعاف وحدة الجماهير وإنكار حق الثورة في تمثيل الشعب الفلسطيني وتحقيق أمانيه في تحرير أرضه المغتصبة. وأدان المجلس العقبات المتوالية التي تضعها السلطة في الأردن أمام مسيرة الثوار في التوجه نحو أراضيهم المحتلة.. بما في ذلك الحصار الذي تفرضه على قواعد الثورة والتعرض لقوافل تموينها، والتصدي المسلح للرجال العائدين بعد تنفيذ العمليات العسكرية على أرضنا المحتلة.

كما أدان المجلس التجاهل المتكرر لحق الثورة الفلسطينية في ممارسة واجبها الأساسي والذي ضمنت بعض جوانبه اتفاقيات القاهرة وعمان. ويطالب المجلس بضرورة التقيد بهذه الاتفاقات. كما يطالب الدول العربية الموقعة عليها باتخاذ المواقف التي تعهدت بها لضمان تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان، وحجب المساعدات المالية عن السلطة الأردنية التي استمرت في تجاهل وعدم احترام هذه الاتفاقات حتى تستخدم من أجل الهدف الذي خصصت من أجله وهو تحرير فلسطين ورد الهجمة الإمبريالية عن الأرض العربية. وقد رأى المجلس تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الأردنية لبناء جبهة وطنية متماسكة تعمل على دعم مسيرة الثورة الفلسطينية وحمايتها ضد كل من يتآمر عليها.

إن الثورة الفلسطينية التي تجد نفسها ملزمة بالدفاع عن الحقوق الوطنية الراهنة لشعبنا في الأردن. وهي تهدف من جملة ما تهدف إليه تدعيم وحدة الضفتين.. تؤكد من خلال مجلسها الوطني أن تدعيم هذه الوحدة لا يتم عن طريق ممارسات السلطة الأردنية التي تغذي النزعات الإقليمية والانفصالية، بل على أسس وطنية ديمقراطية تعزز التلاحم بين أبناء الشعب وتوحيد جهودهم من أجل التحرير.

ثم كانت وقفة المجلس الثانية أمام التسويات السياسية.. حيث ناقش اتساع نطاق الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ التسوية، وخاصة ما تقوم به الإمبريالية الأميركية من فرض نفسها على منطقة الشرق الأوسط، بخلق أوضاع خادعة تؤدي في الحقيقة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأكد المجلس موقفه المتمثل بالتمسك الدائم بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح، وجدد الرفض الحاسم لجميع الحلول الاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك رفضه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن إرادة الشعب الفلسطيني وإصراره على مواصلة نضاله المسلح حتى يحقق كامل أهدافه الوطنية بالرغم من شراسة الهجمة التآمرية التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية..

والثورة الفلسطينية وهي تتابع نضالها وتقدم التضحيات، تتطلع دائماً إلى الجماهير العربية وقواها الوطنية وإلى حركات التحرر الوطني في العالم كي تقوم بواجبها في معركة تعتبر من أشرس المعارك التي يخوضها شعب مسالم ضد الصهيونية والقوى الإمبريالية وعملائها في المنطقة العربية.

عاشت الثورة الفلسطينية.. عاشت فلسطين حرة عربية.. وعاش نضال شعبنا العربي من أجل تحريرها ■

المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (٢/٢)[1]
القاهرة، من٧ إلى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٧١

- المهام الراهنة لحركة المقاومة.
- نحو وحدة وطنية فلسطينية راسخة..
  نحو جيش تحرير شعبي موحد.
- مشروع قرار : حول الوضع الراهن في الأردن ومهمات المقاومة.
- مشروع قرار: حول المهمات الملحة لتطوير الوحدة الوطنية وبناء جيش تحرير شعبي موحد.

(١) تقارير، مشاريع قرارات، بيانات.. مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني التاسع. عن مجلة «الحرية»، العدد ٥٧٥ في ١٩٧١/٧/١٢.

المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية
المقدم من الجبهة الديمقراطية
إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني

ليست النكسات بالضرورة ضربات قاضية في تاريخ الثورات، بل هي أحياناً تجارب لا بد منها لكي تتغلب الثورة على نقائصها وتنطلق من جديد في طريق النصر. ويمكن للانتكاسة أن تلعب هذا الدور المفيد فيما إذا انصبت الجهود الجدية على دراسة أسبابها وتلخيص دروسها والخروج منها ببرامج جديدة يمكن أن تدفع بالثورة قدماً. وبغير ذلك فإن النكسة يمكن أن تؤدي، مؤقتاً، إلى خمود الحركة الثورية وتفسخها.

لقد أصيبت ثورتنا المسلحة بأول نكسة خطيرة في أيلول الماضي ١٩٧٠. وقد أدت هذه النكسة إلى انقلاب حاسم في ميزان القوى لغير صالحها. إلا أنها لم تؤد إلى إنهاء الثورة، ولن تؤدي إلى ذلك إلا إذا أحجمنا على استخلاص دروسها والانطلاق على طريق جديد يتفادى النكسات والهزائم. وتلك هي المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق المقاومة الآن، وبالتالي على عاتق المجلس الوطني الجديد: الخروج من البلبلة والارتباك، من التردد والمراوحة، من طوفان التشكيك والتزييف وحوار الطرشان، الخروج ببرنامج ثوري جديد يرسم بوضوح طريق النصر.

لم تكن حملة أيلول صدفة أو حدثاً طارئاً كان يمكن تفاديه بشيء من المرونة. لقد كان صدام أيلول تطوراً حتمياً كان يمكن، وقد أمكن فعلاً، التنبؤ به وبنتائجه قبل وقوعه بزمن طويل. كما لم يكن هذا الصدام نتيجة لبعض الأخطاء الفردية أو الشعارات «المتطرفة» من جانب المقاومة، فلقد أكدت تجربة ما بعد أيلول أن النظام يواصل محاولاته لتصفية المقاومة حتى بعد زوال تلك الأخطاء المزعومة وسحب تلك الشعارات المسماة متطرفة.

إلا أن نتيجة الصدام: الانتكاسة، كانت بالتأكيد حصيلة الخط السياسي الخاطئ الذي درجت على تبنيه القوى المؤثرة في قيادة المقاومة، الخط القائم على سلسلة من الآمال والأوهام والتصورات الإيديولوجية أثبتت التجربة الملموسة زيفها وبطلانها.

لذلك، فإن الخطوة الأولى على طريق تجاوز الانتكاسة هو نبذ هذا الخط وصياغة برنامج نضالي جديد يقوم على تحليل واقعي لظروف الثورة وقوانينها ودروس تجاربها، وفي مقدمتها تجربة أيلول المريرة.

(1)
دروس تجربة أيلول

نشأت حركة المقاومة كبديل إيجابي لتقاعس النظام الرجعي عن مجابهة العدو الإسرائيلي وعن خوض معركة التحرير، وعجزه عن حماية أرض الوطن ومصالحه. ولقد عبرت المقاومة عن تصميم الجماهير على أخذ قضيتها الوطنية بأيديها، وعلى حمل السلاح لمقاتلة عدوها القومي بنفسها، ولم يكن بالإمكان أن تبقى المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة، بل كان المنطق الموضوعي الذي يحكم نشوءها يملي عليها أن تكون نواة لحرب شعبية شاملة تشارك فيها أوسع الجماهير المسلحة، الأمر الذي كان يملي عليها تعبئة وتسليح الجماهير في الضفة الشرقية. إلا أن هذا التطور، الذي أثمر حالة من ازدواج السلطة، كان يدخل في تناقض واضح مع مصالح وتكوين النظام الرجعي ويملي عليه تحيّن الفرص للانقضاض على المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح.

لقد أكدت تجربة أيلول أن النضال الوطني- القومي يرتبط ويتداخل بشكل عضوي وثيق مع النضال الوطني- الطبقي المضاد للإمبريالية والنظام الرجعي في الأردن. كما أكدت أن الإطاحة بهذا النظام لصالح سلطة وطنية ديمقراطية تشكل شرطاً استراتيجياً لا غنى عنه من أجل توفير مستلزمات النجاح للنضال المناهض للاحتلال والكيان الإسرائيلي.

ولقد جاءت هذه التجربة لتسدد ضربة نهائية إلى منطق التعايش مع النظام الرجعي وسياسة عدم التدخل في شؤونه الداخلية، هذه السياسة التي لا يمكن تبريرها إلا من منطلق الفصل المصطنع بين الكفاح المناهض للصهيونية من جهة والنضال المضاد للإمبريالية والرجعية من الجهة الأخرى. فالمقاومة، بقدر ما هي نضال ضد الاحتلال والوجود الصهيوني، هي أيضاً وبنفس القدر ثورة ضد سياسة الخيانة الوطنية والاستسلام للعدو وقمع الجماهير ومصادرة حرياتها وحقوقها السياسية التي ظل ينتهجها النظام منذ قيامه حتى الآن.

لقد بلغ التناقض بين الجماهير المسلحة والحركة الوطنية الملتفة حول المقاومة وبين النظام أعلى درجات حدته بعد حزيران ١٩٧٠. وكان هذا التناقض موضوعياً، من حيث الجوهر وبغض النظر عن نوايا القوى المنخرطة فيه، صراعاً من أجل السلطة السياسية. وكان ينبغي إدراك هذا الجوهر الموضوعي للصراع من أجل إحراز النصر فيه. إلا أن أوهام التعايش وموضوعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية المزعومة حجبت هذه الحقيقة الموضوعية النافرة عن رؤية الفصائل المؤثرة في قيادة المقاومة. وكان هذا الواقع السبب الرئيسي الكامن وراء انتكاسة أيلول. فلقد كانت هذه الأوهام هي المبرر

الأساسي لسياسة المساومة والتردد التي انتهجتها قيادة المقاومة، في الوقت الذي كان فيه النظام الأردني يواصل استعداداته بشكل محموم، مستفيداً من كل المساومات، من أجل شن حملة شاملة لتصفية المقاومة.

كذلك أكدت تجربة أيلول خطأ الاتجاه الذي كان يدعو إلى إهمال كافة معضلات ومهمات الثورة الوطنية الديمقراطية تحت ستار تركيز الجهود من أجل إنجاز هدف التحرير. فلقد كان واضحاً أن هدف التحرير يبقى حلماً ما لم تتحول المقاومة إلى حرب شعبية وشاملة طويلة الأمد. وخوض الحرب الشعبية يعني بالضرورة التحرر من الإمبريالية والتعبئة الديمقراطية لجماهير الشعب من خلال إطلاق حرياتها والاستجابة لمصالحها المباشرة، أي بمعنى آخر إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في الأردن حيث الأغلبية المسؤولة مباشرة عن النضال من أجل التحرير.

لقد حصدت المقاومة في أيلول الدامي نتائج سياسة التخلي والانعزال الطوعي عن المصالح والمطامح الوطنية والطبقية المباشرة للجماهير. وقد برزت هذه النتائج بأسوأ صورها في العزلة عن جماهير الضفة الشرقية التي أحجمت المقاومة (رغم امتصاصها للعناصر والقوى الفعالة في الحركة الوطنية الأردنية) عن التعبير عن مصالحها التاريخية المناهضة للإمبريالية والرجعية. ولأول مرة في تاريخه، استطاع النظام الأردني، بسبب من هذه السياسة، أن يستحوذ على قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً بين أبناء الضفة الشرقية.

وعلى صعيد آخر فضحت تجربة أيلول فداحة الخطأ الكامن في أساس السياسة العربية لفصائل الأغلبية في قيادة المقاومة. فبينما كان بوسع الثورة الفلسطينية أن تلعب دور المحفز والمفجر لنهوض جماهيري ثوري مناهض للإمبريالية والرجعية والتخلف في المنطقة العربية، وبينما كان هذا الدور يمثل المنفذ الوحيد للمقاومة من المأزق الستراتيجي المتمثل بنسبة القوى غير المتكافئة بينها وبين العدو، لعبت المقاومة فعلياً، من خلال أغلبية قياداتها، دور صمام الأمان للأوضاع العربية القائمة والعامل الذي يضمن توازنها على حساب الجماهير. فلقد رفضت المقاومة التعامل مع الجماهير العربية إلا من خلال الأنظمة الحاكمة، وانساقت وراء الاعتبارات التكتيكية القصيرة الأمد كعامل وحيد في رسم علاقاتها العربية. وحصدت المقاومة أيضاً ثمار هذه السياسة في أيلول الدامي، حيث لم تنل المقاومة من «الدعم» العربي إلا ضمن الحدود التي سمحت بها سياسات الأنظمة القائمة، تلك السياسة التي كانت تتراوح بين حدين: الأول هو الحيلولة دون نجاح المقاومة في إحراز نصر ثوري، والثاني الحد من محاولة سلطات عمان تصفية المقاومة لصالح الإبقاء على وجود شكلي لمقاومة ذيلية، ضعيفة، تابعة، عاجزة عملياً عن أن تشكل عقبة بوجه مخططات الأنظمة الرامية إلى التسوية مع العدو.

اليوم، بعد حملة أيلول بتسعة شهور، آن الأوان بالنسبة للمقاومة أن تستأصل من برنامجها وسياستها تلك الأوهام والأخطاء التي قادت إلى الكارثة. وتلك هي المهمة الرئيسية التي تقع على عاتقنا، والتي لن يكون ثمة من معنى لكل محاولات الخروج من الأزمة الراهنة دون إنجازها.

(2)

بعد أيلول . . مزيد من التراجع

لم تكن نكسة أيلول علامة تحول حاسم في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الأردني فحسب، بل كانت بداية سلسلة من التحولات على صعيد المنطقة العربية بأسرها، تتجه جميعاً لصالح المعسكر الإمبريالي- الصهيوني- الرجعي ولمصالح القيادات اليمينية الميالة إلى المساومة مع هذا المعسكر ضمن صفوف حركة التحرر الوطني العربية. فلقد شهدت الفترة الممتدة من حزيران ١٩٦٧، حتى أيلول ١٩٧٠ تصاعداً في المد الجماهيري الثوري المناهض للصهيونية والإمبريالية، والذي مثلت المقاومة بؤرة تمركزه الرئيسية. ولقد ساهم هذا المد الثوري في تعزيز طاقة الأنظمة الوطنية على الصمود بوجه الضغط الصهيوني- الإمبريالي ودعم قدرتها على المساومة من أجل تسوية «مقبولة» على أساس التفسير المصري- السوفييتي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. إلا أن هذا المد كان في الوقت نفسه يهدد بتجاوز الحدود التي تريدها له هذه الأنظمة (كأداة ضغط للمساومة في الصراع مع المعسكر الصهيوني الإمبريالي) والتحول إلى تحرك شعبي عارم يعرض لخطر جدي توازنات المصالح القائمة في المنطقة لصالح الإمبريالية.

وخوفاً من تعاظم الحالة الثورية إلى الحد الذي يعرض المصالح الإمبريالية في المنطقة للانهيار، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل جهود جدية للخروج بتسوية للصراع العربي- الإسرائيلي وتقدمت بمبادرة روجرز التي شكلت مشروعاً إجرائياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. ولقد حذرت الجبهة الديمقراطية من أن قبول مبادرة روجرز يعني «فتنمة» الحرب في المنطقة وتحويل الحرب الوطنية إلى حرب أهلية في الجانب العربي. وجاءت أحداث أيلول لتؤكد صحة هذا التنبؤ.

بعد الحرب الأهلية في الأردن أصبح بإمكان التحالف الإسرائيلي- الأمريكي، إثر التخلص من خطر الانتفاضة الجماهيرية الوشيكة في المنطقة، أن يتحول من جديد إلى موقف أكثر تعنتاً. فأعلنت إسرائيل رفضها لمبادرة روجرز (بعد أن كانت قد قبلتها قبيل أيلول)، وتخلت الولايات المتحدة نفسها عملياً عن هذه المبادرة، وابتدأ هذا التحالف الإمبريالي يسلط ضغطاً متزايداً لدفع الأنظمة العربية المعنية إلى مزيد من التراجعات.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل رفضها للمبادرة الأمريكية، فإن وقف إطلاق النار، الذي تم على أساس هذه المبادرة، جرى تمديده عدة مرات وإلى أجل غير مسمى. إلى جانب ذلك أعلنت القاهرة لأول مرة في ردها على مذكرة يارينغ استعدادها للاعتراف بإسرائيل وعقد معاهدة سلام معها. ولقد كان هذا يمثل تحولاً خطيراً في الموقف المصري باتجاه التفسير الأمريكي- الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. وأعقب ذلك تنازل خطير آخر تمثل في القبول بمبدأ التسوية الجزئية لفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفة الشرقية للقناة، بينما كان المفهوم المصري سابقاً يقوم على التمسك بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن كوحدة متكاملة.

وقد ترافقت هذه التنازلات مع تطورات خطيرة أخرى تضمنت تنامي الصراعات، إلى حد التصفيات، بين الأجنحة المتعارضة داخل حركة التحرر الوطني الرسمية الحاكمة في بعض الأقطار العربية إلى جانب انتهاج هذه الأنظمة سياسة «الانفتاح» المتزايد على الغرب وعلى الأنظمة الرجعية في المنطقة. كما تضمنت هذه التطورات تزايد أهمية الدور الذي تلعبه الأنظمة الرجعية عموماً في تقرير أوضاع المنطقة، بعد استعادتها التوازن الذي فقدته إثر حرب حزيران. إن هذه الأنظمة تنتهج سياسة منافقة مزدوجة من أجل تعزيز مواقعها وخدمة مصالح الإمبريالية في المنطقة. فلقد كانت حتى وقت قريب تطلق صرخات الحرب الجوفاء وتزعم معارضتها للتسوية السلمية لتتستر بذلك على تنصلها من أية مساهمة جدية، حتى ضمن إطار التضامن العربي الرسمي، إزاء مسألة النضال ضد العدو الإسرائيلي، مستخدمة هذا الموقف كأداة للضغط على الأنظمة الوطنية بهدف إجبارها على التنازل و«الانفتاح». والآن، بعد أن تحقق لها ذلك، نجدها تدلي بدلوها في مساعي التسوية وتدعو إلى الانفتاح على أمريكا لإقناعها بالضغط على إسرائيل، في نفس الوقت الذي تعارض فيه بشدة تسليط أي ضغط حقيقي على الإمبريالية الأمريكية من خلال مصالحها البترولية.

في مثل هذه الظروف من الانحسار الشامل للحركة الوطنية في المنطقة العربية، تخوض الثورة الفلسطينية معركتها المتواصلة مع النظام في الأردن. ولقد استفاد النظام من هذه الظروف من أجل تصعيد حملته ضد المقاومة والحركة الوطنية الأردنية، منتقلاً من أهداف مرحلية «متواضعة» نسبياً (كما عبرت عنه «اتفاقيتا القاهرة وعمان»)[1] إلى محاولة تحقيق الهدف النهائي لحملته: التصفية الشاملة للمقاومة.

(١) راجع نص الاتفاقيتين، ص٢٩٨-٣٠٦ من هذا الكتاب.

لقد زج النظام الأردني البلاد في حرب أهلية شاملة استمرت حتى الآن أكثر من تسعة شهور وتخللتها سلسلة من الوقائع الدموية البشعة من أجل إنجاز هذا الهدف المشؤوم واستعادة سيطرته على مقدرات البلاد حتى على حساب تمزيق وحدتها الوطنية وتخريب اقتصادها وتحطيم قدرتها على مجابهة العدو الإسرائيلي الذي لا يزال حتى الآن يحتل نصفها الغربي. وقد استهدف النظام من خلال ذلك فرض نفسه كممثل وحيد لشعب فلسطين والتمهيد لعقد صلح منفرد مع العدو الإسرائيلي يتنازل بموجبه، باسم شعبنا، عن جزء كبير من ترابه الوطن، مقابل تأمين مصلحته الأنانية في استعادة سيطرته على قسم من الضفة الغربية المحتلة.

أن جميع هذه التطورات تتطلب من المقاومة، ومن المجلس الوطني الجديد، وقفة جادة لإعادة النظر في سلسلة من المسلمات الوهمية التي كانت تستند إليها سياستها في السابق، بهدف التوصل إلى تقييم جديد لمهماتها وصياغة أكثر صحة لبرنامجها النضالي، تساعدها على الخروج من أزمتها الراهنة بموقف متماسك يساهم في إيقاف عملية التراجع العشوائي والتقدم نحو نهوض ثوري جديد.

(3)

الوضع الراهن في الأردن ومهماتنا

أولاً- سياسة النظام الأردني

كان الهدف المرحلي المباشر للنظام الأردني في أيلول إنهاء حالة ازدواجية السلطة (التي كانت تعتمد على الشعب المسلح) وعزل المقاومة عن قواعدها الجماهيرية المسلحة. وقد خاض النظام معركته هذه تحت شعار «انصراف المقاومة إلى مقاتلة العدو الإسرائيلي دون أن تلتفت إلى ما يجري وراء ظهرها»، بينما ينصرف هو بكل طاقاته إلى قمع الجماهير ومصادرة حريات الشعب وسلاحه. وقد جهد النظام حينذاك في الدعاية للمنطق الإقليمي الذي يفصل بين شعبي الأردن وفلسطين، ويعترف بالمقاومة ككيان فلسطيني مستقل، لا إيماناً بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين، بل تبريراً لمنطق «سيادته» المطلقة على الضفة الشرقية، تلويحاً للمقاومة بمغريات «دولة فلسطينية» في الضفة الغربية مقابل الالتزام الصارم بعدم التدخل في شؤونه «الداخلية» وإطلاق يده في الضفة الشرقية بشكل كامل. وقد كان موقف النظام، وفي هذه المرحلة التي أعقبت أيلول مباشرة، يفترض وجود جانبين، كيانين: أردني يمثله النظام وفلسطيني تمثله المقاومة، ويرحب بقبول التدخل العربي والوصاية العربية على تنظيم العلاقة فيما بينهما. وقد انعكس هذا الموقف في تعلق النظام بأذيال «اتفاقية القاهرة» التي تشكل تعبيراً قانونياً دقيقاً عن هذا الموقف وضمانة

لعنصريه الرئيسين: سيادة النظام، حرية العمل الفدائي في حدود القتال ضد إسرائيل متجاورتين في ظل الرقابة العربية.

إلا أن توازناً كهذا لم يكن قابلاً للاستمرار. فالفرضيات التي يستند إليها كانت متناقضة مع الواقع، كما أن إيقافه الصراع عند حد معين مسبقاً كان افتراضاً اصطناعياً. فمتى ما نشب الصراع في الحقيقة، لم يكن ثمة بد من دفعه دون توقف إلى نهايته: إما الإطاحة بالنظام القائم أو تصفية المقاومة.

وقد كان النظام يدرك ذلك جيداً. فلم يكن هذا الموقف بالنسبة له سوى هدف مرحلي ما إن يتم إحرازه حتى ينطلق إلى أهداف أخرى أبعد منالاً. وقد أغرق بعض قادة المقاومة في سذاجة سياسية فائقة حين توهموا أن إنجاز هذا الهدف من قبل النظام سوف يوفر إمكانية جديدة للتعايش بينه وبين المقاومة. هؤلاء الإخوان ساعدوا، من حيث لا يريدون، على إحراز النظام هدفه المرحلي هذا، مما مكنه من الانطلاق نحو هدفه الأبعد (تصفية المقاومة) خلال مدى زمني قصير نسبياً. فقد انجرفوا إلى التسليم بالشعار الرئيسي الذي كان النظام يخوض معركته حينذاك تحت ظله: تفرغ المقاومة كاملاً لقتال العدو الإسرائيلي. ولقد فعلوا ذلك خصوصاً لأنه ينسجم مع خطهم السياسي «الأصلي» الذي يدعو إلى الالتزام الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ذلك الخط الذي اضطروا إلى التخلي عنه مؤقتاً تحت ضغط الجماهير وضغط الأحداث قبيل أيلول. وزينت لهم إيديولوجيتهم الإقليمية الزائفة إمكانية الوصول إلى توازن دائم مع النظام في ظل التقيد الصارم «باتفاقية القاهرة».

في تلك الفترة الحرجة، تراجع هؤلاء القادة- نظرياً وعملياً- عن مطلب «السلطة الوطنية»، حتى بالشكل المخفف الفاتر الذي تبنوه قبيل أيلول. وتحت شعار «سيادة الدولة» جرى تسليم النظام مقاليد السلطة من جديد في مناطق سيطرة المقاومة، وتمكن النظام بذلك أن ينال بالسياسة ما عجز عن إحرازه بالقتال. ومن خلال مزيج من الضغوط السياسية والحملات العسكرية المحدودة نجح النظام في أن يفرض تطبيق «اتفاقية القاهرة» على طريقته ومصلحته.

إلا ان التوازن الذي تعبر عنه «اتفاقية القاهرة» لم يكن، وما كان بالإمكان أن يكون، سوى توازن مؤقت، سوى مرحلة انتقالية من حالة ازدواجية السلطة إلى تصفية المقاومة. لذلك فقد ابتدأ النظام يمهد لإنجاز هذا الهدف الأخير، ودخل مخططه مرحلة جديدة بعد أحداث جرش والسلط والرصيفة.

وبشكل خاص في هذه المرحلة الجديدة انقلب البنيان «الإيديولوجي» الذي أشادته دعاية النظام تبريراً لسياسته الانتقالية، انقلب على عكسه تماماً. بات التركيز الآن لفظياً

على رفض المنطق الإقليمي والإصرار على وحدة الأردن بضفتيه، مصحوباً بتمييز إقليمي بلغ أشده ضد الفلسطينيين. وأصبح النظام الآن يرفض الاعتراف بكيان فلسطيني ويرفض التعامل مع المقاومة كطرف مستقل (الفرضية الأولى التي تقوم عليها «اتفاقية القاهرة»). وأصبح يؤكد دعاوياً (ويتصرف سياسياً على أساس) أن المقاومة والعلاقة معها هي شأن داخلي من شؤون الأردن، ويرفض أية وصاية أو تدخل عربي في تنظيم هذه العلاقة (الفرضية الثانية «لاتفاقية القاهرة») باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية للأردن.

ولا شك أن البيان الدعاوي الجديد الذي تلح عليه أجهزة إعلام النظام، والموقف السياسي الذي يكمن خلفه، يتضمن تناقضات منطقية فاضحة، فإذا كان شعب فلسطين، والمقاومة بالتالي، جزء لا يتجزأ من الأردن، والعلاقة بين المقاومة والنظام شأناً داخلياً من شؤونه، فلماذا إذن تطالب المقاومة بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والتفوغ الكامل لمقاتلة العدو الإسرائيلي؟ إلا أن هذا التناقض ليس سوى تناقض ظاهري، فالموقف الجديد (الدعاوي والسياسي) يعبر تعبيراً دقيقاً عن حاجات النظام وأهدافه المادية. فهو في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى الحفاظ على سيطرته على شعب فلسطين لضمان استعادة هيمنته على الضفة الغربية في حالة انسحاب إسرائيل منها، يقاتل في الوقت نفسه (ومن أجل ضمان هدفه الأول بالذات) من أجل قمع شعب فلسطين وإقصائه عن «التدخل» في تقرير مصيره وحرمانه من أي تعبير سياسي عن وجوده، وإخضاعه لاضطهاد إقليمي مجحف. إن موقف النظام الجديد هو تبرير دعاوي وسياسي لا بد منه للهدف النهائي الذي يسعى إليه النظام في المرحلة الراهنة: تصفية حركة المقاومة، وفرض نفسه كناطق وحيد بلسان شعب فلسطين، ومن ثم عقد صلح منفرد مع العدو الإسرائيلي يتيح للنظام استعادة سيطرته على الضفة الغربية.

إلا أن هذا التناقض، مع ذلك، يعطينا سلاحاً ماضياً. فإذا كان النظام يعتبر المقاومة شأناً داخلياً، فإن المقاومة ينبغي أن تعلن أن مطالبتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية (فيما يتعلق بالأردن) لم يعد ثمة ما يبررها. وإذا كان الأردن (ككيان سياسي بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم فيه) يتحمل المسؤولية الأولى في النضال من أجل الحقوق القومية لشعب فلسطين في استرجاع وطنه، باعتبارها مسؤولية وطنية مباشرة (كما هي مسؤولية قومية عامة بالنسبة لسائر الأقطار العربية)، فإن المطلوب من الأردن بالتحديد أن يكون النظام الحاكم فيه متجاوباً مع متطلبات معركة التحرير وملبياً لها. هذه المتطلبات في ظروف التفوق الإسرائيلي الناجم عن الدعم الإمبريالي (الأمريكي خاصة) تتضمن بالدرجة الأولى التحرر من النفوذ الإمبريالي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتسليح جماهير الشعب وتعبئتها للمعركة بإطلاق حرياتها الديمقراطية وتأمين حقوقها ومطالبها المباشرة.

ولكن طبيعة النظام القائم وأهدافه السياسية تتناقض جذرياً مع ضرورة تلبية هذه المتطلبات. فلقد زج هذا النظام البلاد في حرب أهلية مدمرة لا زالت جارية حتى الآن من اجل ضمان وجوده ومصالحه الأنانية على حساب المصلحة الوطنية للشعب والبلاد. لقد شن النظام حملته الدموية ضد المقاومة والشعب المسلح تحت شعار «التخلص من أخطاء الفدائيين» المزعومة وإعادة «الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي» للبلاد. إلا أن التطورات اللاحقة سرعان ما فضحت زيف هذه الادعاءات.

فبدلاً من بضعة أخطاء فردية ارتكبها هذا الفدائي أو ذاك، أصبحت الجماهير تعاني يومياً من قمع منهجي بلغ في مداه أبعاداً غير منطقية وتحول إلى شرعة يومية دائمة. فأقيمت المئات من المخافر ومراكز المخابرات ونقاط التفتيش وأصبح المواطنون يتعرضون للتفتيش وللمضايقات يومياً واحتفظ بآلاف من خيرة المناضلين الوطنيين في السجون، أصيب العديد منهم تحت التعذيب. وبدلاً من تسليح الشعب، بذل النظام الحاكم كل جهوده من أجل نزع سلاح الشعب، واستصدر من البرلمان قانوناً يتضمن الحكم بالإعدام على كل من يحتفظ بالسلاح أو الذخيرة.

وقاتلت السلطة الرجعية من اجل مصادرة كاملة لحقوق الجماهير الديمقراطية والطبقية التي انتزعتها في ظل ازدواجية السلطة، وإحكام قبضة الدكتاتورية على البلاد.

وعلى الرغم من تشدق النظام الحاكم بالعمل من أجل التحرير، فقد تم سحب الجيش من مجابهة العدو المحتل، وتحويله إلى أداة بوليسية لقمع الشعب وزجه في معركة دائمة ضد الجماهير وإخضاعه أكثر فأكثر للسيطرة الإمبريالية الأميركية في التسليح والتدريب.

وبدلاً من الأمن والاستقرار حصدت البلاد القلق الدائم والحرب الأهلية المستمرة والخراب الاقتصادي الشامل، والركود الكامل للحركة التجارية والإنتاجية، بالإضافة إلى تمزيق وحدتها القومية وسيادة التعصب الإقليمي البغيض والاضطهاد الدائب للعمال والموظفين الفلسطينيين وتسريحهم الكيفي من وظائفهم وأعمالهم.

ولقد أدت هذه السياسة بالضرورة إلى إحكام القبضة الإمبريالية على البلاد من جديد، من خلال المساعدات المالية والعسكرية الضخمة التي قدمتها واشنطن للنظام من أجل دعم مواقعه، مما أدى إلى مزيد من الخضوع للمخططات الإمبريالية والدوران في فلكها.

إن الإهمال المطلق من جانب النظام للمعركة الوطنية ومتطلباتها يؤكد أنه يسعى ويتجه إلى عقد صلح منفرد مع العدو الإسرائيلي يتنازل بموجبه، باسم شعبنا، عن حقه

التاريخي في جزء من ترابه الوطني، مقابل إعادة ضم الضفة الغربية وإخضاعها لحكمه. وتشير الدلائل الموثوقة إلى أن هذا التوجه لم يعد مجرد مشروع، بل إنه قد تبلور على شكل اتفاق يتم بموجبه عقد معاهدة صلح على أساس تدويل القدس وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بعد إجراء تعديلات متبادلة في الحدود تتناول ضم بعض الأراضي في منطقة نابلس وجنين يعوض عنها بأراض زراعية من منطقة بيسان.

ويبدو أن النظام يؤجل إعلان اتفاقه هذا بانتظار الانتهاء من حملته الدموية الرامية إلى تصفية المقاومة من جهة مما يتيح له تفادي نشوب معارضة وطنية منظمة عند إعلان هذه الخطوة التي يزمع الإقدام عليها، وبانتظار تبلور مساعي التسوية الجزئية في قناة السويس من جهة أخرى، الأمر الذي يفسح أمامه المجال للتنصل من التزاماته العربية وإيجاد المبررات لمخططه بدعوى تنصل الدول العربية الأخرى من المعركة الموحدة. إن النظام القائم ينتظر من التسوية الجزئية لفتح قناة السويس أن تحقق له غطاء سياسياً لتوجهه نحو الصلح مع العدو، كما شكلت الموافقة على مبادرة روجرز غطاء سياسياً لحملته ضد المقاومة والشعب.

إذا كان الأردن بضفتيه (كشعب وككيان سياسي) هو فلسطين، وهو الذي يتحمل المسؤولية الأولى في التحرير كمهمة وطنية مباشرة (وذلك ما لا تكف عن تأكيده أجهزة إعلام النظام القائم هذه الأيام)، فأن هذا التأكيد، الصحيح تماماً من وجهة النظر الموضوعية، يقود بوضوح إلى نتيجة سياسية محددة: الإطاحة بالنظام القائم في عمان وإقامة سلطة وطنية ديمقراطية مهمة مركزية لا بد من إنجازها من أجل إنقاذ قضيتنا الوطنية وتأمين نجاح الثورة في إنجاز مهمتها الستراتيجية الكبرى في تحرير الأرض المحتلة وتقويض الكيان الصهيوني.

إن إنجاز هذه المهمة يتطلب بناء جبهة وطنية أردنية- فلسطينية مشتركة تتبنى برنامجاً موحداً للنضال من أجل التحرير الوطني الكامل لفلسطين إلى جانب إنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن، باعتبارهما مسألتين مرتبطتين جدلياً وعضوياً.

ثانياً- الجبهة الوطنية الأردنية

لقد أكدت الدورتان السابعة (أيار ١٩٧٠) والثامنة (شباط / آذار ١٩٧١) للمجلس الوطني وكذلك الدورة الاستثنائية المنعقدة في عمان (آب ١٩٧٠)، أكدت وحدة النضال الوطني الأردني- الفلسطيني، وتمسك المقاومة بتلاحم الشعب الأردني- الفلسطيني ووحدة مصيره الوطني المشترك، تعبيراً عن حقيقة موضوعية تستند إلى عوامل تاريخية عدة.

إلا أن مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة التاريخية ليس كافياً. وتقع على عاتق المجلس الوطني الجديد مهمة استخلاص النتائج السياسية المنطقية التي لا بد من أن يقود إليها هذا

الاعتراف. وعلى رأس هذه النتائج أن من حق المقاومة، كحركة تحرير فلسطينية، وكجزء لا يتجزأ بالتالي من الحركة الوطنية الأردنية- الفلسطينية، من حقها ومن واجبها أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية و الثورية في النضال من أجل حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن كشرط استراتيجي من أجل نجاح النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. إن التسليم بهذه النتيجة يلغي إلى غير رجعة موضوعة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» كقاعدة لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام التي ألغاها النظام نفسه من جانب واحد فضلاً عن التطور الموضوعي للأحداث.

إن الموقف الرسمي الراهن الذي يتباه هذا النظام، وتروج له أجهزة دعايته، يقوم على اعتبار المقاومة والعلاقة معها شأناً داخلياً من شؤون الأردن، انطلاقاً من تأكيد وحدة الكيان الأردني- الفلسطيني. ولكن النظام لا ينطلق في موقفه هذا من إيمان حقيقي بهذه الوحدة إلا بقدر ما تخدم مصالحه في صد ومقاومة «التدخل» العربي للحد من محاولاته لتصفية المقاومة، وفي فرض نفسه كممثل لشعب فلسطين وناطق وحيد بلسانه.

ولكن النظام ينسى أنه أول من عمل على تمزيق الوحدة الأردنية- الفلسطينية عندما كان هذا الموقف يساعده في الاستحواذ على قاعدة جماهيرية بين أبناء الضفة الشرقية، كما ينسى أن موقفه الجديد يتناقض مع استمرار مطالبته المقاومة بعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إلا إذا أريد اعتبار المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة، وفرقة غير نظامية ملحقة بجيشه المحترف، بدل أن تكون حركة تحرر وطنية لشعب مضطهد. إلا أن المقاومة ينبغي أن ترفض هذا المصير بعزم وتصميم، وأن تصر على طبيعتها كحركة وطنية لتحرير شعب فلسطين.

وليس ثمة مخرج أمام المقاومة من هذا المأزق سوى أحد أمرين: الأول هو التخلي عن مبدأ وحدة النضال الوطني الأردني- الفلسطيني، وذلك يعني- بالإضافة إلى تناقضه مع الحقيقة التاريخية الموضوعية- تبني المقاومة اتجاهاً انفصالياً لا يخدم في التحليل الأخير سوى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة لمصالح الإمبريالية، وإطلاق يد النظام في الضفة الشرقية، والتخلي بالتالي عن شرط ضروري من شروط النجاح في نضال التحرير. أما المخرج الثاني فهو إعلانها انه، إزاء إصرار النظام على اعتبار المقاومة شأناً داخلياً، فإن التزام المقاومة بقاعدة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» فيما يتعلق بالأردن لم يعد وارداً، وإن من حقها وواجبها بالتالي أن تناضل، باعتبارها جزء من الحركة الوطنية الأردنية، من أجل أهداف ومهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن.

إن تردد بعض قيادات المقاومة في انتهاج هذا الطريق يعود، جزئياً، إلى تخوفها من أن يؤدي ذلك إلى تعكير علاقاتها بالأنظمة العربية التي تشارك النظام الأردني في

اعتبار المقاومة ظاهرة عسكرية بحتة للضغط على إسرائيل، وإن كانت لا تشاركه دوافعه الإقليمية في تصفيتها (الآن وقبل التسوية) من أجل احتكار حق تمثيل شعب فلسطين. ولا ريب أن هذه القيادات سوف تبرر ترددها بحجة أن الإعلان عن تخلينا عن قاعدة «عدم التدخل» في الأردن سوف يحرمنا من إمكانية استخدام «الضغط العربي» للجم اندفاع النظام نحو تصفية المقاومة. إلا أن هذا مجرد تبرير متهافت، وليس هو الدافع الحقيقي. فلقد كشفت التجارب أن هذا «الضغط» ليس إلا عاملاً هامشياً يتضاءل دوره باطراد في جو التراجع و«الانفتاح» على الرجعية الذي يسود عموم المنطقة (سنتابع مناقشة هذه النقطة بتفصيل أكبر في مكان لاحق) . ويبقى العامل الحاسم هو النضال الجاري على أرض الأردن. فحين انتكست المقاومة في الأردن، تزعزعت مكانتها وضعف نفوذها وتأثيرها في عموم المنطقة. وحين انتصر النظام مؤقتاً في صراعه مع المقاومة في الأردن، استطاع أن يصد بسهولة كل محاولات الضغط العربية.

وإذا كان العامل الحاسم هو النضال الجاري في الأردن، فإن متطلبات هذا النضال وضرورات شحذ الأسلحة السياسية التي تمكننا من تحقيق النصر فيه هي التي ينبغي أن تكون لها الدور الحاسم في رسم مواقفنا وسياساتنا.

فالحقيقة الحاسمة هي أنه إزاء إصرار النظام على اعتبار المسألة الفلسطينية مسألة داخلية ومصادرة حق تمثيل شعب فلسطين، يصبح التزام المقاومة بسياسة «عدم التدخل» في شؤونه الداخلية امتناعاً عن التدخل في القضية الوطنية لشعب فلسطين وتخلياً عنها. إن الاكتفاء بالدعاية المحضة ضد حق النظام في تمثيل الشعب الفلسطيني لا يحل شيئاً. فالحقيقة تبقى أن هذا النظام يمتلك السلطة في الدولة التي ينتمي إليها كمواطنين أصليين، غالبية الفلسطينيين الآن. وهو بذلك يمتلك القدرة على مصادرة هذا الحق بغض النظر عن رفضنا واحتجاجنا واستنكارنا.

إزاء هذا الوضع فإن المقاومة، وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية، ممثلة في مجلسها الوطني المجتمع الآن، ينبغي أن تعلن بوضوح أن قواها العاملة في الأردن هي جزء لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الأردنية، وإنها ستضع كافة هذه القوى دون تحفظ تحت تصرف هذه الجبهة عند قيامها. كما ينبغي أن تأخذ هذه الفصائل على عاتقها مهمة المبادرة من أجل بناء هذه الجبهة باعتبارها مهمة رئيسية من مهمات نضالها في الساحة الأردنية- الفلسطينية.

إن الجبهة الوطنية الأردنية هي الأداة الرئيسية والسلاح الفعال لنضال شعبنا من اجل إقامة سلطة وطنية ديمقراطية تعبئ طاقات البلاد بكاملها من اجل صبها في معركة التحرير وتأمين مستلزمات النصر في مجابهة ودحر العدو المحتل.

وهي لذلك ينبغي أن لا تُعامل كشعار تكتيكي يستهدف إحراج النظام وتسليط الضغط عليه من أجل بعض المكاسب القصيرة الأمد: إن بعض القيادات الوطنية التي تعلن في ظروف احتدام الصراع مع النظام تمسكها وإيمانها بالجبهة الوطنية الأردنية، بل وتصل إلى حد اختراع جبهة وطنية لا وجود لها فعلياً، ترتكب خطأ كبيراً إذ تعود إلى التعامل بفتور مع مهمات بناء هذه الجبهة، بل والتهرب من مسؤولياتها إزاء هذه المهمات بمجرد ان تلوح فرصة جديدة للتعايش المؤقت مع النظام من خلال «وساطة» عربية أو غيرها. إن هذا الموقف يعبر عن استمرار سياسة التضحية بمتطلبات النضال الثوري الجاد في سبيل أهداف وهمية أو قصيرة الأمد. كما أنها تعبر عن التمسك بسياسة تنصل المقاومة تجاه مسائل التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن، ومتابعة العمل ضمن إطار صيغة «عدم التدخل» ومحاولة التلويح بالجبهة الوطنية الأردنية كسلاح للضغط على النظام دون قطع خط الرجعة على إمكانية التوصل إلى مساومة جديدة معه، ودون تعريض علاقاتها العربية الرسمية للتأزم.

إن المرحلة الخطيرة الحاسمة التي وصلت إليها قضيتنا الوطنية، والهوة السحيقة التي جرت البلاد إليها سياسة النظام، لم تعد تنسجم مع أسلوب رسم السياسات على طريقة خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء. وإن على حركة المقاومة أن تنبذ وتدين بوضوح اتجاهات التردد والمساومة التي قادت إلى الكارثة في أيلول، والتي لم ولن ينجم عنها سوى الكوارث المتتابعة بعد أيلول.

ثالثاً- مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن وبرنامج الجبهة الوطنية

إن المهمة الستراتيجية المركزية التي تجابهها الثورة في الأردن في مرحلتها الراهنة هي مهمة الإطاحة بالسلطة القائمة وإقامة سلطة وطنية ديمقراطية تمثل تحالف طبقات الشعب الوطنية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية. ومقابل سياسة القمع والتعصب الإقليمي والتخريب الاقتصادي والتفريط الوطني التي ينتهجها النظام الحالي يترتب على السلطة الوطنية الجديدة أن تضطلع بإنجاز برنامج ثوري بديل يضمن أقصى درجات التعبئة لطاقات الشعب والبلاد من أجل صبها في حرب شعبية طويلة الأمد لا تتوقف إلا بالتحرير الكامل للأرض المحتلة (منذ ١٩٤٨)، كما يضمن إنجازاً جذرياً لمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي تتضمن توفير مستلزمات النصر الوطني الحاسم والتي تتمثل في:

١- تحرير البلاد من النفوذ الإمبريالي وإلغاء المصالح الاستعمارية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإمبريالية التي تدعم العدوان الإسرائيلي وتساند مطالب إسرائيل التوسعية.

٢- فك ارتباط اقتصاد البلاد مع السوق الرأسمالية العالمية وإعادة بناء الاقتصاد الوطني في ظل التحرر الاقتصادي الكامل والتعاون مع الدول الاشتراكية بشكل يضمن

تلبية مستلزمات الحرب الوطنية طويلة الأمد (انتهاج سياسة التقشف، وقف عمليات الرشوة والإثراء غير المشروع تحت ستار «مساعدات دعم الصمود»، الاتجاه نحو التصنيع السريع بقيادة قطاع عام قوي يسيطر على الصناعة والتجارة الخارجية والبنوك).

٣- تلبية المصالح المعاشية المباشرة للجماهير العاملة بزيادة الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ومحاربة البطالة وتعبئة القوى الإنتاجية العاطلة لتأمين مستلزمات الصمود.

٤- تحرير الجماهير الفلاحية في الريف من التقاليد القبلية ومن استغلال كبار ملاكي الأراضي وتجار المدن، وتصفية الإقطاع وإلغاء ديون المرابين وتنفيذ إصلاح زراعي جذري.

٥- إيقاف عمليات القمع والإرهاب الأسود، وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء جميع القوانين التي تحد من حق الجماهير في التنظيم النقابي والسياسي والاجتماع والنشر، وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين.

٦- تسليح وتدريب الجماهير الواسعة وتنظيمها في كتائب الميليشيا.

٧- تطهير الجيش من العناصر الرجعية والفاسدة وإعادة تنظيمه على أسس ديمقراطية عصرية تؤهله للعب دوره كطليعة نظامية للشعب المسلح، وتأمين السلاح من دول المعسكر الاشتراكي وكافة الدول الصديقة المعادية للإمبريالية وحل أجهزة القمع من أمن ومخابرات.

٨- انتهاج سياسة عربية ثورية تسعى إلى تحقيق الوحدة العربية بمضمون ديمقراطي شعبي والتضامن الوثيق مع كافة القوى الثورية المعادية للإمبريالية في النضال ضد العدو الصهيوني المشترك.

٩- توثيق العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي وانتهاج سياسة خارجية تقدمية.

١٠- الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإلغاء كافة مظاهر التعصب والتمييز الإقليمي وتحقيق المشاركة على قدم المساواة بين الشعبين الأردني والفلسطيني في تقرير كافة جوانب الحياة في البلاد، والالتزام برفض الحلول الاستسلامية بما فيها محاولات الصلح المنفرد وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وشن حرب شعبية طويلة الأمد لإنجاز التحرر الشامل.

إلا أن إنجاز هذه المهمة الستراتيجية انطلاقاً من الوضع الراهن، يتطلب الاضطلاع بالنضال من أجل سلسلة من المهام المرحلية المباشرة التي تضمن تعبئة وتجنيد كافة القوى الوطنية القادرة على إنجاز هذا البرنامج الاستراتيجي. إن أولى هذه

المهام الراهنة المباشرة تتلخص في صد هجمة النظام والبدء بتراكم القوى من أجل تجاوز مرحلة الانحسار الثوري. وضمن هذا الهدف المباشر، تحتل مكاناً مركزياً مهمة بناء الجبهة الوطنية الأردنية التي ينبغي أن تضم كافة فئات وطبقات الشعب المعارضة للنظام، متحدة على أساس برنامج حد أدنى من انتشال البلاد من الهوة السحيقة التي وصلت إليها بسبب إصرار النظام القائم على تغليب مصالحه الأنانية ووضعها فوق مصالح الوطن والشعب. إن برنامج الحد الأدنى الذي ينبغي أن تقوم على أساسه الجبهة الوطنية يجب أن يتضمن النضال من اجل حكم وطني ديمقراطي قادر على إعادة الوحدة الوطنية للبلاد ومعالجة الآثار المدمرة التي قادت إليها سياسة الحكم الحالية، وذلك بالعمل على:

١- إيقاف الممارسات القمعية وإطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب، وتحريم أساليب التعذيب واحترام كرامة المواطنين وإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء الوطنيين.

٢- إقصاء حكومة أعداء الشعب وعزل ومحاكمة جميع المسيئين بحق الشعب.

٣- الاعتراف بحق الجماهير في حمل السلاح وفي الانتظام في صفوف الميليشيا، وإطلاق حرية المقاومة وحقها في التحرك السياسي والعسكري والإعلامي والمالي دون قيود.

٤- إنهاء التعصب الإقليمي وإيقاف سياسة اضطهاد السلطة ضد الفلسطينيين وإلغاء التمييز الإقليمي في أجهزة الدولة وتحريم التسريح الكيفي للعمال والموظفين.

٥- تطهير الجيش من العناصر الرجعية والفاسدة والتوقف عن استخدامه كأداة بوليسية لقمع الشعب وإعادته إلى واجبه الطبيعي المشرف في مجابهة العدو وفك ارتباطاته بالإمبريالية وتسليحه من المعسكر الاشتراكي وسائر الدول الصديقة.

٦- نبذ سياسة الخضوع للإمبريالية والانعزال العربي، وانتهاج سياسة خارجية عربية تقدمية وإحياء الجبهة الشرقية.

٧- فضح كافة المحاولات السرية التي أقدم عليها النظام العميل لعقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الإسرائيلي والالتزام برفض جميع الحلول الاستسلامية والتصفوية.

٨- إيقاف سياسة التخريب الاقتصادي وتلبية المطالب المعاشية الملحة لطبقات الشعب الكادحة.

إن بناء الجبهة الوطنية الأردنية ومباشرة نضال فعال تحت لوائها من اجل هذه المهام الملحة، سيشكل خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تجاوز الانقسام الإقليمي وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الأردني- الفلسطيني وحرمان النظام من فرصة تضليل الفئات الوطنية من أبناء الضفة الشرقية والارتكاز إليهم كقاعدة جماهيرية في حربه

الشرسة ضد المقاومة وسوف يساهم بالتالي في كسر حدة الهجمة الرجعية ووضع حد لعملية الانحسار الثوري.

رابعاً- الانقسام الإقليمي، جذوره، سبل تجاوزه

تكتسب معضلة الانقسام الإقليمي أهمية خاصة لدى مناقشة الأوضاع الراهنة وبشكل خاص النضال الوطني في الأردن. فلقد نمت هذه المشكلة، بعد أيلول بشكل خاص واكتسبت أحجاماً عملاقة تضع عقبات حقيقية في وجه النضال الوطني المشترك. وتبلور هذا الانقسام مؤخراً حتى شكل نزعتين متناقضتين لكل منها أنصارها وجماهيرها الواسعة: نزعة التعصب الإقليمي الشرق- أردنية والنزعة الانفصالية الفلسطينية. إن مجرد تأكيد الصيغ العامة عن ضرورة الوحدة الوطنية ووحدة المصير المشترك لم يعد يجدي بحد ذاته في معالجة هذه الظاهرة. فكلا النزعتين تتلاءم جيداً مع هذه الصيغ العامة وتتكيف معها وتستخدمها لتبرير أهدافها الخاصة. ولا بد لمعالجة هذا الانقسام من الاعتراف بأنه يستند إلى أسس مادية لا مناص من فهمها وتحليلها من اجل اكتشاف سبل تجاوزها والقضاء عليها.

إن هذا الانقسام الذي يتخذ مظهراً إقليمياً، يجد جذوره في اختلاف الدور الاجتماعي- الإنتاجي الذي تلعبه كل من المجموعتين البشريتين وتباين تركيبهما الطبقي. فلقد كان الهرم الاجتماعي الشرق- أردني يرتكز إلى استمرار بقايا أساليب الحياة والإنتاج ما قبل الرأسمالية الأشد تخلفاً، حيث تتكون قمة هذا الهرم من شبه الإقطاع والأرستقراطية العشائرية وفئة تجارية طفيلية نمت من صفوفها فيما بعد شريحة رأسمالية كومبرادورية، بينما تتكون قاعدة هذا الهرم من البدو والمزارعين وشريحة ضيقة من الحرفيين والبرجوازية الصغيرة في المدن.

وكان هذا التكوين الاجتماعي يمارس نشاطات إنتاجية محدودة وضيقة (تربية الحيوانات، زراعة شحيحة وتجارة محدودة). إلا أن انهيار أسس الاكتفاء الذاتي المنغلق الذي كانت تقوم عليه حياته في الماضي، هذا الانهيار الذي تسارع بشكل خاص بعد ضم الضفة الغربية، تقابله من الجهة الأخرى مزاحمة قوى الإنتاج الرأسمالية الناهضة والأكثر عصرية التي كان يمثلها التكوين الاجتماعي الفلسطيني[1]، هذان العاملان دفعا بالمجموعة

---

(١) لا يغيّر من صحة هذا التقييم النسبة الكبيرة من البروليتاريا الرثة واللاجئين المعدمين العاطلين عن الإنتاج والعمل بين صفوف الفلسطينيين. ذلك أن تشكيل هامش واسع من البروليتاريا الرثة وجيش العاطلين الاحتياطي هو ظاهرة ملازمة لأي مجتمع رأسمالي حديث التكوين، يكثف من هذا الميل الظروف الخاصة الناجمة عن النزوح والتشرد القومي بسبب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. إضافة إلى ذلك فإن الحديث يدور هنا بشكل خاص عن المقارنة النسبية للدور الإنتاجي الذي يلعبه كل من التكوينين البشريين، وليس عن التقييم المطلق لدرجة تقدم كل منهما.

البشرية الشرق- أردنية إلى البحث عن موارد جديدة للعيش والرزق تمثلت بالدرجة الأولى في الاعتماد على الإنفاق الحكومي والانخراط في أجهزة الدولة والجيش خاصة. ولقد استطاع النظام أن يوفر لها هذا المخرج، إلا أنه تمكن من ذلك فقط بفضل مساعدات الإمبريالية التي كان ينالها بسبب الدور الخاص الذي يلعبه في الحفاظ على توازن المصالح الإمبريالية في المنطقة: دوره كصمام أمن للوجود الإسرائيلي، دوره كأداة لقمع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية، ودوره كدولة عازلة تحول دون انتشار لهيب النزاع العربي- الإسرائيلي لتثوير مجموع المنطقة، بالإضافة إلى الخدمات التي كان يقدمها في التآمر المباشر على حركة التحرر الوطني والأنظمة التقدمية في المنطقة.

ومع بروز المقاومة وتنامي سلطتها في الأردن (وبشكل خاص بسبب كونها قد طرحت نفسها كحركة ذات اهتمامات فلسطينية بحتة) وجد هذا التكوين الاجتماعي الذي يعتمد على امتيازه الإقليمي في أجهزة السلطة كمصدر رئيسي للعيش، وجد أن المزاحمة الفلسطينية قد ابتدأت تهدده في هذا المصدر.

وقد قبضت الرجعية الحاكمة وامتداداتها على هذه الفرصة لتقدم تعبيراً إيديولوجياً زائفاً لهذه الحاجة المادية متمثلاً في نزعة التعصب الإقليمي التي تستهدف تجنيد هذا التيار لخدمة هذا النظام الحاكم. وقد وجدت هذه النزعة تعبيراً عنها في الشعارات التي تدغدغ الرغبة في التخلص من الفلسطينيين (فلسطيني ما بدنا نشوف) مقترنة من الجهة الأخرى بإدانة أي اتجاه انفصالي فلسطيني (تسقط الدولة الفلسطينية المسخ). على الرغم من التناقض الظاهري بين الشعارين، إلا أنهما يعبران في الحقيقة عن حاجة مادية واحدة: التخلص من مزاحمة الفلسطينيين والاستئثار بموقع ممتاز على حسابهم في أجهزة السلطة، وفي نفس الوقت الاستمرار في القبض على زمام القضية الفلسطينية كمنفذ للحصول على المساعدات الخارجية التي تكفل استمرار دوران عجلة جهاز الدولة كمصدر عيش رئيسي.

إن هذا الموقف المتناقض ليس إلا تعبيراً شعبياً (دارجاً) عن تناقضات سياسة النظام نفسه، اعتبار المقاومة شأناً داخلياً وتحريم تدخلها في الشؤون الداخلية، وقمع وتطويق الشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت ادعاء الحق في التكلم باسمه، حرمان الفلسطينيين من حقوقهم كمواطنين في الدولة وفي نفس الوقت إدانة أي توجه بين صفوفهم لتشكيل دولة مستقلة، الخ.. أي بعبارة أخرى: خنق الدجاجة الذهبية ومطالبتها بالاستمرار في وضع البيض الذهبي.

إلا أن هذا الحل الذي تقدمه الرجعية الحاكمة للأزمة التي تعيشها جماهير الضفة الشرقية ليس سوى حل وهمي. ذلك أن الحل الحقيقي الوحيد هو في إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية وتحطيم النظم الإقطاعية والقبلية وبناء الاقتصاد الوطني على أسس

إنتاجية متماسكة ودمج الجماهير الكادحة الشرق- أردنية في عجلة الإنتاج. وبدون ذلك فإن سياسة النظام الرجعي لن تقود إلا إلى مزيد من الخراب والتدمير الذي ستصل آثاره السلبية في النهاية لتصيب أبناء الضفة الشرقية أنفسهم.

فضلاً عن ذلك فإن سياسة التعصب الإقليمي أو الاستئثار بموارد الدولة تشكل حلاً للأزمة الشرق- أردنية فقط حين تتوفر مصادر التمويل الخارجي التي تتوقف في النهاية على الدور الخاص الذي يلعبه النظام الأردني في طمس القضية الفلسطينية. إلا أن هذه السياسة نفسها التي لم يعد بالإمكان إنجاز أهدافها إلا بوسائل القمع الجماعي للفلسطينيين، تقود في النهاية إلى إضعاف قدرة النظام على تأدية هذا الدور وفضح زيف أداءه بتمثيل شعب فلسطين. وهكذا فإن سياسة تقوم على هذا التناقض لابد في النهاية من أن تحفر قبرها بيدها.

إن الرجعية الحاكمة تحاول الخروج من تناقضاتها بتسعير حمى التعصب الإقليمي وتصعيد حملة الاضطهاد والتمييز المضادة للفلسطينيين. فهي تقدم على تسريح العمال والموظفين والجنود الفلسطينيين بالجملة، وتغلق سبل العيش والعمل في وجوههم، وتشردهم بعد هدم مخيماتهم، وتشن حملة اضطهاد وتنكيل جماعي ضدهم.

إلا أن السياسة الإقليمية العمياء بحد ذاتها تولد لدى الجماهير الفلسطينية ردود فعل انفصالية عنيفة. إن النزعة الانفصالية هي التعبير العفوي، ضمن مستوى الوعي الجماهيري الراهن، عن رغبة الجماهير الفلسطينية في الخلاص بأي ثمن من العذاب اليومي الذي أصبح يضمنه خضوعها للنظام القائم.

وإزاء إحجام المقاومة عن التبني الرسمي لمهمة إسقاط النظام وإزاء تنصلها تحت شعار «عدم التدخل» من النضال في سبيل الحقوق الراهنة للشعب الفلسطيني في الأردن، بل وإزاء فقدان الجماهير الثقة بقدرة المقاومة- بعد أيلول- على إنجاز هذه المهمة في المدى القريب فإن الانفصال يبدو لها المخرج الوحيد. وتقبض البرجوازية الفلسطينية بدورها على هذه الفرصة لتقدم لهذه النزعة هدفاً سياسياً يبدو سهل المنال: «الدولة الفلسطينية».

ولكن كما تقدم الرجعية الأردنية حلاً وهمياً لمأزق الجماهير الشرق- أردنية، كذلك فإن المخرج الذي تقدمه البرجوازية الفلسطينية ليس إلا حلاً وهمياً، وتعبيراً مشوهاً عن حاجة مادية مشروعة.

فالدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، أي على أرض الضفة الغربية بالتحديد، لن تشكل حلاً جدياً، ولا حتى مؤقتاً، للعذاب اليومي الذي يعاني منه شعب فلسطين: **أ)** لأنها لن توفر الموارد المادية ولا الاتساع الجغرافي اللازمين لاستيعاب

أغلبية الفلسطينيين، الأمر الذي سيضطرها مرة ثانية إلى الوقوع بين براثن الإمبريالية والخضوع لمخططاتها وبالتالي التنازل عن الحق التاريخي لشعب فلسطين في كامل ترابه الوطني. **ب)** لأنها لن تملك القدرة على صد ضغوط الاستعمار الصهيوني التوسعية من جهة وضغط النظام الأردني من جهة ثانية. **ج)** لأن من المستحيل عملياً وموضوعياً أن تتم عملية تهجير شاملة في الأمد القريب لمعظم الفلسطينيين من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، وبذلك تبقى مشكلة مئات الألوف من الفلسطينيين في الضفة الشرقية دون حل.

إن على حركة المقاومة أن تؤكد من جديد معارضتها لشعار «الدولة الفلسطينية» باعتباره حلاً زائفاً للمشكلة المباشرة التي تعاني منها الأغلبية الفلسطينية في الأردن. وعليها بالتالي، ان تؤكد رفضها لكافة التطبيقات العملية الآنية لهذا الشعار الوهمي كمشاريع إقامة حكومة فلسطينية في المنفى وغيرها. وعليها أن تؤكد أن الحقوق القومية لشعب فلسطين لن تتحقق كاملة إلا عند سحق الكيان الإسرائيلي وتحرير كامل ترابنا الوطني. وعليها أيضاً أن تؤكد من جديد صحة مقررات المجالس الوطنية السابقة، بشأن التمسك بوحدة الضفتين واعتبارها وحدة قومية مقدسة. هذا كله ضروري، إلا أنه ليس كافياً على الإطلاق، فالاكتفاء بالدعاية ضد «الدويلة الفلسطينية» لا يحول دون التفاف الجماهير حولها وهي تدفع إلى ذلك دفعاً بفعل سياسة النظام. والنضال من أجل الحقوق القومية الكاملة لن يحول دون ضمان الحق الآني للفلسطيني في أن يعيش وأن يعمل كمواطن وكإنسان. إن الاكتفاء بترديد المبادئ الصحيحة بشكل عام لن يقدم حلاً للمعضلات اليومية التي يثيرها الصراع.

فضلاً عن ذلك، فإن الاكتفاء بإعلان التمسك بوحدة الضفتين، والتزام الصمت حول مسألة إسقاط النظام الرجعي القائم، تعني عملياً دعوة الجماهير إلى الخضوع لهذا النظام إلى الأبد. إن هذه الدعوة تخدم وتبرر سياسة النظام الراهنة إلى مصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين وعقد صلح استسلامي باسمه مع العدو الإسرائيلي يتنازل بموجبه عن حق شعبنا في كامل ترابه الوطني مقابل إعادة إخضاع الضفة الغربية لحكمه.

إلا أن من واجب حركة المقاومة، في هذا الظرف بالذات، أن تبرهن أنه ليس قدراً محتماً على شعبنا أن يقع بين مطرقة إسرائيل وسندان الرجعية الأردنية، ولا بد أن يبقى إلى الأبد كالمستجير من رمضاء الاحتلال بنار القمع الرجعي. إن من واجب حركة المقاومة أن تقدم للجماهير أملاً جديداً، طريقاً جديداً يشحذ ويعبئ طاقاتها للنضال ويفند الأوهام الانفصالية في أذهانها. وعلى حركة المقاومة أن تؤكد أن نفس محاولة النظام الرجعي عقد الصلح الاستسلامي مع العدو ستنقلب وبالاً عليه وستفجر إمكانيات ثورية هائلة، محلياً وعربياً، تسمح بإطاحته.

إن نضالنا من أجل إعادة وحدة الضفتين مرتبط بشكل لا يقبل الانفصال بالنضال من أجل إسقاط النظام القائم وإقامة نظام وطني ديمقراطي. وفي حالة زوال كابوس الاحتلال عن الضفة الغربية، فإن شعبنا لن يسمح بإعادة إخضاعها إلى النظام الأردني، بل سيوطد فيها منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية للنضال من أجل إسقاط النظام القائم وإقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الأردن كخطوة ضرورية من أجل متابعة النضال المسلح لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإلغاء الكيان السياسي الإسرائيلي.

خامساً- ماذا تعني الآن الحقوق الوطنية (القومية) لشعب فلسطين؟ وما هي المهام السياسية الراهنة لحل هذه المسألة؟

تحت سيطرة الرجعية الأردنية واضطهادها الإقليمي للشعب الفلسطيني ومنظماته الوطنية ينمو ويتغلغل الميل الانفصالي العفوي بين صفوف قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في الضفتين، كرد فعل مباشر وعفوي ضد قمع هذه الرجعية وسجونها، وكحل آني ومباشر تضطر الجماهير مرغمة إلى تعليق الآمال عليه من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية وقضيتها، لأنها تدرك بحسها العفوي أن هذا السلاح هو السلاح السياسي الوحيد المتوفر لها الآن حتى ترد للرجعية الصفعة بصفعة مثلها. إن الاكتفاء في مجابهة هذا الميل الانفصالي العفوي، بموقف التجاهل والتعامي عن الحقائق أو بطرح المبادئ المجردة والأهداف بعيدة الأمد (وحدة الضفتين، التحرير من البحر إلى النهر)، أو باتخاذ موقف الاستنكار والإدانة والرفض، هذا الموقف ليس فقط غير كاف وعاجز عن تنفيذ الأوهام الانفصالية، بل هو أيضاً رضوخ لعملية الابتزاز السياسي التي يمارسها النظام وتبرير لسياسته القمعية.

إن من يرفض شيئاً لا يقدم أي حل إلا إذا قدم البديل عن الرفض، والبديل المطلوب ليس فقط ترديد المبادئ المجردة، بل أيضاً وبالدرجة الأولى طرح المهام الآنية والراهنة التي تكفل تنفيذ هذه المبادئ في الأمد البعيد. لقد ألقى النظام القفاز بوجه المقاومة وحدد من جانبه طبيعة المعركة وأهدافها السياسية بوضوح كامل. إنه يقوم منذ الآن ومقدماً باضطهاد الشعب والعمل على تصفية المقاومة حتى يتمكن من استعادة الضفة الغربية وإخضاعها من جديد لسياط جلاديه بعد وصوله إلى حل استسلامي مع العدو. فما هو الرد الذي قدمته المقاومة لجماهيرها، من أجل إعادة القفاز إلى وجه العدو الرجعي. هذا هو السؤال الحاسم.. لنقل كلمتنا بوضوح وجرأة لأن استمرار التعامي عن الحقائق وسياسة الهروب والتجاهل للمسائل الراهنة لن يؤدي في النهاية إلا إلى انتصار مخططات الرجعية وتنفيذها بنجاح، لأن الرجعية تعرف جيداً ما تريد، وتقاتل شعبنا بكافة الوسائل حتى تصل إلى ما تريد.

إن الأساس في نشوء الميل الانفصالي العفوي لدى الجماهير، هو فقدان الأمل في نصر قريب ومباشر، يمكن تحقيقه في مرحلة الانحسار الثوري النسبي وتصاعد القمع، مما يولد ردة سياسية وإيديولوجية بين صفوف قطاعات واسعة من شعبنا. وتتكثف خيبة الأمل هذه بشكل خاص عندما تجد الجماهير أن الحركة الوحيدة التي تعلق عليها آمالها في الخلاص من هذا النظام وقمعه الوحشي الشامل، هذه الحركة، أي المقاومة لا تزال تتنصل رسمياً من مهمتها هذه تحت شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» وتكتفي بترديد الحلول العامة وبعيدة الأمد دون تحديد لمهمات راهنة وسبل إنجازها.

هذا الوضع يقلل من ثقة الجماهير بإمكانية الخلاص من الإرهاب الرجعي فتلجأ إلى الهروب منه إلى الانفصال. وبالرغم من أن هذا الميل يقدم حلاً وهمياً للمعضلة التي يدعي معالجتها، إلا أنه يشكل تعبيراً عفوياً عن الطموح المشروع لأوسع الجماهير الفلسطينية من أجل التخلص بأي ثمن من سياسة القمع الجماعي والاضطهاد القومي والتعصب الإقليمي الذي يسدله عليها النظام الرجعي. وبهذا المعنى فإن هذا التيار يكتسب مضموناً ثورياً عفوياً من حيث الجوهر. وإذا كانت البورجوازية الفلسطينية تستغل هذا الطموح المشروع لتحاول امتصاصه في طرق ومسارب تؤدي في التحليل الأخير إلى نتائج رجعية، فإن هذا لا ينفي مضمونه الثوري الجوهري، ذلك أن البورجوازية تتمكن من ذلك فقط بسبب غياب أي مخرج آخر تستطيع الجماهير من خلاله أن تعبر عن طموحها المشروع. إن شعارات الانفصال و«الدولة الفلسطينية» ليست بالنسبة لهذه الجماهير منفذاً بحد ذاتها بقدر ما هي سلاح للنضال ضد إرهاب وقمع الرجعية واضطهادها القومي وتعصبها الإقليمي البشع. إن تنفيذ هذه الشعارات، باعتبارها حلاً وهمياً، يتطلب توفير بديل ثوري لها، يتطلب إجابة واضحة وصارمة على مسألة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين داخل الأردن، الآن وبعد تحرير الأراضي المحتلة، تلك المسألة التي تشكل سؤالاً كبيراً يدور في أذهان أوسع جماهيرنا ومسألة راهنة تشعر هذه الجماهير أنها تحتاج إلى حل حتى يتنامى حسها الثوري وعزيمتها من أجل استمرار نضالها البطولي.

إن الشعب الفلسطيني لن يحصل على حقوقه القومية كاملة إلا بعد تحرير كامل ترابه الوطني وإلغاء الكيان السياسي الإسرائيلي الدخيل. إن هذا المبدأ صحيح تماماً. ولكنه لا يعني أن على شعبنا أن يتخلى عن حقوقه الجزئية، وأن يبقى فريسة للتشريد والتنكيل والقمع حتى تتوفر إمكانية انتزاعه لحقوقه الكاملة في الأمد البعيد. إن الرجعية هي التي تحاول أن تفرض هذا المفهوم على شعبنا من أجل تبرير سياستها القمعية الإقليمية المقيتة. الرجعية هي التي تقول لجماهير شعبنا: إن حقوقكم لن تأتي إلا بعد

القضاء على إسرائيل، إذن عليكم أن تخضعوا الآن وأن تنصرفوا إلى مقاتلة إسرائيل وتتخلوا عن حقوقكم الراهنة ولا تتدخلوا فيما لا يعنيكم. والجبناء أعداء الشعب هم الذين يعملون على ترويج هذا المفهوم بين صفوف شعبنا، لأنهم يعرفون أن المطالبة بالحقوق الوطنية لشعبنا يعني حرمان الرجعية من سلاحها السياسي، مما يفتح الباب على مصراعيه للنضال من أجل انتزاع هذه الحقوق وهم لا يريدون أن يضعوا أنفسهم في صدام جديد مع الرجعية.

إن الرجعية حين تفرض على الشعب الفلسطيني وثورته أن يرضخ لقاعدة «كل شيء أو لا شيء» حين تحارب أية دعوة للحصول على الحقوق الوطنية لشعبنا الآن في الأردن وتدعي أن حقوقه الوطنية يمكن الحصول عليها فقط بعد تحرير كامل فلسطين، فهي إنما تعبر عن رغبتها في استمرار إخضاعه إلى الأبد. ولكن الواقع هو أن الشعب الفلسطيني لن يستطيع أن يحقق هدفه الإستراتيجي في التحرير والعودة إلا إذا انتزع حقه الآن في الحرية والحياة والسلاح والمساواة الإقليمية والمشاركة في السلطة السياسية من خلال حكم وطني ديمقراطي. إن التخلي عن الحقوق الراهنة لن يساهم في إنجاز الهدف الاستراتيجي البعيد (هدف التحرير والعودة)، بل سوف يؤدي إلى إلغائه إلى الأبد، كما أن التمسك بالهدف الاستراتيجي لا يعني نبذ الحقوق والمطالب الراهنة والتعفف عنها. لقد انتزع شعبنا العظيم حقوقه وحرياته من بين أنياب الرجعية طوال ثلاث سنوات في ظل العمل المسلح، ودفع قبل أيلول وبعده تضحيات بالغة ثمناً للحصول على هذا الحق ولا زال يدفع المزيد. وعندما تم توقيع «اتفاقية القاهرة» (٢٧/٩/٧٠) اعترفت الأنظمة العربية جميعها بأن مبدأ المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات هو الذي ينبغي أن يسود العلاقات داخل الأردن. لقد اعترفت بأن «شعب فلسطين تمثله أساساً الثورة الفلسطينية، وأنها صاحبة الحق الوحيد في التحدث باسم هذا الشعب وتقرير مصيره». ولم يكن هذا كرماً أو عطاء سخياً من هذه الأنظمة، بل كان حقاً اضطر الجميع للاعتراف به بفضل نضال شعبنا وتضحياته. ولا يمكن لشعبنا أن يتخلى عن حقوقه الراهنة في الأردن، لأن هذه الحقوق تعني بالنسبة له حرية الكفاح المسلح والتنظيم والعمل السياسي ودعم ثورته وتأييدها، كما تعني سحق كل أشكال الاضطهاد الإقليمي وإلغاء التمييز في الحقوق والمعاملة وتصفية التعصب الإقليمي والكف عن مطاردة أبنائه في قوت يومهم ومعيشتهم.

إن شعب فلسطين الذي اضطهدته الرجعية طوال عشرين عاماً، يدرك أن تغييرات هائلة وعظيمة قد جرت وأن عجلة التاريخ لا يمكن إعادتها إلى الوراء رغم النكسة المؤقتة، وأن خبرته وتجربته التي اكتسبها طوال ثلاث سنوات من الانتصار على الرجعية لن تذهب سدى، وأن الرجعية تكون واهمة تماماً إذا اعتقدت بأن الشعب سوف يعود

ويتخلى عن حقوقه الوطنية في المشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير البلد. إن الحقوق الوطنية والنضال من أجل الحصول عليها الآن وفي المرحلة الراهنة لا بد أن يستند على ما يلي:

١- تنفيذ «اتفاقيتي القاهرة وعمان» اللتين تؤكدان باعتراف الجميع على حق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الأردن. وأن الثورة الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره. وإذا كانت الرجعية تدعي الآن أن «اتفاقية القاهرة» «كانت خطوة على الطريق ولا بد من تعديلها، كما أن على المقاومة أن تتعامل مع السلطة على أساس أنها خاضعة تماماً للسلطة وسيطرتها»، فإن هذا يكشف بوضوح نوايا السلطة وأهدافها في حرمان شعبنا من أبسط حقوقه واستمرار القمع والتمييز ضده.

٢- حق الثورة في العمل المسلح بحرية، وحقها في تنظيم شعبنا وإعداده عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً كما نصت الاتفاقيات.

٣- حصول شعبنا على كامل حرياته الديمقراطية وإيقاف الإرهاب القمعي.

٤- المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والفرص، وإلغاء التمييز الإقليمي، والمشاركة في السلطة السياسية من خلال حكم وطني ديمقراطي.

إن هذه الحقوق الوطنية لشعبنا في الأردن لا يمكن الحصول عليها بمجرد الاعتماد على الوعود والوساطات والتدخلات، لأننا بهذه الطريقة نخضع شعبنا لمزيد من الأوهام وتهديد كل مستقبله وقضيته الوطنية بخطر التصفية. إن هذه الحقوق تحتاج إلى نضال مشدد وطويل يعتمد على التحالف الوطيد ضمن جبهة وطنية أردنية- فلسطينية وعلى تعزيز التحالف مع حركة التحرر الوطني العربية وعلى الالتزام الصلب بالحقوق الوطنية لشعبنا في الأردن والدفاع عنها.

إن التأكيد على وحدة الضفتين باعتبارها «وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها ومحاربة كل المحاولات الرامية إلى إضعافها وتفكيكها»، هذا التأكيد لم يعد بحد ذاته كافياً في ظل الظروف الراهنة. إنه تأكيد بمبدأ عام صحيح على المدى الاستراتيجي، إلا أنه لا يقدم، بحد ذاته، حلاً مقنعاً للمعضلات الراهنة، ولا يستوعب كل الحقائق القائمة والمتعرجات التي تتضمنها، في الواقع العملي، مسألة توطيد وحدة الضفتين.

إن طرح مسألة وحدة الضفتين بهذا الشكل المطلق والمجرد لا يعني في النهاية سوى صب الماء في طاحونة النظام القائم، الذي يتمسك بدوره بشعار «وحدة الضفتين»، مجرداً عن أسسه الديمقراطية والوطنية، لكي يغلق الطريق أمام أي محاولة للتخلص من حكمه.

إن النظام إذ يعلن تمسكه بوحدة الضفتين، بينما يعمل في الحقيقة على تمزيق وحدة الشعب في الساحة الأردنية- الفلسطينية ويعرض الشعب الفلسطيني لأبشع ألوان

الاضطهاد الإقليمي والقمع، فهو إنما يؤكد أن وحدة الضفتين تعني بالنسبة له أداة إخضاع الضفة الغربية لسيطرته، كما تعني استمراره في مصادرة حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وفي المتاجرة بالقضية الفلسطينية بهدف الحصول على المساعدات الخارجية لدعم وتوطيد سلطته وحماية مصالحه الأنانية على حساب مصالح شعبنا الوطنية.

إن الحديث عن وحدة الضفتين بمعزل عن الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الوحدة، لا يخدم في النهاية سوى تبرير سياسة النظام والتسليم بحقه في استمرار إخضاع شعبنا وقمعه ومصادرة حقوقه الوطنية. فالموافقة على وحدة الضفتين بمعزل عن هذه الأسس، في ظل واقع السيطرة القمعية للنظام، تعني الموافقة على استمرار هذا النظام ومواصلته سلب الحقوق الوطنية لشعبنا.

إن ثورتنا الفلسطينية مطالبة بأن تعلن بوضوح أنها ترفض هذا المفهوم المجرد الرجعي لوحدة الضفتين، وإن هذه الوحدة تصبح «قومية» فعلاً و«مقدسة» فعلاً، ومساهمة عملية في خدمة قضية التحرر والتقدم في المنطقة ككل فقط حين تقوم على أساس وطني ديمقراطي، فقط في ظل سلطة وطنية ديمقراطية تضمن إلغاء كافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الإقليمي، وإقرار المساهمة الكاملة لكافة المواطنين، فلسطينيين وشرق أردنيين، في كافة الحقوق والواجبات والفرص، وإيقاف القمع وإطلاق الحريات الديمقراطية، والاعتراف العملي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في المشاركة في السلطة السياسية (الوطنية الديمقراطية) وفي تقرير كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، وحقه في حمل السلاح والاستمرار في المقاومة حتى تحرير كامل ترابه الوطني. فإذا كنا حقاً ندعو إلى الوحدة، فإننا ندعو إليها ونناضل من أجلها على أساس وطني ديمقراطي.. وإذا كان من الضروري أن نؤكد بأن الدعوة ومنذ الآن لـ«دويلة فلسطينية» في الأرض المحتلة، إلى جانب كونها لا تشكل حلاً لحق شعبنا في تقرير مصيره وقضيته الوطنية، فإنها الآن لا تقدم حلاً لشعبنا الرازح تحت اضطهاد الرجعية وقمعها المستمر والدائم، فإن من الضروري أن يدرك شعبنا هذه الحقيقة رغم ثقل وبشاعة الوضع الذي يعيشه والقمع الذي يعاني منه، ولكن من الجانب الآخر فإن عليه أن يدرك ويعد نفسه لإقامة وحدة الضفتين على أساس تقدمي ومتحرر من أشكال القمع والاضطهاد وعلى أساس نظام وطني ديمقراطي.

إن الرجعية حين تدعو إلى وحدة الضفتين بمعزل عن أسسها الوطنية الديمقراطية، مصرة على أن تتم هذه الوحدة تحت سيطرتها وحكمها، وحين تدعو إلى انصراف شعبنا الكامل «إلى مقاتلة العدو في سبيل التحرر والعودة» ودون أن يلتفت إلى النضال من أجل حقوقه الراهنة على أساس المساواة والمشاركة، فهي إنما تدعو في الحقيقة إلى أن يبذل

شعبنا جهده لطرد الاحتلال الإسرائيلي، لا لشيء إلا لكي يؤمن لها عودة مريحة إلى الضفة الغربية بينما «تتصرف» هي بشكل كامل إلى قمع الشعب وتحول جيشها إلى أداة بوليسية للقمع والاضطهاد الإقليمي. ولكن الرجعية الحاكمة ينبغي أن تفهم جيداً أن استمرار قمعها وإرهابها وسلطتها، سيجعلها هي، وهي وحدها مسؤولة عن إضعاف وتمزيق وحدة الضفتين. ذلك أن شعبنا يدرك أن حقوقه الوطنية الراهنة وكذلك حقوقه بعد زوال الاحتلال لا يمكن الوصول إليها على أساس وحدة في ظل سلطة الرجعية، بل على أساس وحدة تستند إلى نظام وطني ديمقراطي، وإن استمرار هذه الوحدة وتوطيدها، ثم تجديدها بعد زوال الاحتلال مرهون أساساً بالنضال لإقامة هذا النظام.

إن شعبنا لن يسمح بأن تدوس نعال الرجعيين أرض الضفة الغربية بعد زوال كابوس الاحتلال. إنه يرفض أن يقدم دماء أبنائه وقوداً للمصالح الرجعية الأنانية. إن شعبنا سيناضل من أجل تحويل الضفة الغربية إلى قلعة للنضال الثوري ضد المحتلين الصهاينة وضد الرجعيين في آن واحد. ولسوف يجعل منها قاعدة للنضال من أجل سلطة ديمقراطية وطنية قادرة على تجديد وحدة الضفتين على أسس جديدة بعيدة عن الاضطهاد والتمييز والتعصب الإقليمي. إن شعبنا لن يرضخ لابتزاز الرجعية بل سوف يحدد موقفه بوضوح:

- ضد الاضطهاد القومي والتعصب الإقليمي والقمع الرجعي، وضد أوهام الانفصال والدولة الفلسطينية.
- ضد التخريب الرجعي للوحدة الوطنية ومع تجديد وحدة الضفتين في ظل نظام وطني ديمقراطي.
- ضد الصلح الاستسلامي المنفرد، ومع النضال لدحر الاحتلال الإسرائيلي.
- ضد إعادة إخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام بعد طرد المحتلين، ومع تحويل الضفة المحررة إلى قلعة ثورية للنضال ضد النظام من أجل سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الأردن كخطوة على طريق متابعة النضال من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.

(4)

الوضع الراهن في الأراضي المحتلة ومهماتنا

في مقابل التراجعات العربية المضطردة، وبشكل مترافق مع حملة القمع التي يشنها النظام ضد المقاومة والشعب، يتزايد تعنت العدو الإسرائيلي وإصراره على مواصلة احتلاله للأراضي العربية التي سيطر عليها في عدوان حزيران، وعلى فرض

وجوده فيها كأمر واقع، حتى يتاح له إجبار الشعوب والأنظمة العربية على الركوع الكامل. وبشكل خاص تنصب جهود العدو الإسرائيلي على استغلال الانتكاسة المؤقتة التي عانت منها المقاومة بعد أيلول من أجل تشويه صورتها لدى جماهير شعبنا في الضفة الغربية وسائر المناطق المحتلة والتشكيك بقدرتها على التحول إلى أداة للتحرير وانتزاع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وتجهد أجهزة دعاية العدو ومراكز تقرير سياسته في سبيل البرهنة، إعلامياً ومن خلال خطوات سياسية عملية، على الزعم القائل بأن المقاومة تعاني من أزمة احتضار نهائي، وأن التعويل عليها كوسيلة لاستعادة حقوق شعبنا لم يعد موقفاً واقعياً، وأن الحل الوحيد أمام جماهيرنا في المناطق المحتلة هو التعاون مع السلطات الإسرائيلية. ويترافق هذا الجهد الدعاوي مع سلسلة من الإجراءات السياسية الليبرالية في الضفة الغربية يقصد منها امتصاص الطاقة النضالية الثورية لشعبنا وتشجيع ميول التعاون والمساومة والخيانة الوطنية بين صفوف الطبقات البورجوازية التقليدية.

إلى جانب ذلك تتجه السلطات المحتلة، من خلال سلسلة من الإجراءات الاقتصادية، باتجاه دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصاد العدو الإسرائيلي، بحيث يخلق هذا الدمج الاقتصادي القائم على أسس الاستتباع أمراً واقعاً جديداً يجعل من الصعب فيما بعد أن تستعيد هذه المناطق استقلالها وتكاملها الاقتصادي مع البلدان العربية، ويملي عليها، في حالة التسوية السياسية، أن تلعب دور الوسيط والأداة للتوسع الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة العربية.

إن هذه الخطوات السياسية- والاقتصادية المزدوجة تستهدف في الوقت نفسه تشجيع البورجوازية الكومبرادورية التقليدية على تنمية وتزعم تيار انفصالي من نوع آخر، بصيغة ميالة إلى التعاون مع العدو، وضبط إيقاع هذا التيار ضمن حدود الاستسلام الوطني وإعادة ترتيب خارطة المنطقة لصالح الإمبريالية وتوازن الكيان الإسرائيلي. وتهدف هذه الإجراءات إلى تنمية معارضة شرعية سلمية مدجنة ضمن إطار الاحتلال، كبديل عن المقاومة الجماهيرية والمسلحة التي تستهدف سحقه وتحطيمه. إن هذه السياسة الليبرالية الكاذبة هي تعبير عن محاولة العدو الإسرائيلي استثمار مرحلة الانحسار الثوري في المنطقة من أجل تأمين وضمان مصالحه الخاصة.

إلا أن هذه السياسة لن تنجح في خداع شعبنا وصرفه عن النضال الثوري ضد الاحتلال ومن أجل حقوقه القومية المشروعة. وعلى الرغم من محاولات أجهزة الدعاية الإسرائيلية طمس معالم هذا النضال والتغطية على نشاطات المقاومة في الضفة الغربية بشكل خاص، فإن التطورات الجارية في المنطقة المحتلة والتي يمثل الوضع الثوري الملتهب في قطاع غزة دليلاً بارزاً عليها، تشهد بوضوح على فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها. لقد تطور النضال المسلح في قطاع غزة حتى أصبح حركة جماهيرية تعترف سلطات العدو بعجزها عن إيقافها أو وضع حد لنموها. ولقد

نمت هذه الحركة باعتراف العدو إلى حد فرض سلطة المقاومة في صفوف الشعب على امتداد القطاع والحيلولة دون بروز أي ميول للتعاون مع سلطات الاحتلال. إن تطور الكفاح المسلح في غزة يقدم للمقاومة ثروة غنية من التجارب والدروس الإيجابية، ويشهد بوضوح على رسوخ المقاومة في إرادة جماهيرنا الثورية وقدرتها على تحطيم الاحتلال في حالة انتهاجها سياسة صلبة وبرنامجاً عسكرياً وتنظيماً سليماً.

وتؤكد تجربة القطاع توفر إمكانية نمو المقاومة في الضفة الغربية إلى الدرجة نفسها، في حالة الاستفادة من دروس الكفاح في غزة، وعلى رأس هذه الدروس ضرورة غرس المقاومة بعمق في أوساط الجماهير الواسعة بحيث يستحيل اقتلاعها منها. وذلك يعني في المرحلة الراهنة عملاً سياسياً ودعاوياً وتنظيمياً صبوراً وطويل النفس يستهدف: ١- دحر منطق التعاون مع سلطات الاحتلال. ٢- تنمية روح المقاومة للاحتلال باعتبارها الطريق الوحيد أمام شعبنا لنيل حقوقه الوطنية. ٣- التأكيد على ارتباط الكفاح الثوري في الداخل بالنضال السياسي والعسكري الذي تخوضه المقاومة في الخارج.

هذا يعني أيضاً في المرحلة الراهنة أن برنامج العمل المسلح يجب أن يخضع لمتطلبات هذا النضال من أجل التعبئة الجماهيرية. إن زج الخلايا السرية للمقاومة الآن في عمليات تستهدف بالدرجة الأولى إثارة ضجة دعاوية كبيرة يدفع على الأغلب إلى سحق هذه الخلايا من قبل العدو بعد أن تنفذ بضع عمليات قليلة وقبل أن تستطيع هذه الخلايا النمو والمساهمة في التعبئة الجماهيرية المسلحة المطلوبة. إن هذا التكتيك ينبع من اعتبارات قصيرة الأمد ويدل على قصر نظر شديد، وليس أقل هذه الاعتبارات أهمية التنافس بين المنظمات على إبراز وجودها في الضفة الغربية. إن إثبات الوجود الذاتي والإثارة الدعاوية قصيرة النظر ينبغي أن لا تكون الموجه لتكتيك النضال المسلح في الضفة، بل ينبغي رسم برنامج عسكري أكثر جدية يستهدف قبل كل شيء زرع المقاومة وخلاياها السرية زرعاً عميقاً في أوساط السكان. وهذا يتطلب التركيز على سلسلة من الأهداف الصغيرة التي قد لا تثير صدى دعاوياً ضخماً في الخارج إلا أنها تكتسب أهمية كبيرة على صعيد رفد وحماية ودعم النضال التعبوي في الداخل.

على رأس هذه الأهداف يأتي: شل وضع وعمل العملاء المتعاونين مع العدو والذين يشكلون خطراً مباشراً على المقاومة بسبب انغراسهم بين صفوف السكان، الحماية المسلحة للنضالات الجماهيرية وأعمال العنف التي تساعد على نجاح هذه النضالات، نسف وتدمير مفاصل وأدوات عملية الدمج الاقتصادي التي يمارسها العدو (ويشكل نجاح المقاومة مثلاً في شل حركة الباصات التي تنقل العمال من القطاع إلى المصانع الإسرائيلية نموذجاً بارزاً على ذلك)، بالإضافة إلى سلسلة من العمليات التي تستهدف

ضرب الرموز البارزة لسلطة الاحتلال الماثلة أمام السكان (مهاجمة مخافر البوليس أو الدوريات العسكرية في شوارع المدن مثلاً) والتي تترك أثراً بالغاً في رفع معنويات الجماهير وإثبات قدرة المقاومة على إرباك قوات العدو واستنزافها التدريجي.

هذا التكتيك ينبغي أن يترافق مع تصعيد الغارات الفدائية المنطلقة من قواعد الخارج، بهدف زيادة وتصعيد عملية إزعاج وإرباك وبعثرة قوى العدو. ولا ريب أن هذا الهدف يتوقف إلى حد بعيد على نجاح الجماهير في فرض مطلب حرية المقاومة في الضفة الشرقية بشكل خاص. إن الرجعية في الوقت الذي تضج فيه أجهزتها الدعاوية في لحن متناسق مع أنغام المعزوفة الإسرائيلية زاعمة فشل المقاومة في مجابهة العدو الإسرائيلي تواصل في الوقت نفسه بذل جهودها من أجل الحيلولة دون تصاعد الغارات الفدائية في الأغوار وفي مضايقة الدوريات العائدة من واجبها في المنطقة المحتلة إلى حد الاشتباك المسلح معها. إن تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الإسرائيلي يتطلب بوضوح تصعيد النضال من أجل حق المقاومة في الانطلاق من جميع الأراضي العربية، وبشكل خاص من الضفة الشرقية، كما يتطلب رفض التنسيق العسكري المزعوم الذي تحاول الرجعية فرضه على المقاومة كوسيلة لضبط نشاطها المسلح والحيلولة دون تصاعده إلى المستوى الذي يشكل إزعاجاً حقيقياً للعدو الإسرائيلي.

إن مقارنة سريعة بين فعالية العمل الفدائي في الأغوار قبل وبعد أيلول تبين إلى أي مدى ساهمت الرجعية، بقمعها الدموي وحربها الأهلية المستمرة، «في صرف المقاومة عن واجبها في مقاتلة العدو» وفي تخفيض مستوى نشاطها على هذا الصعيد، تلك النتيجة تتبجح أبواق السلطة باستنكارها مغفلة الدور الحاسم الذي لعبه وما يزال يلعبه قمعها في إيصال المقاومة إلى هذا الحال و إجبارها على أن تركز معظم قواها على عملية حماية الذات ضد هجمات النظام. إلا انه بالرغم من ذلك تبقى مسالة تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو، في الداخل وعلى خطوط المجابهة، مهمة مباشرة شديدة الأهمية ينبغي أن لا يغمط دورها في برنامج العمل الراهن لحركة المقاومة. وينبغي أن لا ننسى الدور الذي يمكن أن يلعبه تصاعد هذا الكفاح في تعزيز صمود الجماهير الثورية في المنطقة كلها بوجه موجة الانحسار الثوري، وفي فضح خط التراجع و«الانفتاح» على الإمبريالية والرجعية على المستوى الرسمي، وفي المساهمة بالتالي في تراكم القوى من أجل مرحلة جديدة من النهوض والمد الثوري.

(5)
المقاومة والقضية الفلسطينية على الصعيد العربي

إن التطورات التي جرت بعد أيلول تطرح للنقاش من جديد مسألة الموقع الذي تحتله المقاومة والقضية الفلسطينية بالنسبة لسائر قضايا الثورة العربية. ويبرز ضمن سياق هذا النقاش الاكتشاف «العتيد» الذي توصل إليه بعض منظري الحل السلمي والقائل بأن المقاومة لن تستطيع بحد ذاتها أن تنجز مهمة تحرير فلسطين. وأصحاب هذا «الاكتشاف» هم أنفسهم الذين خرجوا بعد حزيران ١٩٦٧، ليضخموا صورة المقاومة ويلقوا على عاتقها مهمات لا قدرة لها موضوعياً على إنجازها.

ذلك أنه بعد حزيران ١٩٦٧ برزت المقاومة باعتبارها القوة العربية الوحيدة التي تخوض نضالاً جدياً لمقارعة الاحتلال. وأصبحت الموضة السائدة لدى منظري البرجوازية الصغيرة هي موضة تقديس المقاومة، وإقامة مقارنة ستاتيكية جامدة بينها وبين «الأنظمة العربية»، فحواها أن الأنظمة العربية عاجزة عن التحرير. إذن فالمقاومة هي التي ستحرر بدلاً من «الجيوش النظامية» التي فشلت، والحرب الشعبية هي البديل. هذا المفهوم المبتذل كان يحول كلاً من «الأنظمة» و«المقاومة» و«الجيوش» و«الحرب الشعبية» إلى أقانيم ثابتة مستقلة بذاتها لا يربط بينها رابط، فإذا سقطت مجموعة الأقانيم الأولى قامت الثانية لتحل محلها.

وكان هذا المنطق المبتور يهمل أن الأنظمة العربية لم تفشل لأنها «أنظمة» بل لأن تكوينها الطبقي وسياساتها تتنافى مع متطلبات مجابهة الإمبريالية والعدو الإسرائيلي المتفوق. وإن الاستنتاج الذي ينبغي أن يستخلص من «فشل» الأنظمة لا يكمن في إلقاء مسؤولياتها على عاتق المقاومة، بل إنه يكمن في ضرورة تغيير التركيب الطبقي لهذه الأنظمة وبرامجها وسياساتها. كما كان هذا المنطق يهمل أن الجيوش «النظامية» لم تفشل لأنها نظامية، بل لأنها تخضع لقيادات طبقية غير قادرة على التحرير. والاستنتاج من هذه الحقيقة هو ليس استبدال «مبدأ» الحرب النظامية بمبدأ الحرب الشعبية (والحرب الشعبية تتضمن بالضرورة قتالاً نظامياً) بقدر ما هو ضرورة تثوير هذه الجيوش وإعادة تنظيمها على أسس ديمقراطية وثيقة الصلة بالشعب المسلح.

لقد كان هذا المنطق البورجوازي المشوه على الرغم من لفظيته اليسارية يخدم عند مرحلة بداية توجه بعض الأنظمة العربية باتجاه التسوية السلمية، في تبرير إعفاء هذه الأنظمة من مسؤولياتها إزاء مهمة دحر العدوان والنضال من أجل تحرير فلسطين. وكان هذا المنطق على الرغم من «حربيته الشعبية» ينسجم بنتائجه العملية مع الموضوعة

«السلمية» القائلة: بأن الأنظمة العربية مهمتها «إزالة آثار العدوان» بالوسائل السلمية، بينما مهمة المقاومة هي الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين وبأن لا تناقض بين الموقفين.

أما الآن بعد أيلول، وبعد أن قطعت عملية غسل دماغ الجماهير العربية وتهيئتها لتقبل فكرة «السلام» مع العدو والاعتراف بإسرائيل شوطاً كبيراً، فإن عملية التزوير المنطقي لم تعد ضرورية خصوصاً وإن مسألة تصفية المقاومة، سواء بالسلم أو بالحرب، قد أصبحت مدرجة على جدول الأعمال وأصبح المطلوب تهيئة أذهان الجماهير العربية لها من خلال تشويه صورة المقاومة والتشكيك بها، وهكذا تخرج علينا نفس تلك الأقلام والأصوات لتؤكد أن المقاومة هي الآن العاجزة والفاشلة وغير القادرة على التحرير. ويقدم هذا الاكتشاف على أنه الدرس الرئيسي الذي أثبتته تجربة أيلول (الاستنتاج طبعاً: فلنعد إلى الاتكال على الأنظمة القائمة ولننسَ دروس هزيمة حزيران).

إلا أننا لم نكن بحاجة إلى أحداث أيلول من أجل التوصل إلى هذا الاكتشاف العتيد، فلقد أكدنا منذ البداية أن المقاومة بحد ذاتها لن تكون قادرة على إنجاز مهمة التحرير، وإن الشعب الفلسطيني ككل لا يملك لوحده القدرات الذاتية لمجابهة تفوق العدو. إلا أن هذا الإدراك لم يقدنا إلى الدعوة إلى الاتكال على الأنظمة القائمة التي أثبتت تجربة حزيران ١٩٦٧ عجزها، بدورها، عن مجابهة العدو، وأثبتت تطورات ما بعد حزيران ١٩٦٧ أن عجزها هذا يقودها شيئاً فشيئاً إلى الرضوخ للعدو والتخلي عن هدف التحرير، بل لقد قادنا هذا الإدراك ولا يزال يقودنا إلى الاستنتاج الثوري القائل بأن المقاومة لن تكون قادرة على التحرير إلا كجزء من مجموع الثورة العربية المناهضة للإمبريالية والرجعية والصهيونية والمناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطي لمجموع الشعوب العربية.

كما أثبتت التطورات منذ ذلك الحين أن شعوب الأمة العربية بكاملها هي القوة الوحيدة التي تملك التفوق البشري اللازم لمجابهة تفوق العدو العسكري والتكنولوجي، وأن إنجاز مهمة تحرير فلسطين يتطلب تحرير هذه الشعوب وثرواتها الوطنية من السيطرة الإمبريالية والرجعية، وإطلاق مبادراتها الثورية في ظل تأمين حرياتها الديمقراطية، وتسليح أوسع الجماهير العربية وتدريبها وتنظيمها من أجل خوض المعركة وإنجاز الوحدة القومية للأمة العربية. وهذا بدوره يتطلب إجراء تغييرات جذرية في الطبيعة الطبقية للأنظمة العربية القائمة (شبه الإقطاعية- الرأسمالية أو البورجوازية الوطنية) التي تتنافى مصالحها الطبقية مع هذا البرنامج الثوري القادر على إنجاز هدف التحرير. ومنذ ذلك الحين أيضاً أكدنا أن الدور الثوري الذي يمكن أن تلعبه المقاومة هو في إمكانية لعبها دور المفجر والمحفز لعملية التغيير الشاملة على المستوى العربي والتي هي وحدها كفيلة بتفجير الطاقات اللازمة من أجل دحر تفوق العدو.

واليوم حين يكتشف البعض فجأة أن المقاومة لوحدها ليست قادرة على التحرير، فإنهم لا يكتشفون بذلك سوى قصور أذهانهم، إن تشكيكهم القائم الآن على قدم وساق بقدرة المقاومة ودورها الثوري إنما هو في النتيجة تشكيك بهدف التحرير ذاته ودعوة إلى التعايش مع العدو. فإذا كانت المقاومة عاجزة عن التحرير، وإذا كان من حق الأنظمة القائمة أن تتنصل من مسؤولية التحرير وتكتفي بإزالة آثار العدوان، وإذا كانت الشعوب العربية صفراً سقط من الحساب، من إذن في النهاية سينجز هدف التحرير؟

إن جواب هؤلاء السادة ليس معلناً، ولكنه واضح وضوح الشمس: إن هدف التحرير مستحيل وعلينا أن نكتفي بإنقاذ ما يمكن إنقاذه والقبول بالتسوية السياسية مع العدو.

كلا.. ليست المقاومة اليوم، ولم تكن يوماً بقادرة على إنجاز هدف التحرير لوحدها، ولكنها اليوم، كما كانت في الماضي قادرة إذا توصلت إلى سياسة صحيحة وبرنامج سليم على أن تشكل مقدمة ومدخلاً لثورة عربية شاملة تحطم كل العقبات التي تحول دون تعبئة طاقات الشعوب العربية لزجها في معركة التحرير وإنجاز النصر فيها، إلا أن انغلاق المقاومة ضمن قوقعة «فلسطينية» أو انفتاحها على «العروبة» من خلال الأنظمة القائمة (وليس هذان الموقفان سوى وجهين لعملة واحدة) يحولان الآن دون أن تلعب المقاومة هذا الدور الثوري على الصعيد العربي.

تطور الموقف الرسمي العربي من المقاومة

إن قدرة المقاومة على التقدم على طريق التحرير مرهونة بقدرتها على أن توطد تضامنها وتحالفها الثوري وتبادل الدعم والمساندة مع الجماهير الثورية العربية ممثلاً بحركاتها المناضلة من أجل التحرر الوطني الديمقراطي. لذلك فإن عليها أن تجعل هذا الحلف الثوري مقياساً أساسياً وعاملاً حاسماً في تقرير سياساتها ومواقفها العربية. ذلك هو الدرس الحقيقي الذي تقدمه لنا تجربة أيلول. فلقد انتكست المقاومة في أيلول لأنها بين أسباب أخرى لم تكن قادرة على تحريك الجماهير العربية للتدخل الجاد إلى جانبها ولسوف تنتصر المقاومة حين تستطيع أن تساهم في تعبئة حركة جماهيرية ثورية قادرة على توسيع المعركة ضد الإمبريالية والرجعية وجر الملايين العربية إلى الصراع.

إن التنصل من هذه المهمة تحت شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» للبلدان العربية لن يساعد في نهوض المقاومة بمهماتها على المستوى الفلسطيني ذاته. إن صيغة «عدم التدخل» صحيحة حين يكون المقصود بها أن لا تنوب المقاومة عن الحركة الوطنية الثورية في الأقطار العربية الأخرى في القيام بمهماتها النضالية على مستوى تلك

الأقطار. ولكن «عدم التدخل» بمعنى إلغاء التحالف الثوري مع الجماهير العربية وحركاتها الوطنية الجذرية والاستعاضة عنه بالتعاون مع الأنظمة القائمة، يعني في النهاية فعلاً تخلف المقاومة عن النهوض بدورها الثوري المطلوب.

لقد أعلنت التطورات الأخيرة بوضوح إفلاس سياسة التعويل على دعم الأنظمة القائمة وأكدت أن هذه السياسة لا تقود إلا إلى الهزيمة والدمار، وإن سبيل المقاومة إلى الحفاظ على وجودها وحريتها وقدرتها على إنجاز مهماتها يتوقف على نجاحها في المساهمة و«المبادرة» في بناء جبهة وطنية ثورية تضم كافة القوى المناهضة للإمبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة العربية. وتؤكد الأحداث الجارية يوماً بعد يوم أن بناء هذه الجبهة مهمة ملحة ومباشرة ينبغي على المقاومة أن تباشر بإنجازها فوراً لضمان قدرتها على الصمود بوجه احتمالات المستقبل القريب.

في الوثائق التي قدمتها إلى المجلس الوطني السادس (أيلول ١٩٦٩) أكدت الجبهة الديمقراطية أن موقف الدعم والاحتضان الذي كانت تتخذه معظم الأنظمة العربية إزاء المقاومة لم يكن سوى موقف تكتيكي مؤقت محدود بأهداف هذه الأنظمة والتي يأتي على رأسها هدفان: الاستفادة من المقاومة كأداة تكتيكية للضغط على إسرائيل بهدف إجبارها على التوصل إلى تسوية سياسة بشروط أكثر قبولاً من الجانب الرسمي العربي، ومن الجهة الأخرى الاستفادة من دعم المقاومة لتزيين صورة الأنظمة في أذهان جماهيرنا واتخاذه دليلاً على أن هذه الأنظمة لم تتخلَّ عن هدف التحرير بالرغم من توجهها نحو التسوية السياسية. ولقد طرح هذا الموقف في فترة الازدهار الذهبي للعلاقات الودية بين المقاومة وبين الأنظمة العربية القائمة، كتحذير من احتمالات المستقبل.

واليوم يبدو شيئاً فشيئاً أن تتابع الأحداث يؤكد بوضوح صحة هذا التحليل. ففي مرحلة التنازل التدريجي عن التفسير الناصري- السوفييتي لقرار مجلس الأمن (٢٤٢) ووقف إطلاق النار المستمر على خطوط المواجهة والتوجه الرسمي إلى الانفتاح على الولايات المتحدة وإرضائها والتعويل عليها كوسيلة للضغط على إسرائيل، وحين لم تعد الأنظمة العربية القائمة بحاجة إلى غطاء لسياستها التصفوية بعد عملية غسل دماغ الرأي العام التي مارستها طوال سنوات ماضية، في هذه المرحلة تخبو بشكل متسارع، حرارة العلاقات الرسمية العربية إزاء الصراع الجاري في الأردن، بين النظام وبين المقاومة. إن الأنظمة العربية الأخرى (الرجعية منها والوطنية) تعارض بلا شك إقدام النظام الآن على تصفية المقاومة، ذلك أنها ليست محكومة بنفس العوامل التي تقرر سياسة النظام الأردني والذي تملي عليه التوجه نحو التصفية لمصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين. إلا أن مجرد إقرار هذه الحقيقة لا يعطي صورة واضحة ودقيقة عن طبيعة الموقف.

ففي المقابل تعارض معظم هذه الأنظمة بدرجات متفاوتة أي مساهمة من قبل المقاومة في النضال الثوري الذي يستهدف الإطاحة بهذا النظام. وما دام هذا النظام يسيطر على زمام السلطة، فإن هذا الموقف الوسط هو في النهاية لصالحه.

ومن جهة ثانية فإن المعارضة الرسمية لتوجه النظام الأردني نحو تصفية المقاومة ليست سوى معارضة مؤقتة، وهي سوف تنتهي في الوقت الذي ينتهي تماماً أي دور يمكن أن تلعبه المقاومة في خدمة الاستراتيجية الحالية للأنظمة القائمة.

ومن جهة ثالثة فإن هذه المعارضة تتضاءل الآن يوماً بعد يوم، ولقد تغير مفهومها منذ زمن (بالنسبة لبعض الأنظمة الوطنية) من مفهوم دعم المقاومة في صراعها ضد النظام الأردني، إلى مفهوم التوسط بين المقاومة والنظام، وهي الآن تنتقل تدريجياً إلى مفهوم التوسط لدى النظام لإقناعه بالموافقة على إيقاف التصفية الجارية. ومع هذا التغيير في مفهوم المعارضة تتطور أيضاً عملية تراجع في أساليب التعبير عنها: من أسلوب إملاء المواقف على النظام «اتفاقية القاهرة» والتدخل المباشر في تنظيم علاقته بالمقاومة (الرقابة العربية)، إلى أسلوب الإدانة العلنية لحملة التصفية التي يشنها النظام (كانون الثاني ١٩٧١)، إلى أسلوب الضغط الدبلوماسي على النظام (آذار ١٩٧١)، وصولاً إلى سياسة الانفتاح على النظام كوسيلة لتخفيف اندفاعه في عملية التصفية. هكذا تتجه المعارضة الرسمية لسياسة التصفية التي يتبعها النظام شيئاً فشيئاً نحو وسائل تتاقص فعالياتها باضطراد متسارع، لتأخذ موقعها في خانة الإعلانات اللفظية جنباً إلى جنب مع «لاءات الخرطوم» الشهيرة.

ويأتي هذا التطور مترافقاً مع سياسة التراجع العام و«الانفتاح» على الرجعية، ومع تنامي الدور الذي تلعبه الأنظمة الرجعية، وعلى رأسها النظام السعودي في تقرير سياسة المنطقة ككل. ويصبح الموقف العملي للأنظمة المعنية للصراع الدائر في الأردن منسجماً أكثر فأكثر مع الموقف السعودي إزاء هذا الصراع.

إن النظام السعودي، في الوقت الذي يؤكد فيه لفظياً بدعم المقاومة وتأييدها، يقف عملياً إلى جانب النظام الأردني في سعيه إلى تصفيتها. فهل يمكن لكلمات التأييد الشحيحة أن تغطي على حقيقة وضع القوات السعودية وأسلحتها تحت تصرف القيادة العسكرية الأردنية خلال حملة أيلول؟ وهل يمكن لإعلانات الدعم اللفظي أن تغطي على حقيقة أن السعودية هي الدولة الوحيدة التي لم توقف دفع مساعداتها المالية إلى حكومة الأردن، وأنها تمارس ضغوطاً فعلية من أجل استئناف المساعدات الكويتية؟

يمكن لكل من له عينان أن يرى جيداً النتيجة التي ستقود إليها «الوساطة» السعودية لحل الأزمة في الأردن. ذلك إنها لن تؤدي في أفضل الأحوال إلا إلى الحفاظ

على وجود شكلي للمقاومة في مقابل خضوعها للمخططات السياسية للنظام الأردني، خصوصاً وأن هذه «الوساطة» مشروطة بالتزام المقاومة بعدم التدخل بالشؤون الداخلية، في الوقت الذي تسلم فيه هذه الوساطة بموقف النظام القائم على اعتبار المقاومة شأناً داخلياً.

إن هذا التحليل لا يقودنا إلى ضرورة «رفض الوساطة»، ذلك أن أي ضغط مسلط على النظام، مهما كان ودياً فهو الآن لصالح المقاومة، إنه يستهدف التأكيد فحسب على أن من الخطأ تعليق الآمال الوهمية عليها، وأن من الضروري إيضاح طبيعتها للجماهير، وإن من الواجب علينا أن ندرك أن التعويل على الدعم الرسمي لن يؤدي إلى شيء، وإن العامل الحاسم هو النضال الجاري في الأردن والتضامن مع الجماهير الثورية العربية ومنها.

إن تطور الموقف الرسمي العربي إزاء المقاومة يشير بوضوح إلى أن سياسة نسج العلاقات مع الأنظمة القائمة على حساب التحالف الثوري مع الجماهير لا بد أن تقود إلى طريق مسدود. وإن حاجة المقاومة إلى الدعم العربي لا يمكن أن يلبيها في الأمد البعيد سوى مبادرتها إلى المساهمة في بناء جبهة وطنية ثورية على المستوى العربي، والانخراط في حركة الجماهير العربية المناضلة ضد الرجعية والإمبريالية والصهيونية ومن أجل التحرر الوطني الديمقراطي والوحدة القومية للأمة العربية.

احتمالات التسوية السياسية

مع التشكيك بقدرة المقاومة و«دورها» الثوري، ومن أجل تبريره واستخلاص نتائج سياسية راهنة منه، يتسع بعد أيلول الضجيج في أوساط بعض المثقفين البرجوازيين من أجل نقد (لفظي يساري في كثير من الأحيان) نضال المقاومة ضد أية تسوية استسلامية تضمن الاعتراف بإسرائيل وضمان حدود آمنة لها في مقابل انسحابها الجزئي أو الكلي من الأراضي التي احتلتها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧. ويستند هذا التشكيك بأهمية النضال ضد التسوية السياسية إلى منطق يقول «بأن التسوية السياسية مستحيلة»، لذلك لا موجب لإثارة كل هذه الضجة حولها.

على هذا المنطق ينطبق بوضوح المثل العربي القائل بأن العذر أقبح من الذنب، فلقد كان الوضع في السابق: إن التحرير مستحيل، لذلك علينا أن نكتفي بإزالة آثار العدوان (أي بالتسوية السياسية). ولكنهم يقولون لنا الآن إن التسوية السلمية نفسها مستحيلة أيضاً، فما المخرج إذن؟.. إذا كانت التسوية مستحيلة، أفلا يصبح السعي وراء إزالة آثار العدوان ركضاً وراء سراب؟ أفلا يصبح الحديث عن «إزالة آثار العدوان»

تضليلاً متعمداً للجماهير وتعمية لها عن المهمات النضالية الحقيقية التي تضمن تحقيق النصر على العدو؟

لقد طرحت بعض الأنظمة العربية (الرجعية والوطنية) سياسة التسوية السياسية (مقرونة «بالتضامن العربي» والاستعداد العسكري الكلاسيكي) كبديل عن برنامج «الحرب الشعبية»، برنامج التحرر من النفوذ الإمبريالي وتعبئة وتسليح الجماهير وإطلاق حرياتها الديمقراطية. ولكن حيث يقال لنا الآن إن التسوية مستحيلة، افلا يعني ذلك أن هذه الأنظمة قد انتهجت سبيل الخديعة بتوجيه أنظار الجماهير نحو أهداف وهمية، من أجل تحويلها وصرفها عن النضال في سبيل البرنامج القادر على إحراز النصر؟ إن المضمون الحقيقي للنضال ضد سياسة التسوية السلمية يكمن في فضح هذه الخديعة التاريخية الكبرى التي لجأت إليها الأنظمة المعنية لتبرير عجزها وهروبها من مجابهة العدوان واستسلامها أو خيانتها الوطنية. وسواء أكانت التسوية ممكنة أو مستحيلة، فإن النضال ضدها يكتسب أهميته من هذا المضمون بالذات بل وخصوصاً إذا كانت التسوية مستحيلة، فإن هذا النضال يكتسب أهمية أكبر في فضح سياسة «الانفتاح» على الإمبريالية ومواصلة قمع الجماهير العربية وسلبها حقوقها الديمقراطية وحرمانها من حقها في حمل السلاح للمساهمة في المعركة الوطنية والقومية.

بعد هذا، لا بد من مناقشة جدية للافتراض القائل باستحالة التسوية. لا شك ان الشهور الأخيرة بعد أيلول قد شهدت تصاعداً واضحاً في التعنت الإسرائيلي الأمريكي إزاء شروط التسوية. إلا أن هذا التصاعد يعود بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن التسوية لم تعد بالنسبة للإمبريالية الأمريكية، ضرورة ملحة، من أجل وضع حد لنمو الحالة الثورية في المنطقة، خصوصاً بعد عملية الانحسار الثوري التي ابتدأت في الأردن لتعم مجموع المنطقة خلال شهور قلائل. وبعد أن ظلت إسرائيل على الصعيد الحكومي الرسمي، تتعمد الإبهام والغموض في تحديد شروطها المعلنة للتسوية بهدف انتزاع المزيد من التنازلات العربية، فلقد أصبحت الآن أكثر تحديداً في طرح مطالبها التوسعية الجغرافية، بعد أن ورطت الجانب العربي في سلسلة من التنازلات تضمنت التخلي عن المفهوم الناصري-السوفييتي للتسوية (الالتزام الرسمي بالاعتراف بإسرائيل وعقد معاهدة سلام معها، تمديد وقف إطلاق النار، التنازل عن مبدأ التسوية الشامل، والاستعداد لتسوية جزئية تتضمن تمديداً طويل الأمد لوقف إطلاق النار).

إن هذه التطورات على صعيد الموقف الإسرائيلي- الأمريكي تجعل احتمال التسوية السياسية الشاملة، صعب التحقيق وبعيد المدى. ولكنها لا تجعله مستحيلاً، ذلك إن صعوبة التحقيق هنا ناجمة عن رفض إسرائيل للشروط العربية للتسوية (الانسحاب الكامل

من الأراضي المحتلة). إلا أن احتمال التراجع العربي، المعلن أو الضمني، عن هذه الشروط يبقى قائماً، بل يبدو أنه يتعزز أكثر فأكثر في ظل ظروف التراجع العربي الشامل وانحسار المد الثوري و«الانفتاح» على أمريكا وعملائها في المنطقة. ويبدو أن المساعي الجارية الآن من أجل التوصل إلى تسوية جزئية لفتح قناة السويس، سوف يعني تجزئة قضية التسوية بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على صعيد تمكين إسرائيل من انتزاع تنازلات عربية جديدة تدريجياً كما انه سوف يؤدي إلى تحويل وقف إطلاق النار، المفترض فيه أن يكون مؤقتاً، إلى نهاية رسمية لحرب الاستنزاف، أو على الأقل تأجيلها إلى مدى سنوات. إضافة إلى ذلك فإن التسوية الجزئية ستزيل عاملاً رئيسياً آخر من عوامل الضغط على الإمبريالية في سبيل إيجاد حل للنزاع (إغلاق قناة السويس، بالإضافة إلى حرب الاستنزاف) وستميل إلى تهدئة أوضاع وإطفاء حرارة النزاع في الشرق الأوسط لصالح الإبقاء على احتلال الإسرائيلي كأمر واقع.

الأخطر من ذلك كله أن التسوية الجزئية سوف تعني إشارة الضوء الأخضر للنظام في الأردن للمضي في مخططاته الرامية إلى عقد صلح استسلامي مع العدو الإسرائيلي، فلقد كان أحد عوامل لجم النظام عن الاندفاع بهذا الاتجاه هو استمرار النزاع على جبهة القتال وتردده في الانفراد بالتسوية خوفاً من رد الفعل العربي وحرصاً على الحفاظ على بعض مظاهر «التنسيق» مع القاهرة كغطاء عربي و«وطني» لسياسته.

إن جميع هذه التطورات تؤكد أن النضال ضد سياسة التسوية الاستسلامية لا يزال يشكل مهمة راهنة على جدول أعمال حركة المقاومة، إلا أن هذه المهمة تطرح نفسها بصيغة جديدة، إذ لا ينبغي المضي في خوض هذا النضال تحت شعار «إحباط التسوية (كما ينص عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢) والحيلولة دون تنفيذها» في الوقت الذي يسد فيه التعنت الإسرائيلي- الأمريكي الآفاق القريبة لهذه التسوية.

لقد كان هذا الشعار يكتسب مضموناً نضالياً ثورياً حين كان المطلوب كمهمة ملحة إيقاف التنازلات الرسمية العربية المضطردة باتجاه الاعتراف بالعدو، أما الآن وقد اصبح واضحاً انه حتى هذه التنازلات لن تؤدي إلى التسوية المطلوبة، فإن هذا الشعار لم يعد وارداً، وينبغي أن يتجه التأكيد- في مجرى هذا النضال- نحو إدانة التسوية الجزئية ونحو تثوير الجماهير ضد محاولات الصلح المنفرد التي يسعى إليها النظام الأردني، كما ينبغي أن يتجه التركيز نحو فضح النتائج الرجعية التي يؤدي إليها انتهاج سياسة التسوية (سواء أثمرت هذه السياسة أم لم تثمر) ونحو توضيح البديل الثوري المطلوب لهذه السياسة. مع التأكيد الدائم على رفض أية تسوية سياسية على حساب حق شعب فلسطين في كامل ترابه الوطني وفي متابعة كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني الإمبريالي.

إن على حركة المقاومة أن تؤكد رفضها للتسوية الاستسلامية ليس رفضاً مجرداً، بل هو ينطلق من مشاركتها الجماهير العربية في النضال من أجل برنامج- ثوري جديد يكفل تلبية مستلزمات النصر في المعركة الوطنية ضد العدو الإسرائيلي. وعلى رأس هذا البرنامج يأتي التحرر الكامل من الإمبريالية بدلاً من «الانفتاح» عليها، تعزيز النضال من أجل الإطاحة بالأنظمة الرجعية بدلاً من «التضامن» معها، إطلاق حريات الجماهير الثورية وتسليحها وتنمية مبادراتها الثورية بدلاً من قمعها، والتوجه الجاد نحو الوحدة القومية بدلاً من الحديث عنها، وبدون اقتران النضال ضد سياسة التسوية السلمية بهذا البرنامج الثوري البديل فإن الرفض يبقى رفضاً لفظياً يساهم بدوره في خداع وتضليل الجماهير ■

نحو وحدة وطنية فلسطينية راسخة ..
نحو جيش تحرير شعبي موحد .

لقد شكلت مسألة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً بالنسبة لجماهير شعبنا ولكل الوطنيين والتقدميين في منطقتنا وفي العالم. فقد كان واضحاً أمام كل من تهمه مصلحة القضية الوطنية لشعبنا ونمو ثورتنا وتصاعدها أن وصول مجموع القوى الوطنية إلى برنامج مشترك للنضال وإطار تنظيمي جبهوي يجمع صفوفها، هو أحد الشروط الرئيسية لانتصار قضية الثورة.

ورغم كل المصاعب الذاتية والأخطار الخارجية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية فإنها كانت تؤكد باستمرار أهمية إيجاد صيغة أكثر تقدماً وفعالية من كافة صيغ العلاقات الراهنة بين فصائل المقاومة حتى يمكن اجتياز هذه المصاعب والأخطار، وحتى يستطيع شعبنا بمجموع فئاته وطبقاته الوطنية من إنجاز مهامه الرئيسية في تحرير وطنه المحتل وتقرير مصيره بنفسه. وإذا كانت الوحدة الوطنية مدار بحث وحوار بين مجموع فصائل المقاومة وداخل صفوف الشعب طوال السنوات الماضية انطلاقاً من أهميتها كضرورة تاريخية ملحة وراهنة، فقد قدمت لنا هذه السنوات حصيلة غنية من التجارب والصيغ في العلاقة بين هذه الفصائل لا يمكن تجاهلها، وإلا استحال التقدم خطوة واحدة من أجل وحدة وطنية راسخة وثابتة. لقد طرحت في ساحة العمل الفلسطيني مفاهيم متعددة حول الوحدة، وتم التخلي عن صيغ عديدة واستبدالها بصيغ أخرى، وأقيمت أشكال من العلاقات بين مختلف الفصائل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية وفي مجالات العمل الشعبي والدعاوي والتنظيمي والمالي، مما يتطلب منا استخراج كافة الدروس التي قدمتها لنا هذه التجارب بجدية كافية وتحديد طريقنا المقبل انطلاقاً من هذه الدروس بواقعية تامة حتى لا تظل هذه المسألة تدور في ذات الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها. إن الوقائع والتجارب هي أفضل معلم، وتفوق في دروسها كل المخططات والبرامج التي تحاول إنكار هذه التجارب والظهور شكلياً بمظهر منطقي منسجم مع ذاته، ولكنه غير منسجم مع حركة الواقع ودروسه.

لقد اتخذت العلاقة بين فصائل حركة المقاومة أشكالاً متعددة كانت بدايتها الأكثر جدية في تشكيل «القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية» إبان أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ في الأردن. وتصدت هذه القيادة لمؤامرة السلطة وقتها بموقف موحد ومنسجم حتى تم إرغامها على التراجع. وتطورت هذه العلاقة إلى تشكيل «اللجنة المركزية» التي أقر صيغتها المجلس الوطني الفلسطيني السابع

المنعقد في القاهرة (نيسان/أيار ١٩٧٠)، وكان من المفترض أن تتحمل هذه اللجنة مهام تنفيذ مقررات المجلس الوطني وإقرار كافة المواقف الطارئة السياسية والعسكرية بين دورتي انعقاده. كما اتخذ التنسيق العسكري بين قوى المقاومة المقاتلة صيغاً عديدة منذ إنشاء قيادة «القيادة المشتركة للكفاح المسلح الفلسطيني» وحتى تشكيل القيادات العسكرية المتعاقبة والتي لم تمارس أي منها مسؤولياتها بجدية كاملة على مستوى العمل العسكري كله، ما عدا بعض المواقع هنا وهناك التي أرغمت فيها الأخطار المحدقة الجميع على التقيد بذلك.

وإذا كان لنا أن نبحث عن السمة العامة التي رافقت تشكيل كل هذه الصيغ للتنسيق السياسي والعسكري، فقد كان واضحاً عبر كل هذه التجارب أن كل شكل جديد للتنسيق كان ينشأ خلال أزمة حادة تمر بها المقاومة كما حدث في ٢/١٠ ثم مؤامرة ١٩٧٠/٦/٧ وحملة أيلول وسلسلة المؤامرات التي تلتها حتى هذه اللحظة.

وليس شيئاً جديداً أن نلاحظ أن هذه الأشكال كانت تبهت وتختفي أحياناً عند أي بوادر تلوح بانتهاء الأزمة أو قدوم فترة هدوء نسبي. ويمكن القول إن المقاومة لم تكن تبني علاقاتها على أساس فهمها لطبيعة المرحلة ومجابهة الأحداث والأخطار المتوقعة المقبلة، بل كانت هذه العلاقات تنسج لحظة قيام الأحداث للرد عليها آنياً ثم تنفرط عندما يبتعد شبح الأخطار. ورغم الحديث المتكرر من جانب فصائل متعددة حول ضرورة أن تستند هذه العلاقات إلى برنامج سياسي وعسكري وتنظيمي مشترك يمثل الحد الأدنى، فإن معظم البرامج المشتركة لم تكن تحتوي سوى على مجموعة صيغ ومفاهيم وشعارات عامة وبديهية وغامضة أحيانا، يتمثل أبرزها في الميثاق الوطني الذي تعتبره أغلبية القوى أساساً للعلاقات الوطنية. ومن الملاحظ أن هذا الميثاق يضم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية العريضة والبعيدة المدى دون أن يلزم أحداً أو دون أن يتناول أية مهام آنية محددة أمام المقاومة على ضوء الظروف الجديدة الناشئة في الساحة الفلسطينية وتطور الأوضاع في منطقتنا والعالم. هذا بالإضافة إلى أن هذا الميثاق يحتوي على الكثير من المفاهيم الرجعية والمتخلفة وكذلك المواقف التي أثبت الواقع والتجربة عدم صحتها سواء أكان ذلك ممثلاً في الموقف من القوى الرجعية الفلسطينية والعربية حليفة الإمبريالية والصهيونية والتي ينكر الميثاق وجودها أصلاً، أو في موقفه من تحديد القوى الوطنية التي ينبغي التعامل معها على الصعيد الوطني والعربي والعالمي. مضافاً إلى ذلك تحديد الملاحظات التي يمكن سردها والتي أشير إليها في أكثر من مناسبة. ومن الجدير بالذكر أن المقاومة كانت تصل أحياناً إلى وضع برامج سياسية مشتركة تتناول مهام آنية وراهنة كما تطرح أشكالاً متقدمة للعلاقات، ولكن هذه البرامج كانت تعبر عن نفسها بالموافقة اللفظية عليها ثم ممارسة نقيضها تماماً أو تجاهلها لمدى التطبيق. وهذا ما كان عليه

مصير اتفاق ١٩٧٠/٥/٦ وكذلك مصير مقررات المجلس الوطني الاستثنائي المنعقد في أواخر آب ١٩٧٠ في عمان والذي أكد على ضرورة الإعداد الجدي والفاعل لكي يصبح الأردن معقلاً وطنياً للشعب والثورة. وعندما داهمتنا أحداث أيلول الأسود اتضح بشكل ملموس فقدان أي استعداد عملي وجدي لدى غالبية قوى المقاومة من أجل تحديد هذا الهدف سواء على صعيد الاستعداد العسكري أو التعبئة السياسية المتنامية لجماهير الشعب في الأردن. وإننا لا نأتي بجديد عندما نؤكد أن كافة الهيئات المركزية والقيادية التي كان يناط بها مسؤولية تنفيذ أي برنامج أو قرار يصدر، لم تقم حتى بالمشاركة والتقرير في معظم المواقف اليومية لحركة المقاومة، أو أن معظم ما صدر عنها من مقررات لم ير طريقه إلى النور، وأوضح مثال على ذلك أوضاع «اللجنة المركزية» منذ أيلول حتى الآن (افتقادها للقيادة الجماعية سواء أكان ذلك من حيث انعدام انعقادها الدوري أو من حيث اتخاذها للقرارات، وإذا حدث واتخذت قراراً فليس هناك من يلتزم به فعلياً) ثم مقررات «أمانة سر اللجنة المركزية» التي أقيمت بعد أيلول وضاعت مع مقرراتها في زحمة الأحداث.

عقبات موضوعية وعقبات ذاتية

لا يزال الحديث عن الوحدة الوطنية يدور داخل صفوف المقاومة مؤكداً باستمرار على أهميتها دون أن يشير بشكل واقعي وواضح إلى أساليب ووسائل إنجازها انطلاقا من الواقع اليومي الذي يعيشه شعبنا. وعند بحث هذا الموضوع يتم تجاهل العديد من الحقائق التي ترقى أحياناً إلى درجة البديهيات والتي يؤدي نكرانها وتجاهلها إلى إعاقة أية خطوات على طريق الوحدة الوطنية بدلاً من الوصول إليها حثيثاً. إن الوقائع والعقبات الموضوعية لا تجعل الوصول إلى الوحدة مستحيلاً، بل على العكس، فإن فهمها واستيعابها في أي برنامج للوحدة الوطنية هو الذي سيقود إلى إنجاز هذه الوحدة. ولقد أكدت حركة الواقع على جملة من الظروف الموضوعية التي تؤثر بشكل رئيسي على شكل وأساليب تحقيق الوحدة وأهمها:

١- **الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني:** وحتى لا يصاب أحد بالذعر أمام تكرارنا لهذه الحقيقة الموضوعية الرئيسية، فمن المهم أن نؤكد في البدء أن انقسام الشعب إلى طبقات وإقرارنا بهذا الواقع لا يعيق قضية الوحدة بين كافة طبقات الشعب الوطنية على أساس من التحالف والتضامن الجبهوي وعلى قاعدة برنامج سياسي وعسكري وتنظيمي مشترك ضمن مهام المرحلة الراهنة (مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي) من نضال شعبنا، بل إن إنكار هذا الانقسام كما يحدث كثيراً داخل صفوف المقاومة، هو الذي يقود إلى عزلة الطبقات الوطنية عن بعضها وتصميم طبقة واحدة قائدة للنضال الوطني في هذه

المرحلة حتى على إنكار ما عداها من الطبقات وتجاهل وجودها عملياً، وقد أكدت تجربة شعبنا تحت الاحتلال لكل من له عينان، ظهور مواقف مختلفة ومتباينة لطبقات مختلفة ومتباينة في أساليب ومضامين مقارعة الاحتلال داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي هذه المناطق، يتحمل عمال وطلاب ونساء غزة وبقية الفئات الكادحة عبء النضال الرئيسي ضد العدو، بينما تتخذ البرجوازية التجارية والكبيرة موقف مهادنة للاحتلال الصهيوني. وفي الضفة تنمو وتتوطد العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية بين قطاعات البرجوازية الكبيرة وبعض فئات البرجوازية المتوسطة والبيروقراطية مع الاحتلال، في الوقت الذي تمتلئ فيه سجون العدو بالمناضلين من أبناء الطبقات الوطنية.

كما أكدت تجربة النضال ضد الرجعية الحاكمة في الضفة الشرقية على تفاوت وتباين أساليب أشكال النضال لكل طبقة ودرجة التفاف وصمود كل طبقة وطنية حول المقاومة والقضية الوطنية، حيث تحملت جماهير العمال واللاجئين والطلاب والنساء والبورجوازية الصغيرة في المدن عبء النضال الأساسي ضد مؤامرات الرجعية. وأخذت قطاعات من الطبقات المتوسطة والبورجوازية الكبيرة تستدير إلى الخلف باتجاه النظام والطبقة الحاكمة. وقد عبرت هذه الطبقات بواسطة بعض ممثليها السياسيين واتحاداتها المهنية عن عزوفها عن المشاركة في جبهة وطنية موحدة تواجه إرهاب وقمع حكومة القمع، وبدأ بعض ممثليها يلوكون ذات الانتقادات والاتهامات التي ما زال يستخدمها النظام ضد المقاومة.

إن الإقرار بهذا الانقسام وفهمه يجعلنا قادرين تماماً على حل قضية الوحدة الوطنية انطلاقاً من فهم ودراسة مصلحة كل طبقة وطنية، وصياغة برنامج يمثل المصلحة المشتركة التي تجمع عموم الطبقات الوطنية وتنظيماتها السياسية والمسلحة حوله. كما أن هذا الإقرار يجعلنا ندرك أن التباين والاختلاف في المواقف السياسية والتطبيق العملي أمر مبرر ومشروع، فمهما كانت طبيعة الخلافات، فإن التحالف والتضامن على أساس من العلاقات الديمقراطية والبرنامج المشترك والحق في ممارسة موقف مستقل سياسي وتنظيمي لكل فصيل في المسائل المختلف عليها، كفيل بأن يثبت عبر التجربة والممارسة صحة هذا الموقف أو ذاك داخل العمل الوطني وكفيل أيضاً بتصحيح سياسة ومواقف مجموع الحركة الوطنية وكذلك مجموع تركيبها وقيادتها.

إن التحالف الوطني ليس مناورة ولا يمكن إنجازه بالمناورة السياسية، فإن استناده على أسس وحقائق موضوعية هو الذي سيؤدي إلى أن تكون مواقف الجميع واضحة أمام الجميع، وبالتالي سيؤدي إلى تطوير هذا التحالف وتمتينه وانتصار قضية الثورة بالتأكيد في النهاية.

مصير اتفاق ١٩٧٠/٥/٦ وكذلك مصير مقررات المجلس الوطني الاستثنائي المنعقد في أواخر آب ١٩٧٠ في عمان والذي أكد على ضرورة الإعداد الجدي والفاعل لكي يصبح الأردن معقلاً وطنياً للشعب والثورة. وعندما داهمتنا أحداث أيلول الأسود اتضح بشكل ملموس فقدان أي استعداد عملي وجدي لدى غالبية قوى المقاومة من أجل تحديد هذا الهدف سواء على صعيد الاستعداد العسكري أو التعبئة السياسية المتنامية لجماهير الشعب في الأردن. وإننا لا نأتي بجديد عندما نؤكد أن كافة الهيئات المركزية والقيادية التي كان يناط بها مسؤولية تنفيذ أي برنامج أو قرار يصدر، لم تقم حتى بالمشاركة والتقرير في معظم المواقف اليومية لحركة المقاومة، أو أن معظم ما صدر عنها من مقررات لم ير طريقه إلى النور، وأوضح مثال على ذلك أوضاع «اللجنة المركزية» منذ أيلول حتى الآن (افتقادها للقيادة الجماعية سواء أكان ذلك من حيث انعدام انعقادها الدوري أو من حيث اتخاذها للقرارات، وإذا حدث واتخذت قراراً فليس هناك من يلتزم به فعلياً) ثم مقررات «أمانة سر اللجنة المركزية» التي أقيمت بعد أيلول وضاعت مع مقرراتها في زحمة الأحداث.

عقبات موضوعية وعقبات ذاتية

لا يزال الحديث عن الوحدة الوطنية يدور داخل صفوف المقاومة مؤكداً باستمرار على أهميتها دون أن يشير بشكل واقعي وواضح إلى أساليب ووسائل إنجازها انطلاقا من الواقع اليومي الذي يعيشه شعبنا. وعند بحث هذا الموضوع يتم تجاهل العديد من الحقائق التي ترقى أحياناً إلى درجة البديهيات والتي يؤدي نكرانها وتجاهلها إلى إعاقة أية خطوات على طريق الوحدة الوطنية بدلاً من الوصول إليها حثيثاً. إن الوقائع والعقبات الموضوعية لا تجعل الوصول إلى الوحدة مستحيلاً، بل على العكس، فإن فهمها واستيعابها في أي برنامج للوحدة الوطنية هو الذي سيقود إلى إنجاز هذه الوحدة. ولقد أكدت حركة الواقع على جملة من الظروف الموضوعية التي تؤثر بشكل رئيسي على شكل وأساليب تحقيق الوحدة وأهمها:

١- الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني: وحتى لا يصاب أحد بالذعر أمام تكرارنا لهذه الحقيقة الموضوعية الرئيسية، فمن المهم أن نؤكد في البدء أن انقسام الشعب إلى طبقات وإقرارنا بهذا الواقع لا يعيق قضية الوحدة بين كافة طبقات الشعب الوطنية على أساس من التحالف والتضامن الجبهوي وعلى قاعدة برنامج سياسي وعسكري وتنظيمي مشترك ضمن مهام المرحلة الراهنة (مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي) من نضال شعبنا، بل إن إنكار هذا الانقسام كما يحدث كثيراً داخل صفوف المقاومة، هو الذي يقود إلى عزلة الطبقات الوطنية عن بعضها وتصميم طبقة واحدة قائدة للنضال الوطني في هذه

المرحلة حتى على إنكار ما عداها من الطبقات وتجاهل وجودها عملياً، وقد أكدت تجربة شعبنا تحت الاحتلال لكل من له عينان، ظهور مواقف مختلفة ومتباينة لطبقات مختلفة ومتباينة في أساليب ومضامين مقارعة الاحتلال داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي هذه المناطق، يتحمل عمال وطلاب ونساء غزة وبقية الفئات الكادحة عبء النضال الرئيسي ضد العدو، بينما تتخذ البرجوازية التجارية والكبيرة موقف مهادنة للاحتلال الصهيوني. وفي الضفة تنمو وتتوطد العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية بين قطاعات البرجوازية الكبيرة وبعض فئات البرجوازية المتوسطة والبيروقراطية مع الاحتلال، في الوقت الذي تمتلئ فيه سجون العدو بالمناضلين من أبناء الطبقات الوطنية.

كما أكدت تجربة النضال ضد الرجعية الحاكمة في الضفة الشرقية على تفاوت وتباين أساليب أشكال النضال لكل طبقة ودرجة التفاف وصمود كل طبقة وطنية حول المقاومة والقضية الوطنية، حيث تحملت جماهير العمال واللاجئين والطلاب والنساء والبورجوازية الصغيرة في المدن عبء النضال الأساسي ضد مؤامرات الرجعية. وأخذت قطاعات من الطبقات المتوسطة والبورجوازية الكبيرة تستدير إلى الخلف باتجاه النظام والطبقة الحاكمة. وقد عبرت هذه الطبقات بواسطة بعض ممثليها السياسيين واتحاداتها المهنية عن عزوفها عن المشاركة في جبهة وطنية موحدة تواجه إرهاب وقمع حكومة القمع، وبدأ بعض ممثليها يلوكون ذات الانتقادات والاتهامات التي ما زال يستخدمها النظام ضد المقاومة.

إن الإقرار بهذا الانقسام وفهمه يجعلنا قادرين تماماً على حل قضية الوحدة الوطنية انطلاقاً من فهم ودراسة مصلحة كل طبقة وطنية، وصياغة برنامج يمثل المصلحة المشتركة التي تجمع عموم الطبقات الوطنية وتنظيماتها السياسية والمسلحة حوله. كما أن هذا الإقرار يجعلنا ندرك أن التباين والاختلاف في المواقف السياسية والتطبيق العملي أمر مبرر ومشروع، فمهما كانت طبيعة الخلافات، فإن التحالف والتضامن على أساس من العلاقات الديمقراطية والبرنامج المشترك والحق في ممارسة موقف مستقل سياسي وتنظيمي لكل فصيل في المسائل المختلف عليها، كفيل بأن يثبت عبر التجربة والممارسة صحة هذا الموقف أو ذاك داخل العمل الوطني وكفيل أيضاً بتصحيح سياسة ومواقف مجموع الحركة الوطنية وكذلك مجموع تركيبها وقيادتها.

إن التحالف الوطني ليس مناورة ولا يمكن إنجازه بالمناورة السياسية، فإن استناده على أسس وحقائق موضوعية هو الذي سيؤدي إلى أن تكون مواقف الجميع واضحة أمام الجميع، وبالتالي سيؤدي إلى تطوير هذا التحالف وتمتينه وانتصار قضية الثورة بالتأكيد في النهاية.

٢- طبيعة الاحتلال الصهيوني والتشتت الجغرافي: إن الاحتلال الصهيوني الذي قاد إلى اجتثاث طبقات بكاملها للشعب الفلسطيني من أصولها الاجتماعية والإنتاجية، فقد أدى إلى توسيع دائرة البطالة الإنتاجية والتخلف الثقافي لدى قطاعات واسعة من أبناء شعبنا. إن فئات اللاجئين المعدمين ذوي الأصول الاجتماعية المختلفة تشكل إحدى فئات الشعب الكبيرة. كما أن التشتت الجغرافي داخل عدد من الأقطار العربية قد أدى إلى تطور متفاوت ومختلف لكل قطاع في كل بلد نتيجة لتأثره بظروف هذا البلد وتطوره. إن هذا كله قد قاد إلى أن يتكيف كل قطاع من قطاعات شعبنا في كل بلد مع الظروف الاقتصادية و السياسية والثقافية القائمة في ذاك البلد وإلى تعدد واختلاف التنظيمات السياسية لشعبنا على ضوء واقع كل بلد من هذه البلدان.

٣- تأثير الأوضاع العربية: إن شعار «عدم التدخل في الأوضاع العربية» وضرورة «توحيد كل الطاقات العربية حول فلسطين ومن أجل قضيتها» قد أسقطته التجربة الواقعية وتم دفنه كلياً تحت أنقاض عمان يوم ١٧ أيلول. فإذا كنّا نؤكد دائما على كون الأوضاع العربية المحيطة بفلسطين تقرر وستقرر بشكل رئيسي مصير ومستقبل القضية الوطنية لشعبنا، فإن هذا التأكيد كان يهدف إلى عدم الاستسلام لهذه الأوضاع، بقدر ما يجب توثيق التحالف والتضامن مع مجموع القوى الوطنية و التقدمية العربية ضمن جبهة موحدة مشتركة ضد العدوان الصهيوني والإمبريالية والرجعية. كما أننا لا نستطيع تجاهل حقيقة هامة مؤداها أن الأوضاع العربية والأنظمة القائمة تتدخل ليس فقط في شؤون القضية الوطنية لشعبنا بل حتى في أوضاع المقاومة ذاتها، مما قاد إلى المزيد من التمزق والتبعثر داخل صفوف المقاومة بدون أي مبرر موضوعي لذلك. كل هذا يجعل قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ذات مساس مباشر بموقف المقاومة على الصعيد العربي، والذي لا يمكن أن يكون موقفاً وطنياً فعلياً بدون توثيق التحالف مع حركة التحرر الوطني العربية شعبياً وعلى نطاق كل بلد، وبدون نقد كل المواقف المترددة والمتراجعة الخاطئة لمجموع الأنظمة الوطنية، وبدون شن نضال حازم لحل التناقض الأساسي مع الرجعية الأردنية- الفلسطينية ممثلة بالنظام القائم، كخطوة على طريق حل التناقض الرئيسي مع الصهيونية.

■ ■ ■

إضافة إلى كل هذه الظروف والعقبات الموضوعية القائمة حول المقاومة والتي تؤثر إلى حد بعيد على أسس وأشكال الوحدة الوطنية، فمن المؤكد أن تحكمنا في هذه الظروف، واجتياز العقبات مرهون أساساً بالأوضاع الذاتية والداخلية للمقاومة التي تستطيع فيما لو تم تصحيحها وتطويرها، دفع الوحدة الوطنية خطوات واسعة إلى الأمام. ويمكننا ان نحدد أبرز هذه العقبات الذاتية بما يلي:

١- التركيب الثقافي والسياسي المتخلف لغالبية قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية: ليس المهم هنا أن نؤكد مجدداً على الانتماء الطبقي والسياسي لغالبية قيادات الحركة الوطنية للطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) بقدر ما هو من المهم أيضاً التأكيد عملياً على كون هذه الفئات أكثر تخلفاً مقارنة بمثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى. وهذا ما يجد له أصوله في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتراث التاريخي للمجتمع الفلسطيني سواء أكان ذلك ناشئاً عن آثار الاحتلال الصهيوني وما ولده من بطالة إنتاجية وثقافية، أو ناشئاً عن مجمل التطور التاريخي العام للحركة الوطنية الفلسطينية بعد عام ٤٨ واندحار القيادات البورجوازية الكبيرة والإقطاعية السياسية عن رأس العمل الوطني وصعود قيادات أكثر تقدماً بديلاً عنها وخاصة بعد حزيران ٦٧.

إلا أن هذا التركيب الراهن والمتخلف يجر ذيولاً وخيمة على الحركة الوطنية الفلسطينية وإمكانات توحيدها وتطورها كما أثبتت الوقائع باستمرار. وقد عبر هذا التركيب المتخلف عن نفسه في العديد من ممارسات المقاومة سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً بدءاً من إنكار أي انقسام طبقي للشعب، ومروراً بالخلط الفاضح بين الاستراتيجية والتكتيك، بين ما هو آني ومباشر وبين ما هو بعيد المدى، وانتهاء بالاستسلام للعفوية وصيغ العلاقات العشائرية والإقطاعية على صعيد التنظيم الداخلي والصلة مع الجماهير. ولقد كانت ولا زالت أخطر آثار هذا التركيب على الصعيد السياسي، حيث عانت جماهيرنا طويلاً من آثار التردد والتذبذب في المواقف التي وصلت أخيراً إلى درجة الانتقال من شعارات التعايش مع الحكم في الأردن إلى المناداة بإسقاط النظام فوراً ومباشرة وخلال أيام معدودة، مضافاً إليه ذلك الموقف الذي يتردد ويرفض أن يطرح أية مهام مباشرة وآنية للجماهير مكتفياً بترديد شعارات عامة وغامضة وبعيدة المدى عن نصوص الميثاق أو أي برنامج مشابه له.

كل ذلك قد جر آثاره في تكريس أنماط من العلاقات البيروقراطية على الصعيد العسكري والتنظيمي واحتقار لأي علاقة ديمقراطية مركزية على أساس من الوعي السياسي والنقد المتبادل والقاعدي. إن الثوار الفيتناميين يؤكدون دوماً عبر تجربتهم الزاخرة بأن الأساس الذاتي الرئيسي للانتصار في الحرب الوطنية هو قيادة صحيحة وسياسة صحيحة، ومن المؤكد أن تجربتنا الخاصة تثبت أيضاً هذا الاستنتاج. وبديلاً من هذا كله نجد ان الحل الوحيد الذي يتم طرحه يتلخص في الدعوة لإقامة منظمة واحدة يندمج فيها الجميع قفزاً فوق كل الاعتبارات الواقعية والموضوعية، بينما نرى في الجانب الأخير تمييعاً لكل أشكال الوحدة القائمة ومؤسساتها القيادية كـ«اللجنة المركزية» مما يفقد هذه العلاقات طابع القيادة الجماعية والحوار الديمقراطي.

إن تجاوز آثار هذا التركيب رهن أساساً بتصحيح العلاقات الوطنية باتجاه توطيد دور مؤسساتها القيادية الجماعية وتنمية الحوار الديمقراطي داخلها ومع الجماهير استناداً إلى برنامج سياسي مرحلي وملزم.

٢- مفاهيم متباينة للوحدة وتجارب أكثر فائدة من هذه المفاهيم: إن الخلاف والصراع حول أكثر الأشكال والأسس ملاءمة للوحدة الوطنية لم يظل صراعاً نظرياً بين مفاهيم متباينة بل إن هناك العديد من التجارب العملية البحتة وعلى الصعيد العسكري بشكل أكثر تحديداً مما يفيدنا تماماً في وضعنا لأي أساس وشكل واقعي للوحدة. لقد كانت هناك تجربتان بارزتان لإنشاء قوة عسكرية موحدة : الأولى في شمال الأردن عام ١٩٧٠ والثانية في جنوب لبنان عام ١٩٧١، ولقد كان فشل التجربتين عملياً ناشئاً عن التباين والاختلاف الواسع بين مفاهيم متناقضة للعلاقات التنظيمية وأهمية العمل السياسي بين المقاتلين، وكذلك الحدود التي يبدأ منها وينتهي إليها الضبط العسكري وهل يتناول كافة الشؤون وقضايا العمل اليومي للمقاتل؟ كذلك كان للصراع البيروقراطي العسكري من أعلى للحصول على مواقع أفضل أثر في فشل هاتين التجربتين.

وقد تبين أن الاكتفاء بالحديث عن ضرورة الوحدة بإقامة منظمة واحدة، إلى جانب كونه هدفاً غير واقعي، فإنه لا يقدم أية حلول عملية لمسألة الوحدة الوطنية. إن الذراع العسكري الضارب للثورة الفلسطينية أي جيشها الشعبي المقاتل لا بد أن يكون موحداً ومتماسكاً حتى يستطيع أن ينجز مهامه القتالية بفعالية ومرونة، ولكن الوصول إلى هذه الوحدة العسكرية مرهون أساساً بالوصول إلى مفاهيم مشتركة أساسها إشاعة العلاقات الديمقراطية داخل صفوف هذا الجيش الشعبي وإطلاق حرية العمل السياسي داخله وإلغاء كافة الامتيازات البيروقراطية والمادية ما بين صفوفه، مع الحفاظ على حق الانتماء التنظيمي والسياسي لأي فصيل من الفصائل بعيداً عن أية ضغوط. إن هذه الأسس للوحدة الوطنية على صعيد القوات المقاتلة سوف تؤدي إلى المزيد من انخراط أبناء شعبنا في صفوفه وإلى تعزيز قدرته وفعاليته القتالية وتكسبه المزيد من احترام وثقة الجماهير به، وبدونها فإن الثورة سوف تعاني المزيد من التجارب والنكسات الذاتية الداخلية والتخبط في المواقف والتناقض في المفاهيم اتجاه قضية الوحدة.

٣- التنافس الذاتي والصراع حول القضايا الهامشية: إن غياب أي أساس ديمقراطي للعلاقة الوطنية ومهام سياسية موحدة أمام القوى الوطنية، يفتح الباب أحياناً أمام تطور الصراع حول قضايا فرعية وهامشية وتغيب قضايا العمل السياسي والعسكري والتنظيمي كلياً عن أعين الجميع. ومن المؤكد أيضاً أن عدداً من القوى التي لا مبرر موضوعي لوجودها تلجأ إلى مثل هذه الأشكال من الصراعات الهامشية لكي تجد مبرراً

لوجودها ذاته. وهذا ما يجعل بعض المسائل المالية والإعلامية وعدداً من الأخطاء الذاتية الفردية مبرراً كافياً لانفجار هذه التناقضات. إن حل كل المسائل الفرعية والثانوية والعملية اليومية ضرورة ملحة، ولا يمكن أن يتم طمس كل التناقضات الهامشية والمفتعلة بدون حل مسالة الوحدة الوطنية ذاتها على أساس ديمقراطي وصحيح. ومن المفيد هنا التذكير بأن الرجعية تقرع الدفوف طرباً كلما لاح لها تناقض هامشي أو ثانوي قد نما واستفحل لأن هذا هو خبزها اليومي الذي تعتاش عليه. إننا هنا لا ندعو إلى إلغاء كل الفروق القائمة في المواقف تجاه القضايا الرئيسية التي تمس نضال شعبنا ومهامه الفعلية، بل إن حواراً حياً لا بد أن يقوم حول هذه القضايا أساسه روح التضامن والتحالف والنقد الرفاقي المتبادل.

ملامح عامة للمهام السياسية الراهنة

إن الظروف الراهنة التي تمر بها قضية شعبنا الوطنية وثورتنا داخل الأردن في خلافها مع الرجعية خاصة، واستمرار محاولات الإمبريالية لفرض الاستسلام على شعوبنا العربية، وكذلك الأهمية التي يكتسبها تنامي النضال المسلح ضد الاحتلال الصهيوني في دحر محاولات استسلام وتصفية قضية شعبنا الوطنية، إن هذه الظروف بمجموعها تضع أمام شعبنا وكل قواه الوطنية المهام الراهنة كأساس مشترك لنضالها:

- إن مجابهة مؤامرات الرجعية الحاكمة في الأردن وحل التناقض الأساسي معها من أجل الاستمرار في حل التناقض الرئيسي مع الاحتلال الصهيوني يمثل مهمة مباشرة أمام مجموع القوى الوطنية. وعلى هذا الأساس فإن قيام جبهة وطنية أردنية- فلسطينية تناضل من أجل قيام حكم وطني ديمقراطي في الأردن هو الطريق من أجل دحر الرجعية وإسقاطها. وعليه، لا بد من تعزيز نضال هذه الجبهة وتنمية نشاطاتها من خلال كل المؤسسات الجماعية والنقابية والمهنية ومن خلال قيادة النضال اليومي لجماهير الشعب في الأردن ضد القمع الوحشي الذي تتعرض له، وحتى يتم في المرحلة الراهنة إقصاء الحكومة الحالية كهدف آني ومباشر على طريق تحقيق مجموع أهداف الجبهة الوطنية.
- الحفاظ على استقلال حركة المقاومة السياسي والعسكري وحقها في اتخاذ المواقف التي تعبر أساساً عن المصلحة الوطنية لشعبنا مع رفض كل أشكال التنسيق المشبوهة أو فرض الوصاية على حركة المقاومة وانتزاع حقها في تمثيل شعب فلسطين، والعمل على توطيد العلاقة بالقوى الوطنية والتقدمية العربية من أجل إقامة جبهة وطنية عربية معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

■ إعداد جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة، دفاعاً عن حقوقه الوطنية المشروعة من أجل النضال ضد عودة الأراضي المحتلة بعد تحريرها تحت السيطرة المباشرة للرجعية الحاكمة في الأردن، والانطلاق منها من أجل إعادة توحيد الأردن على أساس حكم وطني ديمقراطي. إن شعبنا إذ يعتبر أن قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لا يقدم حلاً لحقه في تقرير مصيره، فإنه يعتبر أن وحدة الساحة الأردنية – الفلسطينية ووحدة الضفتين لابد أن تستند أساساً إلى الإطاحة بالرجعية الحاكمة، ومن أجل أردن وطني ديمقراطي وموحد يضمن لشعبنا ممارسة كافة حقوقه الوطنية ومتابعة كفاحه ضد العدو الصهيوني – الإمبريالي.

■ رفض كافة الحلول الاستسلامية التي تقوم على التضحية بالمصالح الوطنية لشعب فلسطين أو التفريط بأجزاء من الأراضي العربية المحتلة، ومتابعة الكفاح المسلح من أجل تحرير مجموع الأراضي المحتلة وحصول شعبنا على حقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه.

من أجل وحدة وطنية وراسخة ..
من أجل قيام جيش التحرير الشعبي

إن المعضلة الأساسية في العلاقات الوطنية الفلسطينية ليست قائمة فقط في وضع البرامج السياسية والتنظيمية والعسكرية التي تمثل قاسماً مشتركاً بل في الالتزام و التطبيق العملي لها. وإذا كان المجلس الوطني قد أقر في دورته الثامنة إعادة تشكيل الهيئات القيادية للمقاومة على أساس تثبيت صيغة «اللجنة المركزية» و«المكتب السياسي» كقيادة جماعية ويومية للنضال الوطني، فإن القضية الرئيسية هي في أن تمارس اللجنة والمكتب المنبثق عنها دورها فعلاً على هذا الأساس، و إلا تحولت كل القرارات التي تبدو واقعية ومقبولة إلى غطاء لاستمرار أشكال العلاقة الفردية والموسمية الراهنة. إن توطيد العلاقة بين مجموع الفصائل والوصول باستمرار إلى موقف مشترك لحل كل المعضلات والمهام التي تجابه الثورة يتطلب أساساً:

■ تثبيت صيغة «اللجنة المركزية» و«المكتب السياسي» وكافة الهيئات والأجهزة التي أقر تشكيلها المجلس الوطني الثامن، والحفاظ على هذه الصيغ لكونها تمثل أكثر أشكال العلاقات الوطنية تقدماً وواقعية في المرحلة الراهنة.

■ إن توطيد هذه الهيئات يتطلب الحفاظ على دورها كقيادة جماعية ذات صلاحيات كاملة في المراقبة والمحاسبة والتقرير بالنسبة لكافة شؤون العمل الفلسطيني السياسية والعسكرية والتنظيمية. كما إن هذا يتطلب الحفاظ على دورية

اجتماعاتها واحترام مقرراتها بدقة وحقها في المحاسبة على أي مخالفة لهذه القرارات من أجل إشاعة المزيد من روح الجماعية والديمقراطية داخل صفوفها.

■ إن الحوار الديمقراطي والمفتوح داخل هيئات المنظمة هو أساس توطيد الوحدة الوطنية. ومن هنا فإذا كان من المبرر والمشروع قيام خلافات في وجهات النظر بشأن العديد من القضايا، فإن مثل هذا الحوار سيؤدي في غالب الأحيان إلى تضييق شقة الخلاف هذه ، أو تركه حتى يثبت الواقع والتجربة ذاتها صحة هذا الموقف أو ذاك.

■ إن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل إطارا" للتحالف الوطني في هذه المرحلة و«تجمعاً للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض» (الميثاق الوطني ، ص٣٩). ولذا فإن هذا الإطار الجبهوي الذي تطبق داخله المركزية الديمقراطية والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية والنقد المتبادل لا ينفي حق الاستقلال التنظيمي والسياسي لكل فصيل ضمن برنامجه الخاص وسياسته.

أما على صعيد العمل العسكري، فقد أثبت الواقع أن وحدة القوى العسكرية للمقاومة ضمن جيش تحرير شعبي موحد يضم كافة قوى الثورة النظامية والفدائية، وعلى أساس من «وحدة التنظيم والتدريب والتسليح والانضباط والعمليات» (برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية الذي أقرته الدورة الثامنة للمجلس الوطني) يشكل مهمة راهنة وعاجلة أمام مجموع القوى المقاتلة لأنه سيكفل تطوير وتنمية الطاقة القتالية للثورة وتنمية صفوفها وتحسين كافة أنماط عملها العسكري وزيادة خبرتها بشكل فاعل. كما انه سوف يكفل تحويل غالبية قطاعات جيش التحرير الفلسطيني القائمة إلى وحدات مقاتلة وتشارك بفعالية في أداء مهامها المسلحة.

إن «الجيش الشعبي الموحد» سوف يجعل جماهيرنا مفعمة أكثر فأكثر بالحماس الثوري والاستعداد لدعم الثورة والدفاع عنها والانخراط في صفوفها. وقد علمتنا المعارك العديدة سواء داخل الأرض المحتلة أو في مواجهة هجمات الرجعية أن انعدام وحدة القوات المقاتلة قد أدى إلى نتائج عسكرية وخيمة في العديد من الصدامات وأفقد كل القوى المقاتلة مرونة الحركة والمناورة والتغطية للانسحاب أو الهجوم. وإذا كانت الوحدة العسكرية للقوات المقاتلة ضمن «جيش تحرير شعبي موحد» هي مطلب ومهمة راهنة، فإن أهم شروط نجاحها وتحقيقها فعلاً هو قيامها على أساس ديمقراطي ثابت ومن خلال إشاعة تقاليد تنظيمية وسياسية وعسكرية جديدة بين صفوفها و إلا فإن عملية توحيد القوات سوف تتحول إلى تجميع كمي بلا أي أساس يستند إليه، ويأتي كل فصيل ومعه

أشكال علاقاته الخاصة ومفاهيمه داخل هذا التجمع، بدون الوصول إلى علاقات ومفاهيم مشتركة وموحدة، وبهذا فإن هذا التجمع الكمي سيحمل بداخله بذور تناقضات قد تنفجر مجدداً وفي أي لحظة. والتجارب التي أشرنا إليها دليل بارز على ذلك.

بالإضافة إلى هذا كله، فإن التجربة العسكرية الخاصة للثورة الفلسطينية قد أثبتت بشكل قاطع تماماً أن الجيش الثوري يعتمد على إمداد ودعم الجماهير البشري والمادي والمعنوي والسياسي له والذي يخوض حرباً شعبية متصلة وشرسة، لا بد أن يعتمد في تشكيله وتكوينه على أسس تنظيمية وسياسية وجماهيرية تجعله باستمرار يثبت لشعبه أنه السلاح الذي لا يخطئ في هذا الشعب، وإنه الإطار الذي يستطيع شعبنا ومن خلاله وبالانضمام إليه أن يتحرر من كل أشكال الضغط والقهر والقمع والإرهاب وأن يتربى تربية ثورية ديمقراطية جديدة ويعيش لأول مرة كمقاتل حر له حقه في أن يعلن عن رأيه وأن ينمي وعيه وأن يكتسب كل يوم خبرة جديدة.. بحيث يبدأ في التحرر من صفة المواطن الذليل الذي ألهبت ظهره سياط الرجعية وأدمت قدميه طوابير الانتظار على أبواب وكالة الغوث.

ولذا فإن جيشاً ثورياً فعلياً لابد أن يتخلص من كل أنماط وأشكال العلاقات داخل الجيوش الكلاسيكية التي تفرض داخلها سلطة الحكومة الرجعية على مجموع الجيش، وسلطة الضباط القمعية على الجنود. لا بد للجيش الثوري من أن يكون ثورياً حقاً في العلاقة بين المقاتلين وقادتهم وفي العلاقة بين مجموع الجيش والجماهير وأن يتخلص من كل أنماط المظاهر وأشكال العلاقات التقليدية والإذلالية التي تسود صفوف الجيوش التقليدية المحترفة.

إن الأساس الديمقراطي لقيام «جيش التحرير الشعبي الموحد» لابد أن يستند اعتماداً على تجربتنا وتجربة كل الجيوش الثورية المقاتلة على:

- حق الانتماء التنظيمي والسياسي لكل مقاتل داخل الجيش بدون أي ضغط وبحرية تامة، وحقه بالتالي في التعبير عن موقفه السياسي داخل المجالس والاجتماعات الموسعة وفي الحوار بين مجموع المقاتلين بكافة أشكاله وصوره.
- حق الاستقلال السياسي والتنظيمي لكل تنظيم داخل صفوف الجيش الشعبي الموحد.
- حرية العمل الدعاوي والسياسي لمجموع المنظمات بين المقاتلين بكافة وسائل النشر والدعاية السياسية (البيانات، النشرات، الكراسات الخ..).
- اعتماد نظام المفوضين السياسيين داخل القطاعات الذين يقومون بالدعاية أساساً لبرنامج الثورة والمواقف السياسية التي تتخذها، وبمراقبة استمرار حرية العمل السياسي لكافة الفصائل داخل هذه القطاعات.

- إلغاء الامتيازات المادية والبيروقراطية داخل الجيش سواء أكانت هذه الإمتيازات تعتمد على الرواتب المرتفعة أو الرتب العسكري التقليدية، والاستعاضة عنها بمكافآت ثابتة أو رمزية وتقليص الفوارق بين الرتب المختلفة.
- إقامة مجالس الجنود داخل القطاعات من أجل نشر وتوسيع إطار الحوار السياسي ومن أجل فرض الرقابة والمحاسبة على القيادات الأعلى، مع حق هذه المجالس بتبديل هذه القيادات على أساس نظام خاص بعد ذلك.
- نشر واعتماد الانتقاد والانتقاد الذاتي العلني داخل القطاعات والذي لا يتناول الأخطاء الفردية والصغيرة بقدر ما يتناول الأخطاء العامة والشائعة والأخطاء في المواقف السياسية والعمل التنظيمي والعسكري.
- إن هذا كله لا يجب أن يتعارض إطلاقاً مع أنظمة الانضباط العسكري الحديدي والصارم والطاعة العسكرية في كافة شؤون العمل العسكري الأخرى، وتطبيق كافة أنظمة العقوبة فيما يتعلق بالمخالفات العسكرية البحتة.

إن القيادة السياسية القادمة للمنظمة سوف تكون مطالبة أساساً بالسير خطوات واسعة على هذا الطريق من خلال تشكيل قيادة عسكرية تتمثل فيها مجموع القوى المقاتلة والفاعلة حتى تبدأ في وضع بنود هذه الوحدة موضع التطبيق العملي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المهم أساساً هو الوصول إلى اتفاق على القواعد الأساسية التي يمكن أن تتم عليها الوحدة والتي أشرنا إلى بعضها، وإن أي اختلاف حول أية مسائل تفصيلية أخرى لا يمنع على الإطلاق قيام هذه الوحدة، لأن التجربة العملية كفيلة بمحو الخلافات التفصيلية وتثبيت وجهة النظر الأكثر صحة من بينها.

إننا نعتقد واثقين بأن الحوار المجدي والفاعل حول مجموع هذه القضايا سوف يقود بالتأكيد إلى نتائج متقدمة على طريق الوحدة الوطنية، وإن شعبنا الذي ناضل طويلاً من أجل تحقيقها لم يعد يرضى بكل الدعوات اللفظية والمطاطة والمتشنجة التي تبشر بالوحدة دون أن تخطو خطوة عملية واحدة على طريقها.

فمن أجل المزيد من التفاف شعبنا حول الثورة وارتباطه بقضيتها لا بد من النضال الحثيث من أجل بناء: وحدة وطنية راسخة.. جيش تحرير شعبي موحد. وعاشت ثورتنا الوطنية المظفرة ■

مشروع قرار
حول الوضع الراهن في الأردن ومهمات المقاومة

أولاً – إن المجلس الوطني الفلسطيني، آخذاً بنظر الاعتبار؛

- إن تصاعد وفعالية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني يتوقفان بشكل مباشر على تحول الأردن فعلياً إلى قاعدة آمنة للثورة ومنطلق رئيسي للتحرير.
- وإن وحدة الشعب والنضال الوطني والمصير المشترك في الساحة الأردنية- الفلسطينية يعني أن النجاح في تحرير فلسطين يتوقف على إنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن، وأن السلطة إذ تقف عقبة بوجه إنجاز هذه المهمات الوطنية والديمقراطية، وتواصل سياستها القائمة على قمع الجماهير ونزع سلاحها وسلب حريتها، والتعصب والتمييز الإقليمي ضد الشعب الفلسطيني، وتكريس النفوذ الإمبريالي والتوجه نحو عقد صلح منفرد مع العدو، فهي بذلك إنما تقف بوضوح عقبة في وجه التحرير الكامل لفلسطين، وأن هذه السلطة، بنقضها «اتفاقيتي القاهرة وعمان» وإصرارها على اعتبار المقاومة شأناً داخلياً من شؤونها ومطالبتها بإخضاع العمل الفدائي لسلطتها وسيادتها، إنما تتوجه نحو تصفية المقاومة كحركة وطنية لتحرير الشعب الفلسطيني المضطهد، وتعمل على مصادرة الحق في تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه، مما يلغي عملياً ونهائياً أي أساس جدي لالتزام حركة المقاومة بمبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» فيما يتعلق بالأردن. إن إحباط هذه السياسة الرجعية يتطلب قيام جبهة وطنية متحدة في الأردن تعمل على توطيد وحدة الحركة الوطنية الأردنية- الفلسطينية في نضالها ضد السلطة،

يقرر؛

- إن حركة المقاومة، وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية الممثلة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة إلى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الأردنية إلى جانب سائر المنظمات والأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية في الضفة الشرقية.
- وإن حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة إمكانياتها وتنظيماتها في الأردن تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية الأردنية، كجزء لا يتجزأ من أجل المساهمة في النضال لقيام حكم وطني ديمقراطي يعمل، كحد أدنى، على إنجاز المهام التالية:

١- إيقاف القمع وإطلاق الحريات الديمقراطية وتحريم وسائل التعذيب وإطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين.

٢- إقصاء الحكومة الحالية وعزل ومحاكمة من يتحمل مسؤولية القمع وانتهاك الحريات العامة.

٣- إطلاق حرية المقاومة وحقها في التحرك السياسي والعسكري والإعلامي والمالي، وحق التنظيم والتعبئة الجماهيرية، وحق الشعب في حمل السلاح.

٤- إنهاء سياسة التعصب الإقليمي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإلغاء التمييز الإقليمي في أجهزة الدولة.

٥- الاهتمام بتطوير الجيش وتسليحه من الدول الاشتراكية والصديقة وتطهير صفوفه والتوقف عن استخدامه كأداة قمع.

٦- انتهاج سياسة عربية تقدمية معادية للإمبريالية، وتحرير الأردن من النفوذ الإمبريالي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

٧- التخلي عن سياسة التخريب الاقتصادي، وإقامة اقتصاد حرب متماسك وتلبية المطالب المعيشية الملحة للفئات الشعبية الكادحة.

٨- التنصل من سياسة الصلح المنفرد مع العدو وفضح كافة المحاولات التي أقدم عليها النظام بهذا الاتجاه، والالتزام برفض جميع الحلول الاستسلامية والتصفوية.

- ويعتبر المجلس أن الجبهة الوطنية الأردنية هي مهمة ملحة لا يمكن بدونها تلبية ضرورات حماية الثورة وانتشال البلاد من الهوة السحيقة التي قادها إليها النظام القائم، وسلاح رئيسي بأيدي شعبنا في المرحلة الراهنة للنضال من أجل حقوقه وحرياته ومستقبل تحرره الوطني، لذلك يستنكر المجلس كافة المواقف التي تعتبر الجبهة الوطنية مجرد أداة للضغط على النظام وكافة محاولات إخضاع الموقف إزاء الجبهة لاعتبارات قصيرة الأمد تتعلق بالإمكانيات المؤمنة للتعايش مع النظام القائم في الأردن، أو بالعلاقات مع أي نظام عربي آخر.

ثانياً – إن المجلس الوطني الفلسطيني، إذ يلاحظ؛

- إن سياسة القمع الرجعي والتعصب الإقليمي التي يمارسها النظام القائم في الأردن ضد الشعب الفلسطيني تترك آثاراً سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية في الساحة الأردنية- الفلسطينية، وتعرضها للتمزق والضعف، وتنمي ردود فعل انفصالية خطيرة بين صفوف الجماهير.

■ وإن هذه السياسة الرجعية التي تنتهج تحت ستار التمسك بوحدة الضفتين، وبحجة أن الشعب الفلسطيني يجب أن يتخلى عن حقوقه الوطنية الراهنة حتى يحصل على حقوقه القومية الكاملة بعد إلغاء الكيان الإسرائيلي وتحرير كامل فلسطين، إنما تؤدي عملياً إضعاف وتفكيك وحدة الضفتين وحرمان الشعب الفلسطيني من أي من حقوقه الراهنة أو البعيدة المدى ومن قدرته الفعلية على إنجاز هدف التحرير، كما تستهدف مصادرة حق تمثيل الشعب الفلسطيني وعقد صلح منفرد باسمه مع العدو الإسرائيلي من أجل استعادة الضفة الغربية وإعادة إخضاعها لسياط الإرهاب الرجعي العميل.

وإذ يؤكد؛

■ إن انتزاع الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني وحقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه يتطلب بالضرورة تحرير كامل التراب الفلسطيني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. إلا أن هذا المبدأ لا يعني التخلي عن الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الأردن، والتي يشكل ضمانها شرطاً ضرورياً لتمكينه من إنجاز هدفه الإستراتيجي البعيد الأمد في التحرير والعودة، كما أنه لا يعني استمرار خضوع الشعب الفلسطيني للقمع الرجعي والتعصب الإقليمي.

■ وإن شعار «الدولة الفلسطينية» على جزء من أرض فلسطين يقدم حلاً وهمياً لمسألة نيل الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني ويشكل هروباً من مهمات النضال ضد السلطة الرجعية من أجل انتزاع هذه الحقوق. إلا أن هذا لا يعني الموافقة على إعادة إخضاع الضفة الغربية بعد زوال الكابوس الإسرائيلي عنها، لسيطرة النظام الرجعي.

■ وإن وحدة الضفتين وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوطيدها، وهي الإطار الأصلح لنمو وتصاعد نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة سائر أراضيه المغتصبة. إلا أن التمسك بهذه الوحدة بمعزل عن الأسس الوطنية الديمقراطية التي لابد أن تستند إليها من أجل أن تتعزز وتتوطد، وبمعزل عن النضال ضد السلطة القائمة، يشكل رضوخاً للابتزاز السياسي الذي يمارسه النظام الحاكم وموافقة ضمنية على سياسته الرامية إلى مصادرة حق تمثيل شعب فلسطين واستعادة سيطرته على الضفة الغربية بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي عنها.

يقرر؛

■ إن حماية وتوطيد وحدة الضفتين رهن بالنضال من أجل إقامة نظام وطني ديمقراطي والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، الآن في الأردن، والتي تتمثل في:

١- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الأردن وكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية فيه، والاعتراف بالثورة الفلسطينية كممثل وحيد لهذا الشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره كما تنص على ذلك «اتفاقية القاهرة» و«بروتوكول عمان».

٢- إلغاء كافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتعصب الإقليمي، وإقرار المساواة الكاملة لكافة المواطنين من أبناء الضفتين في كافة الحقوق والواجبات والفرص.

٣- إيقاف القمع وإطلاق الحريات الديمقراطية لشعبنا.

٤- الاعتراف العملي بحق شعبنا بالمشاركة في السلطة السياسية من خلال نظام وطني ديمقراطي.

٥- الاعتراف بحق شعبنا في حمل السلاح ومواصلة كفاحه المسلح بحرية حتى تحرير كامل ترابه الوطني، وإطلاق حرية المقاومة في العمل والتحرك السياسي والعسكري والإعلامي والمالي وفي التنظيم والتعبئة الجماهيرية كما تنص على ذلك «اتفاقية القاهرة».

■ وإن استمرار الرجعية الحاكمة في سياستها القائمة على القمع والتعصب الإقليمي، وإصرارها على مصادرة الحقوق الوطنية لشعبنا، وتشبثها بسلطتها ومصالحها الأنانية على حساب مصالح مجموع الشعب والوطن، سوف يحملها لوحدها المسؤولية الكاملة عن إضعاف وحدة الضفتين وتفكيكها.

■ ويؤكد المجلس أن شعبنا، إذ يبذل الدماء والأرواح والتضحيات الجسام في الكفاح المسلح المتواصل ضد العدو الإسرائيلي من أجل تحرير المناطق المحتلة من وجوده البغيض.. فإنه، في الوقت نفسه، لن يسمح بإعادة إخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام الأردني بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي عنها، بل إنه سوف يناضل من أجل تحويل الضفة المحررة إلى قلعة ثورية وقاعدة أمينة للنضال من أجل إسقاط النظام وتجديد وحدة الضفتين في ظل إقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الأردن كخطوة على طريق متابعة الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وكشرط إستراتيجي لازم من أجل إحراز النصر ■

مشروع قرار

حول المهمات الملحة لتطوير الوحدة الوطنية وبناء جيش تحرير شعبي موحد

إن المجلس الوطني الفلسطيني آخذاً بنظر الاعتبار؛

- إن الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورة ملحة تتطلبها طبيعة الثورة في مرحلة التحرر الوطني، وتقتضيها متطلبات النضال الراهنة في ظرف تصاعد القمع من أجل تصفية المقاومة في الأردن بشكل مترافق مع مواصلة الاحتلال الإسرائيلي تصعيد حملته العسكرية لإخماد الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة.
- وإن النضال من أجل الوحدة الوطنية ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار أن تعدد الفصائل داخل حركة التحرر الوطني الفلسطينية يستند إلى سلسلة من العوامل الموضوعية التي لا يمكن إلغاؤها بقرار ذاتي والتي من أهمها واقع الانقسام الطبقي للشعب الفلسطيني، والتشتت الجغرافي لهذا الشعب الناجم عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع العربية وتداخلها مع النضال الفلسطيني وما ينجم عنه من تدخل من جانب الأنظمة العربية القائمة في شؤون المقاومة.
- وإن محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بوسائل الدمج القسري سيزيد من تمزق حركة المقاومة وبعثرة جهودها في صراعات داخلية مسلحة حادة مما يصرف قواها عن مجابهة الأعداء المتكاثرين.
- وإن جميع الأشكال السابقة للوحدة الوطنية قصرت عن تحقيق أقصى درجات الفاعلية الممكنة والمطلوبة منها، كما أن قرارات المجلس الوطني الثامن بهذا الشأن لم تجد طريقها إلى التنفيذ، نتيجة عدد من الأسباب الذاتية من بينها غياب أي أساس ديمقراطي للعلاقة الوطنية، وتفجر الصراعات الهامشية والذاتية حول قضايا ثانوية وغياب روح الجدية في الالتزام والتطبيق العملي للقرارات، بالإضافة إلى غياب روح القيادة الجماعية والحوار الديمقراطي في الهيئات العليا للعمل الوطني المشترك.
- وإن جميع هذه العوامل الموضوعية والذاتية تجعل التطلع إلى وحدة اندماجية كاملة في جميع المجالات، قائمة على إلغاء الاستقلال التنظيمي والسياسي

والفكري للفصائل المختلفة، وهماً غير ممكن التحقيق، بالإضافة إلى كونه يؤدي في المرحلة الراهنة إلى نتائج رجعية مضادة للثورة.

- وإن هذه العوامل، بالرغم من ذلك، لا تقف عائقاً دون الوصول إلى خطوات اندماجية في بعض المجالات، وبشكل خاص في المجال العسكري، بشكل لا يتنافى مع مبدأ الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل.
- وإن أية خطوات بهذا الاتجاه ينبغي أن تستند إلى تقييم واقعي وموضوعي للتجارب السابقة التي انتهت إلى الفشل بسبب غياب الأسس الواضحة التي تحكم العلاقات داخل المؤسسات الموحدة مما أفسح المجال لتنامي الصراعات البيروقراطية والذاتية داخلها.

يقرر؛

- إن الوحدة الوطنية تقوم في المرحلة الراهنة على أسس جبهوية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية المختلفة بصيغة تضمن:

١- الاستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكافة الفصائل وحق تبادل النقد الأخوي ضمن إطار العمل الوطني المشترك.

٢- الالتزام ببرنامج حد أدنى سياسي وبرنامج نضالي مشترك محدد تشكل أساساً له مقررات المجالس الوطنية السابقة (وبشكل خاص مقررات الدورات السابعة والاستثنائية والثامنة) بالإضافة إلى مشروع القرار «حول الوضع الراهن ومهمات المقاومة» المقدم إلى هذا المجلس.

- إن الإمكانية المتاحة في ظل الظروف الراهنة، والضرورة التي تقتضيها متطلبات النضال الآنية والمستقبلية، تضع مسألة الوحدة العسكرية لكافة القوات المقاتلة النظامية والفدائية على رأس جدول أعمال الوحدة الوطنية.
- وإن هذه الضرورة تقتضي المباشرة فوراً في بناء جيش تحرير شعبي موحد تندمج فيه كافة القوات المقاتلة على أساس الوحدة الكاملة من القيادة إلى القاعدة، على أن يكون ذلك مرهوناً بالأسس التي تضمن فعالية واستمرار هذه الخطوة وانسجام القوات الموحدة مع دورها كجيش شعبي ثوري. إن هذه الأسس تتمثل فيما يلي:

١- حق العمل السياسي والانتماء التنظيمي لجميع المقاتلين في صفوف القوات الموحدة وحرية جميع المنظمات المنتمية إلى الوحدة الوطنية في ممارسة العمل الدعاوي السياسي والتنظيمي داخلها.

٢- ديمقراطية العلاقات الداخلية ضمن صفوف القوات الموحدة (إلغاء التحية، إلغاء العقوبات الجسدية، ممارسة النقد والنقد الذاتي) وإقامة مجلس الجنود للرقابة والمحاسبة والتوجيه بما فيها حق سحب الثقة من أية قيادة عسكرية، مع التأكيد الصارم على الانضباط العسكري الحازم والطوعي القائم على الوعي السياسي والتنظيمي.

٣- إلغاء الفوارق الطبقية الواسعة في الامتيازات المادية والمعنوية للرتب المختلفة بحيث لا تتجاوز الفوارق المادية بين الحد الأدنى والحد الأعلى نسبة ١: ٣.

٤- خضوع القوات الموحدة بشكل كامل للهيئات السياسية القيادية للعمل الوطني المشترك (كل ضمن صلاحياتها) باعتبارها هيئات جماعية ■

حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني[١]

حديث مع نايف حواتمة

(١) نشر هذا الحديث تحت عنوان «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني» في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد رقم ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١.

■ نريد أن نبحث في المهمات الراهنة التي ترون أن حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الآن، ولكن حتى يأخذ هذا البحث أبعاده الحقيقية نود أن نعرف رأيكم في المسيرة السابقة لحركة المقاومة الفلسطينية مدركين أن أي تقييم يتناول مسائل محددة لابد أن ينطلق من تصور عام لوضع النضال الفلسطيني، ما هي أسس هذا الوضع حسب فهمكم؟

■■ على ضوء اللوحة الواقعية والموضوعية لمسألة الصراع مع إسرائيل والصهيونية وهي المسألة المعني بها مباشرة شعب فلسطين، يمكن أن تتحدد بالضبط الملاحظات الانتقادية على المرحلة السابقة.

توجد مجموعة من الخصائص الإستراتيجية المميزة للمسألة الفلسطينية كقضية شعب وتحرر وطني في هذا العالم. **الخاصية الأولى** هي إن الصراع مع الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ارتبط تاريخياً بعلاقة الحركة الصهيونية بالإمبريالية، في البداية مع الإمبريالية البريطانية ثم انتقل بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً بعد عام ١٩٤٨ مع الإمبريالية الأمريكية بشكل خاص. من هنا تتحدد طبيعة الصراع من أجل تحرير فلسطين على أنها صراع مع إسرائيل ومع الإمبريالية في المنطقة ليس مسألة لفظية مجردة بل هي مسألة سياسية ومادية ملموسة ممثلة في مجموع المصالح الإمبريالية في الوطن العربي، الاقتصادية والإستراتيجية، وممثلة بمجموع الطبقات والأنظمة الرجعية المرتبطة بالإمبريالية بحكم المصالح المتبادلة بينهما، والتي تقوم بدور الدركي لحماية هذه المصالح الإمبريالية. هذه الخاصية تلح علينا واقعياً أن تنتهي إلى نتيجة مؤداها أنه بمقدار ما تلحق من هزائم بالإمبريالية على امتداد الأرض العربية بمقدار ما سنخطو خطوات عملية على طريق حسم الصراع مع إسرائيل في صالح عملية تحرير فلسطين.

الخاصية الثانية هي في الارتباط التاريخي والمصيري بين القضية الفلسطينية وبين مجموع الصراعات الجارية في المنطقة المجاورة لأرض فلسطين. وهذا ما يميز القضية الفلسطينية عن أي قضية من قضايا التحرر والتحرير الوطنية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، هذا ما يميزها عن القضية الجزائرية والفيتنامية، والصينية مثلاً، فقد حسم مصير أرض وشعب فلسطين في تاريخها القديم والوسيط والمعاصر على ضوء محصلة الصراعات في المنطقة العربية، وتحديداً في المشرق العربي. ومن هنا حكمت القضية الفلسطينية بعملية التأثير والتأثر المتبادل بين ما يجري على أرض فلسطين، وعلى أرض المنطقة المجاورة لها، وهذا ما يدفعنا إلى التركيز على العلاقة

الجدلية اليومية بين القضية الفلسطينية وبين مجموع القضية العربية، وتحويلها إلى مسألة عملية بوحدة نضال جناحي الثورة الوطنية الديمقراطية العربية (حركة شعبنا ممثلة بالمقاومة المسلحة، وحركة التحرر العربية) حيث يحتل شعبنا الجبهة الصدامية مع إسرائيل بينما تحتل شعوب الأمة العربية مواقع الجبهة الصدامية مع الإمبريالية والرجعيات المحلية العربية.

الخاصية الثالثة التي علينا أن نلاحظها بدقة أن أية محاولة لإقامة جدار بين صراع الشعب الفلسطيني مع الصهيونية ودولة إسرائيل وبين ما يجري في المنطقة العربية تحت شعار «ما لنا وما للعرب» مثلاً، إنما هي محاولة غير علمية بل هي محاولة في منتهى الغباء السياسي لأنها تقفز عن مجموع اللوحة الواقعية للقضية الفلسطينية تاريخياً، نظراً لقانون الصراع غير المتكافئ بين طاقات شعب فلسطين من جهة وطاقات إسرائيل مدعومة بالإمبريالية من جهة أخرى، إن شعب فلسطين شعب ينتمي إلى العالم الثالث، وهذا يعني انعكاس علاقات التخلف السائدة في هذا العالم على تكوينه الطبقي والسياسي والثقافي. أكثر من نصف شعبنا يقيم خارج أرضه وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بات النصف الآخر في ظل الاحتلال، بينما نجد أمامنا بالمقابل دولة إسرائيل التي تمتلك مستوى متقدماً بالمدلول النسبي مضافاً إلى هذا دعم الإمبريالية المباشر لها بكافة الوسائل. هذا يؤدي إلى حقيقة قائمة تؤكد بأن الصراع بين شعب فلسطين وبين إسرائيل المدعومة من قوى الإمبريالية يقوم فعلاً على قانون غير متكافئ. وبالتالي فإن إمكانية شعب فلسطين وحده على إلحاق الهزيمة بإسرائيل والإمبريالية إمكانية غير واقعية، حتى لا نغرق في سلسلة من الأوهام.

هذه أبرز ملامح اللوحة الواقعية التي على ضوئها يصبح لزاماً علينا أن نحدد جيداً طبيعة الخط الأساسي لحركة شعب فلسطين في صراعه من أجل انتزاع ترابه الوطني وتحريره وإلحاق الهزيمة بدولة إسرائيل والصهيونية والإمبريالية.

■ **على ضوء هذا التحليل هل تعتقد أن علاقات حركة المقاومة مع الأنظمة العربية سارت باتجاه يخدم مصلحة الثورة أم يعاكسها؟**

■■ إذا أردنا أن نقدم جواباً بجملة واحدة نقول بأن علاقات المقاومة مع الأنظمة العربية سارت باتجاه معاكس لمصلحة طبيعة الثورة. إلا أن هذا وحده لا يكفي لأن هذا الموقف في علاقات المقاومة مع الأنظمة العربية لم يأت وليد الصدفة بل هو إحدى نتائج تكوين حركة المقاومة وأحد بنود برنامجها، ولذلك فإن الإجابة الواضحة تقتضي إلقاء نظرة سريعة على التكوين الداخلي لحركة المقاومة.

إن حركة المقاومة بكافة فصائلها مثلت امتداداً موضوعياً فكرياً وسياسياً وطبقياً لواقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها. وهذا ليس بجديد فقد مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطينية والأردنية على امتداد التاريخ المعاصر امتداداً لواقع حركة التحرر الوطني العربية بكل تناقضاتها السياسية والأيديولوجية والطبقية. وهذا يعني أن المشكلة ليست بالامتدادات التنظيمية كما يظن البعض في حركة المقاومة قائلاً بأن الامتدادات التنظيمية الحزبية العربية إلى داخل حركة المقاومة هي الشكل البارز في العلاقات بين قضية الثورة الفلسطينية والأوضاع العربية. وبعبارة أخرى فقد تحكمت بحركة المقاومة إطارات وكوادر قيادية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وأعطت برنامجاً أيديولوجياً وسياسياً من طبيعة هذا التكوين الطبقي للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة. وحين نهضت حركة التحرر العربي بقيادة هذه الطبقة بعد عام ١٩٤٨ خاصة، في نضال دؤوب لحل معضلات التحرر الوطني وإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أي الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن الإمبريالية والسوق الرأسمالية العالمية والعمل على تصفية الإقطاع والبورجوازية الكبيرة (الكومبرادور) وقيادة البلاد على طريق حل المسألة الزراعية والتصنيع والتحديث وتحقيق الوحدة القومية للأمة العربية، كل هذا موظفاً لتعبئة طاقات الثورة العربية كان لها امتدادها وآثارها على الساحة الفلسطينية.

وقد شكل برنامج الحركة الوطنية في الساحة الفلسطينية- الأردنية قبل حزيران ٦٧ امتداداً لهذا البرنامج العام مع أن الحركة الوطنية الفلسطينية- الأردنية لم تنجح في تحقيق أي من هذه المهمات في ظل عوامل ذاتية تتناول ضعفها الطبقي، الأيديولوجي والسياسي (الوليد الموضوعي لدرجة التطور الطبقي والاجتماعي لشعبنا، وآثار نكبة عام ١٩٤٨ على هذا الوضع حيث يعيش نصف شعبنا تقريباً في المخيمات)، وعوامل موضوعية متصلة بالوضع في الأردن في الضفتين، حيث يتحكم به وضع رجعي تقوم علاقاته مع الجماهير على أساس قمعي، وعلى المحافظة عل البنى التقليدية في المجتمع (العشائرية، البداوة، شبه الإقطاع، الكومبرادور) وقمع الحركة الوطنية تاريخياً.

أمام هذه الأوضاع باشرت حركة المقاومة الفلسطينية حمل السلاح في بداية عام ١٩٦٥ ممثلة بتجربة منظمة فتح، وحملت هذه التجربة معها، بالإضافة إلى مجموع الأعراض السياسية التي تعيشها حركة التحرر الوطني في المنطقة، مجموعة من ردود الفعل الفلسطينية الإقليمية، فبدلاً من أن تتخلص من مجموع هذه الأعراض التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية لتجدد علاقة الحركة الفلسطينية بحركة التحرر العربية

ضمن برنامج ثوري، اتخذت طابعاً انعزالياً فلسطينياً يقوم بالأصل على نظرية «فلسطنة» القضية الفلسطينية، وإدارة الظهر للأوضاع العربية المحيطة بفلسطين. ومن هنا حملت حركة المقاومة منذ البداية في أحشائها خطأ موقفها الأساسي من الأوضاع العربية.

تكرست هذه الحالة بعد حزيران ٦٧، إذ كان مطروحاً على كل القوى الوطنية والثورية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية ضرورة تقديم برنامج ثوري بديل عن برنامج الأنظمة العربية البورجوازية الصغيرة الذي أدى إلى هزيمة حزيران ٦٧، والذي يقوم بالتحديد على التشخيص الدقيق لطبيعة الصراع مع إسرائيل وارتباطه الجدلي بالصراع ضد الإمبريالية، وبالصراع ضد الرجعيات المحلية التي قادت المنطقة إلى نتائج حرب ١٩٤٨، إذ يجب أن لا ننسى أن جيوش هذه الرجعيات حاربت ضمن إطار المخطط الاستعماري الصهيوني لتهويد قسم من فلسطين. بل إن هذه الجيوش حاربت بالتحديد ضمن إطار مشروع التقسيم عام ١٩٤٧.

وبهذا كان مطروحاً على المقاومة أن تتبنى موقفاً إستراتيجياً واضحاً، يحدد بالضبط معسكر الثورة المضادة لعملية تحرير فلسطين ممثلاً بإسرائيل وبالإمبريالية وبالرجعيات المحلية العربية. هذه القاعدة تفرض على المقاومة بناء جسور العلاقات الكفاحية اليومية، والحية مع جناح الثورة العربية الآخر (حركة التحرر العربية) لشن الصراع المشترك ضد أعداء تحرير فلسطين. وهذا ما لم تفعله المقاومة حتى الآن.

هذا أولاً، وثانياً: كان مطروحاً على المقاومة الفلسطينية أن تحدد بالضبط أمام جماهير شعبنا وجماهير الأمة العربية، العلاقة الجدلية الحية بين الصراع ضد إسرائيل، وبين الوضع القائم في الضفة الشرقية بشكل خاص. والذي شكل تاريخياً صمام أمن للحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ وصمام أمن لدولة إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، وقلعة رجعية مضادة لقضية الثورة الوطنية الفلسطينية ولعموم الثورة العربية، باعتبار أن الأردن يحتل وضعاً خاصاً بعملية الصراع ضد إسرائيل والاحتلال. فهو يشكل واقعياً وموضوعياً القاعدة الرئيسية للمقاومة، لحركة شعب فلسطين باتجاه التحرير، بينما يشكل الحكم القائم تناقضاً مع هذا الموقف. وعمل هذا الحكم قبل عام ٦٧، وبعد ٦٧ على تغليب التناقض الثانوي مع الحركة الوطنية، ثم مع حركة المقاومة على التناقض الرئيسي ضد إسرائيل. وكان على رأس جدول أعماله اليومي والدائم قمع الحركة الوطنية وحركة المقاومة. وهنا علينا أن نتذكر أن هذا النظام قام بعد حزيران ١٩٦٧ بأول حملة لتطويق العمل الفدائي في ٢ شباط ٦٨ عندما كان هذا العمل ممثلاً بمنظمة واحدة هي منظمة فتح، ومحصوراً في منطقة الأغوار في الكرامة. وقبل أن تكون له أي امتدادات في القرى

والمدن، وقبل أن يحمل الشعب السلاح، وقبل أن تظهر له أية أخطاء مسلكية من الطبيعي أن تظهر في أي عمل شعبي مسلح. هنا أيضاً كان مطروحاً على المقاومة أن تحدد بالضبط طبيعة العلاقة مع هذا النظام الذي يرفض التعايش مع الحركة الوطنية والعمل الفدائي، والذي يجبر العمل الفدائي على أن يصرف جل جهده للدفاع عن النفس.

لقد كان الأردن ولا يزال البلد المرشح لأن يكون القاعدة الرئيسية للثورة لكون أغلبية شعب فلسطين تعيش فوق أرضه، ولوحدة الضفتين. فوحدة الشعب في الضفتين تعطي لشعب فلسطين الحق المشروع والكامل في أن تكون الضفة الشرقية القاعدة الرئيسية للنضال. أيضاً كان مطروحاً على جدول أعمال المقاومة طبيعة العلاقة مع أنظمة البورجوازية الجديدة. وبتعبير أدق تحديد موقف من برنامج هذه الأنظمة لحل مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي الذي تبلور بهزيمة حزيران. فقد أصرت هذه الأنظمة على الاحتفاظ بكامل برامجها التي كانت قائمة قبل الهزيمة والتي قادت إليها. هذه البرامج القائمة على سياسة داخلية تنسجم مع مصا لح الطبقات الحاكمة، وتصر على الاعتماد على حرب الجيوش النظامية فقط (العلاقات الداخلية فيما تقوم على المراتب الطبقية والبيروقراطية ومطاردة الثقافة السياسية الثورية بين الجنود والضباط)، وترفض تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها لتتحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية كاملة بدلاً من بقائها تنتظر نتائج الصراع من مواقع المتفرجين. كما ترفض إخضاع جبهة الإنتاج لصالح جبهة القتال، ترفض أيضاً فتح الصراع على حقيقته في المنطقة على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية مع الإمبريالية والرجعية العربية بجانب الصراع مع إسرائيل، بحجة الجبهة العربية العريضة المناهضة لإسرائيل والصهيونية، بينما تفترض مناهضة إسرائيل والصهيونية بالضرورة مناهضة الإمبريالية والرجعية العربية كما قلنا في البداية وعلى حد تعبير عبد الناصر: «محاربة إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل».

من هنا اكتفت حركة المقاومة بوجهها الغالب- حيث احتلت منظمة فتح موقع القوة الأساسية فيها- بمناشدة شعبنا أن يحمل السلاح باتجاه إسرائيل، مسقطة من الحسابات كافة قوانين الترابط الجدلي مع الوضع في الأردن ومع الأوضاع العربية، ومسقطة من الحساب العلاقة بين إسرائيل والإمبريالية. ومع أن حركة المقاومة طرحت مجموعة من الشعارات الثورية نظرياً ممثلة بشعارات: حرب الشعب الوطنية، حرب التحرير الشعبية، الحرب الطويلة الأمد.

إلا أن جميع هذه الشعارات أفرغت من محتواها وجوفت، لأن تحويلها إلى شعارات جدية يتطلب منذ البداية استنهاض همم الجماهير الفلسطينية والعربية ضد

مجموع المعسكر المضاد لقضية الثورة وتحرير فلسطين. هذا الاستنهاض المتمثل بطرح البرنامج الثوري البديل القائم على التحالف الوثيق مع جميع الفرق والقوى الثورية والمعادية للاستعمار، على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية لشن نضال مشترك يأخذ شعب فلسطين فيه دور الطليعة الصدامية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتأخذ فيه شعوب المنطقة العربية دورها كاملاً في مقارعة الإمبريالية والرجعية العربية، وتدخل هذه الشعوب عملية الصراع بكافة أشكاله الجماهيرية والمسلحة ضد المصالح الإمبريالية والقوى الطبقية وأنظمتها التي تحمي هذه المصالح. من هنا فعلاً يتحول العمل الفدائي خطوة خطوة إلى حرب تحرير شعبية موجهة ضد أعداء تحرير فلسطين. وبقدر ما تلحق من هزائم بالإمبريالية والرجعية المحلية، مترابطة مع امتداد الصراع وتراكمه ضد إسرائيل، بقدر ما نحول حربنا إلى حرب طويلة الأمد فعلاً. هنا نكون قد قدمنا النواة الأساسية للبرنامج الثوري القادر عبر حرب طويلة الأمد على تحرير فلسطين.

الذي حصل كان نقيض هذا تماماً. ولذلك تمكنت الرجعية من أخذ زمام المبادرة الإستراتيجي والتكتيكي، سياسياً وعسكرياً، للإقدام على قمع وإبادة حركة المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب. ولذلك أيضاً وقعت المقاومة خطوة خطوة أسيرة لسقف سياسات الأنظمة العربية ووصل بها الحال إلى ما نشهده الآن. والذي يتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك هو من كان في موقع القوة المؤثرة الأساسية، أي النهج البورجوازي الوطني في حركة المقاومة الذي وضع عموم حركة المقاومة في هذا المأزق وتلقفته جميع الدول العربية وقدمت له كل المساندة حتى يبقى المهيمن بشكل عام على أوضاع حركة المقاومة الفلسطينية، بينما جوبه رواد البرنامج الثوري البديل بعملية حصار من الأنظمة العربية بكافة الأشكال السياسية والإعلامية والمادية. وحتى يصبح برنامج هؤلاء الرواد البرنامج السائد، فإن ذلك يتطلب فترة طويلة من الزمن تكتشف فيها الجماهير من خلال تجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة عبر مجموع المعارك والصراعات الجارية، أن البرنامج الذي يطرحه اليسار هو البرنامج المنقذ والذي يحمل الخلاص الوطني والثوري لشعبنا ولشعوب المنطقة، بينما يقود البرنامج الآخر – البرنامج البورجوازي الوطني – اليميني – إلى كوارث متلاحقة.

■ ركزت في تحليلك على ضرورة إقامة علاقات وثيقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية للنضال من أجل تثوير الأوضاع العربية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لضرب النفوذ الإمبريالي والرجعي كمدخل إستراتيجي أساسي لتحرير فلسطين. في العلاقة مع الحركة الوطنية العربية، ما هي الترجمة التنظيمية اليومية لهذه العلاقة وهل يكفي مثلاً أن نشن حملة تثقيف سياسية في أوساط الجماهير أم أن هناك وسائل أكثر فعالية؟

■■ إن هذه العلاقة هي بالضرورة علاقة أيديولوجية وسياسية وتنظيمية معاً. وللتأكيد هي علاقة يومية أيضاً. فحركة المقاومة مطالبة أيديولوجياً بأن تعتمد هذه الرؤيا للوحة الواقعية لقوانين الصراع ضد إسرائيل في المنطقة، وأن تمارس دورها الفعال في التثقيف الثوري في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية انطلاقاً من محاكمة موقف كل نظام عربي من قضايا الصراع العملي ضد إسرائيل والإمبريالية ومن وضع جميع الأنظمة العربية موضع المطالبة اليومية الملحة باعتماد هذا البرنامج. وبالتأكيد فإن الأنظمة العربية سترفض هذا البرنامج (فكل إناء بما فيه ينضح).

وهذا يتيح لشعوب المنطقة أن تكتشف أيضاً بتجربتها الحسية أن التغني بفلسطين وتقديم حفنة من المساعدات لحركة المقاومة ليس هو البرنامج المطلوب من الأنظمة العربية. واكتشاف الجماهير العربية لهذه المسألة يدفعها يوماً بعد يوم إلى التقاط مسؤولية تقرير مصير الصراع بيدها لا أن تدير ظهرها لهذه العملية أو أن تصاب بحالة من اليأس نتيجة لبرنامج الأنظمة العربية وإصرارها على هذا البرنامج اللفظي في عملية التحرير. أما الجانب السياسي من هذه العلاقة فهو يفترض بالمقاومة أن تنهي على ضوء فهم قوانين الصراع والتناقضات التي تحكمه صيغة العلاقة مع الأوضاع العربية القائمة على قاعدة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية، لأن المسألة ليست «تدخل أو لا تدخل» بل هي مسألة حقيقة الصراع مع إسرائيل وارتباطه بالصراع مع الإمبريالية والرجعيات المحلية، وحقيقة البرنامج الثوري الكفيل بإلحاق الهزيمة بإسرائيل و الإمبريالية وتحرير فلسطين، وإلا تحول هذا الشعار كما وقع فعلاً إلى تدخل عملي بالشؤون الداخلية للدول العربية، ولكنه تدخل في صالح الأوضاع الرسمية القائمة. ومن خلال المواقف اليومية لهذه الأنظمة من قوانين الصراع، على المقاومة الفلسطينية أن تكتشف مواقف هذه الأنظمة لحركة الجماهير الفلسطينية والعربية حتى تندفع أيضاً وضمن هذا البرنامج الثوري لأخذ زمام المبادرة ضد أعداء تحرير فلسطين في المنطقة.

وفي الجانب التنظيمي من هذه العلاقة يجب أن ندرك أن المسألة لا تقف عند حدود النقد والتثقيف الأيديولوجي والسياسي وتقديم البرنامج الثوري للتحرير مع أن هذه مسألة أساسية، فالأفكار عندما تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر، بل يجب أن ترتبط ببناء علاقات تنظيمية مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية والتي تتخذ مواقف معادية لإسرائيل والصهيونية والرجعية والإمبريالية، طموحاً لبناء جبهة وطنية عريضة يأخذ فيها كل شعب من شعوب المنطقة دوره على أرضه في مقارعة أعداء فلسطين وفي تطوير أوضاع بلده بما ينسجم مع هذا

البرنامج، أي إخضاع أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لبرنامج الحرب الشعبية طويلة الأمد، التي تخضع كل جبهة الإنتاج لصالح جبهة القتال مع العدو. وهذا يفترض أيضاً تبادل المساندة بكافة أشكالها النضالية بين جميع القوى المنخرطة في الجبهة الوطنية وتطوير أشكال النضال بما ينسجم مع تلبية ضرورات انتقال الجماهير من مواقع الذين ينظرون بعين يائسة لواقع المنطقة إلى الانخراط المتراكم في عملية الصراع. وبهذا فعلاً يمكن تحويل منطقة الشرق الأوسط- على المدى المتوسط والطويل- إلى فيتنام ثانية تلحق الهزيمة فعلاً عبر صراع مرير طويل بأعداء الثورة الفلسطينية.

■ **هل بذل اليسار الفلسطيني محاولات في هذا الاتجاه وإلى أي مدى نجح فيها؟**

■■ إذا راجعنا مجموع الموضوعات الأيديولوجية والسياسية التي طرحها اليسار الفلسطيني يتضح لنا أنه قد قطع شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه. مثلاً.. إن الجبهة الديمقراطية طرحت منذ بداية ١٩٦٩ الأزمة الذاتية والموضوعية التي تعيشها حركة المقاومة، في برنامجها، في علاقاتها مع الوضع في الأردن، وفي علاقاتها العربية والعالمية، في العديد من الكتابات المنشورة، وتابعت هذا النهج في كل ما طرحته، مثلاً: بالنسبة لحقيقة العلاقة الجدلية بين الصراع ضد إسرائيل وما يجري في عمان، طرح اليسار الفلسطيني قبل أيلول ١٩٧٠ ضرورة أخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في عمان لصالح الثورة، وتأمين قاعدة رئيسية لها خاصة أن النظام الأردني يرفض تجميد التناقض الثانوي مع المقاومة لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيوني الإمبريالي)، وبيده زمام المبادرة لتصفية المقاومة.

وبعد أيلول طرح اليسار الفلسطيني ضرورة الانتقال إلى تحديد موقف واضح من الأوضاع القائمة في عمان وإعلان رفض هذا النظام التعايش مع حركة شعبنا بدلاً من الاستمرار في سياسة «خطوة إلى الإمام وخطوتان إلى الوراء»، وبالتالي فتح الصراع السياسي والمسلح ضده، حتى يتراجع ويسلم بحقوق شعبنا الوطنية، وحقه في تحويل الضفة الشرقية إلى قاعدة رئيسية لقضية الثورة. وعلى صعيد المنطقة العربية، فقد بادر اليسار الفلسطيني إلى بناء سلسلة من العلاقات التنظيمية مع العديد من قوى الثورة الوطنية العربية. وكانت هناك ولا تزال أشكال عديدة من التعاون والتعاضد المتبادل، إلا أن هذا البرنامج لم يصبح برنامجاً سائداً بعد في حياة حركة المقاومة الفلسطينية، وحياة المنطقة.

■ **شرحت في حديثك العوامل التي أدت إلى عرقلة سيادة نهج اليسار على صعيد العلاقة مع الحركة الوطنية العربية، ولكن داخل الأردن كان اليسار الفلسطيني طليق الحركة، فلماذا لم يستطع حتى داخل الأردن أن يفرض هذا النهج الذي يتحدث عنه؟**

■■ لنكن أكثر دقة في تحديد الأمور. داخل الأردن تحكم بالحركة اليومية لأوضاع المقاومة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية، يجب أن لا نقلل من أثرها على قدرة اليسار في انتزاع زمام المبادرة من يمين المقاومة وتطوير الأوضاع باتجاه البرنامج الوطني الثوري ليصبح برنامجاً سائداً.

أولاً: إن تأثيرات الأوضاع العربية على أوضاع المقاومة في الساحة الأردنية لم تكن تأثيرات بسيطة هي تتعدى كونها تأثيرات مادية، بل كانت بالأساس تأثيرات سياسية ضاغطة على القوى اليمينية باتجاه بقاء المواقف غامضة، ضائعة، مائعة ومترددة، لأن الأوضاع العربية والرجعية منها بخاصة ليس من مصلحتها حل ازدواجية السلطة في الأردن، لأنها تعتبر السلطة في عمان خط الدفاع الأمامي والأول عنها، بينما لم يكن من صالح الأنظمة البورجوازية الصغيرة أيضاً دعم الجهود المبذولة لحل ازدواجية السلطة لصالح المقاومة والشعب لأن هذا يرتب عليها مجموعة من المسؤوليات المادية والعسكرية والسياسية ليست مستعدة لها..

إذ أن وضعاً من هذا النوع يؤثر تأثيراً مباشراً على المحاولات القائمة لإنجاح التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي إن لم نقل بصراحة أنه سيؤدي إلى انهيار هذه المحاولات بسقوط خط الدفاع الأمامي عن الإمبريالية والرجعية. كما أن المساندة المادية الواسعة التي انهالت على يمين المقاومة أدت إلى ربطه بشبكة واسعة من العلاقات مع الأنظمة العربية تدفعه إلى التردد باستمرار في اتخاذ أي موقف جذري تجاه المعضلات الأساسية المطروحة على جدول أعمال المقاومة في الأردن.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك أوضاع شعبنا أيضاً. فشعبنا خاضع لسلسلة التأثيرات الثقافية والسياسية والإعلامية الجارية في المنطقة العربية. وتجذير ثقافة ثورية في صفوفه يتطلب إلحاق الهزيمة بالثقافة اليمينية والرجعية السائدة، وإلحاق الهزيمة بهذه الثقافة يتطلب نضالاً طويل المدى. وبالإضافة إلى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية خاصة باليسار، فاليسار الفلسطيني لم يكن موحد الموقف بمختلف فرقه.

ومع ذلك إذا أخذنا تطورات الوضع في الأردن حتى أيلول تحديداً، فبإمكاننا أن نلمس التأثيرات المتزايدة باستمرار لليسار الفلسطيني على أوضاع المقاومة في الساحة الفلسطينية وعلى نهجها اليومي. ففي صيف ٦٩ طرح اليسار تحديداً لازدواجية السلطة مبيناً للجماهير طابع السلطتين القائمتين في البلاد، السلطة الرجعية الممثلة بالحكم، والسلطة الوطنية الممثلة بالمقاومة الفلسطينية. وجرى النضال من أجل أن تكون السلطة الوطنية معبرة عن آمال وطموح الجماهير وهي المتحكمة بالصراع لمجابهة هجمات الرجعية التي بدأت بشكل حملات عسكرية منظمة منذ ١٩٦٨/٢/٢. وقد حدد اليسار

هاتين السلطتين والتناقض القائم بينهما بوضوح بالغ نظرياً ثم عملياً ضمن المتاح، إلى أن دفعت التطورات الموضوعية الأمور خطوة إلى الأمام باتجاه تطوير السلطة الوطنية ممثلة في النضال لبناء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة، حتى ينتزع الشعب حقه العادل والمشروع في تقرير مصير القضية الفلسطينية. وفعلاً تمكن اليسار من أن يفرض البدايات الأولية لهذه المسألة على صعيد تثبيت السلطة الوطنية للمقاومة. ثم دفع الأمور باتجاه ضرورة أخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في ظل شعار أن تصبح «كل السلطة للمقاومة والجنود والجماهير المسلحة» بعد أن اتضح أن السلطة ترفض أن يكون في البلاد سوى ديكتاتوريتها القمعية وبادرت إلى شن سلسلة حملات ضد المقاومة، كما قامت بانقلابها الأبيض على صعيد أجهزة الدولة خاصة الجيش والأمن العام والمخابرات تمهيداً لشن حملتها ضد المقاومة. وفعلاً هذا ما وقع في أيلول ٧٠.

ولكن إنضاج هذه العملية الثورية في ظل الظروف العربية والمحلية الكائنة في الأردن يتطلب فترة زمنية أطول رغم أن تطوير هذه العملية الثورية بهذا الاتجاه كان هو السائد قبل حملة أيلول، لأن سلوك النظام دفع الجماهير وقواعد المقاومة إلى تلمس مقدمات الحملة الرجعية المنتظرة وأخذت صيحاتها ترتفع مطالبة بأخذ زمام المبادرة من يد الرجعية، ولذا فقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي الذي عقد في ٢٧آب (أغسطس) ١٩٧٠ في عمان وبالنص الحرفي ضرورة أخذ زمام المبادرة من أجل تحويل الساحة الأردنية إلى «معقل للثورة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية تنتظم بها سلطة الجماهير المسلحة مع الجنود». كما أقر ضرورة حسم التناقض مع السلطة الرجعية لأنه بات تناقضاً أساسياً (أمام إصرار الرجعية على ضرب المقاومة ونزع سلاح الشعب) يجب حله حتى يصبح بإمكان المقاومة تجنيد كامل قواها باتجاه متابعة الكفاح المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع إسرائيل والصهيونية. وأيضاً أقرت «اللجنة المركزية لحركة المقاومة» في ٩ أيلول ١٩٧٠ ضرورة تنظيم العملية الثورية لتحقيق سلطة وطنية وإسقاط السلطة القائمة.

هذه كلها بالتأكيد إنجازات تطلبت نضالاً أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً دؤوباً ومثابراً من قبل يسار المقاومة، إلا أنها جاءت كنتائج متأخرة بفعل مجموع التطورات التي جرت في المنطقة العربية والأردن. ففي المنطقة العربية حدث تطور جديد في تموز (يوليو) ١٩٧٠ حين وافقت القاهرة على مشروع روجرز، وقد أدت هذه الموافقة إلى انقسام في الحركة الوطنية وحتى في حركة المقاومة في الأردن، بعد أن كانت موحدة الموقف تجاه مشاريع التسوية وبعد أن كانت سائرة بخطى حثيثة نحو موقف موحد من خلال التجربة العملية تجاه الوضع في الأردن.

وقد استخدمت الرجعية الأردنية موافقة القاهرة على مشروع روجرز كمظلة نشطت من خلالها لتعبئة كامل قواها، من أجل أخذ زمام المبادرة والإسراع في شن حملتها لتطويق وإلغاء المقاومة في أيلول..

ووقع الانقلاب الأبيض في صفوف الجيش والمخابرات والأمن العام بضبط جميع قادة أجهزة الدولة في قبضة يد رأس النظام، ثم أُقيلت وزارة عبد المنعم الرفاعي التي مثلت دور حصان طروادة بالنسبة للمقاومة حيث شاركت فيها بعض العناصر البورجوازية الوطنية. هذه الظروف هي التي أبقت كل عملية التطوير التي جرت تحت ضغط ومبادرات يسار المقاومة تقف عند حدود المواقف السياسية الحاسمة تجاه الوضع، دون أن تترجم بخطة عملية لأخذ زمام المبادرة وحل ازدواجية السلطة، يضاف إليها اعتبارات تتعلق بالتركيب الذاتي للمقاومة، وبالمدى الذي كان مفتوحاً أمامها مقارنة بالسرعة الملحوظة التي كانت تتحرك بها السلطة.

■ **قلت إن منهج فتح كان هو المنهج السائد في حركة المقاومة، وهو الذي مثل امتداد السياسة العربية إلى داخل حركة المقاومة. كيف تفسر على ضوء ذلك إسهام فتح الأساسي في مواجهة حملات النظام الأردني والنظام اللبناني؟**

■■ إن وضع منظمة فتح يمثل محصلة للتناقضات العربية وامتداداتها في الساحة الفلسطينية، وهذا يعني أن فتح كمنظمة وطنية فلسطينية تتأثر بمجموع هذه التناقضات والضغوطات العربية التي تنصب على الخط الوطني العام والعريض لمنظمة فتح.

ولكن علينا أن نلاحظ باستمرار أن تصدي فتح لهجمات التطويق والإلغاء في الأردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح. والحلقة المركزية في انتقاد هذا الموقف هو اعتماده على مواقف الدفاع الذاتي السلبي، وفي تاريخ كل الثورات، تقود مواقف الدفاع الذاتي إلى الهزيمة. وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومة الفلسطينية، قبل أيلول وبعد أيلول، مصدرها بالأصل اعتماد مبدأ وموقف الدفاع الذاتي السلبي وترك زمام المبادرة بيد القوى المضادة للثورة.

فقد كانت المقاومة قادرة بإقرار الجميع الآن، على حل ازدواجية السلطة منذ أواخر عام ١٩٦٩، وبالتحديد في الفترة الواقعة بين شباط ١٩٧٠ حتى حزيران من نفس العام. أما بعد ذلك فإن موافقة القاهرة على مبادرة روجرز كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضع في الأردن كما ذكرت. إلا أن منظمة فتح ممثلة بقياداتها تحديداً وبشكل أدق العناصر القيادية الحاسمة بتحديد سياسة فتح، رفضت طيلة الفترة السابقة على أيلول النداءات الموجهة لها باستمرار بضرورة تنظيم أوضاع المقاومة بما يمكنها من أخذ زمام المبادرة والانتقال من مواقع الدفاع السلبي إلى مواقع الدفاع الهجومي رغم أن جريدة

«فتح» التي يحررها فريق من منظمة فتح كانت تصرخ منذ أيلول بأن الجولة القادمة هي الجولة الحاسمة والأخيرة.

بعد أيلول تمثلت هذه السياسة بوضوح بخط التراجع غير المنظم أمام متابعة النظام الرجعي هجماته على حركة المقاومة الفلسطينية.

وهذا هو الوجه الآخر للسياسة اليمينية التي طبعت ممارسات قيادة فتح. بينما وقف اليسار مطالباً بضرورة حسم العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان، ويترتب على هذا تنظيمياً وعسكرياً الانتقال إلى أوضاع سرية وعدم الرهان على الأوضاع العلنية الباقية والتخلي عن احتمال إمكانية التعايش مع هذا النظام تحت تأثير الضغوطات العربية، علينا أن نقطع حبل خداع الرجعية السياسي بأنها تريد التعايش مع «الفداء الشريف» بينما تواصل عملياً الحملات العسكرية، والانتقال إلى تكثيف النضال باتجاه إقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد.

إلا أن كل هذه النداءات لم تنجح مع قيادة فتح التي راهنت على الضغوطات العربية من أجل فرض التعايش مع النظام الرجعي والاحتفاظ ببقايا الأوضاع العلنية للمقاومة في الأردن، لتأتي الأحداث من جديد وتؤكد خطأ هذه السياسة، وصحة السياسة اليسارية التي طرحت هذه المواقف بشكل صارخ في اجتماعات «اللجنة المركزية» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ في عمان، ثم جددنا هذا الطرح في ٢٥ كانون الثاني (يناير)١٩٧١ في اجتماعات «أمانة سر اللجنة المركزية» في جرش، ثم جدد هذا الطرح أيضاً في آذار (مارس) ١٩٧١ في دمشق، لكن قيادة فتح أصرت باستمرار على نهجها بعد أيلول بالرهان على وهم قبول الحكم الرجعي بالتعايش مع المقاومة تحت ضغط الأنظمة العربية. وهذه السياسة لازالت تسحب نفسها حتى الآن ممثلة بالموقف من الوساطات العربية.

■ **ألم يكن التراجع بعد نتائج معركة أيلول محتماً.. وماذا تعني بالتراجع المنظم؟**

■■ إن طريق الثورات مليء بالالتواءات، وأحياناً الالتواءات الحادة. ولكن الفاصل بين ثورة ظافرة وأخرى متعثرة هو في طريقة تعاملها مع هذه الالتواءات المفروضة عليها بفعل اختلال موازين القوى. واسمح لي هنا أن أعطي مثلاً سريعاً من أمثلة عديدة يمكن أن تذكر من تجربة الثورة الصينية. فقد طرح الحزب الشيوعي الصيني والجيش الأحمر على الكومنتانغ تنظيم جبهة وطنية مناهضة للإمبريالية اليابانية. وفعلاً شكلت هذه الجبهة ما بين عام ١٩٢٤- ١٩٢٧، إلا أن الكومنتانغ نقض الاتفاق وبدلاً من توجيه كل البنادق إلى صدر الإمبريالية اليابانية بدأ يشن حملات التطويق والإبادة على

الحزب الشيوعي والجيش الأحمر. وأمام تفوق قوات الكومنتانغ تراجع الجيش الأحمر بـ«المسيرة الكبرى» المعروفة للإفلات من قبضة القوات المضادة الساعية لتطويقها وإبادتها. وبدأت المسيرة الكبرى بـ٣٠٠ ألف مقاتل لتنتهي إلى ٣٠ ألف مقاتل فقط بين شعب تعداده ٦٥٠ مليوناً حينذاك.

وهذا التواء حاد فرض على الثورة الصينية وتراجع كبير دفعها للتخلي عن العديد من القواعد الثورية التي نجحت بانتزاعها من الكومنتانغ والإمبريالية اليابانية وشكلت قواعد ارتكاز وانطلاق لها. كما دفعها للتخلي عن العديد من مراكز التأثير في المدن أيضاً. إلا أن كل عملية التراجع اتخذت طابعاً منظماً يقوم على الاحتفاظ بالقوى الأساسية التي بدأت عملية الانسحاب. وبذات الوقت نظمت عملية تغطية لهذا الانسحاب تمثلت ببقاء العديد من القواعد الثورية تقاتل ضد هجمات الكومنتانغ، وبقاء العديد من قوات الميليشيا في المدن، من أجل تبديد وبعثرة قوات الكومنتانغ، كما وظفت عملية الانسحاب في تمتين وبناء العلاقات السياسية والتنظيمية مع جميع المناطق التي مروا بها وتنظيم عملية إعادة نشر السلاح بين الفلاحين، مما أبقى الصراع مفتوحاً ضد قوات الكومنتانغ. وبذات الوقت تمكنت القوات الأساسية من أن تحتفظ بسلامتها لتعيد تنظيم صفوفها وتعود لمواصلة النضال المسلح ضد الكومنتانغ والإمبريالية اليابانية معاً. هذه عملية تراجع ولكنها فعلاً عملية منظمة (خطوة إلى الوراء في سبيل خطوتين إلى الأمام).

أما ما وقع معنا فمسألة مختلفة. بعد أيلول مباشرة بقيت معظم عمان في يد المقاومة. بالإضافة إلى المنطقة الممتدة من مخيم البقعة حتى الرمثا، هنا كان مطروحاً على المقاومة أن تسارع لإعادة تنظيم صفوفها بعد وقف القتال وعقد «اتفاقية القاهرة»، التي ضمنت لها انتشار قواعدها في كل الأماكن الملائمة لمتابعة القتال ضد العدو الصهيوني، كما ضمن لها بقاء جميع مواقعها العلنية وبقاء الميليشيا المنظمة والمسلحة. ولكن سياسة التراجع غير المنظمة هي التي طبعت نهج حركة المقاومة تحت تأثير قيادة فتح منذ أيلول حتى الآن. وبدلاً من أن تكون «اتفاقية القاهرة» خطوة إلى الوراء لتنظيم أوضاعنا من جديد من أجل خطوتين إلى الأمام تحولت إلى خطوات متتالية إلى الوراء، وإلى تراجعات متصلة أمام ضغط السلطة الأردنية.

وحتى بعد أن تمت جميع هذه الخطوات وباتت كل أوضاع المقاومة محصورة في منطقة أحراج جرش وعجلون كان اليسار يتبنى ضرورة التخفيف من هذا التواجد العلني حتى لا يتعرض لضربة ساحقة طالما أنه محاصر من الجهات الأربع والانتقال إلى الأوضاع السرية بسرعة متواترة تمهيداً لبدء الصراع من جديد مع السلطة الرجعية التي تواصل عمليات تصفية المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح، وقبل أن نخسر كل شبر

من تواجدنا العلني. هذا النهج كما قلت هو الوجه الآخر للسياسة التي اعتمدت قبل أيلول، نهج الدفاع السلبي وبالرهان على ضغط الأنظمة العربية لفرض التعايش مع النظام الرجعي بينما كان النظام يتابع سياسته الهجومية دون كلل، متبعاً كل أساليب الخداع والابتزاز السياسيين.

■ تحدثت عن الخطأ العام في تعامل حركة المقاومة مع الجماهير الفلسطينية والأردنية فهل يمكن أن تخوض في هذا الموضوع بشيء من التفصيل والتحديد، خاصة على صعيد العلاقة مع الجماهير الأردنية وعلى صعيد الأشكال التنظيمية لتعبئة الجماهير المؤيدة لحركة المقاومة؟

■■ إن مجموع الأخطاء التي وقعت في التعامل مع الجماهير الفلسطينية والأردنية نابعة في الأصل من الخطأ الأساسي في فهم طبيعة الوضع في الأردن، هذا الخطأ الأساسي القائم على مقولة «ما لنا وما يجري في عمان»، عاجز عن فهم قانون الترابط بين ما يجري ضد إسرائيل وما يجب أن يجري ضد الحكم الأردني. إذ كان واضحاً كما قلت في ظل إصرار هذا الحكم على تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي محولاً بذلك الثانوي إلى أساسي يصبح لزاماً علينا أولاً أن ننمي مجموعة قوانا وننضج الأزمة الثورية في الساحة الأردنية لحل التناقض الأساسي مع السلطة القائمة لصالح سلطة الثورة.

ومن هنا نبعت كل الأخطاء الأخرى. فقد تم التعامل مع الجماهير الفلسطينية ضمن إطار وطني عاطفي عام يطالبها بحمل السلاح ضد العدو الإسرائيلي دون أي عملية تثقيف ثورية لتسييس هذه البندقية وتحويلها إلى بندقية ثورية تنبع منها فعلاً السلطة السياسية، وينبع منها فعلاً متابعة الكفاح المسلح بأقدام صلبة وبالاعتماد على الذات والجماهير. وتفترض عملية التسييس بالضرورة التركيز على التثقيف الجماهيري باتجاه حل التناقض الأساسي مع السلطة الرجعية في عمان، ودعم هذه العملية ببناء الميليشيا المسلحة والمستوعبة للعلم العسكري الثوري، وتطوير لجان التنسيق في المخيمات والمدن لتصبح أجهزة إدارية لتحل محل الأجهزة الإدارية الرجعية، وبناء المجالس الشعبية وتطويرها لتصبح الإطارات التشريعية المعبرة عن إرادة هذه الجماهير القائدة لها. لكن ضيق الأفق السياسي للقوى اليمينية في المقاومة والمدة الزمنية القصيرة المفتوحة أمام يسار المقاومة من أجل تطوير هذه القضايا في أوساط الجماهير لتتلقفها وتعيد صياغتها ضمن ظروفها الميدانية متجاوزة بذلك قياداتها، هي التي أبقت هذه الأشكال الوطنية ضعيفة وقاصرة عن القيام بدورها المطلوب، بدءاً من دور الميليشيا الذي اقتصر على

عمليات الدفاع الآنية والمحدودة اتجاه الهجمات الرجعية وانتهاء بدور لجان التنسيق والمجالس الشعبية التي اقتصر دورها على حل بعض الإشكالات بين فصائل المقاومة من جهة ومع الجماهير من جهة أخرى.

أضف إلى هذا أن يمين المقاومة لم يستطع أن يفهم حقيقة العلاقات العضوية القائمة بين الجماهير الفلسطينية والأردنية فاندفع باتجاه «الفلسطنة الكاملة» لإطارات المقاومة ومنظماتها الجماهيرية والنقابية والمهنية بخلق سلسلة من الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية المحضة على أرض الساحة الأردنية مما أفسح المجال أمام نمو مواقف إقليمية في صفوف أبناء الضفة الشرقية. هذا أولاً، وثانياً: تعاملت المقاومة بطابعها الغالب مع الجماهير الشرق أردنية تعاملاً يقوم على إدارة الظهر لقضايا هذه الجماهير وطنياً وديمقراطياً بينما تتحمل هذه الجماهير قمع الحكم واستغلاله الطبقي وتآمره السياسي. وقد قادت عملية إدارة الظهر هذه إلى جعل برنامج حركة المقاومة برنامجاً فلسطينياً إقليمياً إلى حد كبير رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة والنضال من أجل وحدة الجماهير في ظل جبهة وطنية أردنية- فلسطينية، تعبر عن نفسها في وحدة كافة المؤسسات الجماهيرية والنقابية والمهنية وفي تلمس أولي لمصالح الجماهير في الضفة الشرقية، أي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن طموحاتها المعادية للإمبريالية والصهيونية وعن طموحاتها ضد تحكم الأقلية الطبقية الأنانية (حيث تستولي مائة عائلة فقط على ٥٠% من الدخل القومي العام).

ولكن هذه المحاولات لم تنجح في فرض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجماهير الأردنية، (لأن هذا يتطلب نضالاً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً طويل النفس حتى يصبح النهج السائد في المقاومة)، مما أدى إلى مسخ دور الجماهير الأردنية ودور الحركة الوطنية الأردنية وتحويلها إلى قطاع متعاطف فقط بمشاعره الوطنية والقومية مع قضية الثورة، بينما تتعرض هذه الجماهير بالإضافة إلى ضربات الرجعية واستغلال الأقلية الطبقية إلى الضربات الانتقامية الإسرائيلية في المدن والقرى. وهذا ما كان يفرض ولازال أن تدخل حركة المقاومة في برنامجها المهمات الوطنية والديمقراطية في الضفة الشرقية. وبتعبير أدق أن تصبح حركة المقاومة في الساحة الأردنية جزءاً لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية- الأردنية الموحدة لتقوم مع القوى الوطنية في الأردن بإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية، والتي تعني بالتحديد إقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاد للرجعية، حكم وطني يحرر الأكثرية من هيمنة واستغلال الأقلية الطبقية الأنانية، حكم يطلق الحريات الديمقراطية ويسلح الجماهير ويخضع جميع طاقات البلاد

المادية والاقتصادية والبشرية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية ضد إسرائيل والإمبريالية.

هذا ما يمكن أن يحل أزمة العلاقة بين الجماهير الأردنية والفلسطينية وأزمة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجماهير على الساحة الأردنية، ولكن نهج يمين المقاومة ابتعد تماماً ولازال عن هذا الطريق وسلك طريقاً إقليمياً غذى بذات الوقت رد فعل إقليمي شرق أردني له جذوره التاريخية مستمدة الأصل من حالة التراجع الثقافي والطبقي والاقتصادي لجماهير شرق الأردن عن جماهير شعب فلسطين نسبياً، مما مكن السلطة أن تستغل وتستثمر كل هذه الحالة لصالح تعميق التعصب الإقليمي محاولة تضليل جماهير الضفة الشرقية لتقف وتلتفت حولها باعتبار أن هذه السلطة هي المعبر عن جماهير الضفة الشرقية في وجه المقاومة الفلسطينية المعبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني. ومكنها أيضاً من أن تبني العديد من القرى الاستراتيجية في الضفة الشرقية لصالحها ضد المقاومة والحركة الوطنية عموماً، هذا بالإضافة إلى تمكن السلطة من استغلال تردي الأوضاع الاقتصادية للريف الشرق أردني واستيعاب قواه العاملة عن وعي وتخطيط في أجهزة الدولة وخاصة في عدد وافر من تشكيلات الجيش، باعتبارها المورد الأساسي لحياتهم اليومية.

إن عملية الاستيعاب هذه ليست عملية حديثة، وقد بدأت قبل عام ١٩٤٨، ثم تكثفت بعد ذلك حتى أننا إذا قمنا بأي عملية مسح اجتماعي في القرى لوجدنا أن خمسين بالمائة من أبناء الفلاحين الفقراء في القرى الشمالية و الوسطى يعملون جنوداً في صفوف الجيش وتزداد هذه النسبة إذا انتقلنا إلى المناطق الجنوبية.

هذا الوضع كله لا يعني ولا لدقيقة واحدة أن جماهير شرق الأردن ملتصقة بالنظام الأردني المعادي لمصالحهم الوطنية والطبقية والديمقراطية الحقيقية. فقد نهضت الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٨ على أكتاف القوى العاملة والفقيرة والبرجوازية المتوسطة والصغيرة في المدن والقرى بالضفتين. ولعبت الإطارات الشرق أردنية دوراً رائداً وقيادياً فيها حتى حزيران ١٩٦٧، وبعد حزيران ١٩٦٧التحقت أكثرية هذه الإطارات القيادية في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية. إن الخطأ الأساسي لا تتحمله هذه الجماهير بل تتحمله حركة المقاومة بالأصل التي عجزت عن فهم حقيقة هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة الشرقية تماماً كما عجزت عن فهم الوضع الخاص للأردن بالنسبة للثورة الوطنية الفلسطينية، وتعاملت مع هذه الأوضاع وكأنها أوضاع غريبة عنها تماماً. وفي أحسن الحالات تعاملت معها كما تعاملت مع جماهير القطر السوري أو أي قطر عربي آخر.

نخلص من هذا كله إلى نتيجة تقول بأنه كان من الممكن تجاوز كل هذه الحالة لو استوعبت حركة المقاومة بكافة فصائلها طبيعة هذه الأوضاع في الساحة الأردنية-الفلسطينية وتعاملت معها ضمن فهم وحدة المصير اليومي والتاريخي ووحدة العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والأردنية على أرض الساحة الأردنية. ونقول أيضاً أنه لا زال من الممكن حتى الآن رسم سياسة لحركة المقاومة تجعل منها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية في الساحة الأردنية تبني معها جبهة واحدة تلبي متطلبات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة، وتلبي في ذات الوقت متطلبات الدفاع عن الضفة الشرقية وقضاياها الوطنية والديمقراطية. وبذلك نعيد تصحيح العلاقة بين أبناء الشعب الواحد، ونكون فعلاً قد وضعنا أصابعنا على حقيقة المشكلة وكيفية حلها.

■ **أمام هذه المهمة الكبيرة التي ألقيتها على عاتق حركة المقاومة، أين يأتي دور الحركة الوطنية الأردنية نفسها؟**

■■ هنا لنكن واضحين جداً بدون ديماغوجية وتلاعب بالكلمات. إن القسم الأكبر من الحركة الوطنية الأردنية أصبح جزءاً لا يتجزأ من المقاومة. فإطارات حزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والإطارات الوطنية البرجوازية جميعها التحقت بصفوف المقاومة الفلسطينية. بعضها التحق مبكراً وبعضها التحق متأخراً في ظل غمرة النهوض الوطني العام في البلاد. ومن هنا نقول بأن المقاومة التي حملت السلاح باتجاه العدو القومي تمكنت من امتصاص القطاع الأكبر من الحركة الوطنية الأردنية وباتت جزءاً منها، هذا يعني بوضوح أنه ليس هناك مجال للفصل التعسفي بين حركة المقاومة في الساحة الأردنية وبين الحركة الوطنية الأردنية، بل إنها تمثل عملياً وموضوعياً وحدة متداخلة فيما بينها، ومن هنا نقول إن حل هذه المشكلة هو في أن تصبح المقاومة جزءاً لا يتجزأ من الجبهة الموحدة التي تضم فصائل حركة المقاومة على أرض الساحة الأردنية- الفلسطينية مع القوى الوطنية السياسية المنضوية في النقابات العمالية والمهنية، و الاتحادات الجماهيرية الأخرى.

ويكون برنامج هذه الجبهة برنامجاً مشتركاً يلبي مهمات قضية الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ومهمات قضية الثورة الوطنية الديمقراطية على أرض الساحة الأردنية أيضاً. أما البحث عن حركة وطنية أردنية خارج هذا الإطار فهو بحث في فراغ فعلاً واستمرار في سياسة الفصل التعسفي قصيرة النظر.

■ **إن تحليلك بأكمله يطرح مسألة هامة جداً تشكل نقطة خلاف كبيرة داخل المقاومة، فأنت تقول عملياً بأنه لا يمكن فصل المعركة الوطنية عن المعركة الطبقية، فما تفسيرك المحدد لهذه القضية؟**

■■ في تاريخ الشعوب المناضلة من أجل إنجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي يرتبط الصراع الوطني بالصراع الاجتماعي، وبتعبير آخر إن لمرحلة التحرر الوطني محتوى طبقياً إذ أن انتزاع التحرر من أي هيمنة استعمارية وإمبريالية يفترض بالضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة بالإمبريالية ولتوضيح هذه القاعدة لنبد ملاحظات سريعة.

قبل عام ١٩٤٨ اكتسبت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في البداية محتوى طبقياً معادياً للإمبريالية وللطبقات الرجعية الفلسطينية على أرض فلسطين نفسها. وإذا راجعنا تاريخ ثورة ١٩٣٦ مثلاً لوجدنا أن الثورة كانت ثورة وطنية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وبذات الوقت ضد الانتداب البريطاني. ولكن علينا أن نلاحظ أن بداياتها قيادة وقاعدة كانت بدايات طبقية ثورية، على يد عز الدين القسام رجل الدين الفقير والذي ينتمي ومجموع عناصره القيادية إلى أوضاع طبقية كادحة وفقيرة، كذلك علينا أن نلاحظ جيداً أن جميع القوى الطبقية الإقطاعية الدينية والعائلات البورجوازية الكبيرة الفلسطينية وقفت ضد الثورة، فلماذا؟ لأن مصالح هذه الإقليمية تتناقض مع الثورة أولاً، ومرتبطة باستقرار الوضع السياسي ثانياً، وتخشى على مصالحها من المصادرة على يد الانتداب إذا أخذت بالثورة ثالثاً. إلا أن الثورة أرغمت جميع هذه القوى على التعايش معها بعد أن شقت طريقها. وعندما تسللت القوى الرجعية إلى داخلها ووصلت إلى مواقع قيادية فيها، قادتها ضمن رؤياها الطبقية المساومة والمتهادنة مع الاستعمار إلى أن أوصلتها إلى طريق مسدود أدى إلى فشلها. وبقيت هذه القيادات الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين حتى عام ٤٧-١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية ضد قرار التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين، ومرة أخرى أوصلتها هذه القيادة إلى طريق مسدود.

بعد ١٩٤٨ اتضحت الأمور بشكل أكثر تجسيماً، إذ وجدنا أمامنا أن جميع العائلات البورجوازية الفلسطينية الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقع النضال الوطني نهائياً وارتبطت بحكم مصالحها الإدارية والتجارية والصناعية بالنظام في عمان، والذي مثل موقف الخيانة الوطنية تجاه القضية الفلسطينية. وتحالفت هذه القوى الطبقية الرجعية مع القوى الطبقية المشابهة لها في الضفة الشرقية لتشكلا معاً أعمدة النظام الرجعي، أعمدته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والتزمت بمواقف هذا النظام المعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني وطموح شعبنا في متابعة النضال من أجل تحرير ترابه الوطني، ولعبت تاريخياً منذ ١٩٤٨ دور أدوات القمع لانتفاضات شعبنا بالضفتين بشكل عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص. وازدادت المسألة وضوحاً بعد هزيمة حزيران حيث

نجد أن الرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية بقيت على التصاقها وارتباطها بالنظام الرسمي ومثلت أداة من أدواته في قمع حركة المقاومة وعلينا أن لا ننسى بأن رئيس وزراء الحكومة العسكرية في ١٧ أيلول ١٩٧٠ كان فلسطينياً وأن رئيس الوزراء الذي جاء بعده مباشرة من عائلة بورجوازية فلسطينية أيضاً.

أما في الضفة الغربية فقد لعبت هذه الطبقة الرجعية دوراً مزدوجاً راوحت فيه بين تنفيذ مخططات إسرائيل في الضفة الغربية وبين الاستجابة لنداءات النظام في عمان. فقد مثلت هذه الإطارات الطبقية دور الوسيط بين الاحتلال الصهيوني وجماهير شعبنا في الضفة الغربية وفي عموم الأراضي المحتلة واتخذت سلسلة من المواقف المعادية للعمل الفدائي والمعادية للانتفاضات الجماهيرية. وكلنا نتذكر نداءات رؤساء البلديات وأبناء العائلات البورجوازية والرجعية لشعبنا عام ١٩٧٠ عندما شن إضراباً شاملاً في الضفة الغربية، بضرورة فك الإضراب.

لم يقف هذا الدور المناوئ للتحرر الوطني عند حدود التوسط بين الاحتلال وجماهير الشعب، والذي سهل للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد أبناء البلاد الفلسطينيين الرجعيين، بل إن قطاعات متزايدة من هذه الطبقة عندما رأت أن عمر الاحتلال قد يطول في الأراضي المحتلة، أخذت تتجه نحو تنفيذ مخططات إسرائيل والإمبريالية في تجزئة القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً ومصيراً وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال، تسهيلاً لإعلان دويلة فلسطينية. وكانت آخر ممارسات هذه القوى الطبقية اجتماع رؤساء البلديات (بناء على نداء من حمدي كنعان صدر في جريدة القدس) في بلدية بيت ساحور في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٧١، حيث خرجوا بنداء لإجراء انتخابات بلدية تأخذ الصفة التمثيلية التشريعية لشعبنا في الضفة الغربية ودعوا إلى تشكيل برلمان من مئة عضو يمهد لإعلان الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال. وكان من المفترض أن يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لإقرار هذه الخطوات في الأسبوع الذي يليه تحت رعاية الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل، إلا أن هذا الاجتماع لم يتم تحت ضغط وتهديدات العمل الفدائي.

أوردنا هذه اللمحة السريعة عن التناقضات-الطبقية في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطني والمستعدة تاريخياً لشن نضال حازم لتحرير الأرض، وبين الطبقات البورجوازية الرجعية، المستعدة دوماً للمساومة وإحناء الرأس للاحتلال. هذا التناقض الذي يبرز بحدة في مرحلة التحرر الوطني، موضحاً طبيعة التناقض الطبقي فيها.

وبالطبع فإن هذه مسألة ليست متوقفة على شعبنا وحده. فعند دراسة تجارب حركات التحرر الوطني نلاحظ أن الطبقات الرجعية تتبنى القضية الوطنية لفظياً في البداية ثم تبدأ بالمساومة عليها لتنتهي في مواقع ليس أقلها التفريط. تجربة الكومنتانغ في الصين التي انتهت إلى مواقع الارتباط بالإمبريالية والعداء لحركة التحرر الوطني في البلاد. تجربة فيتنام حيث تتخذ القوى الإقطاعية والبورجوازية الكومبوادورية والبيروقراطية المتبرجزة موقفاً مع حكومة سايغون المرتبطة بالإمبريالية ضد طموحات شعب فيتنام. تجربة الجزائر حيث أخذت الأقلية الطبقية الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة الجزائرية موقفاً مرتبطاً بالاستعمار الفرنسي ومضاداً لقضية الثورة الوطنية. إن هذه التجارب تضعنا أمام ظاهرة واضحة هي ارتباط النضال من اجل التحرر الوطني ضد الاستعمار والإمبريالية بالنضال الاجتماعي ضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار أو المهادنة له والمساومة معه على حساب متابعة إنجاز عملية التحرر الوطني.

هذا يدفعنا إلى القول الواضح إن الذي يحدد مواقف كل طبقة من الطبقات من قضايا التحرر الوطني، وفي كل مرحلة من مراحل التحرر الوطني أيضاً (إذ إن قضية التحرر لا تتم دفعة واحدة بل على عدة مراحل) هي مصالح هذه الطبقات بالأصل، مصالحها المادية والسياسية والاجتماعية حيث تميل الطبقات الإقطاعية والكومبرادورية والبيروقراطية العسكرية المتبرجزة إلى التساوق والمساومة مع الاستعمار والإمبريالية، ضد شعوبها وضد حركات التحرر الوطني في بلدانها، وتمثل دور الدركي في قمع حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية ودور الدركي أيضاً في حماية المصالح الإمبريالية في بلدانها. وهذا لا يعني أنه ليس هناك استثناءات فردية من الطبقة الإقطاعية أو البورجوازية، يمكن أن تكتسب ثقافة ثورية، وتتخذ موقفاً وطنياً جذرياً، إلا أنها تبقى استثناءات فردية، كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى بعض قادة حركة التحرر الوطني في لاوس وكمبوديا.

ولكن ما يجب أن نركز عليه بوضوح أن المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة البرنامج الاجتماعي الطبقي، بل إلحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة والمتعايشة معه بحكم مصالحها الأنانية التي تضعها فوق المصلحة الوطنية. وليس (كما يقال دائماً) أن هناك من يريد ثورات اجتماعية في مرحلة التحرر الوطني وهناك من لا يريد، لأن طرحاً كهذا إما طرح غبي يتعامى عن جميع وقائع التاريخ أو طرح متغاب عن سبق إصرار.

إن **المسألة الأولى** المطروحة على جدول أعمال حركة التحرر الوطني: من هي الطبقات التي تقف فعلاً مع عملية التحرر الوطني وإنجاز مهمات الثورة الوطنية

الديمقراطية، ومن هي الطبقات المحلية التي تقف ضد حركة التحرر الوطني، ومع أعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية. حيث توضح لنا تجارب التاريخ المعاصر بأن الطبقات الإقطاعية و الكومبرادورية سرعان ما تتخلى عن مواقفها الوطنية اللفظية وتدخل عصر المساومة مع الثورة المضادة، وتبيع حركة الجماهير الوطنية، في أول الطريق، وفي أحسن الحالات في منتصف الطريق، لصالح تحالف جديد مع الإمبريالية، ضد شعوبها، ضد حل معضلات ثورتها الوطنية بينما الطبقات الوطنية: العمال.. الفلاحون.. الأجراء والفقراء.. البورجوازية الصغيرة.. قطاع من البورجوازية المتوسطة.. هذه طبقات لها مصلحة في الثورة الوطنية وإنجاز مهماتها.

و**المسألة الثانية** المطروحة في هذا السياق هي مسألة القيادة، التي تحتل موقفاً مركزياً في مجموع العملية الوطنية والثورية، لأنه عندما نحدد الطبقة التي تقود العملية الوطنية، وعندما نقول بأن قيادة العملية الوطنية ملقاة على عاتق الطبقات العاملة الفقيرة، فذلك لأن مصالح هذه الطبقات وفكرها هو الذي بإمكانه أن يقود الثورة الوطنية إلى نهايتها الظافرة دون مساومات مصيرية واستراتيجية وهو الذي يستطيع في كل مرحلة من المراحل أن يتبنى السياسة الوطنية الصائبة ويترجمها لخطوات عمل تكتيكية ثورية صلبة، سياسية وجماهيرية وتنظيمية، مطوراً كافة أشكال النضال طبقاً لطبيعة كل مرحلة من المراحل بحيث تصبح قضية الثورة واقفة على أقدام صلبة وقادرة فعلاً على متابعة نضالها الطويل الأمد مهما جابهت من معضلات داخلية في صفوفها، أو من معضلات ناتجة عن هجمات القوى المعادية لها في هذه الظروف الموضوعية.

و**المسألة الثالثة**، أن النهج الفكري والسياسي لحركة التحرر الوطني مسألة حاسمة في تاريخ ومصير مجمل الثورة الوطنية وفي كل مرحلة حيث لا ثورة بدون نظرية ثورية. فالنهج الفكري السياسي الثوري يسلح الثورة والشعب باستراتيجية وتكتيك واضحين، ويقود خطى الثورة على درب النصر في كل مرحلة ضمن تطبيق النظرية الثورية على الخصائص المميزة لحركة التحرر الوطني في هذا البلد أو ذاك. بينما النهج الفكري الوطني اليميني قاصر عن استيعاب قوانين التحرر الوطني في كل مرحلة، ولذا يقود الثورة إلى التخبط والتردد والضياع وبالنتيجة يضعها في طريق مسدود وتحت رحمة الظروف الموضوعية المحيطة مع التضاؤل المستمر في حجم الفعل الذاتي في هذه الظروف الموضوعية (واقع المقاومة الراهن دليل بارز على هذا).

■ **ننتقل الآن إلى الحديث عن المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية، وطبيعي أن نبدأ بالأردن. كيف ترون طبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام في وضعها الراهن؟**

■■ نشأ بعد أيلول ١٩٧٠ وضع جديد على صعيد العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية وبين النظام في عمان، إذ حسم هذا النظام كل الحوار الداخلي الذي دار في صفوف المقاومة والجماهير قبل أيلول رافضاً بإصرار أي نمط من التعايش مع حركة المقاومة الفلسطينية، وهذا يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة تحديد موقف وطني واضح من العلاقة مع النظام الأردني، إلا أن علينا أن ننظر إلى طبيعة العلاقة مع الحكم في الأردن على ضوء مجموعة من التطورات التي جرت في المنطقة العربية بعد حملة أيلول واحتمالات التسوية السياسية حتى نستطيع أن نحدد بالضبط طبيعة المهمات الراهنة المطروحة على جدول أعمال حركة المقاومة الفلسطينية تجاه الأردن وتجاه مجموعة من القضايا الأخرى حيث لم يعد ممكناً بعد أيلول أن تكتفي حركة المقاومة بمجموعة من الشعارات العامة، فهذه الشعارات كشعار «متابعة الكفاح المسلح حتى التحرير الشامل»، «حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد»، «رفض جميع مشاريع التسوية السياسية على حساب حقوق شعب فلسطين»، كلها شعارات ذات طبيعة استراتيجية تاريخية، من هنا لم يعد كافياً اعتماد الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى، بل بات مطروحاً على المقاومة أن تحدد الحلقات الوسيطة في نضالها الاستراتيجي حتى تتمكن من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار بعيد المدى.

هذه الحلقات الوسيطة هي التي نصطلح عليها بالمهمات الراهنة لحركة المقاومة وتحديداً علينا أن نجيب بوضوح بعد أيلول ١٩٧٠، على كل التطورات التي جرت في المنطقة العربية وكيف يمكن فعلاً في ظل كل هذه الظروف متابعة الكفاح المسلح الفلسطيني بحرب تحرير وطنية طويلة الأمد لعرقلة كافة مشاريع التسوية على حساب القضية الفلسطينية ومتابعة النضال حتى تحرير كافة أراضي الوطن. هذه العملية الاستراتيجية تتطلب تحديد الحلقات الوسيطة التي يمكن أن تجعل منها عملية جدية وممكنة. وعل رأس هذه الحلقات الوسيطة حل مشكلة وضع المقاومة الراهن. فقد أصبحت المقاومة خارج حدود الأردن، معرضة لعمليات التضييق أيضاً وباتت قدرتها على رفض التسويات، على متابعة الكفاح المسلح، على النضال الطويل المدى من أجل ترجمة مواقف شعبنا الاستراتيجية مرهونة بحل مهمات راهنة تمثل الحلقات الوسيطة التي تقف مشكلة الأردن في مقدمتها. فبعد أيلول برز على السطح وضع جديد تمثل بحكم يوجه كل قواه ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية مصادراً جميع الحريات الديمقراطية في البلاد، ومقفلاً الساحة الأردنية في وجه المقاومة الفلسطينية. نشأ أيضاً وضع قائم على التعصب الإقليمي الرجعي ضد عموم شعب فلسطين وحركته الوطنية والقوى الوطنية في الساحة الأردنية تحديداً. يقابل هذا الوضع كله رد فعل عفوي في صفوف جماهير شعبنا تحكمه نزعة انفصالية للتخلص من وطأة القمع والتمييز.

إن الجماهير تعبر من خلال هذه النزعة الانفصالية عن طموحها العفوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخاً واسعاً للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجماهيرية لمحاولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انفصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتمالات الدويلة الفلسطينية، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية واليمينية في التسويات السياسية المطروحة.

هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهماتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الأساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية إلى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند إلى ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الأردنية ضمن إطار جبهة وطنية أردنية- فلسطينية موحدة من أجل حل هذا التناقض الأساسي، وبهذا يمكن أن نقدم حلاً وطنياً في مقابل الحل اللاوطني القائم على التعصب الإقليمي في الضفة الشرقية وحلاً وطنياً في مقابل الحل اللاوطني ذي الطبيعة الفلسطينية الانفصالية الناشئ كرد فعل على هجمات الرجعية وتغذيتها للتعصب الإقليمي. وفي تقديرنا أنه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضاً على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحاً أمام التيارات الانهزامية والمساومة في صفوف القيادات اليمينية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والضفة الغربية معاً.

إن المقاومة بحلها لهذه الحلقات الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية، كما تنقذ «لاءاتها» برفض التسويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية، من تصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة الذي يقترب بها من «لاءات» مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة.

هذا على صعيد الضفة الشرقية الأردن كما ورد في بداية السؤال. أما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الأخرى، فإن في مقدمتها تقف المسائل التالية:

أولاً- متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الإمبريالي) كمهمة راهنة وتاريخية، فهي مهمة تبقى قائمة باستمرار على المدى القريب والبعيد تعبيراً عن إصرار شعبنا في تحرير ترابه الوطني وفي حقه المشروع والعادل في حمل السلاح وشن الكفاح المسلح والجماهيري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. ونحن نعلم جيداً أن على المقاومة إبقاء الأراضي المحتلة ساخنة تحت أقدام العدو، لا نترك له مجالاً للاستقرار وتنفيذ مشاريعه التوسعية أو مشاريع تجزئة القضية الفلسطينية كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال، أو مشاريع إخراج اللاجئين من مخيمات قطاع

غزة كخطوة على طريق الإسكان والتوطين مما يمهد لمشاريع التوسع الصهيوني في القطاع بالإضافة إلى محاولة تفتيت المقاومة المسلحة الجماهيرية في المخيمات بالاحتلال الخ.. من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني. كما أن على المقاومة الاستمرار في توجيه ضرباتها المسلحة للعدو على الطريق الطويل لاستنزافه وبعثرة قواه على امتداد الأراضي المحتلة.

ثانياً- متابعة النضال لتثوير الضفة الغربية بشكل خاص رغم أن هذه العملية مرتبطة وإلى حد كبير بحل الحلقة الرئيسية الراهنة في مهمات الثورة (مشكلة الوضع بالضفة الشرقية). لأن هذا الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردها من أية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة قمع الحركة الوطنية حتى أن عدداً كبيراً من إطاراتها كان في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧، وهذه عوامل أساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال أضعف بكثير من قطاع غزة حيث دربت الإدارة المصرية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين أيدي الجماهير آلاف القطع من السلاح بالإضافة إلى الكثير من الأسلحة الخفيفة بقيت في سيناء وشكلت مصدراً دائماً في متناول أبناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سيناء..

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم في عمان على تمييع نضال أبناء الضفة الغربية ضمن أسلوبين رئيسيين. الأول: انتهاج سياسة التطويق والتصفية للمقاومة على أرض الضفة الشرقية. والثاني: اعتمد سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الضفتين التي شكلت ميداناً فسيحاً لإنعاش المصالح الاقتصادية للبورجوازية الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية، الصناعية) ومصدراً لتمويل إسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية (الحديد، الاسمنت) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات إسرائيل حسب اعتراف القادة الإسرائيليين أنفسهم. كما تابعت سياسة إغراق جيوب الأجهزة البورجوازية بالحقن الذهبية حيث تذهب أموال الصمود إلى هذه الطبقة والأجهزة الإدارية التي لعبت معاً دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية، ودور امتصاص انتفاضات أبناء الضفة الغربية..

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعاملة وبكافة الأساليب على تثوير الضفة الغربية وبات واضحاً أن هذا التثوير يتطلب أولاً حل «مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية».

ومع كل هذه الصعوبات فإن مواصلة النضال من أجل متابعة الكفاح المسلح بالأراضي المحتلة وتثوير الضفة الغربية هي من المهمات الراهنة لحركة المقاومة. كما أن نتائج أيلول تفرض على المقاومة ومنذ أيلول أن تقدم لشعبنا في الضفة الغربية الحلول

الوطنية بديلاً عن الحلول الرجعية الفلسطينية بمباركة إسرائيل والداعية إلى «الحكم الذاتي في ظل الاحتلال» تمهيداً لاتخاذ إجراءات الدويلة الفلسطينية التي تكرس تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجود الإسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني، وبديلاً عن الحلول الرجعية (حكم ذاتي مرتبط بالأردن). وتجد الرجعية والبورجوازية الفلسطينية المناخ مناسباً للاندفاع بالتفريط الوطني حتى النهاية مستغلة تصفية المقاومة ورد الفعل العفوي الانفصالي في صفوف شعبنا ونحو «أي حل يريحه من العذاب اليومي».

إن هذه الحالة الناشئة عن أيلول وما تلاه تفرض علينا كمهمة راهنة النضال من الآن لتثوير الضفة الغربية خاصة للوقوف بوجه الحلول الرجعية والخيانية من أي مصدر جاءت، والانتقال بالوعي الشعبي والموقف السياسي إلى مرحلة وطنية ثورية ترفض بالعنف المسلح والجماهيري الحلول الرجعية الفلسطينية والحلول الرجعية الأردنية «لا للانفصال، لا للحكم الرجعي، نعم لوحدة الضفتين على أسس وطنية وديمقراطية». وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكامل في ذهن ووعي جماهير الضفتين للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولقفل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الأردنية وكل مخططات الصهيونية والإمبريالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية. وعندما تكون الجماهير مسلحة بالموقف الوطني الوحدوي ستقاتل وأمام جميع الاحتمالات، لصنع مصيرها بعيداً عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها «قدر» لا مفر منه.

ثالثاً- تطوير الوضع الثوري في قطاع غزة والانتقال به إلى مرحلة أرقى، وأعطي مثلاً سريعاً على هذا: أن تنظيم أوسع الجماهير - وخاصة العمالية- في صفوف المقاومة ينقل الصراع إلى داخل مؤسسات العدو في داخل إسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب (وهذه قائمة أيضاً بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريباً في إسرائيل، بينما من قطاع غزة في حدود ٥ آلاف عامل)، وبهذا تنقلب المسألة على رأس إسرائيل بدلاً من تعريض العمال العرب إلى القنابل العربية لمنعهم من العمل بإسرائيل (أمثلة فيتنام- الجزائر- المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية- وقبرص).

رابعاً- تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها، فهذه مهمة راهنة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تمزيق وحدة فصائل المقاومة من الداخل وبضغوطات عربية متعددة، وهذا أخطر ما تتعرض له حركة المقاومة إذ ينتقل الصراع من صراع مع إسرائيل والرجعية والإمبريالية إلى صراع داخل صفوف المقاومة- وهذا ما تشتهيه سفن القوى المضادة للثورة- حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع أعداء الثورة على الإطباق عليها وتصفيتها.

إن تطوير التحالفات، ومهما كان تعدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة، مهمة راهنة تقع على عاتق الجميع. ومن هنا فقد تقدمت الجبهة الديمقراطية إلى المجلس الوطني السادس (أيلول ١٩٦٩) بمشروع متكامل «نحو جبهة تحرير وطنية موحدة»، كما تقدمت إلى المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) بمشروع متكامل «نحو جيش تحرير شعبي موحد» يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية (إلغاء الامتيازات الطبقية والمادية والمعنوية، مجالس جنود للرقابة والتقرير، حرية الانتماء السياسي، حرية التثقيف السياسي)، وهذا ما يفترض وجوده في قوات أية ثورة وطنية.

إن السير على طريق إنجاز هذه المهمات حقاً هو الكفيل بتحويل «لاءات» المقاومة برفض أية تسوية على حساب حقوق شعبنا التاريخية القومية، والطموح المشروع لمتابعة الكفاح المسلح وتطويره إلى حرب شعب وطنية.. إلى قضايا عملية وواقعية. وهذا يقع على عاتق جميع الثوريين في المقاومة مهما كانت انتماءاتهم التنظيمية الراهنة. فالالتزام بقضية الثورة وقيادتها نحو ثورة مظفرة مهما كانت التواءات المسيرة حادة تتقدم بمراحل على الالتزام التنظيمي لهذا الفصيل أو ذاك.

■ إذن على ضوء هذا الفهم ما هو موقفكم من الاتفاقيات المعقودة مع النظام الأردني ونعني اتفاقيات القاهرة بالدرجة الأولى وما رأيكم بالوساطات التي جرى حولها لغط كثير قبل أن تتم؟

■■ لنكن واضحين مع شعبنا، لو كان الحكم في الأردن جاداً بتنفيذ هذه الاتفاقات لنفذها منذ أن وقعها في أيلول ١٩٧٠. ولكن الواضح أن السلطة تابعت حملاتها لتطويق المقاومة وإنهاء كافة أشكال التواجد الشرعي لها إدارياً وسياسياً وقتالياً، واندفعت على طريق نزع السلاح من يد الشعب ومصادرة جميع الحريات الديمقراطية وإقامة حكم يقوم على القمع.

على ضوء هذا، وبعد أن أُستكملت الحلقة الأخيرة في تصفية المقاومة الفلسطينية بحملة جرش في تموز ١٩٧١ بات الحديث عن الاتفاقات وإمكانات تنفيذها حديثاً بدون أي محتوى ومجرد شعارات لفظية فارغة تماماً. إذ لا يمكن من خلال الضغوطات العربية الرسمية أن يتراجع النظام ويقبل بالعودة إلى تنفيذ «اتفاقيات القاهرة وعمان». من هنا نقول بوضوح إن الركض وراء هذه الوساطات وتعليق الآمال على إمكانات نفاذ الضغوط العربية إلى داخل الأردن لتدفع السلطة هناك لتنفيذ «اتفاقية القاهرة» و«بروتوكول عمان» أوهام ليس لها أرض واقعية تقف عليها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية وهذا هو الأهم، فإن بقاء الموقف مائعاً بهذه الصيغة يؤدي أولاً إلى مزيد من البلبلة العامة والارتباك في

صفوف شعبنا وعموم المناضلين والمقاتلين نظراً لغياب المواقف السياسية الوطنية المحددة وما يترتب عليها عسكرياً ونضالياً كما يؤدي إلى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة ومحاولة دفع فصائل الثورة إلى الاقتتال فيما بينها لتصفي الثورة نفسها بنفسها على مراحل ويصبح سهلاً على الرجعية تصفية ما تبقى من قوى وطنية في المقاومة. ويؤدي ثانياً إلى إعفاء الدول العربية الموقعة على «اتفاقية القاهرة» من التزاماتها، بفرض العقوبات على السلطة التي مزقت هذه الاتفاقات. ويؤدي ثالثاً إلى إعفاء الدول العربية التي اجتمعت في مؤتمر طرابلس الأخير واتخذت سلسة من القرارات السرية من مسؤولية تنفيذها في حال رفض سلطات عمان الرسمية تنفيذ الاتفاقات.

إن استمرار الركض وراء هذه الوساطات سيبقي المقاومة في حالة شلل تام من حيث إعادة النظر بأوضاعها الداخلية وخططها وكيفية مواجهة مجموعة التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية. هذا فضلاً عن إن الركض وراء الوساطات مخالف لكل قرارات المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية (تموز ٧١) أيضاً..

■ ماذا لو نجح الضغط العربي على الأردن في انتزاع اعترافه مجدداً بـ«اتفاقية القاهرة» و«بروتوكول عمان» وأرسلت هذه الحكومات قوة عسكرية إلى الأردن تمنع قوات الأمن الأردنية من توجيه أي ضربة جديدة لحركة المقاومة؟

■■ طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقياً إلا أنه منطقي شكلياً لا موضوعياً، وانطلاقاً من مقدمة خاطئة تقول بإمكانية نجاح السلطات العربية نبني على جسر من الوهم نتيجة خاطئة أيضاً بذات الوقت. الوقائع تخبرنا بوضوح قبل أيلول وبشكل خاص بعد أيلول أن السلطة ترفض رفضاً مطلقاً التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية، وهي من أجل هذا خاضت معركتها الدموية لسلب جميع هذه الحقوق حتى يصبح بإمكانها تطويع شعبنا بالقوة لحكمها والانفراد بتسوية ثنائية مع الاحتلال الإسرائيلي، وكل ما يصدر عن السلطة في عمان من تصريحات ومواقف سياسية وممارسات يومية يؤكد بأنها لن تتراجع أمام أي ضغوطات عربية. من هنا نحن نقول إن مثل هذا الاحتمال غير قائم وعلينا بالتالي أن ننتقل بدون تردد إلى صياغة نهج وأساليب نضال شعبنا لحل التناقض مع هذه السلطة حلاً في صالح قضية الثورة والشعب.

■ إذن ما هو أسلوب العمل الذي ترون ضرورة إتباعه في الأردن؟

■■ أيضاً.. الواقع الراهن منذ أيلول حتى الآن يحدد لنا الخطوات الأساسية المطلوبة. علينا في البداية أن ننجز وبلا تردد بناء الجبهة الأردنية- الفلسطينية الموحدة

التي تضم كافة فصائل المقاومة في الساحة الأردنية والقوى الوطنية والنقابية والمهنية في الساحة لتشكل الإطار العام لحركة الثورة الوطنية وضمن برنامج حددنا في الإجابات السابقة ملامحه الأساسية. وتحدد هذه الجبهة بدقة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الأردن وفي مقدمتها حقه في حمل السلاح باتجاه العدو المحتل، حقه في التعبئة والتنظيم الجماهيري حول الثورة، حقه في رفض أي تسوية سياسية على حساب حقوقه التاريخية المشروعة في تحرير كامل ترابه الوطني، حقه في رفض أي مشاركة فلسطينية من أي مصدر جاءت في أي تسوية تنتقص من حقوقه الوطنية. وفي نفس الوقت على هذه الجبهة أن تحدد بدقة الحقوق الوطنية لجماهير الشعب بالضفة الشرقية التي يمكن تلخيصها بسلطة وطنية معادية للاستعمار والصهيونية وسلطة ديموقراطية معادية للأقلية الطبقة الأنانية، حتى يصبح بالإمكان فعلاً تأكيد وتطوير وحدة الشعب بعيداً عن التعصب الإقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية الفلسطينية.

ضمن هذا الإطار علينا أن نترجم خطواتنا الكفاحية الجماهيرية والنقابية والمسلحة بادئين بإعادة تنظيم صفوفنا ضمن إطارات المقاومة السرية حتى نتمكن من التعامل مع كافة أساليب النضال للدفاع عن المقاومة في مواجهة العنف المضاد، وهذا يعني أن نترك نهائياً الرهان على أية وساطة عربية، الرهان على أوهام قبول السلطة بتنفيذ الاتفاقات الخ.. كما أنه يعني تركيز الجهد النضالي لتحويل الأردن من جديد إلى قلعة وطنية في خدمة أهداف شعبنا حتى يتمكن من متابعة كفاحه ضد الاحتلال الصهيوني.

■ **شكلت مواجهة التسوية السياسية بقصد إحباطها مهمة دائمة من مهمات العمل الوطني الفلسطيني. الآن وعلى ضوء القوة الذاتية للمقاومة وعلى ضوء النشاط المحموم الذي تلمسه لتحقيق التسوية الجزئية تمهيداً لتحقيق التسوية الكلية، كيف ترون أن على العمل الفلسطيني أن يتصرف في مواجهة ذلك؟**

■■ كانت مسألة إجراء التسوية الثنائية عاملاً رئيسياً في حملة أيلول حتى تستطيع السلطة أن تتحرك بحيوية باتجاهها وحتى يصبح هذا التحرك ممكناً في المنطقة العربية أيضاً بدون متاعب كبيرة. والاكتفاء بمواجهة هذا الواقع بتأكيد مبدأ الرفض للتسوية الثنائية ولأي مشاركة فلسطينية في هذه التسوية هي عملية فارغة من أي محتوى، إن لم ترتبط بترتيباتها الحسية اليومية، وإن لم ترتبط بتحقيق وإنجاز الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا الراهنة وهي حل مشكلة العلاقة مع السلطة في عمان. إذ إن عدم حل هذه المشكلة يعني أن تتحول عمليات الرفض الفلسطينية بالتدريج إلى تأكيدات مبدئية عامة غير مؤثرة على واقع التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسية الشاملة وأية تسويات جزئية ثنائية، بل أكثر من ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه.

■ **ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية السابقة، وما هي نقطة الضعف الأساسية فيها، وعلى ضوء ذلك هل ترون أن العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة، أم أن هناك اقتراحات لأساليب تنظيمية جديدة؟**

■■ إن تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الآن هي بالتأكيد وليد شرعي لمجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية. ذاتياً هناك تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وإيديولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيراً مشروعاً بعدد من فصائل المقاومة، وموضوعياً نلاحظ التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة. كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءاً من تجربة «قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح» وانتهاء بتجربة «اللجنة المركزية». والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية، فجبهة تحرير فيتنام مثلاً تضم ٢٣ حزباً ومنظمة سياسية، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والإرهابية قبل ١٩٤٨ وفي إسرائيل الآن ١٦ حزباً سياسياً. إن نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما أوضحته تماماً في الإجابات السابقة. ونقطة الضعف هذه هي التي أفقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقاً لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة. ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد قصوراً آخر بحيث لم تستطع المقاومة أن تعطي لبرنامجها في تثوير شعبنا في الأراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة، وبشكل خاص في الضفة الغربية، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع المتواصلة حتى عام ٦٧ وبعدها وقع فريسة للاحتلال.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن السلطة في الأردن تحجب طاقات المقاومة من أن تتجه نحو العدو وتدفعها لتجميد الجزء الأكبر من قوتها للدفاع عن النفس، تتبلور أمامنا صورة واضحة لمجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من أن تطور عملية تثوير الوضع في الأراضي المحتلة، لأن عملية التثوير مرتبطة بأن تتفرغ للقتال ضد العدو القومي، وعملية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها. من هنا يقول الإنسان أن المشكلة ليست في التعدد بل تكمن بحقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية.

ومع ذلك نقول تمكنت فصائل المقاومة وخاصة التي تتلمس المسؤولية المباشرة والتاريخية أكثر من غيرها من أن تصوغ وتساهم في قيادة سلسلة من التجارب على طريق الوحدة الوطنية ضمن إطارات منظمة التحرير إلى أن انضمت إليها فعلياً وليس رمزياً- وللأسف بعد أيلول ١٩٧٠ فقط- جميع الفصائل الأخرى. لقد جاء هذا الانضمام إلى جميع المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير في تقديرنا متأخراً وكان من الممكن أن يكون أكثر فعالية وتأثيراً على مجموع تطورات أوضاع حركة المقاومة وسياساتها قبل أيلول حيث كانت جميع فصائل المقاومة تتمتع بحريات ديمقراطية كاملة تمكنها من استخدام العديد من المنابر الفكرية والسياسية للاتصال بجماهير شعبنا مباشرة لمناقشة كافة القضايا المتفق أو المختلف عليها والاحتكام بذلك للجماهير نفسها لتوليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على الإطارات القيادية.

أما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال فإن منظمة التحرير تمثل مبدأياً إطاراً عاماً توحيدياً للتحالفات الوطنية، وهنا أيضاً ليست المشكلة في شكل واسم منظمة التحرير بل المشكلة في القدرة على تطوير هذا الإطار العام، إلى جبهة تحرير وطنية فلسطينية متحدة ترتبط ببرنامج دقيق مرحلي يحدد الحلقات الوسيطة على طريق النضال الاستراتيجي طويل الأمد. وإذا تضافرت جهود جميع القوى اليسارية والتقدمية في م.ت.ف. يصبح من الممكن عندئذ تطويرها سياسياً وتنظيمياً نحو جبهة تحرير وطنية متحدة لا تكتفي بصياغة المبادئ العامة الاستراتيجية الطابع كما هو الحال في ميثاق منظمة التحرير بل تمرحل هذه المبادئ العامة وتقننها بمهمات راهنة لكل مرحلة من المراحل، كما أن تطوير الأشكال التنظيمية في م.ت.ف. مرهون أيضاً بنضال هذه القوى المشترك من أجل تخليص م.ت.ف. من الأوضاع البيروقراطية التي تعيشها وتحرير قواها المادية وخاصة جيش التحرير الفلسطيني من بقائه ملحقاً بالجيوش العربية كما تنص اتفاقات م.ت.ف. مع الدول العربية. إن هذه المسألة لا تحسم بين يوم وليلة بل تتطلب نضالاً طويل النفس في صفوف حركة المقاومة وضمن إطارات م.ت.ف. وبذات الوقت خارج هذه الإطارات لدفع العلاقات والتحالفات بين فصائل المقاومة باتجاه هذا التطوير المتنامي.

نقطة أخيرة لا بد من طرحها بهذا الصدد وهي أن هذه السياسة المسؤولة في نسج وبناء التحالفات الوطنية وضعت أولاً وباستمرار قضية الثورة ومصلحتها قبل أي مصالح ذاتية أنانية واعتمدت بذات الوقت على رفض الاتجاهات الانعزالية التي تقود بالنتيجة إلى سياسة انتهازية يسارية أو يمينية. كما رفضت بذات الوقت التزام الصمت على هذه التحالفات أي الوقوع في خندق الانتهازية اليمينية، معتمدة مبدأ التحالف مع النقد الثوري

والاحتكام للجماهير اتجاه كافة القضايا المختلف عليها في كل فترة من الفترات. وإذا راقبنا بدقة وبأمانة المرحلة الماضية فبإمكاننا أن نضع أصابعنا على صحة وسلامة هذه السياسة الثورية والوطنية في حياة يسار المقاومة وفي تحالفاته مع بقايا الفصائل.

■ **من الواضح تماماً أن اليسار الفلسطيني يواجه الآن ظروفاً خاصة صعبة من خلال الاتهامات التي يوجهها له الحكام العرب. ما هو ردكم على هذه الاتهامات؟ وكيف ترى على ضوء ذلك نوع العلاقات التي يجب أن تنشأ بين الفصائل اليسارية داخل حركة المقاومة؟**

■■ من الواضح أن الحملة الإيديولوجية والسياسية وعمليات التضييق لا تتناول يسار المقاومة الفلسطينية فحسب، بل تتعداها لتشمل عموم فصائل اليسار على امتداد الوطن العربي، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بواقع المنطقة السياسي واحتمالات تطورها. فالمنطقة العربية تشهد في المرحلة الراهنة بداية ظهور النتائج الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧، حيث أن الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فحسب، بل كانت هزيمة لمجموع البرامج التي حكمت حركة التحرر الوطني العربية على امتداد العشرين عاماً الأخيرة. وحتى تتمكن حركة التحرر العربية من تقديم ردود ثورية على نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كان المطلوب منها أن تأخذ باختيار ثوري مختلف عن الاختيار الذي اتبعته. ولو أخذت بهذا الاختيار القائم على تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها وإخضاع جبهة الإنتاج لصالح جبهة القتال لتعززت المواقع اليسارية والتقدمية في حركة التحرر العربية و لتمكنت من استنهاض همم شعوب الأمة العربية في معركة ضارية طويلة الأمد مع جبهة الأعداء.

ولكن كان واضحاً أن استمرار الاختيار الحزيراني الذي أعطى الهزيمة سيقود بالضرورة إلى سلسلة من النتائج الداخلية والخارجية، سلسلة من النتائج الداخلية لتطويع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في المنطقة لصالح القوى اليمينية والانفتاح على البورجوازية التقليدية وبقايا الإقطاع والثقافة اليمينية، وسلسلة من النتائج الخارجية تتمثل في مزيد من الانفتاح على معسكر الثورة المضادة الإمبريالي الرجعي. وكل هذا يقود بالضرورة إلى سلسلة من التنازلات لصالح إسرائيل. وعلى رأس نتائج هذا الاختيار تعرض يسار المقاومة والقوى الثورية والديمقراطية في المنطقة العربية لسلسلة من الهجمات حتى يصبح بإمكان الواقع العربي الراهن أن يقوم على التسويات السياسية. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية تحديداً فقد كان مطروحاً على جدول أعمال الواقع العربي الراهن بعد حزيران ١٩٦٧ محاولة ترويض المقاومة وإخضاعها في سياساتها اليومية

والمسلحة لسياسات ومعطيات الواقع العربي الراهن حتى تبقى هذه المقاومة ورقة تكتيكية ضاغطة بيد هذا الواقع، لتمرير التسويات السياسة، وورقة تكتيكية ضاغطة على الإمبريالية وعلى إسرائيل.

ومن هنا نكتشف ببساطة أن المقاومة بمجموعها تعرضت في البداية لسياستين لا لسياسة واحدة. سياسة أخذت بها الأنظمة المعنية بحرب حزيران وتقوم على احتضان المقاومة ضمن حدود بقائها على تناغم مع سياسة هذه الأنظمة حتى يمكن التعاطي معها كورقة تكتيكية ضاغطة بيدها دون أن تولد أية إحراجات إيديولوجية وسياسية وجماهيرية لها. بينما انتهجت الرجعية العربية وبخاصة في الأردن خطاً معادياً للمقاومة بمجموعها يقوم على قمعها ومحاصرتها متسلحة بشعارات مختلفة عن الشعارات الراهنة: «عمل فدائي شريف وعمل فدائي غير شريف»، «معتدلون ومتطرفون»، «حملة إيديولوجيات وغير حملة إيديولوجيات» وغيرها من الشعارات المزيفة تمهيداً لضرب المقاومة على مراحل متتالية. وعندما فشلت هذه الرجعية في تمزيق وحدة فصائل المقاومة ضمن هذا المنظور قامت بحملاتها ضد عموم المقاومة وتتابعت هذه الحملات وبلغت ذروتها في حملة أيلول ١٩٧٠. وعادت بعد هذه الحملة إلى سياستها القديمة التي تقوم على التمييز بين القوى اليسارية والقوى الوطنية الأخرى.

وفي الفترة الأخيرة فإن ما نجده أمامنا، واقعياً، هو أن السياستين السابقتين تجاه المقاومة بدأتا تقتربان من بعضهما بعضاً للتضييق عليها وتصفيتها على مراحل. ومطروح الآن على جدول أعمال أكثر من دولة عربية تصفية يسار المقاومة الفلسطينية، وهذا يعني أن القوى الأخرى لن تفلت من محاولات التصفية، بل إن هذه العملية تتم على مراحل تتناول أولاً القوى اليسارية ثم تتناول القوى الوطنية الأخرى لأن الرجعية والإمبريالية معادية في الأصل لأي مقاومة فلسطينية، معادية لحقوق شعب فلسطين، معادية لنظرية حرب الشعب الوطنية وتسليح الجماهير.

وكذلك لأن القوى الرجعية تدرك من خلال تجاربها أن القوى اليسارية كانت دائماً أصلب القوى الفلسطينية المناضلة ضد كل محاولات تصفية القضية الفلسطينية وكل محاولات تجزئة القضية الفلسطينية. ولذلك نجد أن القوى اليسارية تحظى باستمرار بالهجوم الأكبر من طرف القوى الإمبريالية والرجعية. وعلى ضوء تجربة حركات التحرر الوطني في أكثر من بلد، وعلى ضوء تجربة شعبنا نفسه فإن الرد الجذري على هذه الهجمات هو في وحدة جميع فصائل المقاومة في موقف وطني متماسك ضد محاولات تمزيقها وتصفيتها على مراحل. كما أن التجربة أثبتت على أن على جميع القوى

التقدمية في فصائل المقاومة أن توحد مواقفها في وجه هذه الهجمة الشرسة مخضعة تناقضاتها لصالح الموقف الوطني الأساسي. إن هذه المهمة الملحة المطروحة علينا جميعاً لا يجب أن تعني ولا أن تقود إلى الصمت المتبادل على أية خلافات تنبع خلال أي مرحلة من المراحل عبر الممارسة بل علينا جميعاً أن نقف كتفاً إلى كتف ونمارس في نفس الوقت النقد والنقد الذاتي بدون أي حساسيات لأن طريق التضامن مع النقد هو الطريق الذي بإمكانه أن يحمي جميع القوى التقدمية واليسارية من النزعة الانعزالية اليسارية ومن النزعة الانتهازية اليمينية في وقت واحد، إن هذا الطريق هو سبيل الثوريين وجميع الوطنيين للرد على الهجمات الراهنة وحماية وتطوير جميع القوى الوطنية الأخرى.

■ **نريد الآن أن ننتقل إلى الحديث عن بعض القضايا التي تمس الجبهة الديمقراطية بالذات. ونريد عامدين أن نركز الأسئلة على الانتقادات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي توجه للجبهة أولاً. لقد قدمت الجبهة الديمقراطية نفسها في الساحة الفلسطينية على أنها تمثل اليسار الفلسطيني الذي يملك المخطط الكفيل بوضع الثورة الفلسطينية على طريق النمو والتطور الحقيقيين، وقيمت في حديثك الدور الذي استطاعت تأديته. ولكن نريد أن نبحث مسائل محددة. هل استطاعت الديمقراطية أن تبني تنظيماً من نوعية مختلفة؟ هل استطاعت أن تقدم ممارسة عسكرية من نوع جديد؟ هل استطاعت أن تقيم علاقة مع الجماهير ذات نفس ثوري متقدم؟**

■■ إن الجبهة الديمقراطية طرحت موقفاً متكاملاً تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال حركة التحرر الوطني الفلسطيني سواء القضايا الذاتية التي تتعلق ببنيتها أو بعلاقتها بالجماهير الفلسطينية - الأردنية وبالجماهير العربية وبحركة التحرر الوطني والقوى الاشتراكية العالمية. إن هذا الطرح يرتبط بالضرورة بتوليد امتدادات تنظيمية من طبيعة جديدة تحمل البندقية بيد وتحمل النظرية الثورية باليد الأخرى. فالبندقية غير المسيسة ثورياً تنقلب بالنتيجة إلى وضع مضاد وفي أحسن الحالات إلى بندقية غير قادرة عل الفعل الوطني والثوري. وبالتأكيد فإن بناء تنظيم مقاتل مسلح بالنظرية الثورية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة. ولا يمكن أن يبنى بسلسلة من التعليمات والتوجيهات البيروقراطية.

إن عملية بناء التنظيم الثوري تتم عبر رحلة طويلة النفس، حتى يصبح بالإمكان من خلال الممارسة اليومية وتراكم نتائجها إقامة الجسر المتين بين النظرية والتطبيق، أي التنظيم الثوري. فعبر سلسلة الصراعات التي تتناول قضايا وممارسات يومية تتم عملية الفرز الدائمة للعناصر القادرة على متابعة النضال الطويل.

ومن هنا وأمام تجربتنا القصيرة الأمد لا نستطيع أن نحكم هل قدمنا فعلاً تنظيماً من نوع جديد لشعبنا، لكننا نقول بوضوح أننا زرعنا البدايات الأولى الصحيحة على طريق بناء التنظيم الثوري، والتي تنمو من خلال النضال متعدد الجوانب يومياً. وحتى نصل إلى تنظيم ثوري متبلور نحتاج إلى فترة زمنية أطول، وتجارب الحركات الثورية في تاريخ الشعوب دليل بارز على ذلك. إنها عملية تاريخية ويومية في وقت واحد. ومن خلال عملية النضال تتم عملية الفرز والتراكم في وقت واحد، التي تنقلنا إلى وضع نوعي مختلف.

أما بالنسبة للممارسة العسكرية فعلينا أيضاً أن نلاحظ ما يلي: إن جميع فصائل المقاومة اعتمدت العمل الفدائي الذي يقوم على القتال المحدود تجاه العدو، في محاولة لتطوير هذا العمل الفدائي إلى حرب شعبية. ثانياً إن الممارسة العسكرية في مراحلها الأولى تكاد تلتقي عند جميع فصائل حركة المقاومة. إن تطوير هذه الممارسة إلى ممارسة مسلحة جماهيرية قادرة على تعبئة الجماهير العريضة في صفوف الثورة حيث تقدم هذه الجماهير التضحيات وتقدس البطولات الجماعية في الثورة، هي أيضاً عملية لا يمكن أن تتم بسهولة ولا بمدى زمني قصير. ومع ذلك علينا أن نلاحظ المحاولات الدؤوبة في ممارسات الجبهة الديمقراطية لتطوير الممارسة المسلحة على طريق الممارسة الجماعية والجماهيرية والابتعاد بذات الوقت عن كافة أشكال الممارسات الفردية. وقد انتهجت الجبهة الديمقراطية خطاً عسكرياً يسعى لتطوير العمل الفدائي إلى حرب عصابات داخل الأرض المحتلة واعتماد الوجود في الضفة الشرقية وفي الأراضي العربية الأخرى كجسور إمداد وتموين للقوى المسلحة والتنظيمات الجماهيرية في الأرض المحتلة. ومثلاً فقد شغلت هذه المهمة حجماً كبيراً من جهود الجبهة في عام ١٩٦٩، ولكن مجموعة الظروف السياسية المحيطة بالمقاومة على الساحة الأردنية حجبت إمكانية الفعل البارز في هذا الاتجاه لأن معظم جهد المقاومة كما قلت كان موجهاً للدفاع الذاتي عن المقاومة، وبات تثوير الضفة الغربية خصوصاً والأراضي المحتلة عموماً إلى حدٍ كبير مرتبطاً بحل التناقض الأساسي المفروض على المقاومة مع الحكم في الضفة الشرقية.

كذلك أعطت الجبهة جهداً ملحوظاً لإشراك الفلاحين والمزارعين في القرى الأمامية في عملياتها العسكرية في محاولة للانتقال من العمليات التي تعتمد على القوى الذاتية للجبهة، إلى العمليات المدعمة بطاقات الجماهير علي طريق الانتقال إلى مرحلة أرقى في القتال الجماعي ضد العدو. وقد تم تنفيذ ذلك فعلاً في عمليات مثل عملية الخط الأحمر، وعملية هوشي منه، ومناجل الشمال، والشيخ عز الدين القسام، وصمود غزة الخ..

وطبيعي أن نقول إن المدى الزمني المتاح طيلة المرحلة الماضية لم يكن كافياً لبلورة وإكمال هذا النهج العسكري ليصبح نهجاً سائداً سواء في صفوف الجبهة أو في صفوف حركة المقاومة، فكل هذا يرتبط أيضاً بالنضال الطويل المدى.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة حول تنظيم العلاقات مع الجماهير بنفس ثوري متقدم فتقديري أن إقامة هذه العلاقات مسألة مرتبطة بمجموع النهج الإيديولوجي والسياسي والعسكري والتنظيمي للجبهة، مرتبط بنظرية الاعتماد على الذات وعلى الجماهير في كافة هذه القضايا من جهة، ومن الجهة الأخرى بتلمس الجماهير ومن خلال تجربتها الخاصة صحة هذا النهج الثوري مما يدفعها يوماً بعد يوم للالتفاف حوله والابتعاد عن النهج اليميني في الممارسة السياسية والتنظيمية. إن هذا كله يمثل عملية ثورية مترابطة لا يمكن إحداث أي فصل تعسفي فيما بينها كما أنها تتطلب أن تأخذ مداها التاريخي ولهذا علينا أن ننظر إلى جميع القضايا نظرة مثابرة، صبورة وعنيدة بذات الوقت.

■ اعتمدت الديمقراطية على نهج طرح الموقف السياسي علناً ليشكل قوة ضاغطة على المنظمات الأخرى، لدفعها بالاتجاه الذي تعتقد بصحته. هل لا زال من المناسب الاعتماد على هذا النهج في العمل في الظروف الراهنة أم أن المرحلة الجديدة تقتضي وسائل أخرى وما هي هذه الوسائل؟

■■ إن المسألة لا تتعلق بالرغبات الذاتية أو الموقف الذاتي للجبهة الديمقراطية أو أي فصيل آخر من فصائل المقاومة، بل إن المسألة المطروحة باستمرار هي مدى صحة وسلامة الخط السياسي العام والتكتيك اليومي لحركة المقاومة حتى تستطيع الانتقال من انتصار إلى آخر وتقود شعبنا فعلاً على طريق تحرير وطنه وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الراهنة والتاريخية (الاستراتيجية). وحتى نتمكن من دفع المقاومة على الطريق السياسي السليم فإن هذا يتطلب التعامل علناً مع الجماهير وفي الشارع حول كافة القضايا المطروحة سواء منها القضايا الاستراتيجية العامة التي تتعلق بالموقف المبدأية أو فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعملية التكتيكية اليومية، إذ إن الجماهير وحدها هي المطالبة بمتابعة النضال وتقديم التضحيات المادية والبشرية والمعنوية.

ومن هنا علينا أن نعتمد في علاقاتنا مع الجماهير على دبلوماسية الشارع وعلى الاحتكام الديمقراطي لهذه الجماهير في كل قضية من القضايا المطروحة، وعلى ضوء قناعة هذه الجماهير المعززة بتجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة، فإن هذه الجماهير تمارس دورها في تصحيح مسار حركة المقاومة، وفي صياغة سياساتها من خلال ضغطها الديمقراطي القاعدي على مجموع الأوضاع القيادية في حركة المقاومة، ومن خلال التفافها حول المواقف الأكثر صحة وسلامة، والابتعاد عن المواقف الخاطئة التي

يقود تراكمها بالنتيجة إلى تراجع الثورة وربما إلى فشلها، خاصة أن شعبنا شهد في تاريخه المعاصر أكثر من ثورة فاشلة وأبرزها ثورة ١٩٣٦ وانتفاضات عامي ٤٧-١٩٤٨. وعلينا أن نستخلص دروس هذه التجارب وطرحها على جماهير شعبنا، ومن خلال تجربته، وعلى ضوء وعيه لهذه الدروس يأخذ شعبنا زمام المبادرة بيده يوماً بعد يوم، بدلاً من أن يقف في مواقع التنفيذ لسياسات عليا تطرح عليه بيروقراطياً من خلال قياداته، أو أن يصاب على ضوء هزائم معينة بحالة من الانفضاض من حول المقاومة والحركة الوطنية، أو بحالة من القنوط واليأس تدفعه لأن يتخذ موقفاً متفرجاً على الصراع الجاري. هذه السياسة هي في تقديرنا السياسة الوطنية الوحيدة التي يجب أن تعتمدها كافة فصائل حركة المقاومة، وليس فقط الجبهة الديمقراطية.

وقد بادرت الجبهة الديمقراطية فعلاً إلى التعامل مع الجماهير مباشرة وعلناً، حول جميع القضايا الاستراتيجية الأساسية وجميع القضايا السياسية التكتيكية اليومية. وفي الوقت نفسه حافظت الجبهة على التحالفات الوطنية العريضة، وعملت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات، من خلال عملية التصحيح الدائمة التي تمارسها حركة الجماهير بالاحتكام لها في كل صغيرة وكبيرة. وفعلاً استخدمت الجبهة في ظل إطار هذه التحالفات كافة المنابر السياسية والفكرية والتنظيمية للوصول إلى أعرض الجماهير في طرح كافة القضايا كما وقع قبل أيلول بشكل خاص، وبعد أيلول بشكل عام. والقضايا التي وقع أيضاً الاختلاف حولها كنا نطرحها مباشرة على هذه الجماهير ومنها على سبيل المثال ما طرحته الجبهة على الجماهير قبيل أيلول من ضرورة عقد مؤتمر ديمقراطي لكافة لجان التنسيق والكوادر الوسطى في حركة المقاومة تلتقي فيه مع «اللجنة المركزية» لمناقشة مجموع السياسات في تلك المرحلة وتحديد المهمات المباشرة المطروحة على المقاومة في المدى القريب. وقد أدت هذه السياسة إلى توليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على عموم تيارات حركة المقاومة من أجل تصحيح العلاقات فيما بينها، ومن أجل تحديد المهمات المباشرة المطروحة عليه.

وفي تقديرنا إن هذا النهج في العمل يبقى دائماً هو النهج الصحيح، طالما أن هناك أرضاً مشتركة تمثل إطاراً لبرنامج حد أدنى راهن بين فصائل حركة المقاومة والحركة الوطنية: الاعتماد على الجماهير، طرح كل شيء على الجماهير، والاحتكام لها. متى يصبح هذا النهج خاطئاً؟ إذا وصلت فصائل حركة المقاومة إلى فقدان الأرض المشتركة التي تقف عليه تجاه مهمات راهنة على المدى القريب والمتوسط، أو تجاه المهمات المبدأية والاستراتيجية، وإلى أن نصل إلى هذه الحالة التي نتمنى أن لا نصل لها فإن النهج الدائم هو اعتماد التحالفات الوطنية العريضة، في ظل الاحتكام الدائم للجماهير حول

كافة القضايا حتى تأخذ هذه الجماهير دورها في تصحيح مسار المقاومة، وفي إحداث سلسلة التغيرات الثورية الضرورية لكل مرحلة من مرحلة من المراحل.

■ **من الانتقادات التي توجه للجبهة، أنها طرحت تحليلاً فكرياً وسياسياً متكاملاً حول الوضع الفلسطيني والعربي، ولكن هذا التحليل بقي ضمن إطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية المحسوسة التي تستطيع الجماهير إدراكها مباشرة، وأدى ذلك إلى ضعف تأثيرها الجماهيري. هل توافق على ذلك؟**

■■ بالضرورة. إن أي تحليل فكري وسياسي حول الأوضاع الفلسطينية والعربية يجب أن يكون في مرحلته الأولى ضمن الإطار العام، حتى يصبح بالإمكان تحديد اللوحة العريضة أمام جماهير شعبنا وشعوب الأمة العربية. ويصبح بالإمكان تحديد البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي المهزوم عام ١٩٤٨، والبرنامج البورجوازي الصغير المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد إنجاز كامل مهمات التحرر الوطني، والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول أعمالها، وذلك حتى تضع الجماهير أصابعها على هذا الإطار العام الذي يشكل منهجاً لحل كافة القضايا التكتيكية اليومية.

هذا أولاً، وثانياً: إن الانتقال بهذا التحليل العام إلى التخصيص يفترض بالضرورة التماس مع قضايا يومية جديدة، ومن خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الإجابات على كافة القضايا الراهنة. ولنعط مثلاً سريعاً على ذلك: تولد عن هذا التحليل العام الذي طرحته الجبهة مبكراً قضايا مباشرة في الساحة الأردنية، تتناول مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي مما دفع الجبهة إلى طرح صيغة الجبهة الوطنية الفلسطينية-الأردنية الموحدة مقابل الاتجاه الإقليمي الانعزالي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة، والذي اندفع على طريق «فلسطنة» المقاومة والحركة الوطنية. ومن أجل تعزيز وتوطيد وحدة نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الأردنية طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجاً محدداً ودقيقاً لمهمات هذه الجبهة الموحدة، فيما يختص بقضايا المقاومة والثورة الفلسطينية، وفيما يختص بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية. كذلك فيما يختص بقضية العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية من جهة، وبين السلطة الرجعية الأردنية من جهة أخرى، ورفض هذه السلطة إخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي. فقد بادرت الجبهة إلى الدعوة لضرورة تطوير كافة أوضاع المقاومة باتجاه إنضاج الأزمة الثورية في البلاد وأخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة حتى يصبح بإمكان شعبنا متابعة نضاله على

طريق حل التناقض الرئيسي مع الاحتلال الصهيوني. تبلور هذا في دعوة الجبهة إلى بلورة السلطة الوطنية، **مقابل** السلطة القائمة، وتطويرها لتعبر عن إرادة الجماهير في ظل المطالبة بمجالس شعبية منتخبة، ثم تطويرها إلى ضرورة بناء سلطة وطنية. وفعلاً فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة، ولكن بصورة متأخرة، تحت ضغط التطورات المتلاحقة، وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة، من أن تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث أصدر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ قراراً بالعمل السويع «لتحويل الساحة الأردنية إلى معقل للثورة الفلسطينية». كما تأكد هذا الموقف في بيان «اللجنة المركزية» في ٩ أيلول ١٩٧٠ الداعي إلى تحقيق السلطة الوطنية.

هذه أمثلة سريعة نطرحها هنا، وعلينا أن نحدد من خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا نقع ضمن حدود العموميات التي أراد القسم الثاني من السؤال أن يدلل عليها موحياً أن أطروحات الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من التحليل العام إلى الوقائع العملية. مما دفع السؤال إلى أن يخرج بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في أوساط الجماهير. ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن أن تحسم بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية، فشعبنا والمقاومة أيضاً يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات العربية، والتي امتدت إلى داخل صفوفه. مضافاً إلى هذا الأوضاع الثقافية لشعبنا، فهي ثقافة ذات طبيعة تقليدية ومحافظة، بفعل سيطرة الطبقات شبه الإقطاعية والبيروقراطية العسكرية الرجعية، وبفعل التعبئة الفكرية والسياسية الدائمة لهذه القوى لإبعاد تأثير الأفكار الثورية عن أوساط الجماهير. إن هذه الحالة الموضوعية القائمة تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تتمكن الأفكار الثورية شق طريقها في صفوف شعبنا، وهذه قاعدة لا تقف عند حدود بلادنا فقط، وهي تفسر نجاح القوى الإقطاعية والرجعية في تجنيد العديد من القوى الكادحة والفقيرة للدفاع عن مواقع ومصالح مناقضة لمواقعها ومصالحها، كما تفسر أيضاً كيف تذهب قطاعات واسعة من الجماهير ضحية للتضليل الإيديولوجي اليميني والرجعي في العديد من مراحل التطور التاريخي. ومن هنا يأتي تفسير لماذا لم تتمكن هذه الأفكار التي طرحتها الجبهة من أن تلهب القطاعات الأعرض من الجماهير بالحماس وتستنهض همم هذه القطاعات بشكل سريع، فهي مسألة تراكمية نامية، وعبر عملية التراكم الكمي الصبور نصل إلى حالة نوعية جديدة تؤكد فيها الجماهير أفكارها الثورية وتحسم الصراع لصالح هذه الأفكار.

■ تتهم الديمقراطية بأنه كانت لها مسؤولية كبيرة في التسبب بمعركة أيلول من خلال طرح شعارات «متطرفة». ما هو ردك على ذلك؟

■■ من حيث موقف النظام الأردني في العمل الفدائي فقد اتسم بالسلبية منذ اللحظات الأولى عام ١٩٦٥ حيث تعرضت جميع العناصر المناضلة والتي حملت السلاح لعمليات قمع متصلة. وبعد عام ١٩٦٧ اتخذت السلطة الأردنية منذ البداية ومباشرة موقفاً معادياً للعمل الفدائي قبل أن يستكمل يسار المقاومة ولادته بصورة مستقلة. ولنتذكر أن الحملة الأولى للنظام كانت في ١٩٦٨/٢/٢، عندما كان العمل الفدائي ممثلاً بمنظمة فتح فقط، أي قبل أن يولد أو أن يطرح يسار المقاومة أية شعارات «متطرفة» على حد تعبير السؤال. وقد حاول هذا النظام طيلة الفترة الماضية أن يصفي عموم حركة المقاومة على مرحلتين: الأولى تحت شعار تصفية العمل الفدائي «غير الشريف» والاحتفاظ «بالشريف» منه، والثانية الإجهاز على الجميع، بعد أن فشل في تصفيتها دفعة واحدة. نذكر هذه الوقائع لنحدد بشكل ملموس أن الرجعية عملت على قمع الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٦٧، وعملت على إنهاء المقاومة بعد عام ٦٧ دون تمييز بين هذا الفصيل أو ذاك، بين وطني يساري ووطني غير يساري. بل شنت حملاتها على الجميع، ولم تفرق إجراءاتها بين مقاتل فلسطيني ومقاتل آخر، أو بين فصيل وفصيل آخر. وبقيت الرجعية حريصة على اعتبار التناقض مع المقاومة والحركة الوطنية التناقض الرئيسي ويجب حله باستمرار لصالحها ولصالح ارتباطاتها.

نذكر هذا للتأكيد بأن الرجعية في عمان ومعها كل الرجعية العربية اتخذت موقفاً تاريخياً من حركة شعبنا ومن عموم حركة التحرر الوطني العربية وليس فقط الفلسطينية. ولذلك ليس سوى ادعاء فارغ ذاك الذي يقول بأن الجبهة الديمقراطية أو القوى التقدمية في حركة المقاومة، بممارساتها وشعاراتها تسببت في حملة أيلول. الصحيح أنه كان علينا وعلى جميع الفصائل أن تعي جيداً قانون الترابط الجدلي بين النضال ضد إسرائيل والحلول التصفوية المطروحة، وبين حتمية الصدام مع النظام، حتى نتمكن من أخذ زمام المبادرة في رسم سياستنا اليومية الجماهيرية والمسلحة.

ومن هنا فإن أصابع الإدانة تتجه نحو القوى التي رفضت أن تأخذ زمام المبادرة لحل التناقض مع السلطة في البلاد. ومن هنا نقول بوضوح إن الجبهة الديمقراطية بادرت فعلاً إلى بلورة وتطوير سياسة تسعى لأن تمتلك حركة المقاومة زمام المبادرة بيدها، وطرحت ذلك علناً أمام الجماهير ودعت جميع الفصائل إلى التزام نفس السياسة. وكانت بذلك مفتحة العينين تماماً، بينما التزمت بعض القوى الأخرى بسياسة مغمضة العينين.

ومع ذلك من المفيد أن نلاحظ أن من يطالع جريدة «فتح» في الفترة الواقعة بين حزيران وأيلول ١٩٧٠ ويقارنها بجريدة «الشرارة» الناطقة باسم الجبهة الديمقراطية

ومواقف وشعارات الأخيرة يلاحظ أنها تلتقي في موقف واحد. كما أن المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب خرج بقرار من نفس الموقف. وكذلك حال «اللجنة المركزية» في ٩ أيلول ١٩٧٠. إلا أن الممارسة العملية السياسية والعسكرية والتنظيمية الجماهيرية لم تكن فعلاً عند جميع فصائل المقاومة بنفس مستوى الموقف التعبوي والتحريضي في صفوف الجماهير والذي اتخذته جريدتي «فتح» و«الشرارة» ومنشورات الجبهة الديمقراطية، لأن موقف بعض فصائل المقاومة بقي يراوح في مكانه بانتهاج سياسة الدفاع الذاتي السلبي والاكتفاء بها رغم انتهاجه سياسة «القصف الإعلامي» للنظام في جرائده وإذاعاته، وهذا ما قادنا إلى الكارثة التي وقعت في أيلول ١٩٧٠.

■ **اتهمت الديمقراطية مؤخراً بعد أن طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على أسس تخدم النظام الأردني بأنها تفسح المجال أمام الدولة الفلسطينية. ما هو ردك على هذا الاتهام؟**

■■ إن الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات الاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة إلى تجزئة القضية الفلسطينية. أما الذي يبادر إلى طرح الحلول الوطنية على قضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلاً وعملياً على مثل تلك الاتجاهات. وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية إلى طرحه مؤخراً، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧-١٣ تموز (يوليو) ١٩٧١. وبعد أقل من شهرين أتضح أن ما طرحته الجبهة يمثل رداً وحلولاً وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد. فبعد حملة أيلول ٧٠ نشأت أوضاع جديدة واستثنائية في الساحة الفلسطينية- الأردنية، إذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الأوضاع وتقديم الحلول الوطنية لـها، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا أن تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصير القضية الوطنية ووحدة نضال شعبنا في الساحة الفلسطينية- الأردنية.

لقد نشأ عن حملة أيلول نزعة إقليمية متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني وأردني، ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من أبناء شرق الأردن لتلتف حول السلطة التي تقدم نفسها بأنها الحريصة على مصالح أبناء شرق الأردن والعاملة على حمايتها، والحريصة على حماية أبناء شرق الأردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم. وتتخذ السلطة هذا المدخل لتبرير ما أقدمت عليه بحق شعبنا وحق أبناء شرق الأردن نفسه، ولتوليد أوضاع متماسكة بين أبناء شرق الأردن، وخاصة في الريف والبادية وداخل مؤسسات وأجهزة الدولة، كي تلتف حول السلطة لتستخدم كل

هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع، ومصادرة حقوق شعبنا الوطنية، وفرض سياستها على أبناء الضفتين. وقد تولد عن هذه الحملات العسكرية وعن الاتجاهات الإقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الأردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضاً يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام، إذ أن شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمّله منذ عام ١٩٤٨ ومن عمليات القمع التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام. في ظل هذا المناخ الناشئ بعد أيلول تلمس شعبنا أيضاً أن المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصير شعبنا.

هذه الأوضاع القائمة يستغلها الحكم في عمان ليدفع بالأمور وبالقوة باتجاه شكل من أشكال الدولة الفلسطينية وبذات الوقت تستغلها العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الأمور أيضاً باتجاه الدولة الفلسطينية، وبتعبير آخر مطروح الآن على جدول أعمال القضية الفلسطينية مشروعان لـ«لدولة الفلسطينية» لا مشروع واحد. مشروع[1] الحكم في عمان الذي يعمل من خلال مزيد من التغذية للتعصب الإقليمي الشرق أردني، ومزيد من الحالة الانقسامية في صفوف شعبنا، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الأردنية. وبهذا تتم عودة المملكة الأردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية التي ساهمت بقمع حركة شعبنا واضطهاده منذ عام ٤٨. وبهذا يساهم هذا المشروع في محاولة دفع شعبنا إلى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الأردنية على أرض الضفة الغربية التي تمنح الحكم في عمان حرية الحركة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من أجل أن يتمكن من عقد تسوية ثنائية مع إسرائيل باعتباره الناطق الأوحد بلسان شعبنا.

مقابل هذا المشروع ينمو الآن مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والإقطاع العائلي في الضفة الغربية، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالنظام الأردني وشكلت دعائمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية حتى عام ١٩٦٧. وبعد ذلك لعبت هذه الإطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا، وعملت على

(١) دعا الملك حسين في تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٠) في مذكرة رسمية وجهها إلى الملوك والرؤساء العرب، إلى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدولة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها، وأبدى استعداده للموافقة على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

امتصاص الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفة الغربية، وهي الآن تكتشف من خلال مصالحها الخاصة أنها ابتعدت عن السلطة في عمان على الرغم من محاولة الأخيرة منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن أن تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بوسائل عدة ومن بينها تقديم كافة أشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم دعم الصمود في الضفة الغربية، حيث تذهب كل الأموال لجيوب هذه الطبقة لا إلى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية. ولهذا فقد أخذت هذه القوى تستغل الحالة التي نشأت في الضفة الغربية وما ترتب عليها من ردّ فعل انفصالي في صفوف شعبنا للخلاص من العلاقة مع السلطة في عمان، من أجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها، أي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على أرض الضفة الغربية يكون تمهيداً لاتخاذ الإجراءات لإعلان «دولة فلسطين».

وفعلاً فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران أن تقوم بهذه الخطوة إلا أنها فشلت تماماً ولم تجد أي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين. ولكن حملة أيلول ونتائجها، وما ألحقته من ضعف في أوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من أن تجدد مشروعها. بعد أيلول أخذت تدعو علناً إلى ضرورة إجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال (مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه) تمهيداً «لدولة فلسطينية» مستقلة عن عمان ومرتبطة بشكل أو بآخر بإسرائيل. وكلا هذين المشروعين مشاريع لا تخدم على الإطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية. إذ إن كلا المشروعين يقوم بالأصل على تجزئة القضية الفلسطينية، ويؤدي إلى قيام كيان يقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الإسرائيلية ويمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الجديد في البلاد العربية.

حيال كل هذه الأوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية أن تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية. ومن هنا بادرت الجبهة الديموقراطية وقبل ظهور هذه المشاريع بشكل عملي محدد إلى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع، حلول وطنية بديلة عن التعصب الإقليمي في الضفة الشرقية وعن محاولات النظام استغلال هذا التعصب لتبرير ومتابعة قهره لشعبنا ومصادرة حقوقه الوطنية، وبديلاً بذات الوقت عن ردة الفعل العفوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية، استغلال ردة الفعل هذه وتحويلها إلى قضية عملية تؤدي إلى انسلاخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما. فطرحت الجبهة الديمقراطية أن من مهمات المقاومة الفلسطينية الراهنة النضال الموحد وعبر جبهة وطنية فلسطينية- أردنية من أجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وشعب الأردن، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية، وعلى المشاركة المتبادلة بين أبناء الشعبين في صياغة جميع

ألوان الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين، وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين أبناء الضفتين لترتكز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الأردن، أي حقه في رفض أي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملة، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي.

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي رداً وطنياً على التعصب الإقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية، رداً وطنياً راهناً لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع لتجزئة القضية الفلسطينية أو لصنع كيان يقع تحت هيمنة إسرائيل.

ومن هنا طرحت الجبهة بشكل واضح أن هذا يجب أن يرتبط عملياً ببناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من أجل برنامج مشترك يتناول انتزاع الحقوق الوطنية لشعبنا (التي ذكرتها)، وبذات الوقت يتناول حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية، بإقامة حكم وطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي معاد للإقليمية الطبقية الأنانية. على أن نناضل في الضفة الغربية منذ الآن لتنمية الاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية الجارية في الظروف الراهنة، وبذات الوقت تشديد الصراع ضد دولة إسرائيل والاحتلال الصهيوني جماهيرياً وعسكرياً، ومن جهة أخرى تنمية الأوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الوقوف أيضاً في وجه السلطات الأردنية أمام جميع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والإصرار على وحدة الضفتين على أسس وطنية معادية للرجعية والاحتلال والاستعمار، حتى يصبح بإمكان الجماهير أخذ زمام المبادرة في إعادة صياغة العلاقات بين الشعبين و في الضفتين لصالح وحدة راسخة بينهما. هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلاً وطنياً بديلاً عن جميع الحلول الرجعية، ويعطيه جواباً محدداً دقيقاً على القضية الراهنة المطروحة، يقطع طريق محاولة استغلال عذابه، واستغلال ردود الفعل الانفصالية في صفوفه.

أما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والناتجة عن حملة أيلول وما تلاها (التعصب الإقليمي الرجعي، النزعة الانفصالية العفوية، تمزيق وحدة الشعب الأردني- الفلسطيني، مشاريع الحكم الذاتي المشبوهة، بالإضافة إلى تجربة شعبنا المريرة مع الحكم منذ ١٩٤٨) والاكتفاء بتسجيل اللاءات اللفظية للمشاريع الاستسلامية (الحكم الذاتي، «الدولة الفلسطينية») والقفز عن ظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود الفعل المتعاكسة، دون تقديم الحلول الوطنية والنضال في سبيلها، فهي سياسة «نعامية» تتعامى

عن وقائع وأحداث جارية، وهذا ما يترك المناخ الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية ومشاريع الحكم الذاتي و«الدولة الفلسطينية» أن يتلاعبوا بمصير شعبنا ويحرف نضاله نحو حلول رجعية استعمارية تغلف السم بالدسم المزيف.

إن الذين يكتفون بتسجيل اللاءات على طريقة نهج قيادة الحاج أمين الحسيني تجاه قضايا مطروحة ويرددون فقط المواقف المبدئية الاستراتيجية بعيدة المدى، دون أن يتقدموا بحلول وطنية محددة لقضايا راهنة مطروحة هم الذين يتركون المياه تجري من تحت أرجل الثورة لصالح القوى المتخاذلة والمساومة على القضية الوطنية وحلولها على حساب القضية الوطنية. وبتعبير آخر إن هذا النمط من القيادات داخل المقاومة هو الذي يترك الطريق مفتوحاً، عملياً وموضوعياً، لردود الفعل العفوية، أن تأخذ مداها ويجعل القوى المساومة قادرة على استغلال ردود الفعل وتطويعها ضمن آفاقها لتجزئة القضية الوطنية بحلول تؤدي إلى «الدولة الفلسطينية» وسلخ وحدة الضفتين. إن الوقائع عديدة، ومن يقفز عنها بالضبط كمن يترك المياه تجري من بين رجليه ■

دراسات

- أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني (آذار/ مارس ١٩٧١).
- المقاومة والأسئلة المصيرية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧١).

أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني[١]

من يتحمل مسؤولية الصدام الدامي الذي وقع في أيلول بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني؟

هذا السؤال الهام ، يحاول كتاب يعده مؤلفه للنشر أن يجيب عليه بالاستناد إلى وقائع المواقف السياسية التي سبقت تشكيل الحكومة العسكرية الأردنية صباح ١٦/٩/٧٠، والتي كانت فاتحة عشرة أيام دامية، ولدت نتائج هامة وخطيرة.

والفصل المنشور هنا هو جزء من هذا الكتاب، يتناول بالتحديد، مواقف المنظمات الفلسطينية، ممثلة بمواقف ثلاث منظمات هي : فتح، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، كما يتناول بالتحليل تحركات النظام الأردني السياسية والعسكرية، بحيث يمكن في نظرة مقارنة سريعة بينهما، تحديد مسؤولية أحداث أيلول وتقييم الحملة الإعلامية التي روج لها النظام الأردني، محاولاً رمي التبعات كلها على عاتق العمل الفدائي.

لقد جرت محاولات دؤوبة من قبل النظام الأردني لتصوير الوضع كأن حركة المقاومة سوف تباشر تنفيذ الاستيلاء على السلطة الأردنية ، وأن كل ما جرى في الأردن، كان رداً على هذا الموقف الفدائي، لذلك فقد عالج الكتاب بشيء من التفصيل جذور الأزمة بين المقاومة والنظام، والتي ترجع إلى تخوف الحكم الأردني من فكرة الكيان الفلسطيني، مبيناً مواقف المجالس الوطنية الفلسطينية والمتلاحقة، التي أكدت أكثر من مرة رفضها لكل مشاريع الدولة الفلسطينية، ومظهراً كيف أن النظام الأردني كان يحارب بروز الشخصية الفلسطينية أكثر مما يحارب قضية الكيان، باعتبار أن بروز الشخصية الفلسطينية كان مرحلة من مراحل النضال الوطني الذي حاربته السلطة الأردنية باستمرار.

وقد ولد هذا التعارض العام تعارضاً آخر في المواقف السياسية ، حول التسوية السياسية، ممثلة أولاً بقرار مجلس الأمن، وممثلة ثانياً بمبادرة روجرز التي حاولت أن تضع التسوية السياسية موضع التنفيذ العملي. ومن خلال هذين التعارضين ولدت كافة الاصطدامات المعروفة بين المقاومة والنظام.

ثم يتحدث الكتاب عن موقف حركة المقاومة من التسوية السياسية شارحاً نقاط الاتفاق والاختلاف حول هذا الموضوع، ونمط الحوار الفلسطيني الذي دار حوله. وسار في اتجاهين: اتجاه يعتبر مسؤولية الرفض مسؤولية فلسطينية خالصة ، واتجاه آخر يرى أن هذا الرفض، إذا لم يقترن بتحالف مع الجماهير العربية ، عبر حركاتها الوطنية، سوف يبقى رفضاً ضعيف التأثير. وكيف أن هذين الخطين في الحوار التقيا جزئياً في المجلس الوطني الفلسطيني السابع، وفي المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي، حيث خرجت حركة المقاومة بقرار عام يدعو لتحويل الأردن إلى «معقل للثورة الفلسطينية».

---

(١) دراسة من إعداد بلال الحسن، نشرت في مجلة «شؤون فلسطينية» العدد رقم ١، تاريخ آذار (مارس) ١٩٧١. من إصدار مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت).

وانطلاقاً من هذا القرار العام يحاول الكتاب أن يرصد مواقف حركة المقاومة في الرد على مبادرة روجرز، من خلال المؤسسات الفلسطينية المشتركة (المجلس الوطني- اللجنة المركزية) معتبراً أن العمل الفدائي لم يخرج من خلال هذه المؤسسات بقرار سياسي واضح يمكن أن تبنى عليه خطة عمل مضادة للنظام، تدفع النظام نفسه للرد.

وعلى ضوء ذلك ينتقل الكتاب لبحث مواقف المنظمات، كل تنظيم على حدة، ثم إلى بحث تحركات النظام الأردني.

المنظمات والرد على مشروع روجرز

يلاحظ المراقب المتتبع للوضع في الأردن أن الشهرين اللذين يفصلان بين الإعلان العربي عن قبول مبادرة روجرز وبين بدء تصفية المقاومة في الأردن، قد تميزا بتوتر عسكري يومي، وبحملة إعلامية علنية من قبل بعض منظمات المقاومة الأساسية.. وكلا الوضعين، تعبير عملي عن اتساع نطاق التناقض بين حركة المقاومة والنظام الأردني حول مشروع روجرز، وقد كانت هناك ثلاثة أساليب في معالجة الموقف، يمثل كل أسلوب منها عينة نموذجية لطبيعة التنظيم المعني، ونمط تفكيره السياسي.

الأسلوب الأول مثلته منظمة فتح، وهو أسلوب «الدفاع عن النفس». عدم الإقدام على خطوة مبادرة لضرب النظام، مع الاستعداد العسكري لمواجهته، إذا هو أقدم على ضرب حركة المقاومة، وأثناء فترة الاشتباكات اليومية[1] التي سبقت الاشتباك الكبير، لم تستعمل فتح إمكانياتها العسكرية لغير أغراض الدفاع عن النفس. وكانت في صحيفتها اليومية واضحة تماماً في هذا الموضوع، وتكاد تكون كل افتتاحيات صحيفة «فتح» طوال شهر كامل قبل المجزرة تدور كلها حول هذا الموضوع. نقرأ مثلاً «كل تحركات السلطة تشير إلى أنها تعد لمؤامرة جديدة تستهدف ضرب الثورة على أمل تمرير الحل السلمي على طريق صدام مسلح.. أما نحن فلا نريد هذا الصدام.. ونحن لا ندري هل فات الأوان لوقف الصدام أم لم يفت؟ ولكن كل الدلائل تشير إلى أن بدايات الصدام قد بدأت فعلاً.. فليتحمل النظام إذا كل المسؤولية، وكل دماء الضحايا التي ستراق دماؤهم، حيث سيكون الأمر مختلفاً هذه المرة»[2].

وبالرغم من هذا الموقف الدفاعي، كانت حركة فتح تدرك أن هذا الصدام لن يكون من نوع الاصطدامات السابقة، التي تنتهي بحل وسط، أو باتفاقية مرضية للطرفين تعكس موازين القوى، بل هو صدام حاسم ونهائي «إذا أرادت السلطة الصدام، وهذا يبدو واضحاً

(١) سنتحدث عن هذا الموضوع في مكان آخر.

(٢) جريدة «فتح»- العدد ٦٣- ١٩٧٠/٨/٢٥.

من كافة تصرفاتها، إذا أرادت الصدام فإن ثورتنا ستجد نفسها مرغمة على خوضه. ولكن هذا الصدام حتما سيكون الصدام الأخير. ونتيجة الصدام، ستصنعه جماهيرنا الثورية المسلحة: الانتصار المحتم»[1].

وحين أخذت حالة التوتر تزداد حدة في عمان، بدأت مواقف فتح تعبر عن نفسها بشكل أوضح، فانتقلت من موقف المتوقع للصدام والمستعد له إلى موقف التحذير، فقد شهد يوم ٣٠ آب هجوماً واسعاً من السلطة على أكثر من موقع فدائي في عمان وتعليقاً على ذلك كتبت جريدة «فتح» تقول «الثورة لن تسمح لمجموعة الأوضاع المتردية التي تحاول السلطة فرضها على المواطنين أن تستمر.. والثورة لن تسمح بأن يصرفها أحد طويلاً عن واجبها الأساسي الذي انطلقت من أجله»[2]. وإذا كانت الثورة لن تسمح باستمرار التردي، فهي إنما تفعل ذلك ليس من أجل اسقاط النظام، بل حتى لا تنصرف طويلاً عن واجبها الأساسي أي واجب تحرير فلسطين.

ومن غير الممكن في حالة شديدة من التوتر، مثل التي كانت قائمة في عمان، أن يستمر الموقف السياسي عند حد التحذير، فلا بد من اقتراح صيغة للحل، وفي ظل الموقف الدفاعي فإن أي صيغة للحل هي حتماً نوع من الحل الوسط. وقد كانت صيغة الحل التي اقترحتها فتح هي «السلطة الوطنية».

لقد بقي هذا الشعار الذي طرحته «اللجنة المركزية» وتبنته فتح شعاراً غامضاً. ونجد فقط محاولتين في جريدة «فتح» لشرحه، المحاولة الأولى تصور وجود فريقين في السلطة الأردنية، فريق عميل متآمر على الثورة، وفريق آخر موجود في مواقع السلطة، ولكنه لا يملك أي سلطة فعلية، الفريق الأول هو رجالات القصر، والفريق الثاني هو الوزارة، وبناء على هذا التصوير للوضع، يمكن استبدال الفريق العميل بفريق وطني.

المحاولة الثانية هي التي حددت فيها جريدة «فتح» ست صفات للسلطة الوطنية هي:

«**أولاً**- أن تملك سيطرة كاملة على كافة أجهزة الجيش والأمن والدولة.

ثانياً- أن تقوم بتطهير كل هذه المؤسسات من العملاء والحاقدين من أعداء الشعب والثورة.

ثالثاً- أن تقوم على الفور بمحاكمة الذين ارتكبوا انتهاكات بحق الشعب.

(١) جريدة «فتح»- العدد ٦٩- ١٩٧٠/٨/٣١.

(٢) جريدة «فتح»- العدد ٧٠- ١٩٧٠/٩/١.

رابعاً- أن تختفي كافة أشكال التعبئة الحاقدة التي تمارسها السلطة داخل الجيش وبين المواطنين.

خامساً- أن يبنى التلاحم المصيري بين القوات المسلحة الوطنية وبين الثورة حتى يمكن التفرغ بكامل قوتنا بالتوجه للعدو الذي يحتل أرضنا.

سادساً- أن يتم تأمين جو من الأمن الكامل بتصفية كل الجيوب العميلة والمنظمات المشبوهة، حتى يطمئن ثوارنا إلى سلامة ظهورهم ولأمن وطمأنينة جماهيرهم أثناء توجههم لقتال المحتل»[١].

إن هذه المواصفات الست للسلطة الوطنية تتجاهل أي إشارة لموضوع التسوية السياسية ومشروع روجرز. وهي في حقيقتها مواصفات حكومة وطنية، وليست مواصفات سلطة وطنية، أي أنها دعوة لتغيير الحكومة بحكومة جديدة ذات صفة وطنية من جهة، وذات صلاحيات من جهة أخرى، وليست أبداً دعوة لتغيير النظام من أساسه. وكل ما يهم فتح من هذه الحكومة أن تؤمن حالة من الأمن والاستقرار الداخلي، إذ أنها لا تطالبها بأي مهام اقتصادية أو عسكرية أو سياسية من نوع جديد.

وجريدة «فتح» لا تحدد الجهة التي يتوجب عليها أن تحقق صيغة «السلطة الوطنية هذه»، ولكن ما دام الموضوع يتناول تغيير الحكومة وليس تغيير النظام، يصبح من المنطقي القول بأن هذا الطلب موجه إلى الملك بصفته الجهة التي يحق لها إقالة أو تشكيل أي حكومة جديدة داخل النظام.

وقد كانت «اللجنة المركزية» أكثر وضوحاً في معالجة الموضوع، إذ دعت الملك صراحة إلى إنجاز هذه المهمة حين أعلنت أنها توصلت إلى قناعة تامة بأن «الواجب الوطني المقدس لإنقاذ وحماية البلاد والشعب والثورة الفلسطينية، أصبح يقضي إبعاد هذه العناصر المتآمرة عن مواقع السلطة، واستبدالها بعناصر وطنية موثوقة، لكي تصبح السلطة سلطة وطنية.. وأن اللجنة المركزية تناشد الملك حسين.. بأن يفصل العناصر الفاسدة والعميلة عنه»[٢].

وإذا كانت هذه الاستشهادات المعبرة عن موقف فتح الدفاعي هي الطابع العام الذي عبرت عنه صحيفتها، إلا أننا نجد خروجاً عن هذا الخط العام في بعض الأحيان، فعشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي لبحث مشروع روجرز دعت صحيفة «فتح» المجلس إلى «أن ينتقل من موقف الرفض إلى موقف إحباط المشروع، أي من سلبية

(١) جريدة «فتح»- العدد ٨٠- ١٠/٩/١٩٧٠.

(٢) من بيان «اللجنة المركزية» بتاريخ ٩/٩/١٩٧٠- جريدة «فتح»- العدد ٨٠- ١٠/٩/١٩٧٠.

الرفض إلى إيجابية الإفشال، أبواب الانتصار مشرعة لأن بنادق الثوار تحت التنشين، وما على المجلس الوطني إلا أن يدخل باب الانتصار»[١].

والمرة الثانية التي خرجت فيها فتح عن خطها الدفاعي العام كانت في ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في عمان، فقد نشرت جريدة «فتح» نص الحوار التالي بين أحد أعضاء الندوة وبين أحد مسؤولي فتح بعد أن ألقى كلمة فيها:

«**سؤال:** ما هو المقصود بأن تكون عمان هانوي الثورة، وما هي الوسائل لتصبح كذلك؟

جواب: يتم ذلك بتثوير كافة الأوضاع، بتنظيم الشعب في مؤسسات، وتسليحه، وتدريبه، بناء اقتصاد ثورة متكامل، وأن تتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أبناء الشعب لتقوم على أساس العدالة الاجتماعية دون أي استغلال. ويتحقق ذلك بأن تصبح السلطة في البلد، سلطة ثورية»[٢].

نلاحظ هنا كلاماً واضحاً عن السلطة الثورية وعن مواصفاتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. ولكن جواباً في ندوة يبقى أقل دلالة من افتتاحية رسمية. كما أن هذا الجواب يتناقض مع الخط العام الذي عبرت عنه الصحيفة باستمرار، كما يتناقض مع مواقف فتح في المجلس الوطني، حيث رفضت أن تذهب إلى ما هو أبعد من صيغة «معقل الثورة» بدون تحديد. وقيمته الوحيدة كما يبدو، أنه يتنافى مع الخط العام لحركة فتح أكثر مما يعبر عنه.

الأسلوب الثاني في مواجهة الأزمة، مثلته الجبهة الديمقراطية وهو أسلوب التحريض الجماهيري، لتوسيع إطار النضال من أجل إنشاء السلطة الوطنية. وقد كانت الجبهة الديمقراطية واضحة تماماً في التعبير عن نفسها، منذ بدأت تصدر صحيفتها[٣]، حتى يوم الصدام الكبير. وتملك الجبهة ما هو أكثر من تحديد موقف سياسي لمواجهة مشروع روجرز، تملك وجهة نظر متكاملة حول طبيعة الصراع بين حركة المقاومة والنظام الأردني. فالجبهة الديمقراطية ترى أنه منذ أن وجد العمل الفدائي في الأردن، بدأت سلطة ثانية توجد إلى جانب سلطة النظام، وهذه السلطة الثانية وجدت في البداية في حالة جنينية، ثم أخذت تنمو وتتطور وتكسب اعتراف الجماهير بها. ثم بدأت السلطة

(١) جريدة «فتح»- العدد ٦٥- ٢٧/٨/١٩٧٠.

(٢) جريدة «فتح»- العدد ٧٦- ٦/٩/١٩٧٠.

(٣) منذ ١٥/٨/١٩٧٠ بدأت الجبهة الديمقراطية إصدار جريدتها المركزية «الشرارة» مرتين في الأسبوع. وكانت قبل ذلك تصدر بشكل غير منتظم، ثم توقفت عن الصدور أثناء الصدامات وبعدها.

الثانية، سلطة العمل الفدائي، تنشئ أجهزتها الخاصة إلى جانب أجهزة النظام. و«أخذت الجماهير تنفض شيئاً فشيئاً عن أجهزة السلطة القديمة وتفقد احترامها لها»[١].

وقد كان شيئاً طبيعياً، أن ينشب الصراع بين هاتين السلطتين، وعلى هذا الأساس تفسر الجبهة الديمقراطية كافة الصراعات التي نشبت بين النظام الأردني وحركة المقاومة. إذ إن هذه الصراعات هي النتيجة الحتمية لسلطتين تتنازعان اكتساب مواقع النفوذ في البلد الواحد. أما توقيت هذه الصراعات فترى الجبهة أنه مرتبط بتوازن القوى من جهة، وبتحرك الحلول التصفوية من جهة أخرى.

وترى الجبهة الديمقراطية أن أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ كانت «دليلاً على توطد سلطة المقاومة.. كما كانت إيذاناً بتحول حاسم في ميزان القوى بين السلطتين لترجيح كفة سلطة المقاومة»[٢]. ويلاحظ أنه أثناء تلك الأزمة رفعت الجبهة الديمقراطية شعاراً علنياً يوضح هذا الفهم يقول «لا سلطة فوق سلطة المقاومة»، ففي تعميم توجيهي للأعضاء صدر أثناء الأزمة المذكورة دعت الجبهة أعضاءها إلى «التأكيد باستمرار بأن على الجماهير الاعتراف بسلطة واحدة، هي سلطة لجان التنسيق، ولا سلطة فوق سلطة المقاومة ومنظماتها»[٣]. وعندما قامت مظاهرات الاحتجاج ضد زيارة سيسكو للأردن في شهر نيسان ١٩٧٠ ذيلت الجبهة بياناتها العلنية بهذا الشعار. وحين نجحت المظاهرات الجماهيرية في إلغاء زيارة سيسكو كتبت «الشرارة» تقول «إن وجود سلطتين في هذا البلد، سلطة الرجعية العميلة، وسلطة جماهير الشعب والمقاومة المسلحة، هو حقيقة قائمة لا يمكن حتى للرجعيين إنكارها، والواقع يؤكد أن سلطة الجماهير هي التي تقرر منذ اليوم بشكل متعاظم مصير وطنها ومستقبله»[٤].

وقد كان هم الجبهة الديمقراطية الأساسي، أن تبقى حالة ازدواجية السلطة قائمة لأطول فترة ممكنة، حتى يتم أثناء ذلك ترسيخ سلطة المقاومة وتعميقها، وتحويل الالتفاف الجماهيري حولها من التفاف عفوي سائب، إلى التفاف منظم يعبر عن نفسه في مؤسسات ديمقراطية، وإلاّ تحول شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» إلى شعار محافظ، بعد أن

(١) + (٢) تقرير المؤتمر التأسيس للجبهة الديمقراطية، في ١٩٧٠/٨/٢١، الفصل الأول، ص٨ و١٠ (أرشيف مركز الأبحاث). راجع النص الكامل لهذا التقرير في كتاب «المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠- في ظل ازدواج السلطة». إصدار دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق). الطبعة الأولى: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧.

(٣) تعميم داخلي- مكتب التنظيم المركزي- ٧٠/٢/١٥.

(٤) جريدة «الشرارة»- العدد السابع- أيار ١٩٧٠.

أصبح أمراً واقعاً بعد الانتصارات الجماهيرية في شهري شباط ونيسان من عام ١٩٧٠. وقد سعت الجبهة من أجل توطيد حالة ازدواجية السلطة إلى رفع شعارات أخرى تكسب شعارها الأساسي مضامينه العملية، فدعت إلى إنشاء المجالس الشعبية المنتخبة التي تعبر عن «ضرورة منح سلطة المقاومة طابعاً جماهيرياً ثورياً، ينفي سماتها البيروقراطية»[١]، وكانت ترى أن المجالس الشعبية مدعمة بالمليشيا، والنقابات، هي المؤسسات الديمقراطية التي تنمو في رحم النظام القديم مبشرة بولادة نظام جديد، إذ «أن المهمة المركزية التي تواجهها الثورة في هذه الساحة، من أجل تأمين نجاحها في إنجاز مهمتها الإستراتيجية الكبرى في تحرير الأرض المحتلة بطريق الحرب الشعبية، هي مهمة إقامة نظام وطني ديمقراطي.. يستند إلى الشعب المسلح والمنظم في كتائب الميليشيا والمجالس الشعبية»[٢]. ولكن كيف يتم الوصول إلى هذا النظام الوطني الديمقراطي؟

إن التقليد المتبع في المنطقة هو تقليد الانقلابات العسكرية، وقد رفضت الجبهة فكرة الانقلاب العسكري بشدة، لأن ذلك سيؤدي إلى سلب المقاومة «طابعها الجماهيري الثوري»[٣]، ففي ظل حركة جماهيرية مسلحة، يشكل اللجوء للانقلابات العسكرية، خطوة إلى الوراء، وتكون النتيجة نصراً «مغامراً» يقدم كهبة للجماهير، بينما المطلوب أن تصنع الجماهير انتصاراتها بنفسها في اللحظة التي تكون حركتها السياسية ناضجة لذلك، حتى تتمكن من المحافظة على هذا النصر.

كذلك رفضت الجبهة الديمقراطية في تلك الفترة فكرة «الحكومة الوطنية» قائلة «إن قدوم حكومة وطنية سوف يعني التوفيق بين السلطتين»[٤]، بينما المطلوب هو تعميق حالة ازدواجية السلطة، إذ إن التوفيق بين السلطتين، يشكل خطوة للوراء، وتنازلاً عن مكسب من مكاسب النضال الجماهيري.

ولما كانت الجبهة ترفض الانقلاب العسكري، والحكومة الوطنية، فقد دعمت بالمقابل النضال من أجل «نظام حكم وطني ديمقراطي معاد للإمبريالية والصهيونية والرجعية»[٥]. يتم الوصول إليه عن طريق تعميق ازدواجية السلطة، حتى تصل سلطة حركة المقاومة، إلى مستوى يؤهلها لحسم الصراع بين السلطتين لصالحها، وبالاعتماد

(١) تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية- الفصل الأول، ص١٧.

(٢) نفس المصدر- ص١٤.

(٣) نفس المصدر - ص ٢١.

(٤) نفس المصدر- ص١٤.

(٥) نفس المصدر- ص٤٨.

على قوة الجماهير المسلحة فقط، «إن المزيد من نضوج الأزمة الثورية داخل السلطة المزدوجة، والمزيد من إقامة منظمات ديمقراطية واسعة للجماهير، والمزيد من تسليحها والعمل بين صفوفها، لرفع درجة وعيها السياسي وتجذيره سوف يدفع القوى الأكثر تقدماً والأكثر ثورية نحو مواقع القيادة في حركة الجماهير نحو حكم وطني ديمقراطي..»[1].

وواضح أن مثل هذه المهمة تحتاج إلى مدى زمني كاف، وأي تعجل في حسم التناقض بين السلطتين، سوف يؤدي إلى إجهاض سلطة المقاومة، لذلك «علينا أن نرسم مواقفنا التكتيكية اليومية بحيث نحول دون نشوب صدام نهائي مبكر بين السلطتين، وفي حالة نشوب الصدام أن نحول قدر الإمكان دون دفعه إلى نهاياته»[2].

ويبقى هذا التكتيك ساري المفعول حتى يتعزز «موقع اليسار داخل حركة المقاومة وتنمو حركة الجماهير إلى تلك الدرجة من الصلابة والوعي والنضج، بحيث تمكنها من جعل السلطة القادمة، مهما كانت طبيعتها، أسيرة للمد الجماهيري، إن لم تكن منبثقة عنه»[3].

هذا الموقف الواضح للجبهة الديمقراطية، الذي يرى وجود سلطتين، ويدعو إلى تعميق التناقض بينهما، وإلى تأجيل نشوب صدام نهائي حتى تصل سلطة المقاومة إلى مرحلة كافية من النضج، تعرض لانعطاف سريع بعد بروز مشروع روجرز، والموافقة العربية عليه. فمنذ مشروع روجرز، اختفى شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» وبرز شعار آخر يقول «كل السلطة للمقاومة».

فمع مشروع روجرز، أدركت الجبهة الديمقراطية، كما أدركت فتح، أن التسوية السياسية قد دخلت مرحلتها العملية.

ومع مشروع روجرز، أدركت الجبهة الديمقراطية، كما أدركت فتح، أن «الهدف الحقيقي للصفقة الاستسلامية هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة»[4].

ومع مشروع روجرز، أدركت الجبهة الديمقراطية، كما أدركت فتح أن «الرجعية تخطط لجر الجيش إلى معركة مع الشعب ومع المقاومة.. لتفرض عليهم الصلح مع إسرائيل، والعودة إلى حكم «الإرهاب الرجعي»[5].

وبعد هذه النقاط المتفق عليها، يبدأ الخلاف في وجهات النظر بين فتح والجبهة

(١) جريدة «الشرارة»- العدد السابع- أيار ١٩٧٠.
(٢) تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية- ص٢٢.
(٣) تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية- ص٢٢.
(٤) جريدة «الشرارة»- العدد ٨- ١٥/٨/١٩٧٠.
(٥) جريدة «الشرارة»- العدد ١٣- ١٠/٩/١٩٧٠.

الديمقراطية. فالجبهة الديمقراطية ترى أن كل هذه المواقف جيدة جداً، ولكنها ليست كافية، إذ إن «صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال على طريق حرب التحرير، من أجل قاعدة ثابتة للثورة، من أجل هانوي عربية في عمان، من أجل سلطة وطنية ثورية، تستند إلى إرادة المقاومة»[1]. وإذ تؤكد الجبهة ضرورة النضال من أجل إقامة السلطة الوطنية الثورية، فهي لأنها لا ترى مخرجاً أمام حركة المقاومة غير هذا المخرج، ذلك أن أمام حركة المقاومة «واحداً من مخارج ثلاثة: إما أن نموت بشرف.. أو أن نصبح جزءاً ذليلاً من لعبة التسوية الاستسلامية.. أو أن نناضل من أجل سلطة وطنية ثورية تستند إلى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح»[2].

ولا تكتفي الجبهة بوضع هذا المطلب النضالي أمام منظمات حركة المقاومة، بل هي تدعو لطرحه على الجماهير، منتقدة آراء قالت في المجلس الوطني الاستثنائي، أنه لا يجوز طرح مثل هذه القضايا للبحث العلني فتقول «هل صحيح أن قراراً من هذا النوع ينبغي أن لا يعلن إلى الجماهير؟ إذن من الذي ينبغي أن يناضل ضد الرجعية والثورة المضادة غير الجماهير؟.. القوى الثورية ليست منظمات تآمرية، وإنما عليها أن تطرح كل مواقفها بوضوح أمام الجماهير.. فالأفكار الثورية حين تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر»[3]. وتتابع الجبهة الديمقراطية بهذا الموقف، إصرارها على رفض المواقف التآمرية (الانقلاب) متمسكة بتعميق النضال الجماهيري وتوسيع مداه.

والسعي لإقامة السلطة الوطنية الثورية، لا يرتبط فقط، بالنضال من أجل تحرير الأرض المحتلة، بقدر ما يرتبط أيضاً بالنضال من أجل توفير الحماية لمصالح الطبقات الكادحة. ففي تعليق على خلاف بين الفلاحين، وأحد الاقطاعيين حول مياه «سيل الزرقاء» كان معروضاً على المحاكم للبت فيه تقول «الشرارة»: «بالرغم من تأكد الفلاحين والمزارعين بأن الحكم في هذه القضية لن يكون لصالحهم.. إلا أنهم سيتابعون نضالهم الوطني والطبقي لإقامة النظام الذي يمثل مصالحهم، ويلغي كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الذي يتعرضون له»[4]. وهنا من المفيد أن نشير إلى ملاحظتين:

الأولى أن أساس السلطة الوطنية التي دعت لها الجبهة الديمقراطية كان متذبذباً بين موقفين: موقف يقول إن المقاومة هي أساس السلطة الوطنية. وموقف آخر يقول أن المقاومة والجنود والشعب المسلح هي الأساس. ويبدو أن توسيع نطاق أساس السلطة

(١) جريدة «الشرارة»- العدد ٨- ١٥/٨/١٩٧٠.
(٢) جريدة «الشرارة» - العدد ١٢- ٢٩/٨/١٩٧٠.
(٣) جريدة «الشرارة»- العدد ١٢- ٢٩/٨/١٩٧٠.
(٤) جريدة «الشرارة»- العدد ١٠- ٢٢/٨/١٩٧٠.

الوطنية من المقاومة إلى المقاومة والجنود والشعب المسلح، مرتبط بالرد على الحملة الإعلامية التي شنها الحكم الأردني لتحريض الجيش على الفدائيين من جهة، ولخلق نزعة التفرقة بين الفلسطينيين والأردنيين من جهة أخرى.

والملاحظة الثانية: إن جريدة «فتح» خاضت حواراً «غير مسمى» بينها وبين جريدة «الشرارة»، فبينما كانت «الشرارة» تدعو إلى رفض مشروع روجرز، وتعرية الموقف الرسمي العربي الموافق على المشروع، وشن نضال جماهيري لإقامة سلطة وطنية في الأردن، وترى أن هذه القضايا الثلاث تشكل موقفاً سياسياً موحداً، كانت جريدة «فتح» ترد على هذا الموقف قائلة «إن الذين يريدون أن يقاتلوا ألفاً من الأعداء في وقت واحد، ويفتحون النار على المحايدين والحلفاء، ولا يرون ثورياً غير الذي ينتمي إلى صفوفهم مباشرة، أولئك لا يدركون معنى القوانين الموضوعية لحرب الشعب التي تتجه لتحقيق هدف التحرير الوطني الديمقراطي. الخطر في مثل هذه النظرة الضعيفة لا يكمن في عدم فهم قوانين حرب الشعب فحسب، وإنما أيضاً يكمن في تعريض كافة مكتسبات الثورة إلى الدمار»(١).

ثم كانت جريدة «فتح» أكثر وضوحاً في ردها على قضية «إعلان الموقف، والعقلية التآمرية» فقالت «ليس ثمة ما هو أخطر من فهم القواعد الثورية والنظريات الثورية بصورة متحجرة وجامدة.. مثال على ذلك تبني القاعدة التي تقول إن الثورة ليست مؤامرة. لذلك على الثورة أن تفصح عن كل خططها. هذه القاعدة تبدو للوهلة الأولى صحيحة.. طبعاً الثورة ليست مؤامرة، ولكن الثورة أيضاً ليست تخبطاً عشوائياً وليست تصرفاً أهوجاً وشعارات في غير محلها»(٢). ولكن يجب أن نلاحظ أنه بعد هذا الموقف بعشرة أيام فقط، تبنت جريدة «فتح» شعار السلطة الوطنية، وأعلنت عن المواصفات المطلوبة لهذه السلطة، فالخلاف إذاً ليس على موضوع الإعلان عن الموقف أو عدمه. فقد كانت مواقف فتح واضحة تماماً. إنما يكمن الخلاف حول الموقف نفسه، هو موقف دفاعي أم موقف مبادر؟

الأسلوب الثالث في مواجهة الأزمة مثلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهو الأسلوب الذي يقوم على خلق حالة من التحدي والشغب ضد الحكومات العربية التي وافقت على مشروع روجرز، من أجل رفع صوت الرفض للمشروع عالياً في وجه الجميع.

(١) جريدة «فتح» – العدد ٥٩- ٢٠/٨/١٩٧٠.

(٢) جريدة «فتح»- العدد ٦٩- ٣١/٨/١٩٧٠.

وتنطلق الجبهة الشعبية لمواجهة مشروع روجرز، من نفس النقطة التي تنطلق منها فتح والجبهة الديمقراطية، وهي النقطة التي تقول إن الحلول السلمية، ومنها مشروع روجرز «لا يمكن أن تتم إلا على جثة حركة المقاومة. بعبارة أخرى: إن تصفية، ذبح، ضرب، سحق، إنهاء، حركة المقاومة شرط أساسي جداً حتى تسير هذه الحلول بمجراها الطبيعي»(١).

ورأت الجبهة الشعبية إن محاولة تصفية حركة المقاومة كشرط لتنفيذ الحلول السلمية، عملية محكوم عليها بالفشل وذلك لعدة أسباب: «نرى جماهيرنا وهي تحاول فعلاً الحفاظ على ثورتنا، من هنا نشعر منذ الآن أننا سنربح هذه المعركة»(٢).

السبب الثاني يعود إلى فشل محاولات ضرب حركة المقاومة في السابق، مما يجعل نفس القانون ساري المفعول «لقد جرى حتى الآن ست محاولات لضرب حركة المقاومة. ثلاث منها في لبنان، وثلاث منها في الأردن، ومع ذلك لم تنجح.. ولن تنجح بالتالي أي محاولة قادمة»(٣).

السبب الثالث عسكري لأنه «في النهاية لا يمكن حسم موضوع سحق حركة المقاومة إلا عسكرياً.. إذا استثنيا موضوع التدخل الخارجي الأمريكي، فالقوى العسكرية، هي نفس القوى التي واجهناها في المرات السابقة، وانتصرنا عليها»(٤).

إن هذه الأسباب الثلاثة، لا تقدم كما هو واضح تبريراً مقنعاً لاحتمالات فشل النظام الأردني بتصفية حركة المقاومة، إذ أن التأييد الجماهيري للمقاومة لا يكفي (بدون تنظيم وتهيئة مسبقة) لتحقيق الانتصار. كذلك فإن فشل محاولات التصفية السابقة لا يعني بالضرورة فشل المحاولات اللاحقة. كما أن ميزان القوى العسكرية يمكن أن يتبدل ويتغير. ولكن ما يهمنا من إبراز هذه الأسباب الثلاثة ليس متانتها وواقعيتها، إنما يهمنا إبراز إدراك الجبهة الشعبية لخطورة المعركة المنتظرة، وتفاؤلها الواضح والمسبق حول النتائج.

إن الجبهة الشعبية تبرز تفاؤلها في نفس الوقت الذي تعترف فيه بوجود خلافات في وجهات النظر بين المنظمات الفدائية، حول أسلوب مواجهة مشروع روجرز «إذا كان هناك خلاف بين فصائل المقاومة فهو خلاف حول مخطط المواجهة، كيف نواجه هذا

(١) مؤتمر الأمين العام للجهة الشعبية د. جورج حبش الصحفي الذي عقده بمخيم البداوي قرب طرابلس- لبنان مجلة «الهدف»- العدد ٥٣- ١/٨/١٩٧٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

الأمر؟ نحن كجبهة شعبية نقول: منذ الآن يجب أن توضع كل الحقائق أمام الجماهير، دون اعتبارات، وتعرف كل الأخطار المعرضة لها، والتي تحيط بقضيتها، وتعتمد على نفسها، وتصمم على إحباط هذه الأخطار من أي جهة جاءت»(١). فالبند الأول في المواجهة: وضع الحقائق أمام الجماهير، والتصميم على إحباط المؤامرات.

وإذا وصلت الأمور إلى حد ذبح حركة المقاومة «فإن حركة المقاومة سترد، وترد بدون تحفظ، ودون أي اعتبار، وسيكون لديها الاستعداد الكامل لأن تجعل إذا استطاعت، من الساحة الفلسطينية والأردنية واللبنانية والعربية بشكل عام، جهنم على كل أعداء الجماهير»(٢). وهذا الرد سوف يكون موجهاً إلى «كل المصالح الاستعمارية، وكل المصالح الرجعية»(٣). فالبند الثاني في المواجهة هو الرد بدون تحفظ في كل منطقة عربية وتحويلها إلى جهنم تحرق المصالح الاستعمارية والرجعية.

وإذا كان الأمين العام للجبهة الشعبية قد وضع في مؤتمره الصحفي، انجاز هذه المهمة الكبيرة، مهمة ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية، على عاتق حركة المقاومة، فإن ناطقاً آخر باسم الجبهة الشعبية، يعطي للموقف بعداً آخر حين يقول «إن المقاومة الفلسطينية لن تكتفي بالطبع برفض المشروع الأمريكي.. ولكنها ستكون حريصة على أن تبلور هذا الرفض مع جماهير الأمة العربية، في اندفاعة ثورية حقيقية، للمضي في تعميم استراتيجيتها على مستوى الوطني العربي»(٤). فالبند الثالث في المواجهة هو الحرص على تعميم استراتيجية الكفاح المسلح على مستوى الوطن العربي.

لقد كان هذا الموقف ببنوده الثلاثة، هو الرد الأولي للجبهة الشعبية حول أسلوبها المقترح لمواجهة مشروع روجرز، إلا أن الجبهة لم تحافظ على بنودها المقترحة- باستثناء البند الأول- في نشراتها اللاحقة، ففي كل البيانات والمقالات التي صدرت بعد ذلك، لا نعثر أبداً على ما يشير إلى ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية، كما لا نعثر على أي إشارة لتعميم إستراتيجية الكفاح المسلح على مدى الوطن العربي، وحين ينقطع الخط البياني لهذا الموقف، يبرز خط بياني آخر، لموقف آخر يحصر اهتمامه في دائرة العمل الفلسطيني بالدرجة الأولى. فما دام الاختلاف قائماً حول مخطط مواجهة مشروع روجرز لذلك فإن «المقاومة مطالبة بخطة عمل موحدة، ذات نفس تصاعدي.. ينبغي أن

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) غسان كنفاني- مجلة «الهدف»- العدد ٥٣- ١٩٧٠/٨/١.

تكون خطة عمل المقاومة خطة هجومية، إذ ليس من مصلحة المقاومة، أن تقبل الوقوف في الزاوية الدفاعية ريثما تمرر الأنظمة شروط الاستسلام على جماهيرنا. ومن المصيري أن يحدث ذلك بأسرع ما يمكن»(١).

هذه الخطة الموحدة ما هي بنودها؟ يجيب على هذا السؤال بيان للجبهة الشعبية قائلاً «أن الجماهير الفلسطينية والعربية مطالبة بالرفض الكامل لكل المشاريع الاستسلامية، وعلى رأسها مشروع روجرز، كما أن عليها أن تفضح وتعري كل الراكضين وراء تنفيذ هذه المشاريع.. وعلى مستوى الساحة الفلسطينية- الأردنية لا بد من تعزيز الوحدة الوطنية.. وتطوير اللجنة المركزية للمقاومة، عبر برنامج واضح للعمل، وعلاقات محددة، للوصول إلى شكل أرقى للوحدة الوطنية، من أجل تصعيد القتال، والتصدي للمؤامرة الكبرى التي يجري الآن تنفيذها فوق أرضنا»(٢).

ولا يتطرق البيان للحديث عن كيفية تعزيز وتطوير الوحدة الوطنية و«اللجنة المركزية»، كذلك لا يتطرق للحديث عن برنامج العمل الواضح المطلوب. بالرغم من إصرار الجبهة الشعبية الدائم على الحديث عن الرؤيا الواضحة، وقد قامت الجبهة الشعبية بمحاولة وحيدة لوضع بنود خطة العمل التي أكثرت الحديث عنها فدعت إلى:

« ■ وحدة برنامج عمل ومخطط وقيادة لمواجهة مهمات هذه المرحلة (مرة أخرى بدون شرح): ■ رسم قانون لمعاقبة أي خيانة منتظرة.■ شن حملة إعلامية مشتركة تفضح معنى القبول العربي بشروط الاستسلام، وتعبئ الجماهير ضد ذلك. ■ تحطيم حالة وقف إطلاق النار بأي وسيلة ممكنة»(٣).

وهذه البنود (وهي أوضح ما يمكن العثور عليه في نشرات الجبهة) لا تتطرق إلى ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية، وتحصر اهتمامها في العمل الفلسطيني، مكتفية على النطاق العربي بالحملة الإعلامية.

إلا أنه في الوقت الذي تخلت فيه الجبهة الشعبية عن كل حديث يتعلق بضرب المصالح الاستعمارية والرجعية، قامت بخطف أربع طائرات وإنزال ثلاث منها في «مطار الثورة» قرب مدينة الزرقاء(٤)، معتبرة خطف الطائرات (حسب موقفها المعروف) تجسيداً عملياً لضرب المصالح الاستعمارية، ووسيلة لمواجهة مشروع روجرز، فكتبت تعليقاً على خطف الطائرات: «إن

(١) غ.ك- مجلة «الهدف»- العدد ٥٤- ١٩٧٠/٨/٨.

(٢) بيان صادر في ١٩٧٠/٨/٣- مجلة «الهدف»- العدد ٥٥- ١٩٧٠/٨/١٥.

(٣) غسان كنفاني- مجلة «الهدف»- العدد ٥٨- ١٩٧٠/٩/٥.

(٤) تم خطف الطائرات يوم ١٩٧٠/٩/٦.

توجيه أعنف الضربات للمصالح الإمبريالية الأمريكية هو التجسيد العملي لتصميم الثورة على إحباط مؤامرات التصفية الإمبريالية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية من خلال الحلول الاستسلامية التي تتم محاولة فرضها على جماهيرنا»[١].

وتشرح الجبهة كيف شكلت عمليات خطف الطائرات ونسفها تجسيداً عملياً لإحباط مؤامرات التصفية، فتقول: «أمام وقف إطلاق النار ضد العدو وفتحه ضد المقاومة. أمام التآمر الإعلامي والسياسي والدولي والعربي.. كان لا بد من القيام بسلسلة عمليات تخترق كل ذلك (!)، فكانت عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»[٢]. وتعليقاً على نسف طائرة «الجمبو جيت» في مطار القاهرة [٣] قالت إن الحادث كان «نسفاً لمفصل رئيسي من مفاصل الحل السلمي»[٤]. وقد أحدثت عمليات خطف الطائرات ضجيجاً ودوياً كبيرين، انشغلت به لفترة من الزمن كثير من الصحف العربية والأجنبية، وبلغ انشغالها بهذا الموضوع إلى الحد الذي تجاهلت فيه تغطية أنباء الاشتباكات اليومية في الأردن بين السلطة والمقاومة، ولكن عند إعلان الحكومة العسكرية، اختفى ضجيج الطائرات، وبرزت أنباء الحملة العسكرية إلى المقدمة.

■ ■ ■

ضمن مسار هذه **المواقف الثلاثة** تحركت فصائل المقاومة، كل فصيل على حدة، وبأسلوبه الخاص، للرد على مشروع روجرز ومحاولة تنفيذه، فهل يمكن اعتبار أي من هذه المواقف مسؤولاً عن بدء الاصطدام؟

إن العرض الذي قدمناه عن المواقف الأساسية لحركة المقاومة كما عبرت عنه ثلاث منظمات رئيسية، يضعنا أمام الحقائق التالية:

أولاً- إن حركة فتح التي تمتلك أكبر قوة عسكرية ضاربة، والتي تتمتع بأوسع تأييد جماهيري، قد بقيت حتى اللحظة الأخيرة في مواقف دفاعية، وكانت آخر درجات تطرفها، تطالب بالتغيير في أجهزة السلطة، تحت مظلة النظام نفسه، وذلك انسجاماً مع خطها العام الذي يدعو لعدم التدخل في شؤون أي بلد عربي، باستثناء مطلب واحد هو حماية أمن الثورة، فموقفها السياسي لا يشكل أي تهديد للنظام الأردني، فيما لو تركت تمارس دورها الذي رسمته بالعمل ضد إسرائيل.

---

(١) بيان صادر في ١٩٧٠/٩/١٢ تعليقاً على نسف الطائرات الثلاث في «مطار الثورة» بالزرقاء.

(٢) عدنان بدر- مجلة «الهدف»- العدد ٦٠- ١٩٧٠/٩/١٩.

(٣) نسفت الطائرة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٧.

(٤) عدنان بدر- مجلة «الهدف»- العدد ١٩٧٠/٩/٦.

وإذا كانت حركة فتح قد قامت في تلك الفترة بحشد كميات كبيرة من الذخائر داخل مدينة عمان، فإن عملية الحشد هذه لا يمكن فصلها عن موقفها السياسي، موقف الاستعداد للدفاع عن النفس، إذا تحرك النظام الأردني لضرب حركة المقاومة.

ثانياً- أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن موقفها السياسي لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد لموضوع إسقاط النظام الأردني، وحصرت الجبهة كل حديثها بتوجيه عام يدعو للنضال من أجل إفشال الحل السلمي، دون شرح للوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، لا في الموقف العلني، ولا في المواقف المطروحة على المجلس الوطني الاستثنائي أو على «اللجنة المركزية لمنظمة التحرير»، فلا يمكن اعتبار مواقفها بأي حال من الأحوال مبرراً لخوف النظام وإقدامه بالتالي على تحرك مضاد. أما عمليات الطائرات التي قامت بها، فقد شكلت تحدياً لهيبة النظام وخاصة على الصعيد الدولي، ذلك أن نسف ثلاث طائرات لثلاث دول أجنبية، فوق أراضي الأردن، دليل مادي على فشل النظام الأردني في السيطرة على أراضي دولته، استعمل كمبرر لضرب حركة المقاومة (مع جملة مبررات أخرى)، ولكنه «مبرر» ليس غير، إذ إن نسف الطائرات تحد معنوي، لا يمكن أن يقود إلى إسقاط النظام، كما أن موقف «اللجنة المركزية» الذي وصل إلى حد إعلان تجميد عضوية الجبهة الشعبية فيها، بسبب أسلوبها في معالجة القضية، كان موقفاً كافياً لإذابة مرارة التحدي، لو أن النظام الأردني لم يكن حريصاً على التمسك بالمبررات لتنفيذ مخططه.

ثالثاً- ويبقى في النهاية موقف الجبهة الديمقراطية، التي دعت علناً إلى إعطاء «كل السلطة للمقاومة»، وشنت حملة تحريضية واسعة لتوحيد الموقف السياسي، للمنظمات وللجماهير، حول هذا الشعار.

لقد كان هذا الموقف، هو الموقف الوحيد الواضح السائر باتجاه الاصطدام مع النظام، لحسم الصراع لصالح حركة المقاومة وقد استعمل أيضاً كمبرر أساسي في التهيئة لحملة أيلول، ولكن تركيز الأنظار على هذا الموقف لم يكن أيضاً سوى «مبرر» وذلك لعدة أسباب:

١- إن الجبهة الديمقراطية، حتى لو أتيحت لها آنذاك الفرصة الكاملة لتحقيق شعارها، فإنها لا تملك القوة العسكرية الكافية لإنجاز هذه المهمة. خاصة وأن القوة العسكرية لأي منظمة فدائية، ليست - داخل الأردن- سراً من الأسرار، فالمنظمات تعرف قوى بعضها البعض جيداً، كما أن المخابرات الأردنية ضليعة بهذه المعرفة.

٢- إن الجبهة الديمقراطية، حين رفعت شعار «كل السلطة للمقاومة» رفعته كشعار نضالي، كهدف للجماهير، وليس كشعار مطروح للتنفيذ الفوري. وهي في مواقفها

التي شرحناها من قبل أكدت بوضوح أهمية تأجيل أي صدام مع النظام، وأهمية ابقاء الصدامات- إذا وقعت- ضمن نطاق معين، حتى تتوفر ظروف نضج أكبر داخل حركة المقاومة.

٣- إن رفع هذا الشعار كهدف للنضال الجماهيري، يعني أن تنفيذه مرهون، بموافقة المنظمات الأخرى، وبانحياز غالبية الجماهير إلى جانبه، وآنذاك لا يكون التحوك المطلوب تحركاً من الجبهة الديمقراطية وحدها، بل من كل القوى الملتفة حول هذا الشعار.

في حالة كهذه هل يشكل هذا الشعار كموقف سياسي، تهديداً عملياً للنظام الأردني؟ إن الجواب على ذلك واضح تماماً، وتوضحه أكثر مواقف فتح التي لم تقتنع بموقف الجبهة الديمقراطية. ومواقف الجبهة الشعبية، التي لم تكن تمت بصلة لمنهج تفكير الجبهة الديمقراطية. وبناء على ذلك نستطيع أن نقول أن شعار «كل السلطة للمقاومة»، لا يشكل حين يوضع تحت مجهر الدرس خطراً «آنياً» على النظام الأردني. إن خطره يتبلور، حين تصبح الجبهة الديمقراطية قوة جماهيرية قائدة، وهذا ما لم يكن بادياً في الأفق القريب، بحيث يشعر بالنظام الأردني أنه مضطر للدفاع عن نفسه.

والنتيجة التي نخرج بها من كل ذلك أن القرار السياسي الذي خرجت به منظمات حركة المقاومة، لا يمكن اعتباره- على غرار القرار السياسي الذي خرجت به المؤسسات الفدائية المشتركة- رمياً للقفاز في وجه النظام، فإما أن يدافع عن نفسه أو أن ينهار؟

لقد كان هناك صراع لا شك فيه، ولكن محركه الرئيسي ليس المواقف المشتركة لحركة المقاومة، وليس المواقف المنفردة لكل تنظيم على حدة، إن محركة الرئيسي هو التناقض الكبير بين حركة المقاومة والنظام الأردني حول التسوية السياسية، حين اقتنعت كل الأطراف أن الموافقة على مشروع روجرز، تضع هذه التسوية فوق عربة التنفيذ العملي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، هذا هو الوجه الأول والأساسي لحملة أيلول، أما وجهها الثاني، فهو أن حركة المقاومة ككل، أصبحت من القوة، بحيث تستطيع- إلى حد ما- عرقلة مشاريع التسوية السياسية، فلا بد إذاً من حسم هذه المسألة، حتى يمكن إعطاء الموافقة على مشروع روجرز قيمتها العملية. أما كل ما يتذرع به النظام الأردني والمدافعون عنه، من أن سبب حملة أيلول، هو توجه حركة المقاومة لإسقاط النظام، فليس كما قلنا غير تبريرات استعملت في التغطية الإعلامية لهذه العملية.

الاستعداد العسكري وحملات التمهيد

في الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة الفلسطينية، تعيش حالة من التردد السياسي، ويسيطر على موقفها الغموض والعمومية، كان النظام الأردني على العكس من ذلك تماماً، يشحذ أسلحته، ويقوم بتعبئة شرسة في الأوساط المؤيدة له، متنقلاً حسب مخطط مدروس من مرحلة إلى مرحلة، ومن معركة جزئية إلى معركة أخرى، بحيث تكاملت اجراءاته كلها في النهاية، لتكون حملة أيلول التتويج النهائي لكل ذلك. وسنحاول في هذا البحث تتبع مواقف النظام الأردني لنستنتج منها، من كان المسؤول بالفعل عن بدء الاصطدام العسكري.

إن مخطط النظام الأردني لضرب حركة المقاومة الفلسطينية مخطط قديم، بدأ بتنفيذه قبل الإعلان عن مشروع روجرز، مما يؤكد أن رد فعل المنظمات ضد مشروع روجرز لم يكن أبداً نقطة انطلاق النظام الأردني للصدام. وحين وضع مخطط النظام الأردني لضرب حركة المقاومة موضع التنفيذ، كانت المنظمات الفدائية اليسارية، كالجبهة الديمقراطية على سبيل المثال، لم تزل فتية في بداية تكوينها، فلم تكن بالتالي الهدف الأساسي لعملية التصفية بالرغم من التركيز الإعلامي الضخم على مواقفها فيما بعد، وتصوير هذه المواقف على أنها المفجر الأساسي للصدام، إن حركة فتح في ذلك الوقت كانت في رأس قائمة المنظمات الموضوعة كهدف للتصفية، ثم استنبطت بعد ذلك شعارات «العمل الفدائي الشريف»، و«العمل الفدائي غير الشريف»، وما إليها من شعارات، لتكون في خدمة المخطط الموضوع سلفاً، قبل أن يوجد الشعار نفسه.

لقد مر مخطط السلطة الأردنية في ثلاث مراحل، لم تكن حملة أيلول سوى المرحلة الثالثة منها. وسنحاول هنا رسم الملامح العامة لهذا المخطط.

المرحلة الأولى

١- قوات الأمن الخاصة

في منتصف عام ١٩٦٩، بدأت السلطة الأردنية تكوين «قوات الأمن الخاصة» ووضعت تحت تصرفها إمكانيات مالية وعسكرية كبيرة، وأوكلت إليها، مهمة خلق الأجواء السياسية والنفسية والعسكرية، التي تمكن من ضرب حركة المقاومة الفلسطينية. وقد بقيت مهمة «قوات الأمن الخاصة» مجهولة لفترة من الزمن من قبل منظمات حركة المقاومة، إلى أن استطاعت حركة فتح اعتقال عدد من قادة وعناصر هذه القوات حيث أدلوا باعترافات مذهلة، عن المخطط الموضوع لهم، والمهمات المكلفين بتنفيذها، وتلقي

كل هذه الاعترافات عند نقاط واحدة: مراقبة مكاتب المنظمات، وإحصاء عناصرها العسكرية، ومعرفة أماكن سكن قياداتها، ونشر شائعات تضخم أخطاءها، والرد على مواقف المنظمات السياسية..، ولكن أخطر هذه الاعترافات وأكثرها وضوحاً، اعتراف المدعو سعيد علي إبراهيم، واسمه الحركي «نصر»، أحد قياديي القوات المذكورة.

يقول «نصر» في اعترافاته أن الخطة الأساسية لقوات الأمن الخاصة كانت تصفية العمل الفدائي المسلح تحت حجة أن التنظيمات الفدائية هي الذراع المسلح للأفكار اليسارية، وأن الأردن يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر، ومرتبط بمصالح الاقتصاد الرأسمالي الدولية، وأن هذه المنظمات هدفها القضاء على النظام، وحيث أن الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن أن تلتقيا، وأن المنظمات الفدائية المسلحة لا يمكن أن تلتقي مع النظام الأردني القائم، فلا بد إذن من الاصطدام إن عاجلاً أو آجلاً، وبما أن المبدأ يقول أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم فلا بد من تنفيذ خطة هجومية تؤدي إلى سحق هذه التنظيمات قبل أن تصبح مطلباً جماهيرياً حقيقياً. لذلك لا بد من عمليات إشغال جانبية تبعد هذه التنظيمات عن دورها الأساسي حتى لا تستطيع الاستناد على القاعدة الشعبية الكاملة، وبالتالي تخسر عامل الزمن في التفرغ للعمل داخل الأرض المحتلة، الذي سيكون الرباط القوي الذي يشد الجماهير للتلاحم مع حركة المقاومة، فتعمل الشعبة الخاصة بسرعة على افتعال أحداث تؤدي بالتالي إلى إيجاد تناقض وصراع مسلح بين التنظيمات وتخلق حول التنظيمات جواً من الإشاعات يقف فاصلاً بين حركة المقاومة والجماهير، فتكون حركة المقاومة قد خسرت الزمن الضروري لحياتها، وتكون الشعبة الخاصة قد أمنت الزمن الضروري لتنفيذ الخطة، بإيجاد قاعدة شعبية مسلحة، تتصدى لحركة المقاومة بالسلاح، فتقع الحرب الأهلية، ويتدخل النظام حكماً فيصلاً ليمنع استمرار الحرب الأهلية الدموية، ويبرز النظام وكأنه فوق الأحداث والخلافات، وتبرز حركة المقاومة، وكأنها عدو الشعب، بدلاً من أن تكون القوة العاملة على تحريره.

ولقد وضعت مدة ستة شهور لتنفيذ هذه الخطة ابتداءً من شهر أيلول ١٩٦٩ وحتى شباط ١٩٧٠. ولقد أجرت السلطة «مناورة» ١٩٧٠/٢/١٠ لتعمل على تقدير القوى وردود الفعل الداخلية والدولية استعداداً للانقضاض الكامل خلال ثلاثة أشهر[1]، بعد مناورة شباط في محاولة لسحق حركة المقاومة.

ولقد جرت الاتصالات ووزعت الأدوار، وبدأت العمليات الجانبية لجر حركة المقاومة إلى معارك داخلية.. والمزايدات الإعلامية الرسمية بضرورة تواجد التنظيمات

(١) بدأت أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ حين فاجأ النظام الأردني حركة المقاومة ببيان يتضمن نقاطاً تحد من حرية العمل الفدائي وسهولة تحركه.

على خط القتال، مع افتعال الأحداث الداخلية لإشغال التنظيمات، كانت محاولة لتشويه المقاتلين أمام الجماهير، وترسيخ فكرة أن المقاتل يجب أن يكون بعيداً عن المدن، فيبرز المقاتل وكأنه رجل عصابات إجرامية. وكل هذه الأعمال هي لدفع القوات الفدائية إلى مناطق الحدود، أي إلى مناطق التقتيل بعيداً عن حماية الجماهير، حتى تسهل عملية سحقها دون أي ردود فعل شعبية.

ومن ناحية ثانية فقد كان هناك سعي لخلق شعور عام داخل القوات المسلحة بأن التنظيمات هي عبارة عن عصابات كاذبة غايتها هتك الأعراض، والاعتداء على البيوت في المدن، مما سيولد لدى القوات المسلحة شعوراً بالمرارة والحقد على هذه التنظيمات، وبالتالي خلق شعور نفسي مريح لدى الجنود، بأنهم يؤدون واجباً مقدساً عند ضرب التنظيمات لتخليص البلاد من مجرمين مرتزقة[1].

ويمضي المدعو «نصر» في شرح تنظيم «قوات الأمن الخاصة» فيرسم لها هيكلاً تنظيمياً واسع النطاق تتسلسل فيه المراتب من:الإدارة التي هي بمثابة القيادة، إلى المغاوير أي المسؤولين العسكريين، إلى الأنصار وهم أساس الجهاز العسكري وعموده الفقري، إلى المقاومة الشعبية التي تشبه جهاز الميليشيا لدى المنظمات، وأخيراً الجبهة الوطنية وهي التنظيم الشعبي المحيط بكل هذه الأجهزة.

ومارست قوات الأمن الخاصة مهمة إعلامية مدروسة، إذ كانت تنشر بيانات تتضمن رداً على مواقف المنظمات، ودفاعاً عن مواقف السلطة، تحت اسم «اللجنة الثورية للتوعية».

وأحاطت بها مؤسسات علنية مثل «المنظمة الهاشمية» و«الاتحاد الوطني الأردني» و«المنظمة الشعبية الأردنية لمساندة الجيش».

وحين نراجع قوائم الأسماء التي وزعت عليها الأسلحة في كثير من مدن وقرى الأردن، ضمن نطاق المقاومة الشعبية، نلاحظ أن غالبية هذه الأسماء، إن لم نقل كلها من أبناء الضفة الشرقية، ذلك أن النظام الأردني قد عمل بدأب على زرع التفرقة بين الفلسطينيين والأردنيين، في محاولة منه للبروز بمظهر المدافع عن مصالح «الأردنيين» أمام محاولات «تسلط الفلسطينيين».

[..]

إن هذا الاعتراف يحتاج إلى وقفة قصيرة، فتاريخه يؤكد أن مخطط تصفية حركة المقاومة قد وضع موضع التنفيذ قبل الإعلان عن مشروع روجرز، وقبل أن يبرز رد

(١) من ملفات رصد فتح- والاعتراف بتاريخ نيسان ١٩٧٠.

فعل المنظمات العنيف إزاءه. وفي تلك الفترة، لم تكن حركة فتح تعطي اهتماماً كبيراً لحشد قوتها العسكرية داخل عمان. كما أن الجبهة الديمقراطية لم تكن قد رفعت بعد شعار «كل السلطة للمقاومة»، كذلك لم تكن الجبهة الشعبية قد قامت بنسف الطائرات في «مطار الثورة». ويؤكد هذا مرة أخرى أن مواقف منظمات المقاومة استعملت كمبررات لتنفيذ المخطط الموضوع سلفاً، وأن هذا المخطط لم يكن أبداً كما يدعي النظام الأردني، رد فعل لمواقف المنظمات. وقد اختير موعد تنفيذه، في وقت مناسب جداً وضروري للنظام، وهو الوقت الذي بدت فيه احتمالات كبيرة أمام نجاح التسوية السياسية.

أما تفاصيل الاعتراف فتبرز أن النظام الأردني لا يفرق في نظرته للعمل الفدائي بين تنظيم وآخر، بين تنظيم معتدل، وتنظيم متطرف، بين عمل مهتم بالفداء، وعمل مهتم بالحزبية والإيديولوجيات كما ركز في حملته الإعلامية أثناء حملة أيلول.

فالاعتراف يتحدث أكثر من مرة عن التنظيمات بدون تمييز، ويعتبرها كلها بدون استثناء غير قادرة على التعايش مع النظام، وهو يؤكد أن الاصطدام محتم، وأن على النظام أن يأخذ المبادرة في هذا الاصطدام. وهو يتحدث عن «القاعدة الشعبية المسلحة» اللازمة لتنفيذ الخطة قبل أن يشتهر أمر المقاومة الشعبية، وامتدادها الواسع بين أنصار السلطة.

ويتحدث الاعتراف عن أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ على أنها مناورة اختبارية فقط. وأمام هذا التفسير، نستطيع أن نلقي شيئاً من الأضواء على سبب مرونة الملك حسين، في المفاوضات التي جرت آنذاك بينه وبين الوفد المفاوض باسم «القيادة الموحدة»[1]، فلم يحتج الأمر لغير جلسات محدودة وافق فيها الملك على التراجع عن مطالبه كلها.

وإذا كان الاعتراف يتحدث عن «استعداد للانقضاض الكامل خلال ثلاثة أشهر بعد مناورة شباط» فمن المهم أن نلاحظ أنه بعد أربعة أشهر انفجرت أزمة ١٩٧٠/٦/٧ التي كانت أعنف بكثير من كل الأزمات التي سبقتها، اتبع فيها بشكل كامل نفس التكتيك الذي نفذ في أحداث أيلول، إلا أن التدخل الرسمي العربي لعب دوراً مهماً في إيقافها، وأدى هذا التدخل إلى إيفاد اللجنة الرباعية التي توصلت إلى عقد اتفاق هدنة بين الطرفين، فبقي بذلك المجال مفتوحاً أمام معركة أخرى حاسمة.

وحين يتحدث الاعتراف عن الحملة الإعلامية داخل القوات المسلحة لتشويه سمعة المنظمات، فإن هذه الحملة الإعلامية تكتسب معناها التام، حين نعلم أن قيادة الجيش كانت تعطي للجنود مبلغاً من المال تطلب منهم استعماله للانتقال من أماكن سكنهم بين تجمعات

(١) انبثقت «القيادة الموحدة» أثناء أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ وسميت فيما بعد باسم «اللجنة المركزية».

الفلسطينيين (في مخيم الوحدات مثلاً) إلى أخرى تكون غالبيتها من الشرق أردنيين، بحجة أن الفلسطينيين يتهيئون للاعتداء عليهم. أما داخل القطعات فقد كانت تنقل لهم أنباء ملفقة عن التجاوزات التي تجري في المدن، وعن المنازل التي تسرق في وضح النهار الخ..

إن هذا الاعتراف بمجمله وبتفاصيله يشكل وثيقة هامة، ولو أراد أي مسؤول من حركة المقاومة، أن يقدم وصفاً لمخطط السلطة الأردنية لضرب العمل الفدائي لما استطاع أن يقدم وصفاً أدق.

٢- مؤتمرات العشائر

تكميلاً لمخطط السلطة، وسعياً منها لإظهار موقفها وكأنه مدعوم بتأييد الجماهير، شكلت ما يسمى «باللجنة التحضيرية للمؤتمر الأردني العام» رداً على المؤتمر الذي كانت تعد له الحركة الوطنية الأردنية بالتعاون مع حركة المقاومة الفلسطينية. وهذا المؤتمر كان في حقيقته مؤتمراً للعشائر فقط، وليس مؤتمراً للقوى الأردنية، وكانت مهمته التحريض ضد العمل الفدائي الفلسطيني، وليس أياً من الأهداف التي ذكرت في البيانات العلنية.

ومع ذلك ففي بيانات اللجنة التحضيرية ما يلفت النظر، فهي تقول أن من أهداف المؤتمر الأردني العام: «١- تجسيد إرادة الشعب الأردني الثابتة في الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية، وذلك بدعم كفاح الشعب العربي لاستعادة حقه في وطنه (لنلاحظ هنا لعبة الألفاظ التي استبعدت أي ذكر للشعب الفلسطيني). ٢- من أجل الوقوف بشجاعة وحزم في وجه كل ما يستهدف بلدنا قيادة ونظاماً وكياناً»[1]. (لنلاحظ هنا أيضاً النزعة التحريضية التي توحي بأن «الفلسطينيين» يعملون للإطاحة بالنظام والكيان).

إن هذه المعاني التي ترد بشكل خفي في بيان علني، سوف تتضح تماماً في المؤتمر الذي اقتصر على عدد من زعماء العشائر. لقد عقد المؤتمر يوم ١٩٧٠/٨/٢١ في منزل محجم العدوان في «صويلح» قرب عمان، وقال محجم العدوان في كلمة الافتتاح «ليكن معلوماً للعموم أننا اجتمعنا تحت شعار واحد (الله- الوطن- الملك). فلكل أمة هدف تجتمع لتحقيقه، ونحن هدفنا الأساسي أن نحافظ على بلدنا الأردن، وعلى كرامتنا التي هدرت، وعلى أعراضنا وشرفنا الذي ديس (!) (نفس الأجواء التي كان يركز عليها في أوساط الجنود) وعلى ملكنا لأنه رمز وحدتنا ووجودنا.. ليعرف الناس الآخرون (؟) أننا كنا نذبح الرجل من أجل عباءته. فكيف إذا تعرض ملكنا لبعض المكروه[2]؟ يجب أن نكون

(١) منشور صادر بتاريخ ١٩٧٠/٨/٧.

(٢) إشارة إلى ادعاء النظام أن محاولة جرت لاغتيال الملك على طريق مطار عمان بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ من قبل الفدائيين.

يداً واحدة نعمل لصيانة كرامتنا التي ذبحت (!). وهنا ساد جو من الحماس، وصاح بعض الشباب، نريد سلاح يا محجم علشان نوري هالفلسطينيين»[١].

٣- التحرك العسكري

في نفس الوقت الذي كانت فيه «قوات الأمن الخاصة» تواصل عمليتها، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه مؤتمرات العشائر توالي تحريضها، كانت قوات الجيش الأردني تتحرك حسب خطة عسكرية واحدة، للتمركز في المناطق الحساسة التي تمكن من محاصرة الفدائيين من جهة، وقطع طرق الإمداد عنهم من جهة أخرى. وكان شهر آب هو الشهر الذي تم فيه تحريك معظم قطاعات الجيش الأردني باتجاه المدن الرئيسية. وكانت المنظمات الفدائية تتلقى باستمرار أنباء هذه التحركات.

- ففي عمان واصلت «القوى المضادة للثورة تعزيز مواقعها، فقد ارتفع عدد الكمائن في الكلية العسكرية من ثلاثة إلى ستة، وتم تركيب رشاشين (ألفا ٦) في نفس الموقع، يشرفان على جبل الأشرفية وعوجان، وخط عمان – الزرقاء»[٢].

وفي الفترة الواقعة بين ٨/١٤ – ١٩٧٠/٨/٣٠ سجل رصد فتح تمركز ٣ ألوية و ٩ كتائب وسريتي دبابات في داخل عمان وفي المواقع المحيطة بها، ونقلت معظم هذه القوات من مناطق الغور المواجهة للمناطق المحتلة. ونقل رصد فتح بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩ أن الكتيبة التي تمركزت على طريق عين غزال- الجامعة الأردنية، مهمتها اقتحام مخيم الحسين والنزهة. وأن الكتيبتين المتمركزتين عند الإذاعة مهمتهما اقتحام مخيم الوحدات.

- أما في المنطقة الشمالية «فقد نقلت ثماني وحدات من سلاح الدروع والمدفعية لتتمركز على الحدود العراقية والسورية. كما تم سحب لواء مشاة من الجبهة وانتشر في مواقع قتالية على امتداد الحدود السورية بحجة إجراء مناورات»[٣]، وسجل رصد فتح أن «لواء مجحفل» تحرك نحو منطقة «الأكيدر» ليقوم بمهمة قطع خط الإمداد بين الثورة وسوريا[٤]. وبعد ذلك بأيام صدرت أوامر للقوات المتمركزة حول مدينة إربد «بضرورة تحصين مداخل المدينة من وإلى الأغوار وعلى الممرات والطرق، لمنع أي تحرك فدائي»[٥].

(١) من تقرير رصد فتح.
(٢) جريدة «الشرارة»- العدد ٩- ١٩٧٠/٧/١٨.
(٣) جريدة «الشرارة» – العدد ٩- ١٩٧٠/٧/١٨.
(٤) تقرير مرفوع من رصد فتح إلى القيادة العامة لقوات العاصفة بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢١.
(٥) نفس المصدر- تقرير بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩.

- وفي نفس الفترة أيضاً نقلت قوات كبيرة إلى مدينة الزرقاء فقد تمركز فيها لواء مدرع انتشر من المدينة حتى منطقة ماركا القريبة من مطار عمان، كما تمركزت فيها أيضاً كتيبة من الغور، ومجموعة من دبابات سنتوريون، نقلت من قرية أم قيس[١].

لقد شكل تنفيذ هذه الاجراءات المرحلة الأولى من مخطط السلطة الأردنية، أما المرحلة الثانية المتداخلة معها زمنياً، فقد كانت من نوع مختلف، رتب النظام فيها سلسلة من العمليات العسكرية، اختلف أسلوبها باختلاف المناطق التي تمت فيها.

المرحلة الثانية

يمكن من الناحية النظرية تقسيم الأردن إلى ثلاث مناطق، من ضمن حالة ازدواج السلطة التي كانت قائمة حتى حملة أيلول:

أ) مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح النظام، وهي مناطق جنوب الأردن.

ب) مناطق يتساوى فيها النفوذ بين سلطة النظام وسلطة المقاومة مثل مدينتي عمان والزرقاء.

ج) مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح المقاومة، وهي مناطق الشمال التي تشمل إربد وجرش وعجلون.

وفي كل منطقة من هذه المناطق قامت السلطة الأردنية، بسلسلة من العمليات العسكرية التمهيدية، تتناسب مع توازن القوى القائم فيها، وكانت في كل هذه العمليات الطرف المبادر.

١- أحداث جنوب الأردن

لم يكن مؤتمر العشائر في صويلح الذي تحدثنا عنه سوى نموذج واحد، لعدد آخر من المؤتمرات المحلية، التي عقدت في مناطق جنوب الأردن، بتحريض وتخطيط من قبل «المخابرات العامة»، و«قوات الأمن الخاصة»، وأسفرت عن شن حملات عنف دموي ضد مكاتب المنظمات الفدائية، وضد المواطنين الفلسطينيين، أسفرت عن عدد غير معروف من القتلى والجرحى، وخلقت حالة واضحة من الإرهاب، كرست إلى حد بعيد حالة التفرقة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين. ومن الملفت للنظر إن وسائل الإعلام العربية، تجاهلت تماماً ذكر أي خبر يتعلق بأحداث جنوب الأردن، بالرغم من أن صحف حركة المقاومة نقلت أكثر من مرة تفاصيل ما يجري هناك.

(١) نفس المصدر.

يداً واحدة نعمل لصيانة كرامتنا التي ذبحت (!). وهنا ساد جو من الحماس، وصاح بعض الشباب، نريد سلاح يا محجم علشان نوري هالفلسطينيين»[١].

٣- التحرك العسكري

في نفس الوقت الذي كانت فيه «قوات الأمن الخاصة» تواصل عمليتها، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه مؤتمرات العشائر توالي تحريضها، كانت قوات الجيش الأردني تتحرك حسب خطة عسكرية واحدة، للتمركز في المناطق الحساسة التي تمكن من محاصرة الفدائيين من جهة، وقطع طرق الإمداد عنهم من جهة أخرى. وكان شهر آب هو الشهر الذي تم فيه تحريك معظم قطاعات الجيش الأردني باتجاه المدن الرئيسية. وكانت المنظمات الفدائية تتلقى باستمرار أنباء هذه التحركات.

- ففي عمان واصلت «القوى المضادة للثورة تعزيز مواقعها، فقد ارتفع عدد الكمائن في الكلية العسكرية من ثلاثة إلى ستة، وتم تركيب رشاشين (ألفا ٦) في نفس الموقع، يشرفان على جبل الأشرفية وعوجان، وخط عمان - الزرقاء»[٢].

وفي الفترة الواقعة بين ٨/١٤ - ١٩٧٠/٨/٣٠ سجل رصد فتح تمركز ٣ ألوية و ٩ كتائب وسريتي دبابات في داخل عمان وفي المواقع المحيطة بها، ونقلت معظم هذه القوات من مناطق الغور المواجهة للمناطق المحتلة. ونقل رصد فتح بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩ أن الكتيبة التي تمركزت على طريق عين غزال- الجامعة الأردنية، مهمتها اقتحام مخيم الحسين والنزهة. وأن الكتيبتين المتمركزتين عند الإذاعة مهمتهما اقتحام مخيم الوحدات.

- أما في المنطقة الشمالية «فقد نقلت ثماني وحدات من سلاح الدروع والمدفعية لتتمركز على الحدود العراقية والسورية. كما تم سحب لواء مشاة من الجبهة وانتشر في مواقع قتالية على امتداد الحدود السورية بحجة إجراء مناورات»[٣]، وسجل رصد فتح أن «لواء محجفل» تحرك نحو منطقة «الأكيدر» ليقوم بمهمة قطع خط الإمداد بين الثورة وسوريا[٤]. وبعد ذلك بأيام صدرت أوامر للقوات المتمركزة حول مدينة إربد «بضرورة تحصين مداخل المدينة من وإلى الأغوار وعلى الممرات والطرق، لمنع أي تحرك فدائي»[٥].

---

(١) من تقرير رصد فتح.

(٢) جريدة «الشرارة»- العدد ٩- ١٩٧٠/٧/١٨.

(٣) جريدة «الشرارة» - العدد ٩- ١٩٧٠/٧/١٨.

(٤) تقرير مرفوع من رصد فتح إلى القيادة العامة لقوات العاصفة بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢١.

(٥) نفس المصدر- تقرير بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩.

- وفي نفس الفترة أيضاً نقلت قوات كبيرة إلى مدينة الزرقاء فقد تمركز فيها لواء مدرع انتشر من المدينة حتى منطقة ماركا القريبة من مطار عمان، كما تمركزت فيها أيضاً كتيبة من الغور، ومجموعة من دبابات سنتوريون، نقلت من قرية أم قيس[١].

لقد شكل تنفيذ هذه الاجراءات المرحلة الأولى من مخطط السلطة الأردنية، أما المرحلة الثانية المتداخلة معها زمنياً، فقد كانت من نوع مختلف، رتب النظام فيها سلسلة من العمليات العسكرية، اختلف أسلوبها باختلاف المناطق التي تمت فيها.

المرحلة الثانية

يمكن من الناحية النظرية تقسيم الأردن إلى ثلاث مناطق، من ضمن حالة ازدواج السلطة التي كانت قائمة حتى حملة أيلول:

أ) مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح النظام، وهي مناطق جنوب الأردن.

ب) مناطق يتساوى فيها النفوذ بين سلطة النظام وسلطة المقاومة مثل مدينتي عمان والزرقاء.

ج) مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح المقاومة، وهي مناطق الشمال التي تشمل إربد وجرش وعجلون.

وفي كل منطقة من هذه المناطق قامت السلطة الأردنية، بسلسلة من العمليات العسكرية التمهيدية، تتناسب مع توازن القوى القائم فيها، وكانت في كل هذه العمليات الطرف المبادر.

١- أحداث جنوب الأردن

لم يكن مؤتمر العشائر في صويلح الذي تحدثنا عنه سوى نموذج واحد، لعدد آخر من المؤتمرات المحلية، التي عقدت في مناطق جنوب الأردن، بتحريض وتخطيط من قبل «المخابرات العامة»، و«قوات الأمن الخاصة»، وأسفرت عن شن حملات عنف دموي ضد مكاتب المنظمات الفدائية، وضد المواطنين الفلسطينيين، أسفرت عن عدد غير معروف من القتلى والجرحى، وخلقت حالة واضحة من الإرهاب، كرست إلى حد بعيد حالة التفرقة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين. ومن الملفت للنظر إن وسائل الإعلام العربية، تجاهلت تماماً ذكر أي خبر يتعلق بأحداث جنوب الأردن، بالرغم من أن صحف حركة المقاومة نقلت أكثر من مرة تفاصيل ما يجري هناك.

---

(١) نفس المصدر.

وقد بدأت أحداث جنوب الأردن، حين عقدت بعض العناصر القبلية المؤيدة للسلطة اجتماعاً في منزل «عبد الله أبو العشائر» في مدينة الشوبك ترأسه المدعو «علي مخر» أحد رجال الحرس الملكي المتقاعدين. وطلبت عناصر السلطة من أهالي الشوبك مهاجمة مدرسي المدرسة الصناعية وقواعد الفدائيين.

وفي يوم ١٩٧٠/٩/٤ ترأس «فيصل بن جازي» اجتماعاً لعدد من رؤساء العشائر، وحضرته عناصر من السلطة، وطالبوا بإجلاء الفدائيين من الجنوب، وكل من يتعاطف معهم، أو سبق أن قدم لهم أية مساعدة.

وفي يوم ١٩٧٠/٩/٥ تجمعت بعض عناصر السلطة في معان لتصل بعد قليل عدة سيارات تنقل مسلحين وبدأوا على الفور بمهاجمة مكاتب المنظمات الفدائية وقتل من فيها وإحراقها[١]، ثم توزع المسلحون على مفارق الطرق، على طريق معان- الحسا- القطرانة، وبدأوا بإيقاف جميع السيارات، والتدقيق في هويات الركاب، وإنزال كل من يتبين أنه من الضفة الغربية أو قطاع غزة..

وفي مدينة الطفيلة، رتبت عملية مماثلة، وقام مسلحون بإطلاق النار على مكاتب المنظمات. وامتدت هذه العمليات أيضاً إلى مدينة الكرك[٢]، حيث دعت أجهزة السلطة لعقد «مؤتمر عشائري يحضره كافة وجوه مشايخ العشائر.. اجتمعوا في بيت المدعو «دليوان المجالي»»، وكان المدعو «عارك المجالي» من أبرز الخطباء في هذا الاجتماع، ثم خرج العملاء إلى الشوارع وهم يطلقون الرصاص.. وقاموا بالاعتداء على أحد المطاعم، وكسر أقفال عدد من المحلات.»[٣].

وكان الصوت الوحيد الذي خرج من جنوب الأردن أثناء هذه المذبحة التي سكتت عنها أجهزة الإعلام العربية، هو صوت استغاثة صادر عن سكان مناجم الحسا، ففي يوم ١٩٧٠/٩/٦ وصلت إلى «اللجنة المركزية» برقية باسم مهندسي وموظفي وعمال مناجم الحسا تقول «تعرضنا للتهديد والقتل والنهب من القبائل المحيطة بنا، وذلك بحضور مدير منجم الحسا، وممثلي الحكومة والمقاطعة والمخفر.. راجين اتخاذ الخطوات السريعة لإنقاذنا، أو نموت دون شرفنا»[٤].

(١) استشهد في هذا اليوم ٤ فدائيين في مكتب فتح، و٤ في مكتب الجبهة الشعبية، وأحرق مكتب الصاعقة.

(٢) جريدة «فتح»- العدد ٧٧- ١٩٧٠/٩/٧.

(٣) جريدة «الشرارة»- العدد ١٥- ١٩٧٠/٩/٨.

(٤) جريدة «فتح»- العدد ٧٦- ١٩٧٠/٩/٦.

بهذه العملية التي تمت بشراسة وصمت، فرضت السلطة سيطرتها على جنوب الأردن، وسط جو من الإرهاب الذي لا مثيل له، وقد مكنها من اللجوء إلى هذا الأسلوب، تمتعها بنفوذ يفوق نفوذ حركة المقاومة في المنطقة، وكون غالبية السكان من العشائر التي يعتمد عليها النظام الأردني في حماية نفسه، وتعتمد هي عليه في معاشها، بواسطة الهبات التي يقدمها لهم باستمرار.

٢- معارك عمان والزرقاء

في مدينتي عمان والزرقاء، اللتين عاشتا لفترة من الزمن في ظل توازن بين سلطتي النظام والمقاومة، لم يكن النظام قادراً على ترتيب عمليات قمع مثل تلك التي قام بها في منطقة الجنوب، فلجأ إلى أسلوب آخر يتناسب مع توازن القوى القائم، هو أسلوب العمليات العسكرية الصغيرة واليومية، التي تؤدي في النهاية إلى نتيجتين: الأولى انهاك قوى العمل الفدائي عسكرياً ونفسياً، والثانية دفع المواطنين نحو حالة تجعلهم يطالبون فيها بتوفير الاستقرار حتى يتمكنوا من تأدية أعمالهم وكسب رزقهم، إذ إن الاشتباكات اليومية، كانت تؤدي- بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح- إلى تعطيل مظاهر العمل اليومي (إغلاق المحلات- تعذر وصول العمال إلى أماكن عملهم الخ..)، كل ذلك بهدف الوصول إلى اللحظة التي يصبح فيها الضرب العسكري العنيف مهيئاً له في أذهان الناس. وبعد أن تكون عملية الترويع اليومية، المترافقة مع حملة إعلامية تلقي اللوم على الفدائيين، قد أوصلت قطاعاً لا بأس به من الناس إلى موقف الحياد، إما بدافع الخوف، أو بدافع الطمع بحالة من الهدوء المفقود.

وقد بدأ اتباع هذا التكتيك في مدينتي عمان والزرقاء بشكل منتظم منذ يوم ١٩٧٠/٧/٢٦ أي قبل يوم واحد من انعقاد المجلس الوطني الاستثنائي. ومنذ ذلك التاريخ، حتى اعلان تشكيل الحكومة العسكرية، شهدت عمان اشتباكاً يومياً على الأقل، تفاوتت درجات العنف فيه، ولكن أعنفها كان الاشتباك الذي وقع يوم ١٩٧٠/٩/٢، وكانت حصيلته ٤٠ قتيلاً ومائة جريح[١]، وعقد على أثره اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث الموقف.

وفي هذه الفترة عقدت بين السلطة والمقاومة ثلاث اتفاقيات لوقف إطلاق النار في مدى خمسة أيام فقط[٢]، كانت كلها تنقض فوراً بعد ساعات من توقيعها.

(١) جريدة «النهار» تاريخ ١٩٧٠/٩/٣.

(٢) وقع الاتفاق الأول بتاريخ ٩/٥ والثاني في ٩/٨ والثالث في ١٩٧٠/٩/١٠.

وقد تميزت الأيام القليلة التي سبقت بدء الحملة بظواهر ملفتة للنظر أهمها:

١- إن الملك حسين قد كشف عن نوايا نظامه من العمليات التي رتبها حين قال «إن حكومتي في الوقت الحاضر هي وحدها التي يحق لها التكلم بالنيابة عن الفلسطينيين. والشعب الفلسطيني ينتمي إلى الأسرة الكبيرة التي أحكمها»(١).

٢- كان النظام الأردني يقوم بكل هذه العمليات غير عابئ باللجنة الرباعية العربية التي جددت عملها بعد اجتماع الجامعة العربية الطارئ لوضع اتفاقية جديدة لتهدئة الموقف، بينما كانت الصحف الأردنية تواصل نشر أخبار التقدم الذي تحرزه اللجنة يوماً بعد يوم.

٣- إن بعض المراقبين الصحفيين توقعوا «احتمالات قيام حركة عسكرية كبيرة وقوية جداً. لأن الوضع الداخلي المتردي يتطلب وجود رئيس حكومة يمسك بكل السلطة ويضغط عليها بالقوة نفسها، ويشد بيده على السلطة المدنية وعلى السلطة العسكرية معاً وبقدر واحد من الكفاية والفعالية»(٢) وقد تحققت هذه التوقعات بسرعة، ولكن رئيس الوزراء المنتظر لم يكن رجلاً قوياً، بل ضعيفاً إلى الحد الذي يسمح بتنفيذ كل شيء باسمه دون قدرة على الاحتجاج أو الرفض.

٣- معارك الشمال

في المنطقة الشمالية من الأردن، والتي كان فيها توازن القوى يميل لصالح حركة المقاومة، لجأت السلطة الأردنية إلى أسلوب في العمل، يعبر عن الواقع القائم فيها. فسيطرة حركة المقاومة في هذه المنطقة لم تكن تسمح بخلق حالة إرهاب مضادة، ولم تكن تسمح كذلك بتنفيذ سياسة الإنهاك التي مورست في عمان والأسلوب الوحيد المفتوح أمام النظام لاستعادة النفوذ، هو أسلوب الهجوم المباشر، وقد مارسه أيضاً بشراسة وبوضوح لا مجال معها للقول مطلقاً بأن «إساءات» العمل الفدائي كانت دافع الجيش للتحرك، كما أكد مخطط إعلام السلطة باستمرار.

بدأ هجوم السلطة المباشر على منطقة الشمال في اليوم التاسع من أيلول، أي بعد أيام من عمليات الإرهاب في الجنوب، وقبل أسبوع واحد من بدء حملة أيلول. ففي فجر ذلك اليوم تحركت قوة من دبابات اللواء ٤٠، ومجنزرات محملة بالمشاة وقامت بقصف مركز وشديد على قواعد الفدائيين في المناطق المحيطة بمدينة إربد، وهي مناطق كفر أسد، والخراج. وتقدمت قوات أخرى على طريق عجلون، وقصفت قواعد الفدائيين هناك،

(١) مقابلة مع جريدة «لوموند» أجراها أريك رولو، جريدة «النهار» في ١٩٧٠/٩/١٠.

(٢) وفيق رمضان- مراسل جريدة «النهار» في عمان- ١٩٧٠/٩/٤.

وقد استمر هذا الهجوم طوال يوم كامل، هوجمت فيه عند منتصف النهار قواعد الفدائيين عن قرى الطيبة- الصما- وادي العرب- دير أبو سعيد، وقامت القوات المهاجمة بإغلاق الطرق التالية بعد أن مهدت لعملياتها بقصف مدفعي مركز: ١- طريق إربد- أيدون. ٢- طريق إربد- كفر أسد. ٣- طريق إربد- الحصن. كما أغلقت قوات الجيش طريق منطقة الأغوار المؤدية إلى المناطق المحتلة، وقصفت في الأغوار أيضاً قواعد الفدائيين المتقدمة.

وقد «سقط نتيجة لهذا الهجوم عشرات الشهداء والجرحى، وبلغ عدد الشهداء حتى الساعة الخامسة مساء ٢٥ شهيداً»(١).

وبهذه العملية نفذت السلطة الأردنية الجزء الأول من مخططها في منطقة الشمال، وهو الجزء المتعلق بضرب قواعد الفدائيين، وتثبيت المقاتلين فيها، كخطوة مبدئية لتقليص نفوذ حركة المقاومة في الشمال، ولا يمكن مطلقاً القول بأن «إعادة الأمن» للشمال، أو إعادة هيبة السلطة، كان هو المقصود من هذه العملية. فالضربة وجهت أساساً لقواعد الفدائيين المنتشرة في الجبال، ولم توجه لمراكز نفوذ العمل الفدائي، المتصادمة مع مركز نفوذ السلطة، داخل المدن والقرى، وهنا يبرز كيف أن النظام الأردني، كان يستعمل أحابيله الإعلامية، الداعية لحفظ الأمن، حين يكون ذلك ممكناً، ولكنه كان يضرب بكل ذلك عرض الحائط، حين يكون خداع هذه الحجج مكشوفاً تماماً.

الجزء الثاني من مخطط السلطة في منطقة الشمال كان يهدف إلى قطع خطوط التموين والاتصال بين سوريا وقواعد الفدائيين. واستعملت في ذلك القوات التي نفذت إلى مناطق الحدود (كما ذكرنا سابقاً)، وقد قامت هذه القوات بمحاولة جدية للسيطرة على قرية الطرة قرب إربد، ونجحت في ذلك، ثم عادت قوات الفدائيين وسيطرت على المنطقة، وقد كان ثمن إحدى الاشتباكات للسيطرة على هذا الطريق الحيوي ١٢ شهيداً سقطوا نتيجة القصف المدفعي للجيش يوم ١٩٧٠/٩/١٣(٢).

وهنا أيضاً يتضح تماماً أن الهدف الأساسي للعمليات هو السيطرة على طريق تموين الفدائيين وليس أياً من ادعاءات السلطة بالسيطرة على الأمن وإعادة الهدوء والنظام.

إن هذه الإجراءات العسكرية التمهيدية التي تحدثنا عنها في مناطق الأردن الثلاث، لا تدع مجالاً للشك في أن النظام الأردني، كان الجهة التي بدأت التحضير للاشتباك العسكري العام، ولم يكن هذا التحضير حدثاً طارئاً، بل جزءاً من خطة شاملة بدأت في

(١) جريدة «فتح»- العدد ٧٩- ١٩٧٠/٩/٩.

(٢) جريدة «فتح».

منتصف عام ١٩٦٩ بتشكيل «قوات الأمن الخاصة» ثم تتابعت حلقاتها بمؤتمرات العشائر، وبتسليح المؤيدين.

وقد أنجزت السلطة الأردنية كل مخططاتها في الوقت الذي كان فيه قرار حركة المقاومة السياسي، غارقاً في العموميات، وفي المواقف الدفاعية، وفي أحسن الأحوال، بالمواقف التحريضية المرهونة بحدوث تغيير جماهيري وتنظيمي حاسم باتجاه حسم الصراع المحتم (نتيجة كل هذه الإجراءات التمهيدية) لصالح حركة المقاومة.

وبالمقارنة بين الموقفين، تتبلور بشكل ناصع مسؤولية النظام الأردني عن تدبير حملة أيلول، وعن كل نتائجها، وتسقط كل الحجج التي تدرع بها النظام الأردني لتبرير هذه الحملة ■

المقاومة والأسئلة المصيرية بعد أيلول [١]

انتهت حملة أيلول إلى وضع أبقى على المقاومة ضمن حدود ضيقة فعلاً، وكرس وجود النظام الأردني، و«سيادته». ولم يكن هذا الوضع الذي يعكسه «اتفاق القاهرة» غير تعبير عما آلت إليه موازين القوى بين المقاومة والنظام الأردني وعما استقرت عليه توازنات الوضع العربي، الذي يتطلب من جهة بقاء المقاومة الفلسطينية لتلعب دورها كضاغط يدفع باتجاه الحل السلمي بعد أن بات واضحاً أن هناك مسافة يجب أن تقطع وصولاً إلى هذا الحل. ويتطلب من جهة ثانية، بقاء النظام الأردني لأن الإطاحة به تعني انفراط عقد جبهة الأنظمة العربية الساعية إلى الحل السلمي، ويتطلب ثالثاً حصر قوة المقاومة وتأثيراتها بحيث لا تستطيع أن تعقد احتمالات الحل السلمي وتدفع بالأوضاع العربية في وجهة غير وجهة هذا الحل. ولقد بات واضحاً بعد حملة أيلول أن النظام الأردني استطاع أن يحل ازدواجية السلطة لصالحه ليصبح الطرف المهيمن والمسيطر وليفرض على البلاد أمنه هو واستقراره هو ويفرض على المقاومة الإذعان لشروط هذا الأمن وهذا الاستقرار.

ولكن ما الذي أدى بالمقاومة إلى ذلك؟ إذا كنا في محاولتنا الإجابة على هذا السؤال سنستعيد ملامح تحليل بنيوي للمقاومة وتركيبها وإستراتيجيتها، فما ذلك إلا لأن تحليلاً كهذا هو القادر على وضع الإصبع على مكامن الداء وتعيين الثغرات التي عبرت منها رياح الحل السلمي والثورة المضادة لتعصف بالمقاومة وتهدد وجودها.

وقد يتساءل المرء حول فائدة تحليل كهذا يعيّن ثغرات يتطلب علاجها، بالتحديد لكونها ثغرات بنيوية، نضالاً طويل الأمد دائباً وصبوراً. في حين أن المقاومة في حاجة إلى إجابات مباشرة وسريعة تتمكن بها من صياغة مواقفها وضبط خطواتها تجاه التحديات الملحة التي تجابهها. الواقع أن التحليل البنيوي هو وحده الذي يسمح بصياغة المواقف المباشرة وضبط الخطوات الملحة بشكل لا تقطع معه هذه المواقف والخطوات الطريق

---

(١) نشرت هذه المساهمة في كتاب «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني- دراسة تحليلية لهجمة أيلول» الصادر عن مركز الأبحاث الفلسطينية (بيروت). الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ١٩٧١. هذه الدراسة من إعداد خليل الهندي الذي اضطلع أيامها بمهام المحرر الرئيسي ومعه فؤاد بوارشي وشحادة موسى كمحررين مشاركين في الكتاب المذكور. كما نشرت هذه المقالة أيضاً على حلقات في مجلة «الحرية» أعداد ٥٨٥ (١٩٧١/٩/٢٠)، ٥٨٦ (١٩٧١/٩/٢٧)، و٥٨٧ (١٩٧١/١٠/٤).

أمام نمو المقاومة وإحكام بنيتها وصياغة إستراتيجية غير متهافتة لنضالها. وإذا كنا سنكتفي في تحليلنا بتحديد مؤشرات عامة فحسب، فليس ذلك لأننا نريد أن نقف من المقاومة موقف المعلم، ونحن في النهاية لا نستطيع ذلك، بل لأننا نعي أن التحديد الدقيق للمهمات والإجراءات أمر لا يمكن أن يقوم به غير أولئك المناضلين الذين يستطيعون، لانخراطهم المباشر في النضال، أن يضعوا أيديهم على القوى وعلاقاتها وموازينها، ويتعرفوا بالتجربة العيانية على الظروف والشروط المحددة. فالتحليل الثوري في الواقع ليس إلا نتاجاً لجدل الممارسة والفكر، ليس إلا تقطيراً للبحث الأصيل والاشتراك المباشر في النضال معاً.

المعضلة الإستراتيجية للثورة الفلسطينية

يواجه الشعب العربي، ومنه الشعب الفلسطيني، عدوين مترابطين: الصهيونية العالمية المتجسدة في دولة إسرائيل، والإمبريالية العالمية المتمثلة في أنظمة عربية رجعية والتي تفرض هيمنتها على المنطقة عبر هذه الأنظمة. وعلى الرغم من أن الكثير كتب حول علاقة الصهيونية بالإمبريالية، إلا أن من المفيد هنا أن نستعيد حدود هذه العلاقة.

لا شك في أن إسرائيل تشكل بمجرد وجودها ذاته، نقيضاً عدائياً للأمة العربية كلها. والتناقض بين إسرائيل والأمة العربية تناقض قومي، ولذا فإن وجود إسرائيل يفرض على الأمة العربية خوض نضال له طابع قومي صارخ، مما يساهم في توجيه النضال العربي باتجاه غير اتجاه ضرب المصالح الإمبريالية في المنطقة ويبقي هذه المصالح في الظل بعيدة عن متناول الحركة الثورية العربية المشغولة بالمعركة القومية. كما أن وجود إسرائيل يتيح للأنظمة الرجعية البقاء والاستمرار مدة ما كانت لتستطيعها لولا ذلك. فهذه الأنظمة تتظاهر بالاشتراك في المعركة القومية، وتستخدم المعركة القومية والقضية الفلسطينية لتمارس بها ابتزازاً تهديدياً على القوى الثورية، متهمة هذه القوى بأنها تفتت الصف العربي الذي ينبغي أن يكون موحداً تجاه الخطر القومي. وعلى الرغم من عجز الأنظمة وقصورها، إلا أن الطابع القومي الصارخ للمعركة مع الصهيونية يوفر لها الفرص التي تسمح لها بالمقاومة وتمكنها من مجابهة احتمالات السقوط، والأنظمة تعي ذلك جيداً ولذا فإنها لا تنفك تدعو على الدوام إلى حصر المعركة بالجانب القومي وتبذل كل ما في وسعها لئلا يضاف إلى هذا الجانب جوانب أخرى أو تتخطى المعركة هذا الجانب. من جهة ثالثة تلعب إسرائيل دور الدركي المباشر لحماية هذه الأنظمة، التي تمثل المصالح الإمبريالية، من السقوط، فقد أعلنت إسرائيل أكثر من مرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا أطيح بالنظام الأردني مثلاً، وفي معارك أيلول (سبتمبر) كانت إسرائيل تقف

على أهبة الاستعداد للتدخل إذا ما أصبح الخطر يتهدد النظام الأردني بالانهيار، أكثر من ذلك تلعب إسرائيل دور القوة القمعية المستعدة دائماً لضرب حركة التحرر الوطني العربية عندما تقترب هذه الحركة من التهديد الجدي للمصالح الإمبريالية. بل إنها تنقض، كما فعلت في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على أنظمة كسرت إطار السيطرة السياسية المباشرة للاستعمار، وإن لم تقطع علاقاتها وارتباطاتها بالسوق الرأسمالية العالمية. وبالمقابل تضمن الإمبريالية وجود وبقاء إسرائيل بحقنها باستمرار بالمساعدات والهبات العسكرية والاقتصادية التي تضمن لها التفوق الساحق من جهة، ومن جهة أخرى بالحفاظ على البنى التقليدية المتخلفة الهزيلة في المنطقة العربية والتحالف معها، وهذا يشكل الوجه الآخر للتفوق الإسرائيلي.

لا يعني ذلك بالطبع انتفاء إمكانية تناقض بين الإمبريالية والصهيونية. فالصهيونية برغم ارتباطها بالمعسكر الإمبريالي قوة استعمارية لها مصالحها الخاصة وديناميتها المحددة، وقد ينشأ لذلك تعارض جزئي وتفاوت ما بين مصالحها وبين المصالح العامة الشاملة للمعسكر الإمبريالي. ولكن نشوء مثل هذا التعارض لا يخرجها عن المعسكر الإمبريالي، وهو قابل للحل دائماً بما يضمن مصلحة الطرف المهيمن في العلاقة، أي مصلحة المعسكر الإمبريالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أية حال لن يكون حل هذا التعارض، إن نشأ، غير حل ليس في مصلحة الأمة العربية. من جهة أخرى لا ينفي التحليل السابق وجود تناقض ثانوي بين الأنظمة المتخلفة العربية وإسرائيل، فهذا التناقض قائم بالفعل، ولكنه قابل للحل على الدوام في إطار حصر الخطر الصهيوني ضمن حدود معينة لا تسمح لإسرائيل بإنهاء دور هذه الأنظمة في خدمة الإمبريالية تماماً، ولا تسمح بأن يدفع الضغط الصهيوني بهذه الأنظمة إلى الانهيار الكامل، وليست جميع المشاريع التي تطرح لحل المسألة الفلسطينية بدءاً من قرار مجلس الأمن ٢٤٢ إلى مبادرة روجرز إلى مشاريع الدولة الفلسطينية غير أمثلة على محاولات حل هذا التناقض الثانوي ضمن الإطار العام الذي حددناه.

من البديهي إزاء ذلك أن تقوم إستراتيجية المقاومة في توجهها العام على العمل لإزالة الدولة الصهيونية. إلا أن ذلك لا يحل المشكلة. فالمقاومة لا تتمتع في الوضع الراهن بأي تفوق على العدو. وهي إن استطاعت في المستقبل تعبئة القوى الفلسطينية كلها، فإنها لن تستطيع أن تحرز التفوق العددي على العدو الذي هو شرط الحرب الشعبية الناجحة. كما أن المقاومة تجابه المجتمع الإسرائيلي من خارجه، فهي تنطلق بحكم الظروف الموضوعية من خارج الأرض المحتلة، وفي أفضل الأحوال من خارج الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. وهذا كله يضع المقاومة أمام مسألتين لا مناص من حلهما: توفير القوى التي تستطيع مجابهة التفوق التقني والعسكري للعدو الصهيوني بالتفوق الكمي

والنوعي للجماهير المناضلة، وتوفير الشروط التي تسمح للمقاومة بحرية الحركة في الأراضي العربية وتعبئة الجهود لمواجهة العدو.

من الواضح أن المقاومة لا تملك بحد ذاتها حلا لهاتين المسألتين، فحلهما في النهاية رهن بتغيير الأوضاع العربية وقيام أنظمة ثورية تملك العزم والقدرة على شن نضال منهجي وحازم ضد العدو الصهيوني وتستطيع توفير القوى اللازمة وتعطي المجال للمقاومة كي تتحرك بحرية. وهنا تتبدى المعضلة الإستراتيجية التي لا تجابه المقاومة الفلسطينية فحسب، بل والجماهير العربية أيضاً: هل تصب الجهود كلها لتغيير الأوضاع العربية، أم تصب لشن النضال على إسرائيل؟

الواقع أن المعضلة ليست جديدة، ولم تنشأ بنشوء المقاومة، فالمعضلة موجودة منذ البداية وإن لم تبرز على صعيد الوعي، وهي قد طرحت نفسها بأشكال مختلفة على النضالين الفلسطيني والعربي في مراحل مختلفة. فما أن وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة عدوين مترابطين ومتحالفين، هما الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والاستعمار البريطاني، قبل قيام إسرائيل، حتى طرحت المعضلة نفسها على شكل سؤال: أي العدوين نواجه أولاً؟ وبعد قيام إسرائيل عادت المعضلة لتطرح نفسها في شكل آخر هو: من أولاً الوحدة أم التحرير؟ واليوم تعود المعضلة ذاتها لتطرح نفسها. وهي حقاً معضلة، ذلك أننا إذا قلنا بصب الجهود كلها لتغيير الأوضاع العربية، أي بتأجيل النضال المعادي للصهيونية لمصلحة النضال المعادي للإمبريالية فإن ذلك يعني ترك الخطر الصهيوني ليستشري ويتكرس ويعرض حركة التحرر الوطني العربية لانقضاض هذا الخطر عليها دائماً، كما أنه يحرم النضال المعادي للإمبريالية من عامل التفجير الذي يحفز التناقضات الاجتماعية في المنطقة. أما إذا قلنا بصب الجهود كلها في النضال ضد العدو الصهيوني، فإن ذلك يعني عملياً مجابهة الصهيونية ضمن شروط في صالحها، هي شروط الضعف والتخلف العربي، وترك الأنظمة العربية حرة في التآمر على الحركة الجماهيرية المتجهة نحو النضال ضد العدو الصهيوني وضربها من الخلف، كما أنه يترك المنطقة خاضعة لشبكة العلاقات الاستعمارية واستغلالها ويفسح المجال أمام تقاسم نتاج هذا الاستغلال بين الاستعمار العالمي وإسرائيل، مما يعني مزيداً من القوة لإسرائيل، وبالتالي نكون قد دخلنا حلقة مفرغة.

اختلفت أطراف المقاومة فيما بينها في أنماط استجابتها لهذه المعضلة، فطرح بعضها (فتح) شعار الجبهة العربية المساندة للمقاومة الفلسطينية ووحدة الجهد العربي. فماذا تعني المساندة: أهي إقامة التنظيمات الشعبية لمساندة الثورة وإقامة المهرجانات والتظاهرات للدعاية للثورة وجمع الأموال والتبرعات لها؟ إن ذلك من جهة لا يؤدي

بالضرورة إلى إجبار الأنظمة العربية على اتخاذ موقف الدعم للمقاومة ولا هو يوفر حماية شعبية فعالة للمقاومة، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يصرف الجماهير عن النضال ضد الإمبريالية مما يؤدي إلى الهوة التي أشرنا إليها: ترسيخ السيطرة الإمبريالية، تقاسم نتائج السيطرة بين الاستعمار وإسرائيل، مزيد من القوة لإسرائيل، أكثر من ذلك، يغفل هذا الفهم عن حقيقة أن الشعب الفلسطيني ليس قادراً في النهاية على دحر الصهيونية إذا ما اقتصر دور الجماهير العربية على الدعم الاستاتيكي الجامد. أما الدعوة إلى وحدة الجهد العربي فهي تعني زوال الحدود والفواصل بين القوى المعادية فعلا للصهيونية وبين تلك القوى التي تتظاهر بمعاداة الصهيونية، أي مرة أخرى السماح للأنظمة والقوى الرجعية أن تختبئ وراء الطابع القومي للنضال المعادي للصهيونية، في حين أن كشف هذه الأنظمة والقوى وتعريتها وفي النهاية زوالها أمر لا غنى عنه لنمو المقاومة وتصاعد نضالها وحماية ظهرها.

من جهة أخرى، تؤكد بعض أطراف المقاومة (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، أنه لا يتوجب على حركة المقاومة أن تنوب عن القوى الثورية العربية في دورها الأساسي وهو القضاء على العلاقات الاستعمارية. وهذا صحيح، ولكنه لا يعني، كما تذهب هذه الأطراف، اقتصار دور المقاومة على «المحاكمة النقدية الملموسة» والفضح الدعاوي للأنظمة ونقد كل ما هو قائم. فهذا الفهم لدور المقاومة، أو لدور أية حركة سياسية، يقوم على نزعة فوضوية محضة تعتبر العمل السياسي تعليماً وتربية وتثقيفاً للجماهير وليس لعب دور محدد ضمن واقع قائم داخل إطار وفي حدود علاقة يفرضهما هذا الواقع. ونزعة كهذه تمنع الحركة الثورية بالطبع من استشراف إستراتيجية صحيحة، لأن الإستراتيجية الصحيحة لا تهمها. ذلك أن إستراتيجية كهذه لا بد وأن تكون قائمة على دراسة الواقع ودراسة التناقضات التي تعتمل في رحمه وإمكانات التطور عبر هذه التناقضات. أما الفوضوية فلا تنكب على دراسة الواقع فعلاً لأنها ترفض الواقع مسبقاً ولا تعترف به. ومن هنا كان من الطبيعي أن تكتفي أطراف المقاومة هذه بالتأكيد اللفظي على وحدة الثورة العربية وبضمنها الثورة الفلسطينية دون أن تطرح رؤية لعلاقات محددة تربط الخاص بالعام وتعين تمايزات الخاص عن العام، ودون أن تقدم ممارسة في العلاقة مع القوى الثورية العربية تختلف عن ممارسة من يرفعون شعاراً آخر غير شعار وحدة الثورة العربية.

إذن يتوجب أن لا يؤجل النضال المعادي للإمبريالية لمصلحة النضال المعادي للصهيونية أو العكس. وذلك يستتبع أن النضالين يجب أن يسيرا معاً. ولكن إذا كانت الإستراتيجية تحديداً تعيين أولويات وتحديد أدوار معينة لأطراف معينة وتحديد العلاقات المتبادلة بين الأدوار، فإن السؤال الإستراتيجي يبقى قائماً: ما هي العلاقة المحددة بين

النضال المعادي للإمبريالية والنضال المعادي للصهيونية؟ هل يمكن أن يتكامل النضالان، وكيف، وضمن أية شروط؟

لا شك في أن النضال المعادي للصهيونية كان قبل ظهور المقاومة يستخدم لإبهات صورة النضال المعادي للإمبريالية وعرقلته، وذلك باستخدام الأنظمة للخطر القومي الخارجي لكبت وإخماد التناقضات الاجتماعية الداخلية التي يشكل تفجيرها في الحقيقة نسفاً للعلاقات الاستعمارية التي تربط المنطقة بالإمبريالية. غير أن ظهور المقاومة قد وضع **موضوعياً** أسس ترابط النضالين وتكاملهما، إذ أصبح الطرف الفلسطيني- المقاومة- هو محك المواقف العربية جميعاً من المسألة الفلسطينية، وبذلك فقدت الأنظمة فرصة استخدام هذه المسألة والتلاعب بها بشكل يؤدي إلى خضوع الجماهير وخداعها. ولكن وجود الشروط الموضوعية لتكامل النضالين لا يعني أنهما سيتكاملان ويترابطان أوتوماتيكياً. ولقد أثبتت تجربة السنوات الثلاث الماضية أن هذا التكامل ظل مفقوداً.

غير أن هذه التجربة ذاتها هي التي يمكن عبرها استخلاص المؤشرات العامة للشروط التي توفر حل هذه المسألة الإستراتيجية، فقد برهنت هذه التجربة أن المقاومة لا تستطيع توجيه ضربات حاسمة تستطيع أن تشكل تهديداً جدياً للكيان الإسرائيلي أو تحدث تغييرات في بنية هذا الكيان، فمعظم العمليات الفدائية قد تم من خارج الأرض المحتلة، ولم تستطع أن تتحول إلى حرب شعبية إلا إذا وفرت قوى تفوق القوى التي يستطيع الشعب الفلسطيني وحده أن يوفرها، وإلا إذا أجبرت إسرائيل على الخروج من قلعتها الحصينة المدججة بالسلاح لتنشر قواها وتفتتها في الأرض العربية الواسعة فتكشف بذلك نفسها فاتحة الطريق أمام حرب الشعب.

من جهة ثانية أثبتت التجربة وعلى الأخص الأزمات المتتالية أن الطابع القومي للمواجهة العربية- الإسرائيلية لا يمكن أن يطوع نظاماً كالنظام الأردني ولا يمكن إلا أن يتناقض مع العلاقات الاستعمارية التي ترزح المنطقة تحت وطأتها والتي تفسر وحدها التناقض بين المقاومة والأنظمة، ومن هنا يبرز التساؤل حول جدوى بناء إستراتيجية المقاومة على الطابع القومي للصراع العربي- الإسرائيلي، ذلك أنه إذا كان الجانب القومي يستطيع بالفعل لعب دور هام في تعبئة جماهير واسعة حول القضية الفلسطينية، فإن بروز هذا الجانب على حساب الجوانب الأخرى يبقي ظهر المقاومة مكشوفاً لتآمر الأنظمة الرجعية، فالعلاقات الاستعمارية التي تحضن إسرائيل وهذه الأنظمة معاً هي التي تجعل من هذه الأنظمة نقيضاً للمقاومة، وفي الوقت ذاته قد يؤدي إبراز الجانب القومي إلى تعبئة الجماهير ضد العدو الصهيوني ولكنه يسلبها أسلحتها في مواجهة الأنظمة، وبما أن

حماية المقاومة، كما أثبتت التجربة أيضاً، تضع الجماهير رأساً في مواجهة الأنظمة، فإن الاعتماد على الجانب القومي لا يوفر للمقاومة حماية جماهيرية فعالة.

إذن ليس الطابع القومي للصراع العربي- الإسرائيلي هو الجانب الذي ينبغي أن تبنى عليه إستراتيجية المقاومة، بل يجب أن تبنى على قاعدة التصدي للعلاقات الاستعمارية، وذلك طبعاً دون إهمال الطابع القومي وعدم الاستفادة منه ودون التخلي عن المواجهة المباشرة مع الصهيونية. لكن المقاومة بوصفها طليعة الشعب الفلسطيني وبموجب مبرر وجودها ذاته يجب أن تتصدى للمواجهة مع الصهيونية، ومن هنا لا تستطيع المقاومة أن تصيغ إستراتيجية صحيحة بمفردها، أي أن تصيغ إستراتيجية فلسطينية. فالقضية الفلسطينية تقع في مركز تناقضين هما التناقض العربي- الإسرائيلي والتناقض العربي- الإمبريالي، والتناقضان لا يشملان الشعب الفلسطيني وحده بل الشعوب العربية كلها، كما أن التصدي لحلهما يتطلب قوى أوسع من قوى الشعب الفلسطيني. وإذن لا بد من إستراتيجية عربية شاملة.

ولا بد بالطبع لهذه الإستراتيجية من أن تتصدى للصهيونية وللإمبريالية وامتداداتها المحلية في المنطقة المحيطة بفلسطين على وجه الخصوص. ولا بد أيضاً لهذه الإستراتيجية من أن تعكس نفسها على المستوى التنظيمي بتشكيل جبهة عربية واسعة معادية للصهيونية والإمبريالية. أما كيف تتوزع الأدوار بين المقاومة الفلسطينية والقوى الثورية العربية المشتركة في هذه الجبهة، فتلك مسألة لا يمكن أن تحل هي الأخرى بمعزل عن التجربة الماضية.

لقد وضعت ردود فعل إسرائيل وردود فعل الأنظمة العربية على المقاومة الفلسطينية الأساس الموضوعي لتشكيل الجبهة العربية المعادية للصهيونية والإمبريالية، كما وضعت الأسس التي يمكن أن يبنى عليها النضال الفلسطيني المعادي للصهيونية بحيث يخدم ويعزز النضال العربي المعادي للإمبريالية، وفي الوقت ذاته وضعت الأسس التي يمكن أن يبنى عليها النضال العربي المعادي للإمبريالية ليخدم ويعزز ويحمي ظهر النضال الفلسطيني. فردود فعل إسرائيل ضد المقاومة تتوجه إلى الأنظمة العربية مما يكشف عجز هذه الأنظمة ويدفع بقطاعات جماهيرية واسعة إلى ساحة النضال الثوري، وهذا بدوره يتيح تعزيز وتصعيد النضال ضد الإمبريالية، وتصعيد النضال ضد الإمبريالية يوفر فرصة حماية ظهر المقاومة، مما يسمح لها أن تعزز نضالها ضد العدو الصهيوني وهكذا.. إلى أن تحل العقدة بعد أن يصل الصراع إلى حد يتضح معه بجلاء وحدة الأنظمة الرجعية وإسرائيل من خلال تصديهما معاً للمقاومة والحركة الجماهيرية وتتوفر القوى القادرة على الإطاحة بهذه الأنظمة. وعندئذ يصبح بالإمكان إجبار إسرائيل على تشتيت قواها

وكشف جانبها، عندما تحاول قمع الحركة الجماهيرية النامية في الأقطار المحيطة بها، وتكون الجماهير إذ ذاك قد اكتسبت من نضالها ضد الأنظمة الرجعية خبرة وتنظيماً يمكنها من شن الحرب الشعبية.

هذه هي المؤشرات العامة لاستراتيجية كان يمكن لها أن تتصدى لحل مسألة علاقة المقاومة الفلسطينية بالثورة العربية ككل. وقد كان يتعين على تفكير إستراتيجي من هذا النوع أن يحل قبل أيلول (سبتمبر)، مشكلة التطور المتفاوت لجناحي الثورة العربية: المقاومة والقوى الثورية العربية. ففي حين كانت المقاومة حركة جماهيرية واسعة وقوية، كانت قوى الثورة العربية لا تزال في بداياتها الأولى ضعيفة ولا تكاد تكون موجودة، مما كان يثير مشاكل ضخمة أمام تكامل النضالين. أما اليوم فإن الصعوبات الجمة التي يتعين على التفكير الإستراتيجي السليم أن يأخذها بالحسبان لم تعد تقتصر على ضعف قوى الثورة العربية بل تعدت ذلك إلى الصعوبات التي يثيرها موقف الضعف الذي انتهت إليه المقاومة.

الثغرة الإستراتيجية والشلل السياسي

لم تستطع المقاومة أن تحل العقدة الإستراتيجية، عقدة توفير الشروط التي تسمح لها بالعيش والاستمرار ومتابعة النضال. ولم يكن عجز المقاومة غير تعبير عن ضعف القوى الثورية في المنطقة بالإضافة إلى ضعفها الذاتي. ونتيجة للتهافت الاستراتيجي الذي منيت به المقاومة، أصبحت تتخذ من المواقف السياسية ما لا تملك له قواه الفعلية وأصبح المأزق أكثر حدة عندما لم يكن بإمكان المقاومة أن تتخذ مواقف سياسية غير التي اتخذتها.

ظهر ذلك في أتم الوضوح، عندما طرح مشروع روجرز ووافقت مصر والأردن عليه، وبدا أن التسوية السلمية تدخل مرحلة ربع الساعة الأخير. فلم يكن أمام المقاومة والحالة هذه غير أن تعلن رفضها الصريح لكل تسوية سلمية وتؤكد على الاستمرار في النضال حتى النهاية. ولكن هذا الرفض لا يحل المشكلة التي واجهت المقاومة. فليست المسألة الإعلان المبدئي عن رفض الحلول السلمية والإصرار على هذا الرفض، بل المسألة هي كيف يمكن الوقوف في وجه الحل السلمي عملياً. لكن المقاومة، بالتحديد لعدم تمكنها من حل المعضلة الإستراتيجية التي حددنا ملامحها، لم تكن قد وفرت القوى التي تستطيع التصدي بالنضال للوقوف في وجه الحل السلمي. فذلك يفترض الدخول في صراع مع جبهة الحل السلمي العربي بكاملها، وليست المقاومة وحدها بقادرة على دخول صراع كهذا، فهو يتطلب قوى منتشرة على امتداد الأرض العربية وتنسيقاً على امتداد أوسع من امتداد الساحة الأردنية.

في ذلك الحين، اتضح بجلاء أن المقاومة قد أصيبت بشلل سياسي، فاتخذت ردود فعلها شكل التخبط. فمن وفود رسمية تطوف الدول العربية إلى تظاهرات تهتف بسقوط الحل السلمي إلى حملات دعاوية ضد مشروع روجرز وضد من قبلوا به، إلى انشقاق داخل صفوف المقاومة ذاتها، إلى الهرب من مواجهة المشكلة الفعلية باختطاف الطائرات وتسمية ذلك ضرباً للمصالح الأمريكية في المنطقة وتخريباً للحل السلمي.

وحشر الشلل السياسي المقاومة في زاوية رد الفعل، فكفت عن أن تكون فعلاً مبادرة تخوض الصراع حسب شروطها وحسب خطتها هي. بل افتقدت كل شروط وكل خطة وأصبحت مواقفها وخطواتها تتحدد على ضوء مواقف وخطوات الطرف الآخر. فكان أن استغل النظام الشلل السياسي الذي أصاب المقاومة ليعد لضرب ضربته وتعبئة القوى لها والقيام بحملة استنزاف لقوى المقاومة تمهيداً لدخول المعركة الفاصلة معها.

ومما فاقم الشلل السياسي عدم فهم المقاومة لطبيعة تناقضها مع النظام الأردني والعوامل التي تحكم هذا التناقض. فكان لا بد لعدم إدراك إبعاد وحدود العلاقة التصادمية بين المقاومة والنظام أن يجر المقاومة إلى ارتباك سياسي كامل، جعلها أعجز من أن تتخذ مواقف حاسمة في اللحظات والمراحل التي يكون فيها مصير المقاومة كله مرهوناً باتخاذ مواقف كهذه، كما جعلها تقع في فخ الاستجابة السلبية لمبادرات النظام بدل أن تأخذ هي زمام المبادرة بيدها.

لقد رفعت المقاومة منذ البداية شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية. وكان هذا الشعار صحيحاً تكتيكياً في المراحل الأولى للمقاومة حيث كان من الضروري أن تلجأ المقاومة إلى المناورة التكتيكية لفك قيود الحصار المفروض عليها وفتح منافذ حرية الحركة والعمل أمامها. ولكن اعتبار المقاومة لهذا الشعار شعاراً استراتيجياً، ساهم في طمس التناقض الفعلي بين المقاومة والأنظمة وخاصة النظام الأردني، ذلك التناقض الذي نشأ بمجرد وجود المقاومة واضطرارها إلى مشاركة النظام الأردني بعض سلطاته وجزءاً من سيادته، وبمجرد طموح المقاومة لأن تصبح حركة شعبية جماهيرية تتصاعد باستمرار لتصل إلى مرحلة الحرب الشعبية التي لا بد أن تهدد النظام الأردني وتوازن العلاقات الاستعمارية في المنطقة، وهو التوازن ذاته الذي يحد من فعالية الحركة الوطنية العربية ويلجم الأنظمة «المتقدمة».

ولما كان وعي تناقض ما شرط أساسي من شروط التصدي الناجح لحله، فإن غياب وعي المقاومة لماهية تناقضها مع النظام الأردني قد أدى إلى إفقادها القدرة على معالجة هذا التناقض. فقد كان موقف المقاومة، بقواها المهيمنة يقوم على فرضية أن

المقاومة يجب أن تسلك سلوكاً إيجابياً تجاه النظام، أي أنه يتعين على المقاومة أن تحدد مواقفها من النظام بين المرونة والاعتدال والشدة والتطرف تبعاً لمواقف النظام منها بين مساندته لها أو تغاضيه عنها أو وقوفه في وجهها. ولكن هذا الموقف الإيجابي تجاه النظام لم يكن في الحقيقة غير موقف سلبي من المقاومة تجاه ذاتها، فقد كانت المقاومة تنتظر مبادرات النظام لترد عليها، مما حال دونها ودون ضبط تناقضها مع النظام بحيث تتعايش معه، أو بالأحرى تجبره على التعايش، طالما كان ذلك ممكناً وفي مصلحة المقاومة. وبحيث تأخذ المبادرة لنفسها عندما ينفجر الصراع.

أخطر من ذلك أن المقاومة لم تدرك حقاً حتمية انفجار الصراع، حتى عندما أصبح هذا الانفجار وشيكاً وبادياً للعيان، فقد تصرفت المقاومة وكأنها تستطيع أن تتجنب الصدام بوسيلة ما. فكان أن بدأت تتحدث تارة عن «طرف ثالث» خفي يثير المشاكل ويوقع ما بين المقاومة والنظام، وتتحدث طوراً عن «بعض العناصر العميلة التي أدخلت في ذهن الملك زوراً وبهتاناً» أن حركة المقاومة تهدف إلى قلب نظام الحكم في حين أن هدف المقاومة هو تحرير فلسطين أولاً وأخيراً وليس قلب نظام الحكم. لتنتقل بعد ذلك، بل وأثناء ذلك، إلى تصعيد الحملة الإعلامية ضد النظام وحشد القوى داخل المدن أملاً في ردع النظام وإجباره على التراجع عن الصدام الذي بدا واضحاً أنه يعد له الخطط ويهيئ له القوى.

المأزق السياسي يولد مأزقاً عسكرياً

وكان من الطبيعي أن يعكس ذلك نفسه على الصعيد العسكري، فأخذت المقاومة موقفاً دفاعياً محضاً وأخذت تنتظر خطوات النظام لتقوم بالرد عليها، ولم تلجأ إلى المبادرة عسكرياً حتى في الحالات التي تيقنت فيها من أن الجيش سيضرب بالتأكيد، ففي الزرقاء مثلاً حصلت قيادة المقاومة ليلة ٩/١٦ على معلومات مؤكدة بأن الجيش سيتحرك لاحتلال المدينة في صباح اليوم التالي، وكانت هذه المعلومات دقيقة إلى حد أنها عينت توقيت بدء الهجوم. وعندئذ رأت قيادة الزرقاء أن عليها أن تبادر إلى ضرب تجمعات قوات النظام وآلياته قبل أن تتحرك هذه القوات وتنتشر. وجرى اتصال بين قيادة الزرقاء والقيادة العامة للمقاومة في عمان، فكان رد القيادة العامة: «انضبطوا، لا تبدأوا الهجوم وكونوا على حذر».

يوضح هذا المثال أن المقاومة قبعت تنتظر أن يضربها النظام، لتعمد هي إلى الرد عليه بعد أن يكون قد ضمن عنصر المبادرة النشطة إلى جانبه، أكثر من ذلك لم تستطع المقاومة بعد أن بدأت المعارك، أن تنتزع زمام المبادرة العسكرية من النظام وقواته، واعتمدت مبدأ الدفاع الثابت مما أعطى القوات المهاجمة حيزاً كبيراً من حرية الحركة.

وهذا لا يستثنى بالطبع قيام المقاومة ببعض الهجمات المحدودة وتسيير بعض الدوريات القتالية، ولكن هذه كانت متفرقة هنا وهناك وقليلة العدد، ولذا فهي لا تؤثر على الصورة العامة التي ظلت كما كانت منذ بدء المعارك: هجوم وحرية حركة ومبادرة من جانب السلطة ودفاع ثابت وفقدان للمرونة والمناورة والمبادرة من جانب المقاومة.

ويتضح لنا المأزق الذي وضعت المقاومة نفسها فيه أكثر فأكثر، عندما نعلم أنه لم يكن لدى المقاومة حتى خطة دفاع، بل كان كل ما لديها خطة أمن فقط، والفارق ما بين الخطتين كبير، ولتقريب الفارق بينهما إلى الأذهان نقول أنه لو افترضنا أننا سنضع خطة دفاع عن بيت ما فإن ذلك يعني تحصين المنافذ وحفر الخنادق والاستحكامات وتسيير الدوريات حول البيت، أما خطة الأمن فتعني إغلاق الأبواب والنوافذ فحسب. واقتصار الخطة التي وضعتها المقاومة على الأمن يعني أنه في الوقت الذي كدست فيه المقاومة قواها في المدن وخاصة عمان، لم تضع من الخطط ما يكفل قيام هذه القوى بدور فعال لا على أساس دفاعي ولا على أساس هجومي. من هنا كان تكديس قوى المقاومة في المدن نقلاً للصراع بين المقاومة والنظام إلى مستوى مرتفع من الحدة، دون أن يحمل التكديس في طياته استعداداً لمجابهة نتائج احتداد الصراع وبالتالي انفجاره. لقد قصد بتكديس القوى ردع النظام عن القيام بحملة التصفية التي كان يستعد لها، ولكن حتى تحدث خطوة كهذه، الأثر الذي تتوخاه، ينبغي أن يكون توازن القوى راجحاً بصورة حاسمة إلى جانب الفريق الأول الذي يريد أن يمارس الردع أو مستقراً بحيث تتهدد المجابهة الفريقين الأول والثاني بالخطر، وعندئذ يكون إبداء الفريق الأول لتصميمه على المقاومة، وجعل الصدام شاملاً، رادعاً كافياً للفريق الثاني. أما في الحالة التي نحن بصددها فإن تكديس المقاومة لقواها، في ظل توازن للقوى يميل لمصلحة النظام، مثّل طعماً شجع النظام على بدء المجابهة، وفي الوقت ذاته حد من قدرة المقاومة على المناورة وسرعة الحركة.

كان افتقار المقاومة لخطة هجومية أو حتى دفاعية، يعني أن تقاتل المقاومة قتالاً عشوائياً إلى حد بعيد، وهكذا كان(!) فقد قاتلت قوات المقاومة بشكل عام قتال أفراد أو قتال مجموعات منفصلة لا يربط بينها رابط كغرف العمليات الفرعية المرتبطة بدورها بغرف عمليات رئيسية، وفي حال وجود غرف عمليات كهذه فإن تأثيرها كان محدوداً جداً، إذ أنها لم تستطع السيطرة على القوات وتوجيهها لفقدان وسائل الاتصال المنظمة والمنتظمة من جهة، ولتعدد فصائل المقاومة من جهة أخرى.

وعلى أية حال لم يكن بإمكان غرف العمليات أن تفعل الشيء الكثير، حتى لو توفرت وحدة فصائل المقاومة وتوافرت وسائل الاتصال الفعالة، إذ أن غياب الخطة

الشاملة والخطط الفرعية أدى بالمقاومة تلقائياً إلى تبني نهج كانت قد طورته عفوياً خلال معاركها الماضية مع النظام، هذا النهج يقوم على تقسيم المدينة الواحدة إلى قطاعات والقطاعات إلى محاور يقوم بالدفاع عن كل محور منها مجموعات من منظمة أو أكثر. وبديهي أن تنظيماً كهذا يفتقر إلى المرونة التكتيكية، مما جعل خطوط الدفاع المحورية تتفتت تحت وطأة الصدام ليصبح القتال قتال أفراد أو مجموعات منفصلة.

وهناك عامل آخر ربما كان له أثره في جعل المقاومة تلجأ عفوياً إلى قتال المجموعات الصغيرة، هو نمط التدريب القتالي الذي كان يخضع له المقاتلون والذي يقوم على استخدام مجموعات صغيرة تنفذ عمليات محدودة ومحددة بدقة بعد أن يتم استطلاعها استطلاعاً كثيفاً ودقيقاً. ولكن إذا كان هذا الافتراض صحيحاً فإنه يعني أن المقاومة وضعت نفسها في ظروف لم يكن أمامها فيها سوى أن تلجأ إلى نمط من القتال ليس مناسباً لهذه الظروف ذاتها.

الثغرات البنيوية والممارسة العسكرية

لا شك في أن الثغرات البنيوية والتكوينية لحركة المقاومة عكست نفسها على ممارسة المقاومة القتالية خلال صراع أيلول (سبتمبر) وهذا أمر طبيعي فالصراع المسلح، بوصفه أعلى درجة من الحدة يمكن أن يبلغها تناقض ما، يكشف على أكمل صورة كل عيوب المؤسسات المختلفة ومثالبها:

أ) **تفتت قوى المقاومة:** لعل أفدح العيوب التي عرتها معارك أيلول تعرية كاملة هو تفتت قوى المقاومة والافتقار إلى وحدة القيادة وكان لهذا الأمر نتائجه المأسوية التي ساهمت إلى حد بعيد في تقرير نتيجة الصراع وربما سلفاً. فقد كانت المقاومة تخرج أثر كل أزمة بصيغة «توحيدية» تتقدم على سابقتها. ولكن هذه الصيغ جميعاً كانت تقتصر على التنسيق السياسي بين المنظمات على مستوى القمة والكوادر القيادية، ولم تتخذ ذلك لتحقيق وحدة فعلية، بل لعلها لم تكن حتى تطمع لذلك، وكانت آخر الصيغ التي توصلت إليها المقاومة هي صيغة «اللجنة المركزية لحركة المقاومة» واللجان المركزية في المدن والمناطق المختلفة (اللجنة المركزية لمدينة الزرقاء، اللجنة المركزية لمدينة إربد الخ..). ولكن هذه الصيغة لم تكن قادرة على ضبط الأمور حتى في أوقات الهدوء النسبي فكيف يمكن لها أن تفعل وقت الصراع الساخن العاصف.

ويعود ذلك إلى أن هذه اللجان لم تكن تمارس سلطات قيادية فعلاً، فلم يكن هناك تسلسل قيادي يضمن لهذه اللجان أن تراقب تنفيذ قراراتها وتعليماتها أو يمكنها من معاينة الواقع الموضوعي على أرض الواقع ذاتها لتستطيع اتخاذ قراراتها وضبط خطاها على أساس التقارير والمعلومات التي يتقدم بها ممثلو كل منظمة، ولم تكن تملك من الوسائل ما

يمكنها من تدقيق هذه التقارير والمعلومات. كما أن هذه اللجان كانت تعهد بتنفيذ قراراتها إلى كل التنظيمات عبر ممثلي هذه التنظيمات في اللجنة، ولم تكن تملك مراقبة تنفيذ القرارات، وأحكامها عبر التفاعل مع الممارسة الواقعية، وباختصار لم يكن لهذه اللجان وجود مستقل، نسبياً بالطبع، عن المنظمات المختلفة حتى تستطيع القيام بأعمال التدقيق والمحاسبة والمراقبة.

وقد أدى ذلك عملياً إلى إصابة المقاومة بمرض تضخيم قواها الذاتية بصورة مبالغة جداً. ذلك إن العلاقات التنافسية كانت تحكم فصائل المقاومة، وكانت كل فصيلة من الفصائل تعرف حق المعرفة أن وزنها السياسي مرتبط مباشرة بوزنها العسكري والبشري وقدرتها التعبوية. ومن هنا كانت كل المنظمات تميل إلى المبالغة في تقاريرها عن موجوداتها من الكوادر والأسلحة إلى اللجان المختلفة فتكون النتيجة أن يضخم كل تنظيم قواه الذاتية ليصبح مجموع القوى مضخماً بصورة مضاعفة.

كما كان للتعدد آثاره الضارة على المواقف السياسية للمقاومة. فلم يكن الكثير من مواقف المنظمات المختلفة يتقرر على أساس التحديد الدقيق للأهداف والدراسة الواقعية للإمكانات، بل كان يتحدد انطلاقاً من موقف التنافس بين المنظمات المختلفة ومحاولة كل منها سحب الأرض تحت أقدام المنظمات الأخرى إن صح التعبير. وإذا كان من الطبيعي أن يكون موقف المنظمة الثورية وسلوكها انعكاساً نسبياً أكثر تقدماً للتيارات الثورية السائدة في وسط الجماهير، إلا أن هذا الموقف وهذا السلوك ينبغي أن لا يكون انعكاساً مباشراً للمزاج الجماهيري ومتطابقين معه، بل يتعين على موقف المنظمة الثورية أن يحتفظ لنفسه بحيز من الاستقلال النسبي عن مزاج الجماهير وأن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى غير هذا المزاج على رأسها بالطبع الدراسة الواقعية الجادة لموازين القوى وعلاقة القوى بعضها ببعض وعلاقتها بالوضع الموضوعي الراهن وباحتمالات النمو الثوري. تلك الدراسة التي يشبهها البعض بحساب الرياضيات المعقدة. لكن تنافس المنظمات فيما بينها أدى بكل منها إلى محاولة كسب الجماهير إلى صفها، مما كان يعني في كثير من الأحيان اتخاذ المنظمات لمواقف تتطابق مع المزاج الجماهيري وبالتالي فقدان المنظمات لاستقلالها النسبي عن الجماهير. وفي أحيان عديدة النزول بالمنظمات الثورية إلى مستوى وعي أكثر قطاعات الجماهير تخلفاً. ومن ناحية أخرى، لم يكن الموقف العام للمقاومة يتحدد على الدوام طبقاً لموقف القوى الأكثر فعالية والأكبر حجماً أي القوى المهيمنة، ففي أحيان عدة كان هذا الموقف يتحدد طبقاً لرغبات أو مواقف القوى الصغيرة وحتى الهامشية التي كانت تجر القوى المهيمنة إلى مواقفها هي بفعل عوامل التنافس، وكان هذا يعني أن تكون المقاومة محكومة لأضعف حلقاتها وأكثرها هشاشة، ومن هنا كان سلوك المقاومة في أحيان عديدة يأخذ الطابع التالي: المقاومة محكومة بحلقاتها الأضعف، والحلقات الأضعف تهبط إلى مستوى أكثر

القطاعات الجماهيرية تخلفاً، فتكون المقاومة بذلك قد فقدت بمجموعها استقلالها النسبي عن الجماهير وانزلقت إلى تمثيل مزاج القطاعات الجماهيرية المتخلفة.

لا شك في أن أحداث أيلول (سبتمبر) قد جعلت حل مشكلة التعدد الفلسطيني أكثر إلحاحاً ومباشرة، فأصبحت هذه المشكلة تحتل مركز الصدارة في اهتمامات وهموم القوى الوطنية جميعها. ولكن هذه المشكلة رهن بفهم عوامل نشوئها والعقبات التي تقف في طريق حلها. ولا يشكل التفسير السائد في أوساط المقاومة لهذه الظاهرة فهماً كاملاً لها، فهذا التفسير يذهب إلى أن التعدد يعود إلى محاولة الأنظمة العربية المختلفة احتواء المقاومة بما يناسب مصالحها، غير أن هذا «التفسير» لا يشكل فهما للظاهرة لأنه بالضبط لا يتعدى طرح المسألة، فالمسألة هي ما الذي يسمح للأنظمة أن تنجح في إنشاء منظمات تابعة لها. ولا يمكن بالطبع وضع المسألة في إطارها الصحيح بمعزل عن الأثر الذي يتركه تشتت الشعب الفلسطيني. ذلك أن افتقاد الشعب الفلسطيني لبنى اجتماعية متماسكة مستقلة وتوزعه في المنطقة العربية واندماج قطاعات منه اندماجاً نسبياً بالبنى الاجتماعية في الأقطار العربية «المضيفة» جعل الشعب الفلسطيني عرضة للتأثر الحساس بالتيارات الإيديولوجية السائدة في المنطقة العربية، ومن هنا أصبحت المقاومة ممراً لامتداد التوازنات العربية بمجموعها: أنظمة وقوى سياسية وتيارات أيديولوجية وفكرية.

ولم تكن الأنظمة العربية تستطيع إنشاء منظمات تابعة لها لولا وجود نفوذ سياسي لها في الأوساط الفلسطينية ناجم عن هذا العامل بالذات، ولذا فإن المساعدة المالية التي تمد هذه الأنظمة بها المنظمات التابعة لها لا تشكل سوى عامل ثانوي من العوامل التي تشد وثاق هذه المنظمات بالأنظمة. ولا يعني كون الوضع الفلسطيني بمجمله حساساً تجاه التأثيرات الأيديولوجية العربية أن منظمات المقاومة انعكاس مباشر أو امتداد مباشر للقوى السياسية والطبقية العربية. فالواقع أن منظمات المقاومة قامت في الأساس لتعكس الاتجاهات الأيديولوجية العربية التي تجد استجابة لها في تشتت الشعب الفلسطيني واندماجه النسبي في البنى الاجتماعية العربية، ولكن المنظمات في الوقت ذاته جاءت لتسحب هذه الاتجاهات الأيديولوجية على الوضع الفلسطيني الخاص ولتطوع هذه الاتجاهات لأسلوب الكفاح المسلح ومتطلباته، ومن هنا طورت المقاومة استقلالاً نسبياً عن أصولها العربية الطبقية والسياسية والأيديولوجية. ولم يكن هذا الاستقلال النسبي ممكنا لولا عاملين: أولهما أن اندماج الشعب الفلسطيني بالبنى الاجتماعية العربية نسبي، وثانيهما أن الصراع الاجتماعي والدور الطبقي الذي تلعبه القوى العربية لا يعني للفلسطينيين الشيء الكثير إلا بالعلاقة مع المسألة الوطنية العامة، التي تشكل القضية الفلسطينية نقطة تكثفها واحتدادها. ومع نمو المقاومة، اكتسبت منظماتها آلية خاصة بها

وارتباطاً محدداً بالهدف الذي وضعته نصب عينيها والذي يشكل في الحقيقة مبرر وجودها، ألا وهو تحرير فلسطين بالعنف الثوري المسلح، مما جعل استقلال المقاومة النسبي يزداد شيئاً ما، وإن ظلت المنظمات المختلفة تشكل على الصعيد الأيديولوجي انعكاساً للقوى السياسية والطبقية العربية.

ولعل من المفيد هنا أن نلاحظ أن معظم القوى السياسية العربية ممثلة في المقاومة على الصعيد الأيديولوجي. فهناك من يمثل حركة القوميين العرب وهناك من يمثل البعث بشقيه (سوريا والعراق)، وهناك من يمثل اليسار الجديد، وهناك من يمثل الناصرية وهناك من يمثل الأحزاب الشيوعية العربية، وكل منظمة في الساحة الفلسطينية تعكس وضع وقوة وقدرات القوة العربية التي تمثلها. فمثلاً نجد أن اليسار الفلسطيني الجديد يعكس ضعف اليسار العربي الجديد الذي لا يزال في بداياته التكوينية الأولى كما يعكس السمة الطفولية اليسارية التي لا تزال تلازم هذا اليسار. ومن ناحية أخرى نجد أن الناصرية كملامح أيديولوجية تحتل موقعاً مهيمناً في المقاومة وتتدرج تحتها أكثر من منظمة. وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا أن هذا الموقع المهيمن تعبير عن سيادة التيار الأيديولوجي الناصري في المنطقة. ومنظمات المقاومة التي تمثل التيار الناصري ليست مرتبطة بالضرورة بالنظام الناصري، ولكنها تحمل السمات الأيديولوجية للناصرية من تبني نظريات التعايش الطبقي، ومعاداة الإمبريالية دون دفع هذه المعاداة للوصول إلى نتائجها المنطقية، والدخول في لعبة التعايش العربي، واللجوء إلى المنهج البراجماتي في النظرية والممارسة.

ولكن إذا كان تشتت قوى المقاومة ناجماً عن وضع موضوعي محدد، فإن ذلك بحد ذاته لا يستثني إمكانية قيام جبهة وطنية واسعة تضم قوى المقاومة جميعاً. غير أن لفشل المقاومة في الوصول إلى هذه الجبهة أسبابه الخاصة. فجبهة كهذه لا تقوم إلا إذا كان لها محور صلب يستطيع إخضاع القوى الأخرى لسياسته وبرنامجه إلى حد ما، وبكلمات أخرى يستطيع النهوض بأعباء قيادة الجبهة ويخلق بقوته الذاتية وسياساته والتفاف الجماهير حوله وضعاً لا تستطيع القوى الأخرى معه إلا الانصياع للحد الأدنى من البرنامج المشترك بين هذه القوى جميعاً. وهذا بالضبط ما يقصده هوشي منه حينما يقول «لا يستطيع الحزب أن يطلب الاعتراف له بالقيادة (كشرط للدخول في التحالف الوطني). وعليه بدلاً من ذلك أن يكون العضو الذي يقدم أعظم التضحيات ويثبت بالعمل لا بالكلام أنه أكثر الأعضاء نشاطاً وإخلاصاً. وفقط حين يتثبت أثناء الصراع اليومي مدى صحة سياسات الحزب وكفاءته القيادية فإنها ستفوضه مركز القيادة»[١].

(١) هوشي منه- المختارات- الجزء الأول- ترجمة ونشر دار الطليعة، ص ١٧.

أما في الحالة الفلسطينية فلم تستطع فتح، وهي القوة الأكبر أن تفرض سيطرتها وهيمنتها بصورة كاملة. فذلك يرتبط في النهاية بتوازنات الوضع العربي. فلم يكن بمقدور فتح أن تقف موقفاً سياسياً حازماً من كثير من القوى الأخرى، لأن ذلك يعني الاصطدام بالأنظمة العربية التي تقف خلف هذه القوى، فكان أن عمدت فتح انطلاقاً من استرضائها للأنظمة إلى استرضاء هذه القوى، مما حال بين فتح وبين فرض هيمنتها وسيطرتها. أضف إلى ذلك أن الظروف الموضوعية ذاتها كانت تسمح للمنظمات الصغيرة والهامشية بالبقاء على قيد الحياة والحصول على قسط من التأييد الجماهيري يتيح لها البقاء، في الوقت الذي لم تكن هذه الظروف تسمح للقوة الأكبر بتمييز نفسها تمييزاً صارخاً على مستوى الفعالية. ذلك أن المقاومة مرتبطة في أذهان الجماهير بالعمل العسكري المسلح ضد العدو الصهيوني، لكن ظروف العمل العسكري (القيام بالعمليات من خارج الأرض العربية المحتلة، الحاجز الجغرافي: النهر، وجود حاجز بشري من سكان الأرض العربية المحتلة يفصل بين المقاومة ومعقل القوة الإسرائيلية، وما ذلك إلا لأن المقاومة لظروف متعددة لم تستطع تعبئة سكان الأراضي المحتلة) قد وضعت له سقفاً لا يستطيع أن يتجاوزه بالمراكمة الكمية للقوى، مما جعل العمل العسكري يقتصر على نوع معين من العمليات يتمثل أساساً في عمليات الإغارة والكمائن عبر النهر. وكان بمقدور المنظمات الصغيرة والكبيرة على حد سواء القيام بهذا النوع من العمليات، في الوقت الذي لم تكن الظروف الموضوعية تتيح للمنظمات الكبيرة مجالاً للقيام بعمليات من نوع مختلف أكثر فعالية.

غير أن أحداث أيلول (سبتمبر) وما تلاها لم تطرح المشكلة بحدة وتضع مسألة حلها على رأس جدول الأعمال فحسب، بل زادتها تعقيداً أيضاً. ذلك أنه إذا كان انجاز استقلال المقاومة عن الأنظمة العربية شرطاً أساسياً من شروط التصدي الناجح لحل مشكلة التعدد، فإن فترة ما بعد أيلول (سبتمبر) شهدت فقدان المقاومة لجزء من حيز استقلالها عن الأنظمة. فقد حاولت بعض المنظمات، وعلى رأسها فتح، استغلال التعارض القائم بين موقف النظام الأردني وموقف دول الاتحاد الرباعي[1] من المقاومة. ففي الوقت الذي يحاول فيه النظام الأردني اجتثاث المقاومة نهائياً ليتخلص من آخر آثار السلطة المزدوجة وليصبح «الممثل» الوحيد للفلسطينيين في أية تسوية سياسية قادمة وبذلك ينهي تماماً إمكانية خسارته للضفة الغربية كلها أو جلها في أي تغيير يحدث على خارطة المنطقة، ترى دول الاتحاد الرباعي ضرورة استمرار المقاومة للقيام بمهام، مرحلية على الأقل، تندرج تحت محاولات الضغط على إسرائيل للرضوخ للتسوية السلمية. وقد تجلت محاولة أطراف المقاومة هذه

(١) مصر، سوريا، ليبيا والسودان.

استغلال هذا التناقض في الجهود المبذولة لتقريب الشقة بين موقف المقاومة وموقف دول الاتحاد الرباعي بالقول أنه ليس هناك تناقض جذري بين خط المقاومة القائل بتحرير فلسطين كاملة وخط دول الاتحاد الرباعي الذي يرمي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وبالمقابل تحاول بعض المنظمات الأخرى التقارب مع المحور العربي الآخر: العراق والجزائر في محاولة للتصدي لتقارب المنظمات الأولى مع دول الاتحاد الرباعي. ولا مناص من أن يؤدي ذلك إلى خسارة المقاومة لحيز من استقلالها، فهو للمرة الأولى يربط منظمات لم تربط من قبل بأنظمة عربية بعينها، ويربط منظمات أخرى بأنظمة عربية معينة في حين أنها كانت سابقاً تقيم علاقات مع الأنظمة العربية جميعاً مما كان يمنحها مجالاً للمناورة وبالتالي حيزاً من الاستقلال. من جهة أخرى يهدد هذا الاستقطاب بزيادة تفتت قوى المقاومة، لأنه إذا كانت المقاومة قبل أيلول (سبتمبر) حصيلة لتوازنات الوضع العربي، فإنها ستصبح، إذا أخذت عملية الاستقطاب مداها، امتداداً مباشراً للمحاور العربية فتدخل بذلك لعبة الصراعات والنزاعات العربية.

انطلاقاً من هذا التشخيص لمشكلة تفتت قوى المقاومة يمكن القول إن حل هذه المشكلة رهن بتوفر عوامل معينة. على رأسها استقلال المقاومة عن الأنظمة العربية دون أن يعني ذلك بالطبع الانقطاع عن الجماهير العربية ودون التأكيد المسبق على عدم جواز أي تعامل مع الأنظمة وأي استغلال لتناقضاتها ورفض إمكانية القيام بأي مساومة معها مهما كانت. ومن بين هذه العوامل التوصل إلى اتفاق محدد على برنامج عمل سياسي يشكل برنامج الحد الأدنى الذي يمكن الاتفاق عليه. لكن صياغة مثل هذا البرنامج مرهونة بدورها برسم استراتيجية صحيحة لا يمكن إلا أن تقوم على تكامل النضالين الفلسطيني والعربي.

ب) مسألة تنظيم الميليشيا وإعدادها: لقد قامت قوات الميليشيا خلال أحداث أيلول (سبتمبر) بدور بطولي عظيم، فقدمت أروع التضحيات وأكثرها جسامة وخاضت أعنف المعارك وأقساها فضربت بذلك مثلاً ناصعاً على صلابة الجماهير وعبقريتها. ولكن ذلك كله لم يخف بعض العيوب التي اكتنفت تركيب الميليشيا وتدريبها. فقد بان واضحاً أن إعداد الميليشيا غير كاف إطلاقاً. فهناك أنواع من الأسلحة، وعلى الأخص الأسلحة الفردية المضادة للدرع، لم تتمكن الميليشيا من استخدامها استخداماً جيداً لنقص التدريب. كما أن تدريب الميليشيا لم يكن بشكل عام يختلف اختلافاً كبيراً عن تدريب المقاتلين في نوعيته وإن كان أقل حنكة وأكثر بدائية، ومن هنا لم تكن الميليشيا مدربة تدريباً جيداً على استخدام الساتر (إطلاق النار والإصابة الجيدة من وراء الحواجز، قواعد حماية الظهر

الخ..) وعلى قواعد حرب الشوارع. ولم تكن قوات السلطة مدربة هي الأخرى على حرب الشوارع، ولكن كان لها من الإمكانيات المادية ما يسمح لها بالتغلب على هذه العقبة. فاستخدمت أسلوب غزارة النيران والاقتحام بالمدرعات وقصف المناطق قصفاً غزيراً قبل القيام باقتحامها وتطهيرها.

لم يكن هذا النقص في أعداد الميليشيا وتهيئتها أمراً لا علاقة له بالنهج السياسي للمقاومة، بل كانت نتيجة مباشرة لهذا النهج، فقد كانت المقاومة تركز جهودها على بناء قوى مقاتلة متفرغة ومحترفة إلى هذا الحد أو ذاك.. ويعود ذلك من جهة إلى سيادة النزعة العسكرية في صفوف المقاومة. ومن جهة أخرى إلى عدم فهم الدور الذي تلعبه المنظمات الجماهيرية المسلحة المتطوعة في حماية ظهر العصابات وفي كونها احتياطياً تستمد منه العصابات قواها باستمرار. وهذا ما أكده منظرو وممارسو حرب العصابات كافة. كما يعود من جهة ثالثة إلى عدم إدراك حتمية انفجار العلاقة الصراعية بين المقاومة والنظام الأردني في وقت مبكر. لكن الصدامات المتتالية بين المقاومة والنظام أجبرت المقاومة بغير كبير حماسة أحياناً على البدء في تنظيم الميليشيا وتدريبها وتسليحها. فبذلت في ذلك جهدا واضحاً قبيل وبعد أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠. ولكن الفترة ما بين حزيران وأيلول (سبتمبر) كانت أقصر من أن تكون كافية لإتمام إعداد وتنظيم قوات الميليشيا فظلت هذه القوات ضعيفة التركيب حديثة التكوين بدائية التدريب. كما أن هذه الفترة كانت مليئة بالصدامات بين المقاومة والنظام، فلم يكن يمضى أسبوع واحد دون صدامات فعلية أو دون أن تلوح نذر الصدام في الأفق، وعلى الرغم من أن ذلك أعطى مجالاً لتصليب الميليشيا بالنار وتعميدها بالبارود، إلا أنه لم يفسح مجالاً كافياً لتنظيمها وتدريبها بصورة عقلانية. كذلك ظلت قوات الميليشيا تعاني ككل المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها المقاومة من نزعة عسكرية مسيطرة مع كل ما يلزم هذه النزعة من تحجر وتصلب وافتقار إلى المرونة وكبت المبادرات والمبادهات وتنمية للشخصيات القيادية للأعضاء. وبالطبع لم تفشل هذه العيوب في أن تكشف عن نفسها بشكل جلي واضح خلال معارك أيلول (سبتمبر) فكثيراً ما أدى عجز مجموعات الميليشيا عن اتخاذ قرارات حاسمة سريعة مبادرة، حين تكون هذه القرارات ضرورة حيوية ملحة إلى خسارة الكثير من المواقع.

ج) المقاومة والجماهير شرق- الأردنية: أوضحت أحداث أيلول (سبتمبر) بما لا يقبل الشك أن النظام الأردني استطاع أن يحدث انقساماً عامودياً بين الشعبين الشقيقين: الفلسطيني والأردني. وإذا كنا قد بينا[١] الخطوط والاتجاهات الرئيسية التي سار عليها

(١) في القسم الثاني من كتاب «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني». مصدر سبق ذكره.

النظام في مخططه لتعبئة أبناء شرق الأردن ضد المقاومة الفلسطينية وأوضحنا طبيعة التركيب الاقتصادي- الاجتماعي الذي مكّن النظام من النجاح في مخططه وبلوغ مقاصده، فإن ذلك لا يعفينا من تفحص علاقة المقاومة مع الجماهير شرق – الأردنية.

لقد كانت الجماهير شرق- الأردنية في المراحل الأولى من عمر العمل الفدائي متعاطفة معها، ولا عجب في ذلك فهو الذي أيقظ في الأمة العربية كلها الإحساس بالكرامة وهو الذي انتفض ليحمل السلاح ويذود عن الوطن وقت كانت الأنظمة العربية تجرجر أذيال الخيبة والهزيمة والجماهير العربية مذهولة تحت وطأة الدوار الذي أصابتها به الهزيمة. أما في أيلول (سبتمبر) فقد وقفت الجماهير شرق- الأردنية بشكل عام إلى جانب النظام وحملت السلاح ضد المقاومة، ولم يقسرها النظام على ذلك قسراً، فجماهير القرى التي شكلت فرق دفاعية ذاتية ونصبت الكمائن وقطعت محاور الطرق ضمن المهمات التي أوكلها لها «الجيش الشعبي» أوضحت بما لا يطاله لبس أو غموض إلى أي جانب تقف. وبين هذين الموقفين مسافة تتحمل المقاومة جزءاً من مسؤولية دفع الجماهير شرق- الأردنية باتجاه قطعها.

لم يكن التعاطف الذي كانت الجماهير شرق – الأردنية تبديه تجاه المقاومة في المراحل الأولى يعني أن هذه الجماهير كانت في صف المقاومة سياسياً ووعياً، فقد كان هذا التعاطف ابتدائياً لا يتعدى الشعور الوطني العام والحماسة المتذبذبة، ولا يقطع أواصر الخضوع للأيديولوجية المسيطرة، وسيطرة زعماء القبائل والعشائر والارتباط بالنظام ومؤسساته. وكان ينبغي العمل على تعميق هذا التعاطف ونقله من صعيد الإحساس العفوي إلى صعيد الوعي والفهم. خاصة وأن المقاومة ونتائجها لا تتفق مباشرة وفي خط مستقيم مع المصالح الآنية للجماهير شرق- الأردنية، فاستمرار المقاومة يتطلب تضحيات جمّة من جانب هذه الجماهير ويفرض عليها متطلبات قاسية ليس أقساها التقشف الاقتصادي، بل يمكن القول إن المقاومة تتناقض مع المصالح الآنية لهذه الجماهير فهو في النهاية يعني احتمال التعرض لغزو إسرائيلي وتقوض البنية الاقتصادية الأردنية المعتمدة على المساعدات الأجنبية. وقد رأت الجماهير الأردنية مثالاً على ما يمكن أن تتوقعه إذا استمر العمل العسكري للمقاومة ضد العدو الإسرائيلي، وذلك عندما أصبحت الغارات الجوية على منطقة الأغوار كثيفة ويومية بشكل-حرم سكان الأغوار من ممارسة أعمالهم واضطر بعضهم إلى النزوح. من هنا فإن نقل هذا التعاطف إلى صعيد الوعي ليس ممكناً بغير تبصير الجماهير بما سيحمله المستقبل لها من تحول جذري إذا ارتبطت بالمقاومة، أي بكشف الفجوة بين قصور الوضع الحالي وبين آفاق الوضع المقبل، وذلك لدفع الجماهير إلى الدفاع عن مصالحها المقبلة لا عن مصالحها الراهنة.

بدلاً من ذلك اندفعت بعض أطراف المقاومة، وعلى رأسها فتح، في محاولتها التأكيد على الشخصية الفلسطينية إلى حد جعل الجماهير شرق- الأردنية مستلبة من المقاومة. وقد أدى ذلك مقروناً بشعار عدم التدخل في الوضع الأردني إلى ممارسة على الصعيد الجماهيري خلقت انقطاعاً فلسطينياً أردنياً، ولعل أبرز مناحي هذه الممارسة خلق وتكوين منظمات جماهيرية فلسطينية بحتة كالنقابات والاتحادات العمالية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية. ولم يجر التنبه لخطر هذا المنحى بالذات إلا في وقت متأخر حين قرر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد استثنائياً في آب (أغسطس) ١٩٧٠ إلغاء الاتحادات والنقابات الفلسطينية الصرفة. ولقد خلقت هذه الممارسات من جانب المقاومة وضعين متجاورين (فلسطيني وأردني) على أرض واحدة ولكنهما في النهاية لا يلتقيان ولا يتمازجان ولا يتواصلان أو يتكاملان، بل العلاقة بينهما خارجية. وفي مقابل هذا الازدواج على الصعيد الجماهيري كان الازدواج على صعيد السلطة بين سلطة المقاومة وسلطة النظام، فكان لا بد لهذا الوضع من أن يجعل السلطة الفلسطينية ممثلة للجماهير الفلسطينية فحسب، كي تصبح السلطة الأردنية «ممثلة» للجماهير شرق- الأردنية، وإن كانت لا تمثلها فعلاً ومصلحة. وقد زاد الأمر سواء رفع بعض فصائل المقاومة (الجبهة الديمقراطية) لشعار «السلطة للمقاومة». ذلك أن طرح شعار سياسي يجب أن يكون قائماً على تحليل بنية مجتمع معين وتعيين التناقضات فيها وتحديد الحلقات الضعيفة التي يمكن للعمل الثوري أن يلعب دوراً في تفجيرها، وبدون ذلك يظل الشعار وسيلة «فضح»، يظل تأكيداً لفظياً غير سياسي، مما يؤدي بالعمل الثوري إلى نتائج لم يكن يتوخاها عند طرح الشعار لسياسي المعني. ومن الواضح أن هذا هو الحال مع شعار «السلطة للمقاومة»، فهذا الشعار الذي طرح قبيل أيلول (سبتمبر) غفل عن مدى العمق الذي وصلته عملية الانقسام الفلسطيني- الأردني، ومن هنا بدا هذا الشعار للجماهير شرق – الأردنية وكأنه محاولة من جانب المقاومة الفلسطينية، أي من جانب الفلسطينيين بشكل عام، للاستيلاء على السلطة السياسية وبالتالي جعل الجماهير شرق- الأردنية خاضعة لسلطة الفلسطينيين.

كان الانقطاع الفلسطيني- الأردني هو الثغرة التي نفذ منها النظام ليشهر على المقاومة سلاحاً حاداً هو سلاح الحرب الأهلية وليجعل المقاومة تدخل صراعاً لا تكون فيه خصماً للنظام فحسب، بل وخصماً للجماهير شرق- الأردنية أيضاً. ولقد كان يتوجب على المقاومة قبل أيلول (سبتمبر) أن تتحرك على طريق تمتين الوحدة الجماهيرية الفلسطينية – الأردنية، ذلك أنه إذا كان على المقاومة الفلسطينية أن تقيم إستراتيجيتها العامة على أساس تكامل النضالين الفلسطيني والعربي، فإن عليها أن تقيم إستراتيجيتها في الأردن

على أساس وحدة نضال الجماهير الفلسطينية والأردنية، وذلك للوضع الخاص للمقاومة الفلسطينية بالعلاقة مع الأردن. غير أن وحدة النضالين رهن بتبصير الجماهير الأردنية بمصالحها في المستقبل، وهذا ما لا يتم بإحداث نقلة في مستوى الوعي الجماهيري على المستوى الذهني فحسب، كما حاولت بعض منظمات المقاومة في الممارسة أن تفعل (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، بل يتم بخلق الظروف المادية التي من شأنها وحدها أن تشحذ وعي الجماهير. وهذه الظروف لا تخلقها الجماهير من تلقاء ذاتها، بل يتوجب على الطليعة الثورية أن تخلقها بمراقبة ودراسة الوضع وتطوره واستخلاص الإمكانات الكامنة فيه لدفعها باتجاه يناسب الهدف الثوري وفي الوقت ذاته تهيئة الجماهير لتقبل الظروف الجديدة عندما تنشأ. لقد كانت قدرة النظام الأردني على تعبئة الجماهير شرق- الأردنية مرتبطة بقدرته على استغلال واستثمار مصالح فعلية ثابتة في ارتباطها بالنظام أو في تناقضها مع المقاومة أو على الأقل تتناقض مع المقاومة على صعيد الإمكان المادي، ومن هنا لم يكن باستطاعة المقاومة ولا هي تستطيع في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة، التصدي للمشكلة إلا بتحريك وتعبئة مصالح القوى الجماهيرية شرق- الأردنية المنسجمة مع الثورة الفلسطينية إن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى المتوسط والمدى البعيد.

وهذا يتطلب بدوره دراسة جادة للواقع الأردني وللموقع الإنتاجي الذي تحتله الطبقات المختلفة وعلاقتها بالنظام. ولكن ذلك لا يؤدي بنا بالضرورة إلى التأكيد المسبق على ثورية العمال والفلاحين مثلاً كما تفعل بعض منظمات المقاومة (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، والاكتفاء بذلك التأكيد. ذلك أنه إذا كان للتأكيد على ثورية العمال في المجتمعات الصناعية والفلاحين في البلدان المتخلفة أي معنى فإن ذلك التأكيد يستمد صحته من كون هاتين الطبقتين تستمدان ثوريتهما من وضعهما في بنية المجتمع. فالطبقات لا تلعب دوراً ثورياً أو مضاداً للثورة لطبيعة أصيلة ثابتة كامنة فيها، بل طبقاً للموقع العياني الذي تحتله هذه الطبقة أو تلك ضمن بنية اجتماعية معقدة في مرحلة من مراحل تطورها. وهنا أهمية التحليل الاجتماعي الذي لا ينطلق من فرضيات مسبقة. فهو وحده الذي يسمح باكتشاف التناقضات التي يشكل تفجيرها في مجتمع محدد دفعاً للثورة ونهوضاً بها.

ولا شك في أن التحليل الاجتماعي يسمح أيضاً بتعيين القوى الأساسية للثورة الفلسطينية في النطاق الفلسطيني. ولكن ذلك لا يعني مرة أخرى الانطلاق من التأكيد المسبق على ثورية العمال والفلاحين أو اعتبار الفقر بمعناه الأخلاقي أساساً للثورية ومحكاً لها، كما أنه لا يعني أيضاً وبالضرورة الانطلاق من المسألة الاجتماعية، فالتناقضات الاجتماعية لا تملك قدرة تعبوية كبيرة، ذلك بسبب توزع الفلسطينيين في بنى

اجتماعية متعددة وعدم انتظامهم في بينة انتاجية موحدة تشكل مجتمعاً محدداً. وبالإضافة إلى ذلك فإن المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية ذات طابع وطني صارخ، وهي تملك قدرة هائلة على تعبئة وتحريك الجماهير الفلسطينية لا لما تطرحه من أبعاد طبقية، ولا لما يمكن أن تقدمه الثورة الفلسطينية من حلول لعمليات الاستغلال التي يرزح تحت وطأتها الكادحون الفلسطينيون، بل بالدرجة الأولى لما لها من مضامين وطنية عامة. ولكن ذلك كله لا يعني إنكار وجود الطبقات في النطاق الفلسطيني، بل يعني فقط التأكيد على ما يملكه الجانب الوطني الغالب من المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية من قدرات تعبوية على صعيد الجماهير الفلسطينية. وكذلك التأكيد على أن التحليل الاجتماعي يجب أن لا ينطلق من قسر بنية اجتماعية موحدة وهمية لا توجد إلا في أذهان البعض على الواقع الحي للشعب الفلسطيني. بل يجب أن ينطلق للكشف عن البنية الطبقية للفلسطينيين بالعلاقة مع البنى الاجتماعية العربية، وتحليل البنى الاجتماعية العربية التي يعمل الفلسطينيون من ضمنها بالتنسيق مع القوى الثورية العربية. ويصبح التحليل الاجتماعي للوضع الأردني بالتحديد أمراً حاسماً فعلاً، إذا تذكرنا أن تجربة المقاومة أثبتت أن قضية سلطة الحكم في الأردن تطرح نفسها على الثورة الفلسطينية بشكل مواز لقضية التحرير وأحياناً بشكل يتقدم عليها، وأن في الأردن أكبر تجمع فلسطيني وهذا التجمع يرتبط مع الأردنيين في بنية إنتاجية واحدة.

كل ذلك يؤدي بنا إلى النتيجة التالية: إن رسم إستراتيجية صحيحة وخط سياسي صحيح للمقاومة تجاه الوضع الأردني وبالتالي تجاه القضية الفلسطينية ذاتها رهن بالإجابة على أسئلة من نوع: ما هي القوى التي يعتمد عليها النظام؟ ما هي القوى التي يستطيع تعبئتها وتحريكها وعبر أية مصالح؟ ما هي القوى الجماهيرية الأردنية المنسجمة مع المقاومة الفلسطينية مصلحياً إن لم يكن على المستوى القريب فعلى المستوى المتوسط والبعيد؟ هل هناك إمكانية لربط المسألة الاجتماعية في الأردن بالمسألة الوطنية العامة، وما هي نقاط الانطلاق إلى ذلك؟ هل هناك تعارضات ما بين الفلسطينيين وشرق الأردنيين؟ ما هي هذه التعارضات إن وجدت؟ كيف يمكن ضبطها كي لا تتحول إلى تناقضات عدائية، ومن ثم كيف يمكن حلها؟ وواضح أن الإجابة على أسئلة من هذا النوع تفترض القيام بتحليل اجتماعي للوضع الأردني. وما دام رسم إستراتيجية صحيحة للمقاومة رهن بالإجابة على أسئلة كهذه، فإننا نستطيع القول أن التحليل الاجتماعي هو وحده الذي يسمح برسم إستراتيجية صحيحة.

ما بعد أيلول

لقد حسمت معارك أيلول (سبتمبر) ازدواج السلطة في الأردن لصالح النظام الأردني، وبعد ذلك جاءت حكومة وصفي التل لتقطف الثمار السياسية لانتصار النظام عسكرياً. فاندفعت على طريق افتعال الاشتباكات والمعارك الجزئية مع المقاومة لتعمد بعد كل معركة واشتباك إلى فرض شروط سياسية على المقاومة تؤدي إلى إخراجها من منطقة تلو الأخرى من المناطق الإستراتيجية ومدينة تلو الأخرى من المدن المكتظة بجماهير المقاومة، وأصبح واضحاً أن النظام الأردني يشن حرب استنزاف على قوى المقاومة تقوم على توجيه ضربات سريعة لا تفسح مجالاً للتدخل العربي أو تجعل تدخلاً من هذا النوع عديم الفعالية، لتجبر المقاومة بذلك على تقديم المزيد من التنازلات السياسية ولتحصر المقاومة في مواقع لا تستطيع منها جغرافياً وسياسياً التصدي لأي تحرك سياسي يقوم به النظام. فما هي العوامل التي سمحت للنظام أن ينفذ خطته هذه بنجاح إلى هذا الحد أو ذاك؟

لا يملك المراقب المتتبع لمجريات الصراع بين النظام الأردني والمقاومة بعد أيلول إلا أن يلاحظ التباين في الموقف الأردني والعربي من المقاومة. فبينما يستمر النظام الأردني في تنفيذ مخططه لتصفية المقاومة واجتثاث آثارها، تعمد الأنظمة العربية إلى الضغط على النظام الأردني، ضمن الحدود التي يسمح بها التوازن العربي، لمنع تصفية المقاومة تصفية شاملة. ويعود هذا التباين في الموقعين إلى شعور الأنظمة العربية بالحاجة إلى المقاومة في الفترة الراهنة بعد أن تبين أن احتمالات الحل السلمي أضأل وأبعد مما كان متوقعاً.

ولكن إذا كانت الأنظمة العربية تستطيع اتخاذ هذا الموقف لأن المقاومة بثقلها الأساسي ليست موجودة على أرضها وبالتالي لا تثير مشاكل مباشرة، فإن النظام الأردني لا يستطيع اتخاذ الموقف ذاته لأن مجرد وجود المقاومة على أرضه يشكل تهديداً له ومشاركة له في السلطة والسيادة. كذلك فإن احتمالات التسوية السياسية ذاتها التي تدفع بالأنظمة العربية إلى تفضيل بقاء المقاومة، تدفع بالنظام الأردني إلى محاولة القضاء عليها. ذلك أن بروز الفلسطينيين كقوة سياسية أجبر الأطراف المعنية على أخذهم بعين الاعتبار في حسابات التسوية السياسية. وأصبحت الأطراف العالمية والعربية تميل إلى الأخذ بالرأي القائل أن أية تسوية سياسية يراد لها البقاء والاستمرار يجب أن تحل مشكلة الفلسطينيين، ويجب أن يكون الفلسطينيون جزءاً منها. وقد أدى ذلك إلى إطلاق التلميحات وأحياناً التصريحات بوجوب إنشاء دولة للفلسطينيين وبدء محاولات جس النبض لاستمالة قوى فلسطينية من خارج المقاومة إلى مشاريع من هذا القبيل. كما جرت في بعض

الأحيان محاولات لاستكشاف حدود موقف أطراف المقاومة المختلفة من قيام دولة كهذه. وعلى الرغم من إعلان المقاومة لرفضها القاطع الصريح لمشاريع الدولة الفلسطينية، إلا أن مجرد تفكير بعض القوى العالمية والعربية في أمر كهذا، أثار حفيظة النظام الأردني الذي اعتبر ذلك بحق تهديداً لوجوده على أرض الضفتين أو على الأقل خسارته للضفة الغربية. خاصة وأن احتمالات وقوف بعض الدول الغربية وأمريكا بالتحديد إلى جانب مشاريع كهذه بدت كبيرة، مما كان يعني احتمال أن تعمد هذه الدول إلى التضحية بالنظام الأردني الحليف في سبيل تأمين تسوية سياسية دائمة وثابتة في الشرق الأوسط تضمن المصالح الإمبريالية على المدى البعيد.

من هنا لم يجد النظام الأردني أمامه سوى التصدي للمقاومة. ذلك أنه إذا كان ظهور المقاومة وتنامي قوتها وبروزها كممثلة للفلسطينيين هو الذي وضع النظام الأردني أمام الإشكال وهو الذي دفع إلى دخول الفلسطينيين كعنصر من عناصر الحسابات السياسية، فإن القضاء على المقاومة وعودة النظام الأردني «ممثلاً» للفلسطينيين كفيل بحل هذا الإشكال، وبإقناع القوى الغربية الحليفة بأن النظام الأردني حليف يمكن الاعتماد عليه. لكن التصدي للمقاومة يهدد النظام الأردني بعزلة على الصعيد العربي، ولم يكن النظام الأردني ليقامر بعلاقاته مع الأنظمة العربية الأخرى لولا أنه يستطيع أن يركن إلى الاعتماد على الدول الغربية ذاتها التي يود أن يبرهن لها على موثوقيته كحليف، فهذه الدول على أية حال لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي لترى النظام الأردني يتهاوى في وقت مبكر وقبل أن تتحول مصلحتها في سقوطه من صعيد الإمكان إلى صعيد الواقع الفعلي. كما أن النظام الأردني يعرف أن الأنظمة العربية لا تستطيع أن تذهب في ضغطها عليه إلى حدود بعيدة، فهذه الأنظمة لها مصلحة في بقاء النظام الأردني وبقائه شريكاً في الجري وراء التسوية السلمية، وهي كذلك لا تستطيع بفعل التوازنات العربية أن تتخذ منه موقفاً حاسماً فهو يستطيع استغلال لعبة التناقضات والمحاور العربية بما يضمن عدم عزلة كاملة وبما يضمن أن لا تقف الدول العربية «المتقدمة» موقفاً صلباً منه خاصة وأن هذه الدول تنتهج في المرحلة الراهنة سياسة التعايش مع المعسكر العربي الآخر وتجهد في الحفاظ على «وحدة الصف» العربي.

غير أن هذه التوازنات وعلاقات القوى جميعاً لا تسمح للنظام الأردني بالدخول دفعة واحدة في معركة شاملة مع المقاومة بهدف تصفيتها تصفية كاملة وبضربة واحدة، لأنه يخشى أن يدفع ذلك الجمهورية العربية المتحدة (مصر) إلى نسف التوازن العربي والسير باتجاه تسوية منفردة. ولو كان النظام الأردني يستطيع الوصول إلى تسوية منفردة مع إسرائيل لانقض على المقاومة بهدف تصفيتها دفعة واحدة، ولكنه يعلم أن إسرائيل

ليست مهتمة بتسوية منفردة مع الأردن، لأن ذلك لا يحل مشكلة «الأمن» الإسرائيلي الذي تمثل الجمهورية العربية المتحدة الخطر الرئيسي الذي يتهدده. ولكن هذا لا يمنع إسرائيل من التلويح بإمكان الدخول في تسوية منفردة مع الأردن، وذلك لإضعاف الموقف العربي، والنظام الأردني بدوره يستخدم هذا التلويح لإجبار الأنظمة العربية الأخرى على الإبقاء على علاقات حسنة معه، وهذا يعطيه بالتالي قدراً أكبر من حرية الحركة في مواجهة المقاومة.

في مواجهة مخطط النظام هذا، برزت في المقاومة نزعتان، أولاهما تعمد إلى التشديد المسبق والدائم على حتمية المواجهة بين المقاومة والنظام وبالتالي ضرورة تفجير الصراع مع النظام الآن وفوراً. ولكن إذا كان التشديد صحيحاً مبدئياً، وهو صحيح، فإنه لا يكفي وحده كي يرسم للمقاومة إطار وحدود ووجهة تحركها السياسي المطلوب خلال هذه المرحلة أو تلك. تماماً كما أن التشديد والتأكيد على التناقض بين رأس المال والعمل مثلاً لا يعني القيام بالثورة الاجتماعية الآن وفوراً ولا يكفي بحد ذاته لتحديد الخط السياسي لمنظمة ثورية. ومن هنا لا بد أن يتحدد خط المقاومة السياسي على أساس من إدراك شامل للظروف الداخلية والعربية والدولية وفهم لقوانين الصراع مع النظام وآليته وضوابطه.

وبالمقابل برزت نزعة أخرى تقوم على استخلاص بعض الدروس الخاطئة من أحداث أيلول (سبتمبر)، لتعمد اعتماداً عليها إلى القول بضرورة كف المقاومة عن التصدي للنظام و«استفزازه»، ولكن هذا القول يغفل عن أن العلاقة الصراعية بين المقاومة والنظام ليست مرهونة فحسب بالرغبات والمخططات الذاتية لحركة المقاومة، وأن هذه العلاقة قد تنفجر بصرف النظر عن هذه الرغبات والمخططات.

وليس وصول المقاومة إلى دروس خاطئة عبر تجربة أيلول أمراً مثيراً للدهشة، ذلك أنه عندما يقوم التاريخ بانعطاف مفاجئ قد تعجز حتى أكثر القيادات تقدماً ولمدة زمنية قد تطول أو تقصر عن استخلاص دروس هذا الانعطاف والتكيف مع الظروف الجديدة. غير أن تقصير هذه المدة مرتبط بفتح أبواب النقاش وطرح المسائل جميعها بوضوح وصراحة على أوسع نطاق. وهذا فحسب ما يدفعنا إلى مناقشة ما نعتقد أنه استخلاص خاطئ لدروس تجربة المقاومة.

المقاومة والدروس الخاطئة

لا شك أن الوصول إلى دروس صحيحة من تجربة أيلول (سبتمبر) يعتمد إلى حد بعيد على الوصول إلى تفسير صحيح لانفجار الصراع. ومن هنا فإن الغفلة عن حقيقة

التناقض بين المقاومة والنظام الأردني وعن العوامل التي أدت إلى انفجاره، لا بد وأن تؤدي إلى استنتاجات خاطئة لا مناص من أن تعكس نفسها على الممارسة. وأول هذه الاستنتاجات الخاطئة هو تفسير أحداث أيلول على أنها نتيجة مباشرة للموقف «المتطرف» الذي أخذته المقاومة تجاه النظام. ومن الواضح أن استنتاجاً كهذا لا يطمس حقيقة التناقض قبل أيلول (سبتمبر) فحسب بل وبعده أيضاً. وهذا لا يعني أن على المقاومة أن تتجنب محاكمة الشعارات والمواقف التي اتخذتها قبل أيلول، ولكنه يعني فحسب أن هذه المحاكمة يجب أن تجري ضمن إطار التحليل الشامل لمسيرة المقاومة وللتناقض بينها وبين النظام الأردني وعلاقاتها المحددة بالجماهير الفلسطينية والأردنية وعلاقاتها العربية والدولية. أما الحديث عن خطأ مواقف المقاومة وشعاراتها، خارج هذا الإطار وبمعزل عنه، فيؤدي إلى وهم أن الصراع انفجر نتيجة لهذه المواقف وأنه يمكن التعايش مع النظام دون عقبات إذا تخلت المقاومة عن «غلوائها». وبديهي أن وهماً كهذا يبرر الهرب من اتخاذ موقف سياسي واضح تجاه النظام، ويترك المبادرة كل المبادرة له، حاشراً المقاومة مرة أخرى في زاوية رد الفعل.

وكان من الطبيعي أن ينتهي هذا الموقف إلى المناداة بتراجع المقاومة وإلى تطبيق هذا التراجع في الممارسة. ونحن هنا لا ننفي جواز وضرورة التراجع أحياناً، فالعمل الثوري لا يسير في خط مستقيم صاعد أبداً، بل هو عرضة للانتكاسات والتراجعات والالتواءات، ولكن التراجع كي يصبح تراجعاً ثوريا يجب أن يكون تراجعاً منظماً أي تراجعاً تكتيكياً مترافقاً مع وضوح إستراتيجي قائم على فهم كامل لطبيعية القوى وعلاقاتها وطبيعة المرحلة، وفي ظل ترميم الثغرات البنيوية التي يعاني منها تركيب المقاومة وإعداد التنظيمات الجماهيرية والعسكرية على أسس وخطوط جديدة. كما يجب أن يترافق مع تعبئة جماهيرية واسعة تبين للجماهير أسباب التراجع وحدوده لئلا تصاب الجماهير بخيبة الأمل، بالإضافة إلى ضرورة تعبئة الجماهير بفهم صحيح للعدو وعدم إبهات صورته في ذهنها بالحديث عن النوايا الحسنة والطيبة للنظام أو إلقاء مسؤولية الاشتباكات والصدامات على أطراف في السلطة دون أخرى أو إلقائها على طرف ثالث خفي، كما يحدث أحياناً. إضافة إلى ذلك لا يتعارض التراجع مع تركيز القوى لشن هجوم سياسي على الخصم، وفي هذه الحالة يجب أن توضع حدود واضحة للتراجع والامتناع عن الاتيان بما من شأنه أن يفقد المقاومة نقاط الارتكاز التي تحتاجها حاجة ماسة في أي صدام جديد مع النظام. وفي الأخير ينبغي أن يندرج هذا كله تحت إطار العمل لإسقاط النظام على المدى المتوسط، كي يصبح بمقدور المقاومة الالتفات إلى العدو الرئيسي والتفرغ له، فلا شك في أن تقلص حجم العمليات الفدائية ضد العدو الإسرائيلي بعد معارك

أيلول (سبتمبر) وتدهور فعالية المقاومة، يثبت أن التصدي لمسألة السلطة في الأردن أمر مطروح موضوعياً على جدول أعمال المقاومة إذا أرادت أن تنتصر بل إذا أرادت أن تستمر وتعيش.

وإذا كانت أحداث أيلول قد أعادت إلى رأس قائمة الأولويات مسألة تكامل النضالين العربي والفلسطيني ووحدة النضال الفلسطيني والأردني، فإن بعض أطراف المقاومة اتخذ موقفاً يقوم على ضرورة الحفاظ على «النقاوة» الفلسطينية وعدم التدخل في الأوضاع الأردنية والابتعاد عن ملامسة الجماهير شرق- الأردنية. ويأخذ هذا المنطق مداه بتحميل المقاومة مسؤولية «استعداء» الجماهير شرق – الأردنية نتيجة للأخطاء المسلكية التي وقعت فيها المقاومة، ليستخلص من ذلك أن على المقاومة الابتعاد عن هذه الجماهير وحصر عملها في النطاق العسكري البحت وترك المدن والنزول إلى الأغوار. غير أن هذا المنطق لا يحل المشكلة، أو هو يحلها لغير صالح المقاومة، ذلك أن الإبقاء على الانقطاع الفلسطيني- الأردني، وهذا ما ينتهي إليه هذا المنطق، يبقي في يد النظام سلاحاً حاداً هو سلاح الحرب الأهلية، كما يترك للنظام مجالاً للسيادة المطلقة على مجال يخلو من تأثيرات المقاومة، هو مجال الجماهير شرق- الأردنية، فتصبح علاقتها به علاقة خارجية يستطيع النظام أن يحولها إلى علاقة خارجية عدائية بسهولة. وإذا كانت الأخطاء المسلكية قد ساهمت في ابتعاد الجماهير الأردنية عن المقاومة فإن ذلك يجب أن يجري تلافيه بوضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار الأخطاء المسلكية، وليس بالافتراض أن أخطاء كهذه ملازمة أبداً لكل عمل جماهيري ولا بدّ بالتالي من التنكر للعمل الجماهيري. ومن ناحية أخرى، إذا كانت منظمات المقاومة التي حاولت ربط النضال الوطني والنضال الاجتماعي قد فعلت ذلك بعيداً عن أي تحليل جدي لنمط الانتاج والقوى الاجتماعية في الأردن فانتهت أحياناً حتى إلى استعداء قطاعات من البورجوازية الصغيرة الأردنية والفلسطينية في المدن، كان يمكن كسبها، فإن ذلك لا يستتبع التنكر لكل نضال اجتماعي بل يوجب إعادة هذا النضال إلى إطاره الصحيح والبحث عن نقاط الالتقاء بينه وبين النضال الوطني.

وفي إطار علاقات المقاومة العربية، لم تختلف الدروس الخاطئة المستخلصة كثيراً عن تلك التي استخلصت في النطاق الفلسطيني – الأردني، فجرى الحديث عن «تشنج» المقاومة تجاه القبول العربي لبادرة روجرز، وإن هذا التشنج أدى إلى انقسام الجماهير وانفضاض بعضها من حول المقاومة وتوتير علاقات المقاومة بالأنظمة العربية، مما مكن النظام الأردني من استغلال الموقف الضعيف الذي وضعت المقاومة نفسها فيه. وينتهي هذا المنطق إلى محاولة التوفيق بين موقف المقاومة في رفض الحلول السلمية وموقف

الأنظمة العربية التي تقبل بها. ومن الواضح أن هذا المنطق مغلوط، فليس رفض المقاومة لبادرة روجرز هو الذي أضعف موقفها ولكن قبول بعض الأنظمة العربية لها هو الذي فعل. كذلك لا يمكن أن تؤدي محاولات التوفيق بين موقف المقاومة وموقف الدول العربية التي تقبل بالحلول السلمية إلا إلى تخلي المقاومة عن إستراتيجيتها الخاصة بها فتصبح ملحقة بهذه الدول وعنصراً من عناصر إستراتيجيتها، وهذا ما سيجعل المقاومة جزءاً من لعبة التوازن العربي ويؤدي بها في النهاية إلى الدخول طرفاً في التسوية السلمية وربما قبول الدولة الفلسطينية رغم أن المقاومة تنطلق من رفض مبدئي لها. غير أن ذلك كله لا يعني أن لا تحاول المقاومة استغلال التناقضات العربية لصالحها، ولكن ذلك يجب أن يجري بالشروط التي تلائم المقاومة. ولن يؤدي التنازل عن هذه الشروط إلى استغلال التناقضات العربية بشكل أفضل، بل العكس هو صحيح، فالأنظمة العربية التي تجد مصلحة لها في مساعدة المقاومة ستفعل ذلك طبقاً لشروط المقاومة، وحينئذ يصبح تنازل المقاومة عن شروطها تعبيراً عن حاجة المقاومة للأنظمة دون أن تقابل ذلك حاجة من جانب الأنظمة للمقاومة. وبالتالي يصبح تنازل المقاومة عن شروطها قبولاً منها لشروط الأنظمة والتحاقاً بها.

من ناحية أخرى يؤكد البعض على أن تفتت قوى المقاومة هو الذي أدى إلى «الكارثة». ولا شك أن التأكيد على الدور السلبي الذي لعبه التفتت صحيح، وصحيح أيضاً التأكيد على ضرورة توحيد المقاومة. ولكن الصورة التي يطرحها هذا البعض للوحدة هي مكمن الخطأ. فهؤلاء يقولون بضرورة حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت إمرة قيادة عسكرية واحدة. ولكن هذا يتناسى أن الوحدة في الأساس وحدة سياسية ينبغي أن تقوم على برنامج سياسي مشترك وإدراك جماعي للمهام المرحلية الملقاة على عاتق المقاومة. أما تركيز الاهتمام وقصره على مسألة توحيد القوات العسكرية فلن يؤدي إلا إلى سيادة النزعة العسكرية المحضة على المقاومة وسيطرة الأجهزة العسكرية على القيادات السياسية.

لا شك في أن هذه الدروس الرئيسية الخاطئة التي استخلصت من تجربة أيلول، فتحت المجال أمام دروس خاطئة جزئية ناجمة عنها، ولذا فقد أصبح من الضروري الوقوف وقفة جادة أمام التجربة بمجملها، في محاولة لوضع خط سياسي وإستراتيجي جديد قائم على إدراك عياني للظروف المحددة والتعيين الدقيق للأولويات والأهداف المرحلية. وبدون ذلك، ستظل المقاومة أشبه بتلك الشخصية الأسطورية التي قضي عليها أن تقبع وسيف معلق بشعرة يجثم فوق رأسها، هذا بالطبع إلى أن تنقطع الشعرة■

وثائق

- **بيان «اللجنة المركزية» (١٩٧٠/٩/٩).**
- **اتفاق القاهرة (١٩٧٠/٩/٢٧).**
- **اتفاق عمان (١٩٧٠/١٠/١٣).**

بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية

(٩/٩/١٩٧٠)

إلى أبناء الشعب الفلسطيني والأردني الشرفاء في الجيش العربي الأردني..

إلى المقاتلين والفدائيين والميليشيا..

إلى الجماهير العربية في الوطن العربي الكبير..

تقترف السلطة (..) في الأردن في هذه الأيام المذبحة الرابعة ويسقط يومياً عشرات الشهداء والجرحى من أبناء الجيش العربي الأردني والفدائيين والمواطنين وتقصف السلطة (..) بالمدفعية الأحياء الشعبية وتقتل وتروع الأطفال والنساء والشيوخ.

لقد مارست اللجنة المركزية أقصى درجات ضبط النفس على قواتها وقدمت تنازلات كثيرة لسلب السلطة كافة ما تتذرع به من حجج حرصاً من اللجنة المركزية على حماية الشعب وصيانة المدن والقرى والمرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية وإعادة الهدوء والطمأنينة غير أنه أصبح من الواضح تماماً أن السلطة (..) مصممة على تنفيذ المخطط الإمبريالي والصهيوني في شن حرب الإبادة ضد الشعب والفدائيين حتى تحت سمع وبصر اللجنة الخماسية العربية.

إن السلطة (..) تمارس الحكم دون الحكومة وتسيطر سيطرة كاملة على الجيش والأمن العام وهي التي عبأت الجيش بالحقد والكراهية والإقليمية البغيضة ضد الثورة الفلسطينية والشعب وهي التي تصدر الأوامر للجيش للتقتيل والتدمير وهدم البيوت، وهي التي تمزق كافة الاتفاقات التي تعقدها الحكومة مع اللجنة المركزية.

والسلطة (..) هذه تتكون من مجموعة العناصر الفاسدة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمخابرات الأميركية والتي تعقد الكثير من اللقاءات مع قادة إسرائيل، وهذه العناصر موجودة في مراكز المسؤولية الفعلية في قيادة الجيش ووحداته الأساسية وفي الديوان الملكي وفي أجهزة الدولة الرئيسية الأخرى كما أنها موجودة حول الملك.

إن هذه العناصر هي المسؤولة عن زرع الفرقة الإقليمية بين أبناء شعبنا وهي المسؤولة عن التحريض الإقليمي بين العشائر للاعتداء على أبناء شعبنا الواحد في الجنوب وفي أماكن أخرى من البلاد.

إن هذه العناصر هي التي تبث السموم وتدس الدسائس على الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية وهي التي تدخل في ذهن الملك زوراً وبهتاناً بأن حركة

المقاومة الفلسطينية تهدف إلى قلب نظام الحكم، في حين أن هدف الثورة الفلسطينية الوحيد هو تحرير فلسطين أولاً وأخيراً وليس قلب نظام الحكم.

وفي هذه الظروف ولما كانت العناصر العميلة الفاسدة هي التي تكون السلطة الحقيقية في البلاد وهي التي تمارس الحكم، ولما كان من الواضح أن هذه العناصر مصممة على شن حرب الإبادة ضد شعبنا وعلى تصفية الثورة الفلسطينية، لذلك وصلت اللجنة المركزية إلى قناعة تامة وهي قناعة كل الجماهير أن الواجب الوطني المقدس لإنقاذ وحماية البلاد والشعب والثورة الفلسطينية أصبح يقضي إبعاد هذه العناصر المتآمرة عن مواقع السلطة واستبدالها بعناصر وطنية موثوقة لكي تصبح السلطة سلطة وطنية. يطمئن إليها الشعب، وتحقن دماء المواطنين من أبناء الجيش والفدائيين وتعيد الطمأنينة والهدوء إلى النفوس. إن السلطة الوطنية الأردنية هي القادرة على تصفية الإقليمية البغيضة وعلى ترسيخ وتعميق وحدة شعبنا، وعلى تطهير الجيش والأمن العام وأجهزة الدولة الأخرى من العناصر الفاسدة والعميلة والمرتزقة وعلى إعادة الحياة إلى مجراها العادي وتعزيز اقتصاد البلاد.

وإن اللجنة المركزية تناشد الملك حسين إذا كان حقاً يريد حقن دماء المواطنين وإعادة الطمأنينة لهم بأن يفصل العناصر العميلة والفاسدة عنه وهي العناصر التي فصلت منذ القديم وتفصل فيما بينه وبين أبناء الشعب وذلك بالتخلي عن هذه العناصر والموافقة على إبعادها عن مواقع المسؤولية والسيطرة والاستجابة لمطلب الشعب باستبدالها بعناصر أردنية وطنية موثوقة.

أيها المواطنون في الأردن..

يا أبناء محافظات عمان والبلقاء وإربد والكرك ومعان والقرى ومخيمات اللاجئين..

إن السلطة تقودنا جميعاً إلى حرب أهلية لا مصلحة لأي مواطن فيها سواء كان الجيش العربي الأردني أو في أي موقع آخر. إن المصلحة كل المصلحة في هذه الحرب الأهلية هي فقط للعدو الصهيوني والإمبريالية العالمية ولهذه العناصر الفاسدة. إن المصلحة الوطنية العليا وكل الدوافع القومية والدينية والإنسانية تستدعي من كل مواطن أن يتحرك كل ضمن حدود علاقته من أجل إحباط مخطط السلطة (..) لجر البلاد لحروب أهلية.

إن أرواح شهداء الحروب الأهلية في التاريخ العربي والإسلامي في الجمل وصفين وكربلاء والزاب وغيرها ما زالت تلعن مدبريها، وإن شعبنا يهدد الآن من مؤامرات العناصر العميلة.

أيها الشرفاء في الجيش العربي الأردني ضباطاً وجنوداً..

إن الواجب القومي والديني والإنساني يدعوكم في هذه الأيام ألا تجعلوا من أنفسكم أدوات في أيدي السلطة (..) لتحقيق مخطط العدو الصهيوني والإمبريالي وليقم كل واحد منكم بأقدس واجب يفرضه عليه الشرف العسكري والوطني والقومي وهو أن سلاح الجندي إنما هو للدفاع عن تراب الوطن وليس لذبح الشعب، ليتحرك كل واحد منكم بالقدر المتاح له لإفشال مخطط السلطة العميلة.

يا أبناء الأمة العربية المجيدة..

إلى كل صاحب ضمير وطني في الوطن العربي..

إنكم مدعوون في هذه الأيام العصيبة أن تتحركوا لإيقاف حرب الإبادة التي تشنها السلطة العميلة ضد الشعب الفلسطيني- الأردني لتصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية.

يا أبناء الثورة..

إنكم تخوضون في هذه الأيام حرب الدفاع عن شرف الأمة العربية وكرامتها تشنها عليكم سلطة (..) تخلت عن كل روابط القومية والدين والإنسانية، إن أرواح رفاقكم وأبناء شعبكم وأمتكم الذين سقطوا شهداء على طريق تحرير فلسطين تدعوكم للدفاع عن شعبكم.. عن أطفالكم ونسائكم.. تدعوكم لحماية الثورة الفلسطينية لكي تسيروا قدماً في سبيل تحرير أرضنا المقدسة.. إننا مدعوون جميعاً للدفاع عن ثورتنا وحمايتها بكل القدرات والطاقات فإما النصر أو الاستشهاد بشرف لتحمل الأجيال القادمة مشعل الثورة من جديد.

إنكم وكل أبناء الشعب مدعوون للنضال من أجل تحقيق السلطة الوطنية التي تشكل الحل الجذري لوضع حد نهائي للمؤامرات والنزاع.

لتسقط السلطة (..)..

عاش النضال لتحقيق السلطة الوطنية..

عاشت الثورة وعاشت الجبهة الوطنية الأردنية- الفلسطينية وعاشت فلسطين حرة عربية..

اتفاق القاهرة [1]

١٩٧٠/٩/٢٧

وصولاً إلى حقن الدماء العربية، نتيجة لما حدث في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الأيام العشرة السابقة لهذا الاتفاق، وصوناً لأمن وسلامة الأمة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية، وتحقيقاً للاستقرار في الأردن الشقيق الذي يتعرض للتمزق والآلام، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من رجب ١٣٩٠ هجرية الموافق السابع والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يأتي:

أولاً- إنهاء كل العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً، مع إنهاء كل التحركات العسكرية التي لا تحتمها مقتضيات النشاط المعتاد، وإيقاف كل الحملات الإعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق.

ثانياً- السحب السريع لكل القوات المسلحة الأردنية من عمان، وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية، مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان وتركيزها في أماكن تلائم العمل الفدائي.

ثالثاً- في ما يتعلق بمدينة إربد وغيرها من المدن، تعود الأوضاع العسكرية والمدنية إلى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة.

رابعاً- تعمل سلطات الأمن الداخلي على حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية.

خامساً- إطلاق المعتقلين لدى الجانبين فوراً.

سادساً- تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذا الاتفاق الأساسي مع ما قد ينبثق منه من اتفاقات فرعية، مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، حتى يستتب الأمن وترجع الأمور إلى حالتهاالطبيعية. كما أن لهذه اللجنة الحق ومسؤولية التوصية باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية وإجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الأطراف المعنية وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية.

---

(1) جاء هذا الاتفاق نتيجة اجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في القاهرة لإيجاد حل للصدام المسلح بين الحكومة الأردنية والثورة الفلسطينية. ووقع الاتفاق يوم الأحد ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في القاهرة كل من: الملك فيصل، والأمير صباح السالم الصباح، والرئيس جمال عبد الناصر، وياسر عرفات، والعقيد معمر القذافي، واللواء جعفر النميري، والملك حسين، والباهي الأدغم رئيس وزراء تونس، والرئيس سليمان فرنجية وأحمد الشامي (عضو المجلس الجمهوري اليمني).

سابعاً- تكون للجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأتمر بأمرها على النحو الآتي:

١- مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذا الاتفاق.

٢- مكتب مدني يعنى بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الأخرى غير العسكرية بين الطرفين.

٣- مكتب الإغاثة والإسعافات، ويتولى الإشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل إليها من الدول العربية وغيرها على الضحايا والمصابين والمحتاجين.

ثامناً- تقوم اللجنة العليا للمتابعة بإعداد وإبرام اتفاق ملزم للطرفين يضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي، واحترام سيادة البلاد في حدود القانون، في ما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

تاسعاً- القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذاً لهذا الاتفاق تكون ملزمة نهائياً وتماماً لكل من الطرفين.

عاشراً- تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤوليتها المشار إليها سلفاً وفوراً، على أن ترفع تقارير عنها إلى الملوك والرؤساء العرب من وقت إلى آخر حول ما تقوم به من مهام، وما تتخذه من مقررات، وعن مدى سير هذا الاتفاق وتقيد الأطراف المعنية به.

حادي عشر- تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الأدغم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين، أحدهما يمثل السلطة الأردنية، يعينه جلالة الملك حسين، والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية ويعينه السيد ياسر عرفات، وللجنة العليا أن تستعين بمن تراهم.

ثاني عشر- تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذا الاتفاق، مما يجعل الوصول إلى ما رمى إليه من أهداف سامية ممكناً وشرعياً، ويلتزم الطرفان بإنهاء كل الأوضاع الاستثنائية والحكم العسكري.

ثالث عشر- في حال إخلال أي من الطرفين الأردني والمقاومة الفلسطينية بأي بند من بنود الاتفاق أو عرقلة تنفيذه، ستقوم كل الدول العربية الموقعة باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضده.

رابع عشر- دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقيق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الإسرائيلي الغاصب ■

اتفاق عمان[١]

(١٣/١٠/١٩٧٠)

إيماناً منا بأن الشعب الأردني متمسك بوحدته، مخلص لقضيته، عازف عن الشقاق والفرقة، ومستنكر لأي مظهر من مظاهر الصدام المسلح بين القوات الأردنية المسلحة وقوات الثورة الفلسطينية.

وإجماعاً منا على هدف تحرير فلسطين الذي يجب أن تلتقي عنده كافة الجهود وجميع الأطراف المعنية، وتقف في صف واحد يرنو بأبصاره نحو الوطن السليب من وراء النهر الخالد.

ويقيناً منا بأن احتراب الأشقاء إنما يفيد منه العدو الصهيوني والإمبريالي الذي يعد المخططات الإرهابية لتدمير الأردن كقاعدة للصمود والتحرير، وأن هناك من رجال هذا العدو وعملائه من يفتعل الأحداث ويعمل على استمرار الفتنة العمياء.

واعتقاداً منا بأن التحام القوات المسلحة وقوات الثورة الفلسطينية أمام العدو الصهيوني كفيل وحده بتحقيق النصر، كما حدث في «الكرامة» حيث استردت بعض الكرامة من خلال أخوة السلاح واختلاط دم الشهداء في المعركة.

وتعزيزاً لأسباب الوحدة الوطنية واستعادة الثقة ورأب الصدع وتضميد الجراح بروح من التصافي والمصالحة الوطنية.

وتنفيذاً للمادة الثامنة والثانية عشرة من «اتفاقية القاهرة» التي وقعها الملوك والرؤساء العرب في ١٩٧٠/٩/٢٧ والتي ما زالت سارية المفعول بالإضافة إلى الاتفاقية المنبثقة عنها المتعلقة بالانسحاب والمؤرخة بعمان في ١٩٧٠/١٠/١ والمرفقة مع هذه الاتفاقية والمعتبرة من ملحقاتها. فقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً- قواعد عامة

١- الأردن بضفتيه أرضاً وشعباً وحدة واحدة لا تتجزأ وهو القاعدة الأساسية للثورة الفلسطينية وللنضال من أجل تحرير فلسطين.

(١) جاء هذا الاتفاق الجديد بين الحكومة الأردنية والثورة الفلسطينية، نتيجة جهود لجنة المتابعة العربية العليا (برئاسة الباهي الأدغم) المنبثقة عن اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة في نهاية شهر أيلول ١٩٧٠ لينظم العلاقات الأردنية- الفلسطينية.

٢- تأسيساً على ما جاء في الفقرة (١) أعلاه ومن أجل تحقيق مضمونها تسخر جميع الطاقات الشعبية والعسكرية في الأردن لخدمة هدف تحرير فلسطين، وتلتزم الحكومة الأردنية بمساعدة الثورة الفلسطينية في المعركة من أجل التحرير وانتزاع الحق من يد العدو الغاصب واتخاذ كل ما من شأنه تمكين التساند بين الجيش العربي الأردني والثورة الفلسطينية ليصبحا قولاً وعملاً في خندق واحد ضد العدو الصهيوني ولتحقيق هدف التحرير.

٣- إن الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل والتنقل السياسي والعسكري والإعلامي والاجتماعي والمالي، من الأمور الأساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية.

٤- الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره.

٥- إن الثورة الفلسطينية هي قوة وطنية نضالية وهي من المستلزمات الأساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير، ولهذا ينبغي تعضيدها وتصعيدها.

٦- تتعهد الحكومة بأن لا يقوم أو يعمل أي جهاز أو تنظيم أو أي جهة في الأردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية.

٧- تعميق الوحدة الشعبية والوطنية بممارسة المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين كل أبناء الشعب في كافة ميادين الحياة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية بدون أي نوع من أنواع التمييز.

ثانياً- شؤون العمل الفدائي

١- تعتبر عمان المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها السياسية والعسكرية والإعلامية والاجتماعية وغيرها.

٢- تنشئ اللجنة المركزية مكاتب فرعية لها في مدن وقرى المملكة حسب ما ترى ذلك مناسباً.

٣- تؤمن اللجنة المركزية الحراسات اللازمة لمكاتبها في العاصمة والأماكن الأخرى... كما تؤمن الحراسة للقياديين.

٤- تتكون قوات الثورة الفلسطينية من قوات جيش التحرير الفلسطيني وقوات الفدائيين، وتتولى القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه القوات بأجمعها.

٥- اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً وفي كل الميادين الأخرى. ويجري الاتصال من قبل الحكومة الأردنية مع اللجنة المركزية في كل ما يتعلق بشؤون العمل الفدائي ونشاطه وحقوقه وواجباته.

٦- ما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزماً للثورة الفلسطينية بكافة قواتها ومؤسساتها. وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة المركزية يكون ملزماً لكافة أجهزة الدولة.

٧- حرية وحماية العمل الفدائي وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية تضمنه الحكومة الأردنية بما لا يمس سيادة البلاد في حدود القانون مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

٨- يجري توجيه أجهزة التعبئة المعنوية والإعلام لخدمة هدف التحرير المشترك.

٩- تعتبر المؤسسات التالية مؤسسات رئيسية للجنة المركزية وتمارس عملها بحرية تامة:

أ) مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني.

ب) مؤسسة الميليشيا وتتولى القيادة العامة للثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه المؤسسة وكل شؤون الضبط والربط الخاصة بها، ويلتزم أفراد الميليشيا بأحكام البنود: أ- ب- هـ من المادة (٢) من الفصل الرابع أدناه.

ج) مؤسسة الفتوة والأشبال وتتولى القيادة العامة للثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه المؤسسة وكل شؤون الضبط والربط الخاصة بها. ويلتزم أفراد الفتوة والأشبال بأحكام البنود أ- ب - هـ - من المادة (٢) من الفصل الرابع أدناه.

د) مؤسسة رعاية أسر المجاهدين والشهداء.

هـ) جريدة وإذاعة فتح.

و) الخدمات الطبية لقوات الثورة الفلسطينية.

ز) المؤسسات الإنتاجية الخاصة للثورة الفلسطينية.

ح) مؤسسة الدراسة والبحث العلمي.

ثالثاً- مواقع وقواعد قوات الثورة الفلسطينية

١- القيادات

أ) القيادة العامة وفروعها الرئيسية ومركزها عمان.

ب) القيادات الفرعية وتتكون من:

١- القطاع الشمالي ومركز قيادته للشؤون الإدارية والعامة إربد.

٢- القطاع الأوسط ومركز قيادته للشؤون الإدارية والعامة السلط.

٣- القطاع الجنوبي ومركز قيادته للشؤون الإدارية والعامة الكرك والطفيلة.

٤- قطاع عجلون ومركز قيادته للشؤون الإدارية والعامة جرش.

٥- قطاع الأرض المحتلة ومركز قيادته في عمان ومراكز القيادات الفرعية.

٦- انضباط الكفاح المسلح الفلسطيني ومقره الرئيسي في عمان وفروعه في كافة أماكن تواجد قوات الثورة الفلسطينية.

٢- المواقع والقواعد التعبوية

وتتواجد المواقع والقواعد التعبوية في المناطق الواقعة غرب الخط الممتد من الحدود السورية شمالاً إلى الرمثا والطريق العام الرئيسي الموصل إلى جرش- صويلح - السلط، فالخط الوهمي المستقيم من السلط إلى مأدبا فالطريق العام من مأدبا إلى الكرك- الطفيلة- الشوبك- وادي موسى على أن تكون المواقع والقواعد بعيدة عن غرب الخط مسافة لا تقل عن كيلومترين.

٣- القواعد التدريبية والتخزينية

تتواجد في المنطقة غرب الخط الوهمي ابتداءً من الحدود السورية شمالاً إلى المفرق ثم الطريق العام (المفرق- الزرقاء- عمان- مثلث الطريق الصحراوي- مأدبا) ثم الطريق الصحراوي حتى معان، ويتم تحديد مواقع التدريب والتخزين فيما بعد ضمن هذه المنطقة بالاتفاق فيما بين القيادة العامة للثورة والمكتب العسكري العربي.

٤- يراعى في اختيار أماكن القواعد التعبوية والإدارية والتدريبية البعد عن المدن والقرى المأهولة.

٥- التنقل والتحركات

- تؤمن حرية التنقل والتحرك لقوات الثورة على كافة الطرق الرئيسية والفرعية إلى كافة قيادات ومواقع وقواعد قوات الثورة بما في ذلك الطريق المؤدية إلى داخل وخارج البلاد ولا يجوز إقامة الحواجز والموانع من كلا الطرفين على هذه الطرق.

- حرية التنقل ضمن القواعد من وإلى الطرق المؤدية إلى المناطق المحتلة.
- يسمح بمرور سيارات قوات الثورة الفلسطينية داخل المدن والقرى سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة، على أن يكون لديها أمر مهمة موقع حسب الأصول من المرجع المختص لدى قيادة الثورة مع الالتزام بقواعد السير المقررة.
- يسمح للمجازين بارتداء اللباس العسكري أثناء تنقلهم على أن يتم التنقل بدون سلاح، ويستثنى من ذلك القادة السياسيون والعسكريون، إذ يجوز لهم حمل الأسلحة الفردية بإذن خطي من القيادة العامة للثورة الفلسطينية.

٦- العمليات والتدريب

- تقدم كافة التسهيلات والدعم العسكري من قبل القوات المسلحة الأردنية إلى قوات الثورة أثناء تحركهم للقيام بعمليات في الأرض المحتلة أو عودتها منها.
- تمنع الرماية من خط المواجهة في الضفة الشرقية لنهر الأردن إلا في حالة اسناد العمليات.

٧- انضباط الكفاح المسلح الفلسطيني

- انضباط الكفاح المسلح الفلسطيني هو المسؤول عن ملاحقة المخالفات المسلكية والانضباطية لقوات الثورية الفلسطينية.
- تتواجد مفارز من انضباط الكفاح المسلح حيث تتواجد مراكز تفتيش الشرطة العسكرية أو الأمن العام وتنحصر واجبات مفارز الكفاح المسلح في أفراد وقوات الثورة الفلسطينية.

رابعاً- تنظيم العلاقة بين العمل الفدائي والدولة

١- تلتزم الحكومة الأردنية بمراعاة ما يلي:

أ) عدم التعرض لأفراد قوات الثورة الفلسطينية أو التدخل في شؤونهم من قبل أي سلطة وتحت أي ظرف إلا عن طريق قياداتهم.

ب) اعتماد الوثائق الصادرة عن اللجنة المركزية والقيادات العسكرية وأجهزتها.

ج) المخالفات العسكرية والانضباطية يبت فيها من قبل قيادة الثورة الفلسطينية، ويخضع أفراد الفدائيين فيما عدا ذلك إلى المحاكم الأردنية.

د) تقوم مديرية الأمن العام بتبليغ قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني لدى توقيف أي فدائي من جراء ارتكاب جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم المدنية والجزائية والنظامية.

هـ) في الجرائم التي لها مساس بالقوات المسلحة الأردنية يجري تحقيق مشترك من قبل الطرفين ويحال المتهم إلى المحكمة ذات الاختصاص.

و) يعامل أفراد قوات الثورة الفلسطينية المعاملة اللائقة التي يعامل بها أفراد القوات المسلحة الأردنية ويكون لقوات الثورة الفلسطينية نفس الحقوق والتسهيلات العائدة للقوات المسلحة الأردنية.

٢- تلتزم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمراعاة ما يلي:

أ) عدم التعرض للمواطنين وممتلكاتهم بأي شكل من الأشكال من قبل أي فرد ينتمي إلى قوات الثورة الفلسطينية.

ب) عدم التعرض لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الأردنية من قبل أي فرد ينتمي إلى قوات الثورة الفلسطينية.

ج) التقيد بالقوانين والأنظمة المرعية مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

د) تمنع الجباية من قبل الأفراد ويعتمد أسلوب الجباية الموحدة المقرر من اللجنة المركزية.

هـ) كل فدائي يرتكب جرم الاعتداء على أي مواطن أو أملاكه يسلم إلى المحاكم الأردنية المختصة.

و) يحمل كل فدائي هوية تثبت شخصيته وتحمل صورته الشمسية على غرار الهوية المعتمدة في جيش التحرير الفلسطيني وفي حالة تحركه تعتبر هذه الهوية وثيقة سفر مقبولة على أن يحمل معه إجازة أو أمر مهمة من مرجعه المختص.

ز) يجري ترقيم كافة السيارات التابعة لقوات الثورة الفلسطينية من المرجع المختص في اللجنة المركزية أو القيادة العامة لقوات الثورة.. ويترتب على كل سائق أن يحمل شهادة قيادة سيارة، إما مدنية صادرة عن دائرة السير أو عسكرية صادرة عن قيادة الثورة على أن يراعى توحيد علامات السيارات وأماكن تثبيت العلامات على السيارات.

ح) عدم حمل السلاح من قبل كافة أفراد قوات الثورة الفلسطينية في المدن إلا في الحالات الواردة في البنود السابقة.

ط) عدم القيام بأي تظاهرات عسكرية.

ي) عدم إطلاق الرصاص أو إجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحية داخل المدن والقرى والأماكن الآهلة بالسكان.

خامساً- أحكام عامة

بما أن البند الخامس من اتفاقية القاهرة يقضي بإطلاق سراح المعتقلين فوراً، فإنه لا يجوز مستقبلاً اعتقال أو توقيف أي فرد بسبب الحوادث الأخيرة.

سادساً- اللجان المشتركة الدائمة

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تنفيذ اتفاقية القاهرة نصاً وروحاً وهذه الاتفاقية ومن أجل معالجة أي قضية تنشأ، تؤلف لجنة مشتركة دائمة تتكون من ممثل عن حكومة المملكة الأردنية وممثل عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبرأسها رئيس لجنة المتابعة العربية العليا المنبثقة عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب المنعقد في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بالقاهرة أو من ينتدبه.

ويتفرع عنها بنفس تركيب اللجنة المشتركة الدائمة:

١- مكتب سياسي دائم الانعقاد يعنى بكل الشؤون غير العسكرية.

٢- مكتب عسكري دائم الانعقاد يعنى بجميع الشؤون العسكرية. يتبع له جهاز تنفيذي مكون من عدد كاف من الضباط العرب.

٣- مكتب إغاثة ويعنى بجميع شؤون إغاثة المواطنين ومساعدة المنكوبين في الحوادث الأخيرة.

والله ولي التوفيق

تحريراً بمدينة عمان يوم الثلاثاء ١٣ شعبان ١٣٩٠، الموافق ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠.

جلالة الملك حسين بن طلال
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

السيد ياسر عرفات
رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية
والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

السيد الباهي الأدغم
الوزير الأول للجمهورية التونسية
ورئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة

فهرس

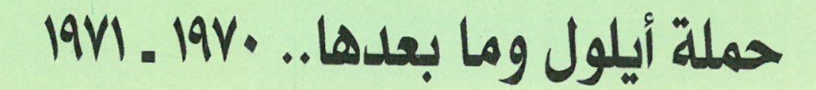
سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»

١ـ الجبهة الديمقراطية - النشأة والمسار
حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ـ البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ـ١٩٧٤
صراع - وحدة في المقاومة
نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ـ المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠
في ظل ازدواج السلطة
حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ـ حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠ـ١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات
حزيران (يونيو) ٢٠٠٧



حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠ - ١٩٧١

هذا الكتاب، «حملة أيلول وما بعدها.. ١٩٧٠ - ١٩٧١» يستكمل ما جاء في كتاب «المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠.. في ظل إزدواج السلطة» في سياق المراجعة النقدية لتجربة المقاومة الفلسطينية في الأردن، والتي انتهت في تموز (يوليو) ١٩٧١ بإنهاء الظاهرة العلنية لوجودها هناك.

والكتاب على غرار ما سبق، ليس محاولة لتأريخ الحدث، بقدر ما هو محاولة لتسليط الأضواء على المنعطفات الرئيسية فيه، وقراءته سياسياً، ومحاكمته، عبر محاكمة الأطراف الفاعلة فيه.. وهي بشكل خاص المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دونما إهمال للحالة العربية بشقيها الرسمي والشعبي.

وقد اتبع الكتاب منهجية معيّنة قضت بالتمهيد لمختلف محاوره، بعرض موجز للحدث ومعطياته الرئيسية.. ما يوفر للقارئ القدرة على محاكمة التحليل المقدم، ربطاً بالحدث ووثائقه، خاصة وأن فارقاً زمنياً يفصل بين تاريخ صدور هذا الكتاب وتاريخ وقوع الحدث، الأمر الذي يحتاج بالضرورة إلى إنعاش ذاكرة القارئ (للذين واكبوا التجربة) أو إلى عرض شريط الأحداث أمام ناظريه للأجيال الصاعدة التي لم تواكب ذلك الحدث، ولم تعش تجربته.

الناشــران

السعر: فلسطين والأردن 4 دينار - لبنان 10.000 ل.ل. - سوريا 300 ل.س.
الدول الأخرى 10 دولار أو 10 يورو.